الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 01
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

إنعكـــــــــــــاسات الإنتقـــــــال الديمغرافـــــــي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008

أطروحة مقدمـــــة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الديمغرافيـــــا
تخصص: التنمية و السكان

إعداد الطالبة :
بن النوي عائشة

إشراف الدكتورة:
د/دريد فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة

الطاهر حفاظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
فطيمة دريد	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	مقررا
على العكروف	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
ليندة شنافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
رابح سعدي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	عضوا
يونس معزازي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	عضوا

السنة الجامعية 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 01
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

إنعكـــــــــــــاسات الإنتقـــــــال الديمغرافـــــــي على الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 1992-2008

أطروحة مقدمـــــة لنيل شهادة دكتوراه LMD في الديمغرافيـــــا
تخصص: التنمية و السكان

إعداد الطالبة :
بن النوي عائشة

إشراف الدكتورة:
د/دريد فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة

الطاهر حفاظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
فطيمة دريد	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	مقررا
على العكروف	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
ليندة شنافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا
رابح سعدي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	عضوا
يونس معزازي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	عضوا

السنة الجامعية 2018/2017

شكـــــــــر وتقديـــــــــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة " الدكتورة دريد فطيمة "التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم وتقويم هذا العمل

الإهداء

إلى كل من أعز و أحترم

الملخص

إن التغيرات الهامة التي عرفتها اهم المؤشرات الديمغرافية و التي لها دور أساسي في تحديد معالم الإنتقال الديمغرافي ،حيث تتمثل في الإنخفاض السريع و المستمر في معدل الوفيات الخام في الوقت الذي بقي معدل المواليد الخام يتجه نحو الإنخفاض و لكن بوتيرة بطيئة ،بحيث ساهمت كل هذه التغيرات في تغير نسب الفئات العمرية المطولة (الأطفال ،الشباب، الشيوخ)،ليبرز هذا التغير في زيادة اعداد الوافدين من القوة البشرية إلى سوق العمل،و قد شهد هذا الأخير خلال العقد الأخير من القرن العشرين اضطرابا شديدا و اختلالا حادا تمثل في الفجوة الواسعة بين العرض و الطلب على العمل و كانت أزمة البطالة من اهم مظاهر هذا الاختلال ، الذي كان في اعقاب الإصلاحات الاقتصادية حيث كان لهذه الإصلاحات أثر بالغ على سوق العمل من حيث تسريح العمال و تراجع عرض مناصب الشغل الدائمة ، وفي ظل هذه التحولات تدخلت الحكومة من خلال رسم سياسة عامة للتشغيل في إطار السياسة التنموية للاقتصاد و التي تهدف إلى ترقية التشغيل و الحد من البطالة ،لذلك تناول البحث إنعكاسات الإنتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة وقد طرح عدد من الأسئلة كيف اثر الإنتقال الديمغرافي على واقع الفئة النشيطة ؟و مدى تأثير عوامله (الخصوبة والوفيات) و التي لها إنعكاسات على هيكلتها وتوزعها ؟وما هو حجمها المستقبلي؟ كانت اهم اهداف البحث

التركيز على تحليل الأثر الديمغرافي على سوق العمل و الفئة النشيطة ، كذلك شرح العلاقات المتبادلة بين الخصائص الديموغرافية والخصائص الإقتصادية للقوة العاملة في الكشف عن حالة قوة العمل وتركيبها المهني والنوعي وتطورها ، أن هناك ثقل للفئات العمرية الصغيرة و الكبيرة على الفئات في سن العمل يتمثل في عبء الإعالة الديمغرافية ، وان القوة العاملة تنمو بمعدل اعلى من نمو السكان مع معدل بطالة عالي جداً خاصة بين الشباب ،و استخدم البحث المنهج الوصفي في جمع البيانات وتصنيفها والتحليلي في تحليل البيانات لمجتمع الدراسة (الجزائر للفترة 1992-2008)، ثم استخدم البحث برنامج Spectrum لعمل اسقاطات السكان لغرض استخدامها في عمل اسقاطات الإنتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة آفاق 2058 ،لإعطاء نظرة بين المتغيرات الديمغرافية المتوقعة وعلاقتها في زيادة عدد السكان في السن العمل ،ومن اهم النتائج المتوصل إليها أن التغير الديمغرافي سيحمل في طياته فرص و تحديات سيؤثر على توفر الموارد للتنمية و الطلب على الخدمات العامة ،و من شأن السياسات ان تحدد كيف تتدبر الجزائر مع التغير الديمغرافي باتجاه التنمية و الاستثمار في الفئات الشابة و السكان في سن العمل ،ومع تحديد القضايا ذات الأولوية و المتعلقة بتنميتهم و مكانتهم في المجتمع و الإقتصاد.

الكلمات المفتاحية:

الإنتقال الديمغرافي ،سوق العمل ، الفئة النشيطة ، الإسقاطات ،برنامج الديمغرافي SPECTRUM

Abstract :

The significant changes of the most important demographic indicators that play a key role in defining the demographic transition, are the rapid and continuous decline in the crude mortality rate, while the crude birth rate is slowly declining. All these changes have contributed to changing the rates of longer age groups (children, youth, and elders). In addition, this change is reflected in the increasing number of people coming from manpower to the labor market. During the last decade of the twentieth century, the latter witnessed severe disturbance and imbalance consist in the wide gap between supply and demand for work. The unemployment crisis is one of the most important manifestations of this imbalance followed economic reforms. The latter have had a major impact on the labor market in terms of layoffs and the decline in the supply of permanent jobs. Under these transformations, the government intervened by drawing up an employment policy within the framework of the economic development policy aimed at promoting employment and reducing unemployment. Therefore, this research deals with the implications of demographic transition on the active population. Many questions have been raised namely: How the demographic transition affects the reality of the active population? What is the extent of the effect of its factors (fertility and mortality) that have implications on its structure and distribution? What is its future size? This research aims to emphasis on the analysis of the demographic impact on the labor market and the active population, as well as to explain the relationship between the demographic and economic characteristics of the labor force, and to detect its state, its professional and qualitative composition and its development. Younger and older age groups burden working age groups in terms of demographic dependency. Moreover, the labor force grows at a higher rate than population growth with a very high unemployment rate especially among young people. The research used descriptive statistics in the data collection and classification, and analysis of the study community data (Algeria 1992-2008). It also used the Spectrum Software to make population projections for use in demographic transition projections on the active population, prospects for 2058,to give a look between the expected demographic variables and their relation to the increase in the working age population. The most important findings are that demographic change will involve opportunities and challenges, and will affect the availability of development resources and demand for public services. Moreover, policies will determine how Algeria copes with demographic change towards development and investment in young and working-age populations, and identifies priorities of their development and place in society and the economy.

Key words: demographic transition, labor market, active population, projections, demographic software **SPECTRUM**.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	/
الإهداء	/
الملخص	/
قائمة المحتويات	أ-د
قائمة الجداول	أ-ج
قائمة المنحنيات	د-ه
قائمة الأشكال	و
مقدمة عامة	أ-ه

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد	2
I. الدراسات السابقة	3
II. الإشكالية.....	48
III. أسباب إختيار الموضوع	50
IV..أهمية الموضوع	50
V. الهدف من الدراسة	50
VI. حدود الدراسة	51
VII.منهجية البحث المتبعة	52
VIII. تحديد المفاهيم	52
IX.مصادر المعطيات الإحصائية	61
1. التعدادات السكانية	61
2. المسوحات السكانية	62
3. المصادر الاستقصائية بخصوص البطالة والشغل	66
X.صعوبات الدراسة	67
خلاصة الفصل	68

الفصل الثاني : نموذج الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

تمهيد.....	70
I. الإطار العام لنظرية الإنتقال الديمغرافي	71
1. المراحل الأساسية لنظرية الإنتقال الديمغرافي	71
2 كرونولوجيا الانتقال الديمغرافي	73
3.أشكال الإنتقال الديمغرافي	84
4. نقد نظرية الإنتقال الديمغرافي.....	85
II. الإنتقال الديمغرافي في الجزائر	87
1. مراحل الإنتقال الديمغرافي في الجزائر	88
2. عناصر الإنتقال الديمغرافي	90
1.2 الخصوبة والمواليد	90
2.2 الوفيات	99
3.2 الهجرة	108

3. الزواج 109
4. العزوبة..... 113
5. التركيبة السكانية 114
خلاصة الفصل 120

الفصل الثالث :وضعية سوق العمل فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد..... 122
I..خصائص و صعوبات وتحديات سوق العمل في الجزائر..... 123
1. خصائص سوق العمل 123
2. صعوبات التي تواجه سوق العمل في الجزائر..... 128
3. أهم التحديات التي تواجه سوق العمل فى الجزائر..... 130
II. سياسة التشغيل في الجزائر..... 130
1.أطر سياسة التشغيل في الجزائر..... 131
2.الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر..... 133
3. تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل..... 135
4. عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل في الجزائر 137
III.الاصلاحات الاقتصادية و البرامج التنموية وانعكاساتها على وضعية سوق العمل في الجزائر..... 140
1.ماهية الإصلاحات الاقتصادية..... 140
2.مرحلة الإصلاحات الاقتصادية عشرية التسعنيات 143
3. البرامج التنموية..... 152
IV. الإجراءات المتخذة لضبط اختلال سوق العمل في الجزائر 163
1.الأليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور 166
2.برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية..... 173
خلاصة الفصل 179

الفصل الرابع :هيكلة وتوزع الفئة النشيطة في الجزائر

تمهيد..... 181
I. الفئة النشيطة توزعها وتصنيفها 182
1.الفئة النشيطة المشتغلة 182
2.الفئة النشيطة الغير مشتغلة 198
II.تطورات الطلب وعرض العمل في الجزائر 206
1 تطورات الطلبات وعروض العمل ومستويات التوظيف 206
2. تطور معدلات التشغيل في الجزائر 207
3 الطلب على العمل 207
4. عرض العمل في الجزائر..... 227
5. الإعالة الديمغرافية في الجزائر 229

6.تطور الناتج المحلي الإجمالي وتطور نصيب الفرد 231
III.القطاع الغير الرسمي في الجزائر 232
1. مفهوم القطاع الغير رسمي 233
2 خصائص النشاط الغير الرسمي 235
3. أوجه الإختلاف والتشابه بين القطاع الرسمي والغير رسمي 236
4.الاختلالات المساهمة في تنامي القطاع غير الرسمي 236
5. أسباب تطور النشاط الغير رسمي في الجزائر 237
6. العوامل المساعدة على إستفحال الإقتصاد الغير رسمي 238
7. تطور حجم القطاع الغير رسمي في الجزائر..... 239
8.الآثار السلبية والإيجابية للقطاع غير رسمي في الجزائر 241
خلاصة الفصل 243

الفصل الخامس: الإنتقال الديمغرافي وإسقاطاته على الفئة النشيطة آفاق 2058 في الجزائر

تمهيد 245
I. كيفية إعداد الإسقاطات السكانية باستخدام برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum 246
1. ماهية برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum..... 246
2.خطوات الأساسية لإعداد إسقاطات سكانية 258
3. البيانات المطلوبة من أجل تطبيق برمجية Spectrum 265
II. إسقاطات الإنتقال الديمغرافي وعناصره في الجزائر آفاق 2058 255
1. التطورات المستقبلية لعناصر الإنتقال الديمغرافي في الجزائر للفترة 2008 –2058 . 255
2. التغيرات الديمغرافية الرئيسية المتوقعة لعناصر الإنتقال الديمغرافي 255
1.2 الخصوبة 258
2.2 الوفيات 261
3.التطور المستقبلي للعدد الإجمالي لسكان حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر لفترة 2008-2058 265
4.التطور المستقبلي لتوزع الهيكلة العمرية لسكان الجزائر حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة للفترة 2008-2058 268
5. الهرم السكاني للمجتمع الجزائري حسب التقديرات المستقبلية للسكان للفترة 2008-2058 273
6. تطور المستقبلي للعمر الوسيط لسكان الجزائر في آفاق 2058 275
III. العائد الديمغرافي في الجزائر آفاق 2058 276
1.تقديرات العائد الديمغرافي في الجزائر..... 276
2. نتائج إسقاطات الفئة النشيطة 278

3.تطور المستقبلي لحجم العمالة النسائية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر 285

4. تقديرات نسبة مشاركة المستجدون في سوق العمل وفقا لنوع..... 285

5.مناصب الشغل الواجب تحقيقها خلال فترة الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر 287

6.الإعالة الديمغرافية المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر 288

7.تطور الدخل المتاح لكل فرد من السكان للجزائر و حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر 290

خلاصة الفصل 293
نتائج الدراسة 295
الخاتمة العامة..... 300
التوصيات 305
قائمة المراجع..... 309
الملاحق..... 330

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم01	أوجه الإختلاف والتشابه للدراسات السابقة.	34
جدول رقم02	العلاقة بين نوع الإقتصاد ومعدلات الوفيات والمواليد خلال الشكل الكلاسيكي للإنتقال الديمغرافي.	76
جدول رقم03	تطور معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الرضع ومتوسط العمر في شمال إفريقيا منذ سنة 1950	81
جدول رقم 04	المؤشر التركيبي للخصوبة لبلدان شمال إفريقيا منذ سنة 1950	82
جدول رقم 05	تطور معدل العام للخصوبة العامة(‰) للفترة ما بين 1992-2008.	91
جدول رقم 06	تطور معدلات الخصوبة الكلية حسب السن ومكان الإقامة.	92
جدول رقم 07	تطور معدلات الخصوبة حسب المستوى التعليمي وفئات السن لفترة 1992-2002	95
جدول رقم 08	تطور عدد المواليد الأحياء في الجزائر للفترة 1992-2008.	97
جدول رقم 09	معدل استعمال وسائل منع الحمل حسب الطريقة و نسب تطورها للفترة 1992-2006...	99
جدول رقم 10	تطور عدد الوفيات في الجزائر للفترة 1992-2000.	100
جدول رقم 11	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع حسب الجنس (لكل 1000ولادة حية) في الجزائر للفترة من 1992-2008.	102
جدول رقم 12	تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس من 1995-2008.	105
جدول رقم 13	تطور معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة 1992-2008.	106
جدول رقم 14	تطور عدد سكان الجزائر ومعدل النمو الطبيعي في الجزائر للفترة 1992-2008.	107
جدول رقم 15	التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين من وإلى مناطق الوطن خلال سنة 1998.	108
جدول رقم 16	تطور صافي الهجرة في الجزائر للفترة 1992-2007	109
جدول رقم 17	تطور متوسط العمر عند الزواج حسب الجنس و مكان الإقامة خلال الفترة من 1992-2006.	112
جدول رقم 18	توزيع السكان الأكثر من 15 سنة حسب الحالة الزواجية و الجنس في الجزائر للفترة1992-2008	113
جدول رقم 19	تطور نسبة العزوبة في الجزائر حسب الجنس و الفئات العمرية للفترة 1998-2002.	114
جدول رقم 20	تطور الفئات العمرية حسب فئات السن الكبرى لتعدادي 1998-2008.	115
جدول رقم 21	تطور التركيب النوعي لسكان في الجزائر للفترة 2001-2008	117
جدول رقم 22	تطور تسريح العمال خلال الفترة من 1994إلى 1998	149
جدول رقم 23	:تطور عدد العمال المسرحين و نسبتهم حسب القطاعات الإقتصادية و النسبة إلى غاية السداسي الأول سنة 1998	150
جدول رقم 24	طلبات العمل والعروض في الجزائر للفترة 1995-1998	151
جدول رقم 25	نسبة العجز في التشغيل في الجزائر للفترة 1995-1998	151
جدول رقم 26	تطور التشغيل الدائم والمؤقت خلال فترة (1995/1998)	152
جدول رقم 27	مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة من (2001-2004)	153
جدول رقم 28	مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2003	156
جدول رقم 29	تطور مستويات توظيف اليد العاملة في سوق العمل في الفترة 2001-2004	157
جدول رقم 30	تطور نسبة نمو اليد العاملة خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004	158
جدول رقم 31	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر الفترة 2005-2009	160
جدول رقم 32	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)	161
جدول رقم 33	تطور مستويات توظيف اليد العاملة في سوق العمل في الفترة 2006-2008	162
جدول رقم 34	تطور حجم التشغيل حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009.	163
جدول رقم 35	خصائص مختلف أجهزة الشغل	164
جدول رقم 36	حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة	169
جدول رقم 37	حصيلة عقود ما قبل التشغيل CPE للفترة ما بين 1998-2000	172
جدول رقم 38	الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	174

جدول رقم 39	تطور عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC للفترة 1999-2008	175
جدول رقم 40	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة 2002-2008	176
جدول رقم 41	تطور مناصب الشغل المحققة في إطار برنامج التنمية الفلاحية والريفية للفترة 2000-2006	177
جدول رقم 42	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للفترة 2005 - 2008	178
جدول رقم 43	تطور حجم السكان النشطين بالنسبة الإجمالي السكان و في الجزائر خلال الفترة 1992-2008	183
جدول رقم 44	تطور معدلات النشاط بالنسبة لأجمالي السكان في الجزائر للفترة 1992-2008	185
جدول رقم 45	تطور معدلات النشاط للرجال والنساء حسب الفئات العمرية في الجزائر للفترة 2000-2005	187
جدول رقم 46	توزيع حجم العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر الفترة 1992-2008	188
جدول رقم 47	نسبة توزيع العمالة حسب المهنة في الجزائر للفترة 1997-2008	192
جدول رقم 48	توزيع حجم العمالة حسب الفئات العمرية للفترة 2000-2008	194
جدول رقم 49	توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية والجنس في الجزائر للفترة 2001-2008	196
جدول رقم 50	تطور حجم البطالة في الجزائر للفترة 1992-2008	199
جدول رقم 51	نسبة توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر للفترة 2001-2008	203
جدول رقم 52	نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 2005-2008	204
جدول رقم 53	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية سنة 2003	205
جدول رقم 54	تطور نمو الفئة النشيطة في الجزائر للفترة 1992-2008	209
جدول رقم 55	تطور نسبة مشاركة الإناث و ومقارنتها مع تطور مشاركة الذكور في سوق العمل في الجزائر للفترة 2001-2008	210
جدول رقم 56	تطور حجم الفئة النشيطة النسوية في الجزائر للفترة 2004-2008	212
جدول رقم 57	تطور نسبة النساء العاملات حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1996-2008	213
جدول رقم 58	تطور نسبة النساء العاملات حسب النشاط الإقتصادي في الجزائر لسنتي 1996 و2003	216
جدول رقم 59	تطور نسبة النساء العاملات حسب نوع المهنة في الجزائر للفترة 2003-2008	217
جدول رقم 60	تطور معدل بطالة الإناث في الجزائر للفترة 2004-2008	218
جدول رقم 61	تطور معدل بطالة الإناث حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1996-2008	220
جدول رقم 62	تطور نسبة العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة في الجزائر للفترة2004-2008	221
جدول رقم 63	تطور معدل بطالة الإناث حسب الحالة المدنية في الجزائر سنتي 1996و 2003	221
جدول رقم 64	مدة البحث لدى الإناث العاطلات عن العمل في الجزائر خلال سنتي 1992-1995	222
جدول رقم 65	تطور نسبة الأمية في الجزائر للفترة 1995-2006	223
جدول رقم 66	تطور مؤشر مستوى التعليم في الجزائر خلال للفترة 2000-2006	224
جدول رقم 67	تطور عدد المؤسسات التعليمية حسب المستوى التعليمي خلال سنتي 2000و2005	225
جدول رقم 68	تطور عدد الطلبة الجامعيين والخريجين خلال سنتي 2000-2005	225
جدول رقم 69	تطور نسبة التوظيف في القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2003-2008	227
جدول رقم 70	مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حسب النشاط الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2003-2005	228
جدول رقم 71	تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد خلال الفترة 1993-2000	231
جدول رقم 72	أوجه الشبه و الإختلاف بين القطاع الرسمي وغير رسمي	236
جدول رقم 73	تطور حجم الشغل الرسمي والشغل الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2005	240
جدول رقم 74	تطور نسب غير المسجلين في الضمان الإجتماعي حسب الوضعية المهنية للفترة 1992-2001	240
جدول رقم 75	حجم القطاع غير رسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام خلال الفترة 1998-2006	241
جدول رقم 76	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058	258
جدول رقم 77	تطور معدل المواليد الخام المستقبلي حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058 لكل (1000) نسمة	259

جدول رقم 78	تطور معدل التكاثر الإجمالي المستقبلي حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058	260
جدول رقم 79	تطور المستقبلي لعدد النساء في سن الإنجاب (49-15) حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058	260
جدول رقم 80	تطور وفيات الاطفال أقل من 5 سنوات حسب فرضية الإسقاط في الجزائر للفترة 2008-2058 (لكل 1000 ولادة حية)	262
جدول رقم 81	تطور المستقبلي لأمل الحياة حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالوفيات في الجزائر للفترة من 2008-2058	262
جدول رقم 82	تطور المستقبلي لعدد الإجمالي السكان الجزائر للفترة 2008- 2058	265
جدول رقم 83	تطور نسبة النوع خلال فترة الإسقاط لسكان الجزائر في الفترة ما بين 2008- 2058	268
جدول رقم 84	تطور نسبة معدلات المشاركة المستقبلية لكلا الجنسين (للذكور و الإناث) في عمر (10-14) خلال فترة الإسقاط 2008- 2058	278
جدول رقم 85	تقديرات أعداد المستجدين من السكان النشطين إقتصاديا في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط في الجزائر للفترة من 2008-2058	279
جدول رقم 86	تقدير أعداد المشتغلين في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058	281
جدول رقم 87	تقديرات أعداد العاطلين عن العمل في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة للفترة مابين 2008-2058 في الجزائر	283
جدول رقم 88	تطور المستقبلي حجم العمالة النسائية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008 -2058	285
جدول رقم 89	تطور نسبة المشاركة لأعداد المستجدين الجدد في سوق العمل لكلا الجنسين على طول فترة التوقع من 2008-2058 استناد إلى فرضيات الإسقاط للخصوبة	286
جدول رقم 90	تطور عدد المناصب الواجب توفرها حسب فرضيات الإسقاط بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058 .	289
جدول رقم 91	تطور نسبة الإعالة المستقبلية آفاق 2058	284
جدول رقم 92	تطور الدخل المتاح لكل فرد من السكان للجزائر وحسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058	290

قائمة المنحنيات

منحنى	عنوان المنحنى	الصفحة
منحنى رقم 01	تطور معدل المواليد الخام والوفيات والنمو الطبيعي في الجزائر منذ 1901-2010	90
منحنى رقم 02	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل لكل إمرأة) للفترة من 1992-2008 في الجزائر	93
منحنى رقم 03	تطور معدل المواليد الخام في الجزائر للفترة من 1992-2008	96
منحنى رقم 04	تطور عدد النساء في سن الإنجاب (49-15) في الجزائر للفترة 1995-2008	98
منحنى رقم 05	تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر في الفترة من 1992-2008	101
منحى رقم 06	تطور معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب الجنس (لكل 1000) ولادة حية في الجزائر للفترة	103
منحنى رقم 07	تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر لكل (100000 ولادة حية) من 1992-2007	104
منحنى رقم 08	تطور معدل الزواج في الجزائر للفترة من 1992-2008	110
منحنى رقم 09	تطور متوسط العمر عند الزواج الأول في الجزائر للفترة 1992-2008	111
منحنى رقم 10	تطور عدد الوظائف المستحدثة في إطار برنامج النشاطات العامة خلال الفترة من 1999-2008	167
منحنى رقم 11	عدد الوظائف التي تم استحداثها في إطار برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة للفترة من 1999-2008	168
منحنى رقم 12	تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE للفترة من 1999-2008	171
منحنى رقم 13	تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL للفترة من 1999-2007	173
منحنى رقم 14	تطور حجم السكان النشطين بالنسبة لإجمالي السكان في الجزائر للفترة 1992-2008	183
منحنى رقم 15	توزيع السكان النشطين حسب الجنس في الجزائرالفترة 2005-2008	184
منحنى رقم 16	تطور معدلات النشاط بالنسبة لإجمالي السكان في سن العمل في الجزائر خلال للفترة 1992-2008	186
منحنى رقم 17	تطور نسبة العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2008	190
منحنى رقم 18	تطور نسبة العمالة حسب المستوى التعليمي في الجزائر خلال الفترة 2004-2008	191
منحنى رقم 19	تطورنسبة توزيع العمالة حسب المهنة خلال الفترة من 1997-2008	193
منحنى رقم 20	تطور نسبة توزيع العمالة حسب الفئات العمرية في الجزائر للفترة 2001-2008	195
منحنى رقم 21	تطور نسبة توزيع العمالة حسب المنطقة لجغرافية في لجزائر للفترة 2001-2008	197
منحنى رقم 22	تطور نسبة العمالة حسب الجنس في الجزائر للفترة 2001-2008	198

منحنى رقم 23	تطور معدلات في الجزائر خلال الفترة ما بين 1992-2008	201
منحنى رقم 24	توزيع حجم البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة 2003-2008	202
منحنى رقم 25	تطور طلبات وعروض العمل في الجزائر خلال الفترة 1992-2001	206
منحنى رقم 26	تطور معدلات التشغيل في الجزائر للفترة 1992-2008	207
منحنى رقم 27	تطور نسبة العاملات في الوسط الحضري والريفي في الجزائر الفترة 2003-2008	214
منحنى رقم 28	تطور نسبة النساء العاملات حسب الفئة العمرية في الجزائر لسنتي 1996و2003	214
منحنى رقم 29	تطور نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية في الجزائر	215
منحنى رقم 30	تطور معدل بطالة الإناث حسب الفئات العمرية في الجزائر لسنتي 1996و 2003	219
منحنى رقم 31	تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة (6-14) في الجزائر للفترة 1998-2008	224
منحى رقم 32	تطور عدد المكونين في التكوني والتعليم المهني خلال الفترة 1992-2004	226
منحنى رقم 33	تطور معدل الإعالة الديمغرافية في الجزائر للفترة ما بين 2000-2008	230
منحنى رقم 34	حصة العمل الموازي من إجمالي التشغيل للفترة 1992-2007	239
منحنى رقم 35	التطور المستقبلي لوفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 ولادة حية)حسب فرضية الإسقاط للوفيات آفاق 2058 (لكل 1000 ولادة حية)	258
منحنى رقم 36	تطور نسبة النمو الطبيعي لسكان الجزائر حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058	267
منحنى رقم 37	نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط العالي للخصوبة	269
منحنى رقم 38	نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط الثابت للخصوبة	270
منحنى رقم 39	نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط المتوسط للخصوبة	271
منحنى رقم 40	نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط المنخفض للخصوبة	272
منحنى رقم 41	تطور العمر الوسيط لسكان الجزائر آفاق 2058	275
منحنى رقم 42	تقدير معدلات النشاط المستقبلية بالنسبة لإجمالي السكان حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058	280
منحنى رقم 43	تقدير معدلات التشغيل المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058	282
منحنى رقم 44	تقدير معدلات البطالة المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058 .	284

قائمة الاشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	الشكل العام لنموذج الانتقال الديمغرافي	73
الشكل رقم 02	الأشكال الرئيسية للإنتقال الديمغرافي.	85
الشكل رقم 03	الهرم السكاني للجزائر حسب تعداد سنة 1998.	118
الشكل رقم 04	الهرم السكاني للجزائر حسب تعداد سنة 2008.	119
الشكل رقم 05	هيكلة سوق العمل في الجزائر.	126
الشكل رقم 06	توزيع نسبة البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر سنة 2003.	205
الشكل رقم 07	مخرجات برنامج Spectrum.	251
الشكل رقم 08	واجهة برنامج الإسقاطات السكانية Spectrum.	251
الشكل رقم 09	قائمة نماذج برنامج الإسقاطات السكانية Spectrum.	252
الشكل رقم 10	واجهة إدخال البيانات لبرنامج Spectrum.	253
الشكل رقم 11	واجهة إدخال البيانات الخاصة بالتقديرات عن طريق نموذج Demproj.	253
الشكل رقم 12	واجهة التقديرات السكانية Demprojفي برنامج Spectrum	254
الشكل رقم 13	نافذة البيانات الديمغرافية .Démographie Data	254
الشكل رقم 14	تطور المستقبلي للوفيات حسب الأعمار في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058.	264
الشكل رقم 15	تطور شكل الهرم السكاني في الجزائر حسب فترة الإسقاطات 2008-2058	274

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تختلف وجهات النظر لكل من الباحثين الاقتصاديين والاجتماعين حول مسألة النمو الديمغرافي و تأثيره على مختلف الجوانب الإقتصادية والاجتماعية إذ يعد عاملا مهما و مساعدا و مصدرا في تزويد سوق العمل باليد العاملة الضرورية لقيامه و لتشجيع حركية الإقتصاد

كما ان الزيادة السكانية تساهم في زيادة مكونات الطلب المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي الذي يزيد من الأسواق وبالتالي يسهل تسويق مختلف المنتجات و بيعها و يحد من انتشار البطالة في أواسط المجتمع، في حين ان هناك من يرى أن النمو الديمغرافي يعمل على التقليل من القدرة الإنتاجية، من خلال زيادة الاستهلاك و الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية مما يؤدي إلى تقلص هذه الموارد و تناقص الغلة نظرا لتقسيم نفس حجم الإنتاج عن عدد العمال الذي يزيد من سنة إلى أخرى [1]

فعلى الرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديمغرافية على النمو الاقتصادي إلا انه يعمل على إبراز مجمل التغيرات و عادة ما تعرف هذه التغيرات بالتغيرات الهيكلية في التركيبة العمرية للسكان بمعنى الإنتقال الديمغرافي ،و الذي حدث في بداية النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة للانخفاضات المتتالية في معدلات الوفيات الرضع والأطفال ،و الأمهات كنتيجة للتحسن في مجال صحة الأم والطفل ،وكذا إنخفاض معدلات الخصوبة ،وقد تسبب الإنتقال الديمغرافي في إعادة تشكيل الهرم السكاني نتيجة التغيرات التي حدثت في أشكاله مما أدى إلى تنامي غير مسبوق لما يعرف بإسم البروز الشبابي ، ولقد تناولت العديد من الدراسات قضية البروز الشبابي بحيث اظهر الباحثون أن هذه الظاهرة تتمثل أساسا في تنامي نسبة السكان في سن العمل (64-15) سنة ،إلا أن البروز الشبابي أو ما يعرف بالقوى العاملة، فرصة فريدة من نوعها لتحقيق معدلات عالية من التنمية الإقتصادية والاجتماعية و الحد من الفقر ،لذلك عملت الكثير من المجتمعات على دراسة واقعها الاقتصادي و الإجتماعي ،ووضع الخطط اللازمة للتعليم وتدريب العاملين و تأهليهم بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل و ما يرتبط بالتنمية و إرتفاع العائدات و بعدد أفراد القوة البشرية و من سيدخلون سوق العمل و تشغيل من هم في سن العمل أو القادرين و ذلك من اجل تلبية الحاجات للتنمية الشاملة و المستدامة[2] ،إلا أن دراسة مكونات و أسباب الإنتقال الديمغرافي بصفة عامة و البروز الشبابي أي الفئة النشيطة بصفة خاصة و التحديات المتعلقة بهما يجب أن تكون واضحة للعيان و أن يتم التخطيط لها لمواجهة أثارها المستقبلية .

حيث عرفت قوة العمل في الجزائر نموا بمعدل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى مما يتطلب وضع حلول سريعة وناجعة ،و إن التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل و التي قامت في الماضي على

---

[1] عبد الكريم فضيل ،محمد صالي ،«**النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر** »،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة ورقلة العدد 17 ،ديسمبر ،2014 ،ص 120
https://revues.univ-ouargla.dz/.../2263-2015-01-29-09-24-51.html consulté le 25/3/2017 14:59

[2] محمد رفعت المقداد، «**النمو السكاني و أثره على القوة العاملة في القطر العربي السوري بين عامي 1960-2004** »،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 24 العدد الثالث و الرابع ، سوريا 2008،ص 330
www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/.../329-354.p... consulté le 29/3/2017 18:45.

أساس نموذج إقتصادي مخطط مركزيا فأصبحت الدولة هي المشغل الرئيسي للعمالة و مصدر مهم في خلق مواطن العمل و الضامن لعملية التشغيل ،وبالرغم من الدور الذي لعبته الدولة في تلك الفترة من خلال التحكم في معدلات البطالة إلا أن انتهاج هذا الأسلوب كان له أيضا عيوبه في إدارة النشاط الاقتصادي ،حيث أدى هذا الأسلوب إلى تراجع وتدني إنتاجية وكفاءة العمالة و عدم الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة ،و إن جميع هذه الممارسات التي سادت الجزائر خلال عقدين من الزمن أدت إلى سيطرة الدولة على معظم النشاطات الإقتصادية ،وبقاء الوضع على حاله و استمرت فترة الرخاء النفطية أكثر من 10 سنوات و غطت خاصة الفترة 1974-1985 إلا أن الهبوط الحاد في أسعار النفط منتصف الثمانينيات (1986) ،كشفت عن هشاشة البنية الإقتصاد الجزائري ،مباشرة بعد هذه السنة وخاصة مع بداية سنوات التسعينيات بدأت معدلات البطالة في الإرتفاع و تراجع الاستثمارات كنتيجة للركود الاقتصادي ،و تزامن ارتفاع معدل البطالة خلال هذه الفترة مع تطور عوامل أخرى أهمها التحولات الديمغرافية .

بهدف معالجة الأوضاع المستجدة على الإقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986 ،خضع الإقتصاد الجزائري لبرامج إصلاحية بدءا من سنوات التسعنيات، مما دفع بها إلى إبرام جملة من الاتفاقيات مع المنظمات المالية الدولية و ذلك من خلال تقديم مساعدات مالية ،وقبول إعادة جدولة ديونها الخارجية بدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي تصب في إطار الإصلاح الاقتصادي و الإنتقال من نمط إقتصادي إلى آخر و كان الهدف هو إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني للتكيف مع الظروف الإقتصادية التي فرضتها العولمة ،و إن التحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى إقتصاد السوق لم يساهم في تحسين وضعية سوق العمل ،بل زاد من حدة اختلاله ،مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تحمل سلبيات النظام الاشتراكي، فتغيرت معها السياسات التشغيلية وتم خلق أجهزة تشغيل ترافق هذه المرحلة لتدارك الوضع المتفاقم، الذي خلفته التوجهات الجديدة أضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي والأمني والذي أدخل الجزائر في مرحلة الاختلالات شملت جميع الميادين خلال عشرية كاملة، فكانت الفاتورة اجتماعية باهظة تمثلت في إستفحال ظاهرة البطالة، جراء تسريحات الجماعية للعمال وإغلاق المؤسسات وخوصصة معظمها ،فكان الحل ثقيلا مما توجب على الحكومة الجزائرية خلق الأجهزة والآليات التي تمكنها من حد النتائج السلبية التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية بصفتها المشرفة على عملية الإصلاح، فتم استحداث عدة صناديق و أجهزة إدارية لتسيير قضايا التشغيل و البطالة و وذلك لاستيعاب الأعداد الوافدة الجديدة من الفئة النشيطة لسوق العمل ،ومنها نذكر الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) والصندوق لدعم تشغيل الشباب (1996) ،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) بالإضافة إلى وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) و التي بدورها تشرف على تسيير برامج تشغيلية لها طابع مؤقت مثل برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية

(ESIL) ،برنامج عقود ما قبل التشغيل ،ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) ،وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)

وبعد سنة 2001 حققت الجزائر بفضل الطفرة النفطية الأخيرة تحسنا ملحوظا في مستويات النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تنفيذ سياسة مالية توسعية متمثلة اساسا في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)،و كذا برنامج دعم النمو (2005-2009) حيث تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات و المشاريع الضخمة ،بحيث كان الهدف من هذا هو تنشيط الإقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو و منه خلق فرص عمل جديدة

و يعد تقدير الحجم السكاني في المستقبل نتاجا مهما للدراسة الديمغرافية ،بل هو هدفها الرئيسي و المتمم لها في الواقع حيث يعتمد على عوامل النمو السكاني الحيوية و على الفروض الخاصة بها ،و ترجع أهمية التقديرات السكانية في المستقبل إلى أنها تلعب دورا كبيرا في التخطيط الاقتصادي و الإجتماعي ،فعن طريقها يمكن تحديد حجم السكان في المستقبل و خصائصهم الرئيسية من حيث تركيبهم العمري أو النوعي ، إذ تستعمل الإسقاطات السكانية كأساس لإسقاطات متخصصة أخرى مثل الوحدات الإسكانية و عدد المتمدرسين الجدد و غيرها أضف إلى ذلك عدد الأشخاص المستجدين الجدد لسوق العمل من القوى العاملة ، وتعد الإسقاطات السكانية هي مجرد عمل امتداد لنمط معقول للنمو في الماضي إلى المستقبل مبني على افتراضات محددة للإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) في ضوء المشاهد منها و المتوقع لها [1]، و تعتبر الفترة التقديرية فترة كافية لمواجهة متطلبات التخطيط للتنمية الإقتصادية والاجتماعية .

حيث سنستخدم جملة من الإسقاطات و التقديرات في التعرف على الإحتياجات المستقبلية في حجم الفئة النشيطة و التي ستدخل سوق العمل مستقبلا، مبرزين من خلال ذلك مدى أهمية الإنتقال الديمغرافي و عناصره كركائز أساسية في التغيرات الحاصلة مستقبلا في نمو السكان و تركيبهم ، إذ تعد هذه الإسقاطات إحدى المصادر المهمة في التعرف على حجم الطلب و الخدمات المختلفة

إذ ستضم هذه التوقعات السكانية (سكان الجزائر) على طول الفترة الممتدة من 2008-2058 و التي سيتم إنجازها إستنادا إلى نتائج التعداد الخامس لسكان لسنة 2008، معتمدين في ذلك على البرامج الجاهزة التي أعدها قسم شعبة السكان التابع لهيئة الأمم المتحدة في إجراء الإسقاطات وهو برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum

و سيؤدي الإسراع بعملية الإنتقال الديمغرافي بالجزائر و بحسب نظرية الإنتقال الديمغرافي و أن التغيرات الكبيرة الذي حدثت في نسب الفئات العمرية لسكان خاصة فئة السكان في سن العمل أين ستشهد إرتفاعا كبير مما سيؤدي إلى ظهور ما يعرف بالعائد الديمغرافي ،و بسبب بقاء معدلات الخصوبة

[1] فتحي أبوعيانة ،**جغرافية السكان أسس وتطبيقات** ، ، المعرفة الجامعية ، ط4،الإسكندرية،دار القاهرة ،1993،ص194 .

أعلى من مستوى الإحلال ،مما سيتيح للجزائر التمتع بالعائد الديمغرافي و الذي قد يخلق فرص سانحة للنمو الاقتصادي و الاجتماعي ،شريطة ان تلحظ السياسات الاقتصادية القادمة هذا التغيير في التركيب العمري لسكان ،لينعكس ذلك على مرونة أسواق العمل المحلية لاستقبال الأفواج السكانية الداخلة في سن العمل و إذا لم يتزامن هذا التغيير الديمغرافي مع وضع السياسات المناسبة التي تستغل طاقات الفئات الشابة فإن نتائج هذه الظاهرة السكانية ستكون سلبية و تؤدي إلى زيادة البطالة و بالتالي تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[1]

و لفهم محتوى الموضوع تم تقسيم الأطروحة إلى خمسة فصول مكملة لبعضها البعض

الفصل الأول و الذي هو بعنوان الإطار المنهجي للدراسة والذي ضم جملة من الدراسة السابقة التي لها علاقة بموضوع الإنتقال الديمغرافي و انعكاساته على الفئة النشيطة سواء كانت لها صلة مباشرة أو غير مباشرة في طرح الموضوع و بإعتبارها على أنها كبنك للمعلومات ،و التي تنطلق من نتائجها إلى صياغة كلية لإشكالية الموضوع ،و أضف إلى ذلك تسليط الضوء على عدة اهداف تمس الدراسة و أهمية إختيار الموضوع ،و تحديد المفاهيم لكل ما يخص الدراسة الديمغرافية أو غير ذلك أما مصادر البحث فكانت مستندة إلى التحقيقات الديمغرافية ،و التعدادات بالإضافة إلى الكتب و مواقع الأنترنت

الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان نموذج الإنتقال الديمغرافي، والذي خصصناه في تحديد الإطار العام لنظرية الإنتقال الديمغرافي، مبرزين من خلال ذلك السياق التاريخي للإنتقال الديمغرافي انطلاقا من الدول الأوروبية، فالدول النامية و البلدان العربية فالجزائر مرورا بأهم مراحله وبأشكاله الديمغرافية (الخصوبة، الوفيات، الزواج، الهجرة) والتغير في الهيكل العمري والجنسي لسكان الجزائر والتغيرات الواضحة التي لها انعكاس على تغير شكل الهرم السكاني.

الفصل الثالث وكان هادفا إلى تحليل وضعية سوق العمل فترة الإصلاحات الاقتصادية، والذي تطرقنا فيه إلى اهم مميزات وخصائص سوق العمل، وان التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر و المتأثرة بالتحولات العالمية، و التي تجسدت في برامج خاصة بالإصلاحات الاقتصادية و أثرها على مستوى التشغيل و البطالة، كما وضحنا مختلف الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة

الفصل الرابع والمعنون بتوزع وهيكلة الفئة النشيطة وذلك من خلال التطرق إلى تصنيف القوى العاملة المشتغلة و البطالة وفقا لبعض المقاييس التي من شأنها إظهار نقاط القوة و الضعف في تسيير سوق العمل .

الفصل الخامس و الأخير و يتمثل في الدراسة المستقبلية للإنتقال الديمغرافي و إسقاطاته على الفئة النشيطة في آفاق 2058 أين سيتم إستخدام تقنيات حديثة وذلك من خلال إستخدام البرنامج الطيف

[1] مهند شفيق صقر، دراسة **تأثير النافذة الديمغرافية على قوة العمل المتعلمة في سوريا** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد ،تخصص السكان و التنمية ،قسم الإحصاء و البرمجة ، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين ،سوريا ،سنة 2014 ،ص2 .

الديمغرافي Spectrum في تحديد توجهات المستقبلية للمتغيرات الديمغرافية التي تشمل بالأساس عناصر الإنتقال الديمغرافي في إبراز العائد الديمغرافي من خلال تحديد الحجم المستقبلي لفئة السكان في سن العمل .

و في الأخير نختم هذه الدراسة بعرض لأهم النتائج المتوصل إليها ،و على إثرها تم وضع مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

I. الدراسات السابقة
II. الإشكالية
III. أسباب إختيار الموضوع
IV..أهمية الموضوع
V. الهدف من الدراسة .
VI. حدود الدراسة

VII.منهجية البحث المتبعة

VIII. تحديد المفاهيم

IX.مصادر المعطيات الإحصائية

1. التعدادات السكانية
2. المسوحات السكانية
3. المصادر الاستقصائية بخصوص البطالة والشغل

X.صعوبات الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد

كان التوازن الديمغرافي في الماضي مرتكزا على معدلات المرتفعة للخصوبة والوفاة ،قد تغير النمط في مراحل اللاحقة إثر الإنخفاض السريع لمعدلات الوفيات ووفيات الرضع خاصة نتيجة التحسن في الرعاية الصحية ،وزيادة توقعات أمل الحياة اللذان أحدثا تغيرا في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الإقتصادي (64-15)،فقد أفرزت هذه التحولات الكبرى التي عرفتها الجزائر خلال العقود الأخيرة تطورا لمختلف المؤشرات الإجتماعية و الإقتصادية والصحية و الديمغرافية ،أين شهد السلوك الديمغرافي في الجزائر نسقا سريعا فاق في بعض الأحيان كل التوقعات ،نتيجة لعدد من العوامل المتداخلة منها على وجه الخصوص النمو الإقتصادي و ارتفاع مستويات التعليم وتطور وضعية المرأة و اقتحامها سوق الشغل .

I. الدراسات السابقة

لإجراء أي دراسة علمية لابد من الاستفادة من النتائج العلمية السابقة ،فالعلم له طبيعة تراكمية ،والنتائج التي توصل إليها بحث علمي سابق تكون هي نفسها المقدمات التي يبدأ منها بحث لاحق فهناك إمكانية لإضافة متغيرات جديدة ،أو الكشف عن بعض الجوانب الغامضة سواء كانت هذه الدراسات السابقة قد تناولت جزءا من الموضوع أو الموضوع ككل وموضوع إنعكاسات الإنتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر من المواضيع المهمة فقد نال حيزا كبير من الدراسات والأبحاث السكانية والتي لها جانب من جوانب للدراسات الإقتصادية من الدراسات السابقة التي تطرق إليها مايلي :

- الدراسة التي قام بها الباحث **بويسري عبد العزيز**والتي جاءت بعنوان" **الإنتقال الديمغرافي في الجزائر رؤية مستقبلية"**[1]

وهي دراسة ضمها كتاب الإنتقال الديمغرافي في بلدان الجنوب عام 1998 ،والذي تناول فيه السياسة السكانية في الجزائر في مرحلة التي كانت فيها الجزائر قادرة على تغذية 50 مليون ساكن ،وشعار أن أحسن قرص هو التنمية وعدم دمج المشاكل السكانية ضمن السياسات التنموية ،إلى مرحلة اليقين بأن إشكالية السكان هي أحد العوائق الكبرى في وجه التنمية وعدم تحقيق الأهداف المنشودة من طرف السلطات العمومية وقد ترجم في الواقع بتطبيق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD1983) الهادف إلى تقليص و التنظيم الإرادي للنمو السكاني وذلك في إطار إحترام القيم الإجتماعية والضوابط الدينية وبمعنى أخر وضع معادلة السكان والتنمية في الإطار الأمثل و الصحيح آخذين في الحسبان الجانب التاريخي والثقافي و الإقتصادي و الديمغرافي للمجتمع

كما أشارت الدراسة إلى تراجع معدلات الوفيات العامة ،معدلات وفيات الأطفال و إرتفاع أمل الحياة عند الولادة ،إضافة إلى مساهمة المنظومة الصحية في مكافحة بعض الأمراض المميتة كالسل ،حمى المستنقعات ،الجذري بالإضافة إلى تحليل محددات تراجع معدلات المواليد ،سن الزواج ،إرتفاع المستوى التعليمي،و إن التقدم في مجال تنظيم الأسرة وعلى وجه الخصوص منذ أواخر الثمانينيات بين تحسنا في سلوك السكان الجزائر اتجاه تنظيم الأسرة على الرغم من السياق الإجتماعي الصعب الذي يعرفه المجتمع و إن إستخدام وسائل منع الحمل يمثل حصة كبيرة في خفض معدل المواليد الذي بدوره ساهم في التحول الديمغرافي في نمو السكان

تقييم الدراسة :

[1]Abdelaziz Bouisri , ,«**la transition démographique en Algérie :réflexion sur l'avenir**», **les transition démographiques des payes du sud**, ,Edition ESTEM paris.1998pp 441-456
http://www.bibliotheque.auf.org/index.php?lvl=notice_display&id=320consuleté le 21/12/2015 12 :10.

وكتقييم لدراسة يمكن إبراز ما يلي :

- ✓ لم يعطي الباحث اهتمام كافي بالمرأة على أنها أحد اهم المساهمين في تحقيق السياسية السكانية ،بإعتبارها عنصرا فعالا في التنمية و ذلك لعلاقتها المباشرة بالتغيرات الديمغرافية ، و إزالة كل أشكال التفرقة ضدها
- ✓ يظهر جليا و منذ بداية تطبيق البرنامج للتحكم في النمو الديمغرافي ،بأن فعاليات التحكم في النمو الديمغرافي ستسرع و تستمر في خفض النمو دون مراعاة الجوانب الأخرى ،و لكن هذه البرامج منذ البداية لم تبني استراتيجية لحماية الأسرة و تنميتها بل كان الهدف الأساسي خفض معدلات الخصوبة و لم تعنى باهتمام بباقي الفئات الأخرى من السكان ،و لو تأملنا التسلسل التاريخي لوضع و تطبيق هذه البرامج لأمكنا من القول أنها بقيت بعيدة عن تجسيد واقعا لم توفر مطلقا إطارا حقيقيا و مستمرا لحماية وترقية الأسرة ،و هذا راجع إلى إختلاف الرؤى و التوجهات و الوسائل و الغايات أو إلى تبنيها بشكل غير مدروس دون إشراك كل الأطراف المعنية أو إلى ضعف وسائل و طرائق تطبيقها و مراجعتها بما ينسجم خاصة مع طبيعة المجتمع الجزائري الثقافية والتاريخية .

❖ دراسة **"علي قواوسي"** والتي ضمها كتاب الإنتقال الديمغرافي في بلدان الجنوب عام 1998 والتي قام من خلالها بالبحث في الإنتقال الديمغرافي في منطقة المغرب العربي و التي جاءت بعنوان **"السياسة السكانية و الضغط المالتوسي أو الإنتشارالثقافي :أي نموذج الإنتقال بالنسبة للمغرب العربي ؟"**[1]

حيث وصف هذا المسار بالظاهرة الموجعة للمجتمع و إن هذا الأخير سوف يعرف تغيرات عميقة وغير متوقعة على مستوى العائلة ،سوق الشغل و حتى النظام السياسي ثم أكد بأن تراجع الزواج لعب دورا أساسيا في هذا الإنتقال أكثر من الدور الذي لعبته الخصوبة بتراجعها و استعمال موانع الحمل ثم أشارت الدراسة إلى ان مجموعة العمرية 15-25 سنة هي أحد أهم ضحايا هذا الإنتقال وهي محركة في آن واحد ولا يمكن تحميل السياسة السكانية فقط كل الأثار الناجمة عن هذا الإنتقال لأنه وبالرغم من إختلاف بدايتها في كل من تونس ،الجزائر ،المغرب إلا أن هذه البلدان تملك مستويات متقاربة في الخصوبة والزواج ،و استعمال موانع الحمل.

[1]Ali Kouaouci, « **politiques de population, pression malthusiennes ou diffusion culturelles ?Quel modèle de transition pour le Maghreb ?** »,**in le transition démographiques des pays du sud**, ,Edition ESTEM,paris1998,pp53-64
www.bibliotheque.auf.org/doc_num.php?explnum_id=739consulté le 23/12/2015 22 :30

تقييم الدراسة

أنه يمكن تحديد بعض الملاحظات وهي :

- ✓ هو أن من الشروط الإنتقال الديمغرافي هو الاعتماد على السياق التاريخي والثقافي مع تأكيد خصوصية إنخفاض معدلات الخصوبة والوفيات بحيث ان هذه الخصوصية المساهمة في تخفيض المعدلات الخاصة بالخصوبة والوفيات تختلف من بلد إلى آخر ،وعلى غرار ما تم ذكره في المقال أنها تشهد نفس التغييرات ، وفي مقابل هذا أن دراسة التركيبة الإجتماعية في أي بلدان من بلدان المغرب العربي ، لا تتحقق بمعزل عن دراسة التركيبة الشاملة للمجتمع الذي تنتمي إليه، لأن التركيبات الإجتماعية عديدة ومتنوعة و متفاوتة الدرجة و المستوى و في علاقاتها بالمجتمع ككل
- ✓ كانت للباحث نظرة تشاؤمية، بوصف أن التغييرات التي حدثت في المجتمع بالموجعة و على اعتبار الفئة العمرية الشابة هي ضحية هذا الإنتقال و التغير على أنها مهمشة، وغير راض على وضعهم الإقتصادي و الإجتماعي بالرغم من أهميتها كفئة فعالة و منتجة في المجتمع.
- ✓ اهتمام الباحث على فئة معينة وهي فئة الشباب و بالتحديد من 15-25 سنة دون باقي الفئات العمرية لأن التغيير الذي يحدث سيمس كل الفئات دون استثناء.
- ❖ دراسة بعنوان **"بعض الآثار الإقتصادية والاجتماعية للتغيير الديمغرافي في الجزائر[1] "**وهي مقال منجز من طرف الباحث حفاظ الطاهر

وهي دراسة تحليلية لتطور الإتجاهات الديمغرافية أين تضمنت التساؤل التالي "ماهي أهم العواقب الإقتصادية والاجتماعية الرئيسية للاتجاهات التغيير السكاني «، وقد عمد إلى تحليل أهم المؤشرات الديمغرافية و في تفسير أهم تداعياتها على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي والتي نذكر منها :

1/ **الوفيات** :

بعد سنوات من ارتفاع معدلات المواليد والوفيات العامة التي بدأت تنحصر بفضل التقدم الطبي والرعاية الصحية الجيدة في السنوات الاخيرة خاصة و ابتداء من سنة 1983 اين تبنت الجزائر برنامج التحكم في النمو الديمغرافي الذي كان المساهم الكبير في تحسين الوضعية الصحية ،اين لوحظ تباطؤ في إنخفاض معدلات الوفيات في السنوات الأخيرة الذي ساعد في زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي

[1]Tahar Haffad, «**Quelques Conséquences Economiques et Sociales de L'évolution Démographique en Algérie**», Revue Des Sciences Economiques et Gestion : Laboratoire Des Etudes Economiques Maghrébines Université De Batna, N^{0}3, 2004pp 95-100,.
eco.univ-setif.dz/**revue**eco/Cahiers_fichiers/**Revue**03-2004/05-HAFFAD-tahar.pdf consulté le 7/11/2015 18 :59

عرف تزايدا مستمر حيث قدر سنة1962 بـــــ 47 سنة إلى 54 في سنوات السبعينيات ليصل غلى 69 سنة عام 2001 و73 سنة عام 2010 وحسب التوقعات أنه سيصل إلى 75 سنة عام 2020 .

2/ الولادات:

بلغ العدد السنوي للولادات التي كانت تقدر في سنوات 1970 ومع نهاية اواخر الثمانيات التي تراوحت ما بين 800.000و900.000 ليعرف اتجاهها إنخفاض تدريجيا، إلا أن بلغ سنة 2001 ب 600.000 ولادة، وكذلك الامر بالنسبة لمعدل المواليد حيث تتبع نفس الإتجاهات حيث قدر ب 31% سنة1990 إلى 19.9%عام 2001، كما عرف مؤشر التركيبي للخصوبة اين بلغ 8 أطفال في السبعينيات ليبلغ في عام 1985 6 أطفال/ إمراه و2.5 طفل/إمراه سنة 2000 حيث بلغ معدل الخصوبة إلى أقرب مستوى إحلال الأجيال (2.1طفل/إمراه).

3/ الهيكل العمري :

إن التغيرات التي حدثت في الهيكل العمري بحيث كانت الفئة العمرية من[19-0] تمثل نسبة 55%من السكان عام 1987 ولكنها لم تسجل أكثر من 47% عام 2000 ،وحسب التقديرات ستبلغ 35% في عام2020 أما بالنسبة للفئة العمرية من [4-0] قد سجلت إرتفاعا قدر بـ 17% عام 1987 إلى11% عام 1998 والتي ستبلغ 7% عام 2020 أما بخصوص الشريحة العمرية [20 -60] في عام 1966 سجلت نسبة قدرها 35% والتي بدورها ارتفعت سنة 1998 إلى 45% أين ستبلغ 56% عام 2020 ،وذلك بوصول عدد كبير من الاجيال إلى سن البلوغ ،أضف إلى ذلك التطور المستمر والمتزايد في مجموع الشيوخ التي لا تقل أهمية فقد سجلت عام 1998 6.5% لتبلغ 22% بحلول عام 2020 .وفي نفس الوقت لا يقلل من أهمية نسبة المجموعة وحتمية شيخوخة السكان التي سوف تكون لها تداعيات اقتصادية واجتماعية ثقيلة جدا خاصة على نظام المعاشات التقاعدية والضمان الإجتماعي أين ستواجه بالفعل صعوبات خاصة من الناحية المالية .

4/الفئة النشيطة :

إن من بين الآثار الإقتصادية للتغير الديمغرافي هو نمو القوى العاملة الذي أدى إلى الضغط على سوق العمل حيث بلغ متوسط النمو بـ 3.5% بسبب وصول أجيال أكثر وأكثر إلى عمر النشاط الإقتصادي ،أين بلغت عدد طلبات العمل 280.000 سنويا ومع ذلك لا يمكن إنشاء وظائف جديدة للعمل في المعدل الحالي لنمو الفئة النشيطة ،وهذا يعني ان معدل البطالة مرتفعا حيث قدر بـ30%سنة 2001 ،أضف إلى ذلك الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعنيات في تنفيذ عدة برامج ونخص بالذكر تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي فقد أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال في إطار خوصصة المؤسسات العمومية تقريبا في الفترة ما بين 1994- 2001 ،وفقدان الوظائف في القطاع الرسمي سيؤدي بالضرورة إلى بروز وظائف في العمالة الغير رسمية .

ومع ذلك فإن معدل النشاط يتوقف أيضا على مشاركة المرأة في سوق العمل والتي تمثل حوالي 50% من السكان البالغين في الوقت الحاضر، كما أن معدل نشاط المرأة ضعيف مقارنة بالدول الأخرى ومعدل نشاط المرأة لا يعرف متى سيزيد فهو متوقف على عدة عوامل نذكر منها (التعليم، الزواج الخصوبة، عدد الأطفال .....)

إن التطور الديمغرافي في الجزائر يدل على حدوث تغييرات التي أجريت على مستوى الهيكل العمري، تؤدي إلى مجموعة من الأثار الإقتصادية والاجتماعية خاصة على فئة الشباب التي ستعاني من المشكلة البطالة والتي سيكون على عاتقها عب إعالة كبار السن التي ترفع زيادة مستمرة وذلك بسبب الإنخفاض الناجم عن معدلات المواليد.

تقييم الدراسة:

من خلال هذه الرؤية في نمط الديمغرافي الذي قدم مختلف المؤشرات الديمغرافية التفسيرية لمرحلة الإنتقال، ويمكن اعتبار الجزائر مؤخرا البدء في المرحلة الأخيرة من التحول الديمغرافي أين تواصل تدريجيا تحولها نحو الاستقرار ،فإن السلوك الديمغرافي لسكان الجزائر وعلى الرغم من أن معدل الزيادة الطبيعية إنخفض إلى ما يقارب النصف منذ الاستقلال ستكون له أثار طوال الألفية الجديدة أين ستشهد الأجيال القادمة في المدى القصير والمتوسط إلى احتياجات من حيث التعليم والصحة والشغل ،مما سيكون له آثار على التنمية الإقتصادية والاجتماعية ،وقد سمح الإنخفاض في معدلات الوفيات والخصوبة في ارتفاع مستوى أمل الحياة المتوقع عند الولادة الذي بدوره سيحدث إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة التي هي بداية البوادر الأولى النتائج التغير في المعدلات السكانية .

- دراسة للباحثين لـ عيسى دلاندة، عبد الكريم فوضيل **بعنوان "الإنتقال الديمغرافي في الجزائر[1] "** وهي مقال وقد تم نشره في نوفمبر 2006

من محتوى الذي تضمنه المقال هو أن الجزائر وخلال عقدين بعد الاستقلال عرفت نمو ديمغرافيا سريعا حيث تضاعف عدد السكان في فترة وجيزة قدرت ب20 سنة ،حيث بلغ معدل النمو السكان 3% وذلك بسبب الزيادة السريعة لمعدلات المواليد التي وصلت إلى ذروتها اين بلغت50% في الفترة ما بين 1960-1970 ،وكذلك نفس الأمر بالنسبة للوفيات لم تتراجع أمام الجهود المبذولة في مجال الصحة ،وفي أول دراسة استقصائية سكانية تم الكشف عن عدم وجود ممارسات منع الحمل بالإضافة إلى ذلك الزواج المبكر أدى بذلك إلى ارتفاع متوسط عدد الأطفال لكل امرأة والذي بلغ حاولي 8 أطفال ويرجع الخبراء ذلك

[1]Aissa Delenda, Abdelkrim Fodil ,«**La Transition Démographique En Algérie»,** Revue des sciences Humaines-Université Mohamed Khider Biskra,;N10,Novembre 2006.pp55-64
www.webreview.dz/inter-server/IMG/.../**la_transition_demographique_en_Algerie**.pdf consulté le 21/12/2015 11:56

إلى عوامل اجتماعية واقتصادية راجع إلى الحقبة الاستعمارية كان الهدف منها استرداد المواليد وهو الحجة الأكثر شيوعا لتفسير ارتفاع معدل المواليد .

وحسب الخبراء ان الجزائر دخلت مرحلة جديدة من تاريخها الديمغرافي الذي يتسم بمعدل نمو سكاني منخفض جدا بالمقارنة مع الماضي ولقد تم تقييم مراحل الإنتقال الديمغرافي إلى 3 مراحل أساسية :

1/ المرحلة الأولى والتي تمتد من 1900 إلى غاية 1945 :وهي بدورها انقسمت إلى فترتيتين مختلفتين

- ✓ الفترة الأول والتي امتدت من 1900-1921 وتميزت بزيادة طبيعية وصلت إلى 0.5% أين عرفت هذه الفترة إرتفاعا لمعدل المواليد والوفيات على حد سواء.
- ✓ الفترة الثانية امتدت من 1921-1945 مع معدل نمو بلغ 1% والتي عرفت بانخفاض الوفيات إبتداءا من سنة 1921 ،في حين بقي معدل المواليد مرتفعا للغاية ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تم تسجيل معدل خام للوفيات وصل حد الذروة وقد بلغ 43.1‰ وبدون شك يرجع ذلك إلى أحداث 8 ماي 1945 ،وكذلك انتشار الأمراض المعدية

2/المرحلة الثانية والتي تمتد من 1946 إلى غاية 1970 :

منذ بداية القرن ظل معدل الولادات محصورا بين 30‰ و40‰ ولادة لكل 1000 نسمة في حين أن بعد الحرب العلمية الثانية إنخفض معدل الوفيات بصورة واضحة.

بلغت ذروة التحول التي كانت في بداية القرن بـ 0.5 %إلى 1% سنة 1946 إلى أن وصلت سنة 1970 إلى3.3% وهذا الإرتفاع في معدل النمو كان نتيجة الولادات التي لا تزال قوية جدا ،بالإضافة للانخفاض السريع في معدل الوفيات وهي مرحلة بدورها انقسمت إلى فترتين :

- ✓ الفترة الأولى من 1946 إلى 1970 والتي تميزت بما يلي :

ارتفاع معدلات الوالي داين بلغت سنة 1955 47‰، أما بالنسبة للوفيات عرفت تقلبات إلى حد ما بالانخفاض المطرد مع بقاء على مستوى أعلى من 15‰ .

- ✓ الفترة الثانية من 1971 إلى 1985: وتميزت بمعدل مواليد فاق 40‰ ومعدل وفيات في إنخفاض مستمر بلغ 12‰ سنة 1980 .

3/ المرحلة الثالثة من 1986 إلى يومنا هذا :

عرفت هذه المرحلة إنخفاض لكل من معدل المواليد و الوفيات الذي بلغ 5‰ في الفترة 1986 -1990 والذي تزامن مع بداية المرحلة الثالثة لنظرية الإنتقال وتراجع معدل النمو الطبيعي ليصل سنة 2002 إلى 1.4% .

تقييم الدراسة:

من خلال ما تم إبرازه في المقال يمكن القول

- ✓ أن الجزائر تملك سلسلة إحصائية يمكن الاعتماد عليها خاصة فيما يخص المواليد والوفيات وذلك منذ عام 1900 والتي بدورها تعطي فكرة إلى حد ما عن النمو السكاني، وبإعطاء نظرة عامة عن بناء تاريخ الحركة الطبيعية للسكان
- ✓ اعتبار الحقبة الاستعمارية أحد العناصر التي ميزت النموذج النظري من التحول الديمغرافي
- ✓ قصر فترات الإنتقال الديمغرافي في الجزائر وما يعزز ذلك هو الانخفاض المستمر في معدل المواليد وطول مدة تضاعف السكان ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب:

الإجراءات المتخذة في سياق التنمية وإطلاق البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي على أساس الوقاية الصحية

تعميم التطعيم

الإهتمام بحماية الأم والطفل.

الإنجازات التي مست البنية التحتية الصحية.

- ❖ دراسة قام بها كل من الباحثين "علي قواوسي، سيرور فتيحة " بعنوان **"مسألة عمل الشباب في الفئة العمرية من 15-24 سنة في المغرب العربي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر "[1]**

وقد بينت الدراسة على أنها تركز على ثلاثة أهداف رئيسية:

- ✓ التركيز على الفئة العمرية من 15-24 سنة وإعطاء نظرة عامة تصف أوضاع الشباب في هذه الفئة العمرية
- ✓ تبين التحديات المستقبلية والضغوط على سوق العمل لهذه الفئة من الشباب

[1]Ali Kouaouci, Fatiha serour, «**la question d'emploi des Jeunes de 15-24ans Maghreb avec une Reference particulaire au cas algérienne**», centre de recherche en Economie Applique pour le Développement CREAD, 2006.pp55-69.
dspace.cread.dz:8080/bitstream/CREAD/250/.../La-question-de-l'emploi-des-jeunes. Consulté le 26/12/2016. 14 :46

- ✓ اقتراح إطار التخطيط الاستراتيجي لتوفير وخلق مناصب الشغل

كما تطرق الباحثين إلى وضعية النمو السكاني في بلاد المغرب العربي و أن ما ميز مجتمعات شمال إفريقيا هو التغير وتراجع في بعض سلوكيات سكان المنطقة ،و ان أساس هذا التغير في النمط السكاني راجع بالدرجة الأولى إلى السياسة السكانية و الضغط المالتوسي في هذه المنطقة أضف إلى ذلك تفاقم برامج التكيف الهيكلي ،بحيث ان مجمل هذه التغيرات مست وبصفة خاصة التركيبة العمرية و بالخصوص الفئة العمرية الشابة من [15-24] والتي سوف تعاني من صعوبة إيجاد فرص عمل من خلال تزايد ودخول أعداد كبير من الأجيال إلى سوق العمل خاصة في البلاد المغاربية ،نتيجة التغيرات التي مست النظم الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية من شأنه عمد إلى نشر ثقافة معينة ،وخاصة بتقليص حجم الاسرة التي من شأنها أن تجعل من الممكن تراجع الزواج و إنخفاض معدلات الخصوبة التي تعمل على كبح النمو السكاني ،وقد شكلت وزن الفئة العمرية 15-24 بـ20% من إجمالي السكان ،و35% من قوة العمل وهذا حسب التوقعات التي تظهر في التركيبة العمرية للبلدان الثلاث (الجزائر ،المغرب ،تونس) وأنه سوف تكون تداعيات مستمرة وتوترات لا تطاق على مستوى سوق العمل ،و إن الجزائر بإعتبارها إحدى الدول المغرب العربي ووفقا للمسح الذي أجري في سنة 2003 للعمالة فإن نسبة البطالة فقد بلغ 24.4% أي بمعدل 2.1 مليون عاطل عن العمل في حين شكلت نسبة 72.4% تقل أعمارهم عن 30 سنة ،وكذلك بلغت نسبة الشباب في العمر ما بين 16-19 سنة بـ49% وقد قدرت نسبة 43% للفئة من 20-24 سنة وقد شكل معدل البطالة النسوي بـ25.8% ،كما اشار الباحثين إلا أن فرص العمل ونظام التعليم و التي لها علاقة بالتكوين المهني لإيجاد فرص العمل فقد شكلت نسبة الشباب في الفئة العمرية من 15-19 سنة نسبة 11% من إجمالي السكان المقدرة بـ 3.478.000 بحيث 25% منهم في المدارس و 9% تواصل تكوينها المهني أضف إلى ذلك نسبة 13% عاطلة عن العمل في حين شكلت نسبة 48%نسبة الشباب الناشطة ضمن القطاع الغير رسمي .

كما أن المساواة في إيجاد فرص عمل غير متساوية فبطالة الإناث اكثر من الذكور وخاصة للفئة العمرية 35-59 سنة

وبداية من سنة 1996 عمدت الجزائر إلى إنشاء مناصب شغل تمثلت أساسا في إنشاء بعض الوكالات وكانت أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ،ووكالة التنمية الإجتماعية (ADS) و البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNAD) وبرنامج الأشغال العامة و التي استهدفت خريجي الجامعات ،والعمال الذين فقدوا العمل ،للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة و قد ساعدت هذه البرامج في إنشاء ما يقارب 178.978 فرصة عمل سنويا خلال 1995-2003 ومع ذلك فإن معظم هذه الوظائف لغير المهرة و العاطلين عن العمل وتكون بمدة قصيرة من 3 إلى 12 شهرا .

و إن عبء الفئة العمرية من 15-24 سنة ينبغي أن تحظى بالأولوية الكبرى وخاصة لدى صانعي السياسات و المخططين على الرغم من أن هذه الشريحة ستنخفض بالنسبة لمجموع السكان لا تزال ذات أهمية وخاصة أن عدد الشباب الذين يصلون كل سنة في سن العمل و حسب التوقعات سيصل عددها في الجزائر سنة 2020 إلى 656000 مقارنة بعام 2010 أين قدرت بـ 721000 وفي تونس أين ستقدر بـ 162000 عام 2020 في حين كانت سنة 2005 تقدر بـ208000 ،أما بالنسبة للمغرب فقدرت سنة 2005 بـ643000 ،أن هذه الفئة إذا تلقت التدريب والتكوين الجيد و الدعم السياسي والمالي المناسب سيكون سوق العمل قادر على استيعاب الكثير من الشباب وجعلهم قادرين على المنافسة .

تقييم الدراسة

عند ما ننظر عن كثب أن سوق العمل في شمال إفريقيا وخاصة البلاد المغاربية بصفة خاصة والجزائر بالأخص بأن الشباب في هذه المنطقة تواجه مشاكل عديدة خاصة في التوظيف ،وهو ما تشير إليه أرقام البطالة وخاصة بالنسبة للفئة العمرية من 15-24 سنة و لأن معظم تحليلات لسوق العمل لا تنظر لهذه الفئة على أنها داخل قوة العاملة ولا تحتسبوهم على أنهم أفراد يحتاجون إلى عمل بحكم أنهم لا يزالون في الفئة المتمدرسة ولقلة خبرتهم ،مما تواجههم مشاكل لولوج سوق العمل مما يدفعهم إلى مما أنشطة غير رسمية ،كما أن البرامج المقترحة لإنشاء مناصب شغل غير فعالة بحيث لا سياسة توجد واضحة ومستدامة فهي قد ألغت حق الفئة العمرية من 15-24 سنة وكانت الأحقية للفئة من 35-50 سنة ،أضف إلى ذلك يجب سدة الفجوة بين التعليم و احتياجات سوق العمل ،و إنشاء فرص متكافئة للذين يبحثون عن العمل لأول مرة وزيادة كفاءة البرامج العامة التي تشجع على توظيف الشباب

- دراسة قام بها الباحث حمزة الشريف بعنوان **"السكان والعمالة في الجزائر :الإتجاهات و الاحتمالات[1]"**

وعلى غرار ما جاء في محتوى المقال وعلى أساس التحليل التاريخي للسكان في القوى العاملة ومختلف التقديرات المحتملة في المستقبل من القوة العاملة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، و على الرغم من الافتراضات الأكثر ملائمة للواقع الجديد لسكان و التي تستند إلى التطورات في معدلات النشاط القوى العاملة الجزائرية في الفترة 2003-2038 و التي ستصل من 9 إلى 22 مليون، وهذا ما يتطلب زيادة في الأداء لخلق فرص العمل.

[1]Hamza Cherif Ali, « **Population et Emploi en Algérie Tendances et Perspectives** », Département de Démographie, Faculté des sciences sociales, Université d'Oran Essenia, 2007, pp1-25.

أن الجزائر و كغيرها من البلدان النامية ومنذ استقلالها كانت تواجه مسألة حاسمة في وضع سياسة شاملة للتنمية في قطاع العمالة وكان الهدف هو تعزيز العمالة والقضاء على البطالة و ذلك لمواجهة الطلب في المستقبل وهذه السياسة أسفرت حتى عام 1980 إلى نتائج مرضية حيث ان معدل البطالة إنخفض وبشكل ملحوظ نظرا للجهود التي بذلت خلال تلك الفترة و خاصة على طول الفترة الممتدة من 1966-1977 ،ولكن بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانيات قد أثرت إلى حد بعيد في حجم وهيكل الإستثمارات مما يحد من فرص إيجاد العمل و في هذه الفترة الحرجة و تزامن ذلك مع وصول الأجيال بما يعرف بـbaby-boom في سوق العمالة مما جعل من الوضع تكثر مأساوية و في عام 2000 كان معدل البطالة قد وصل إلى مستوى قياسي ،حيث قدر عدد السكان النشطين 8.6 مليون عامل أي بنسبة 28% و حوالي 2.3 مليون غير عامل من حسن الحظ ان الحالة المأساوية لم تدم ،الرخاء الذي مرت به البلاد في مجال الاستثمار و الإنعاش الإقتصادي أدى إلى خلق ألاف فرص العمل ،و في عام 2006 كان معدل البطالة قد بلغ مستوى 12% و كان مقبولا غير ان قوى العاملة الجزائرية ستواصل النمو و في الواقع إذا تم اعتبار الافتراضات الأضعف في معدلات الخصوبة و قوى العاملة ستصل غلى 18 مليون في عام 2038 لذلك ينبغي أن تعمل على إنشاء 15 مليون وظيفة

و إن تتبع الإتجاهات الحديثة في نمو السكان النشطين، هو أن معدل النمو السكاني قد ازداد بعد الاستقلال وذلك بوصول الأجيال في سن العمل، كان منذ بداية الثمانينيات أي الوتيرة التي تقدمت بها القوى العاملة كانت جد مرتفعة جدا، إذا ارتفعت من 2.56 مليون عام 1996 إلى 5.86 مليون عام 1980 أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 7.3% و لذلك يجب معالجة سنويا 275000 من الطلبات الإضافية للعمل و على الرغم من هذا قد إنخفض المعدل بنسبة 3.5 % عام 2000 ،ولكن الزيادة المطلقة لا تزال كبيرة أين بلغت عام 2006 10.11 مليون عامل .

وإن تتبع تطور القوى العاملة من مجموع السكان من 1966-2006 ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين:

1. أن الحصة الكبيرة جدا من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة و لاسيما في سنوات 1966-1980 كان النشاط في ذلك الوقت قد قدر 21.7% عام 1966 و 19.5% عام 1977 ثم غلى زيادة تصل إلى 23.4% في عام 1987 ثم إلى 27.6% 2000 و 30.6% نهاية 2006 تعزي هذه الزيادة إلى التغيرات التي حدثت في المواليد فيها جانب من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة انخفضت لصالح العمرية أكثر من 15سنة ،و أن التغيرات الواقعة في الهيكل العمري خلال السنوات القادمة يتعين أن يكون لها أثر على مستوى القوى العاملة ،و خصوصا أن نسبة كبار السن والمتقاعدين سيزيد.

2. العامل الثاني و الذي يمثل مشاركة المرأة في سوق العمل حيث عرف هذا المعدل نشاط المرأة منخفضا سنة 1966 و لكن بمرور الوقت أحرز المعدل إرتفاعا قدر عام 2006 بـ10.7% في حين كان المعدل يقدر سنة 1977 بـ2.08% وسنة 1987 بـ 3.26% وسنة 2000 بـ 4.4%

فيما يخص معدل النشاط حسب الجنس و خلال الفترة من 1966-1977 كان معدل النشاط الذكور مرتفعا أين قدر ما بين 42.2%و36% و يمكن إرجاع التفسير لهذا الإرتفاع إلى عدد المواليد المسجل خلال الفترة ،و أنه لا يمكن تقيم معدل النشاط إلا من خلال الفئات العمرية و ذلك بغض النظر عن الفترة أو منحى معدل النشاط فقد شهد إنخفاضا في أعمار الشباب الذين هم أقل من 20 سنة في تعرف المعدلات زيادة منتظمة نوعا في الفئة العمرية من (30-39)سنة ،حيث عرفت معدلات النشاط في الفئة العمرية من 15-19 سنة نسبة 68.9% عام 1966 لتبلغ سنة 2000 إلى 46.8 % في حين شكلت عام 39%فقط و هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى ظاهرة التسرب المدرسي و التي أصبحت بالغة في السنوات الأخيرة ،أضف إلى ذلك العفو العام الذي ناله الكثير من الشباب في سن 18 ساعد على هذه الزيادة ،أما بالنسبة عند الإناث فقد عرف معدل النشاط تغيرا فقد بلغ عند الفئة العمرية من 15-19 سنة 5.2% في حين عرفت الفئة العمرية من 20-24 نسبة 7% ثم إنخفض في الفئة العمرية 45-49 سنة إلى 6.2% ،و أين بلغ في العمرية 25-29 سنة نسبة 16.8% و ان هذه التغيرات في نمط العمل النسائية راجع إلى الإرتفاع في متوسط عمر الزواج أضف إلى ذلك ارتفاع مستوى التعليم و من الواضح ان عمل المرأة لا يرجع غلى رغبة متعمدة من جانب المرأة ،ولكن الإنخفاض الكبير في مستوى المعيشي للأسر تلزم المرأة إلى المساهمة في ميزانية الاسرة

شددت الدولة الجزائرية في أعقاب الاستقلال على ضرورة عملية التصنيع بعيد الأثر انطلاقا من مبدأ أن الصناعة هي أساس عملية بناء و سيادة وطنية قادرة على تلبية الإحتياجات الإجتماعية من خلال خلق فرص العمل و قد أدى ذلك غلى زيادة كبيرة في العمالة الصناعية بنسبة 10.67% في السنة و ان معدلات النمو شوهدت في القطاعات المباني و الأشغال العامة و أن هذا الأداء الكبير كان بسبب الإستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي ،مما أدى غلى توليد عدد كبير من الوظائف على الرغم من الظروف السكانية الغير مواتية ،إلا ان معدل البطالة إنخفض وبشكل إيجابي من 32.9% إلى 21.9% غير ان هذه السياسة كانت لها عواقب مست خاصة العمالة الزراعية إذا إنخفض نصيب العمالة الزراعية من 58%عام 1966 إلى 21%عام 2000 و إلى 18% عام 2006 ،لكن مع إنهيار أسعار البترول عام 1986 التي تأثيرا كبيرا في معدلات الإستثمار و من ثم القدرة على خلق فرص عمل جديدة و أضف غلى ذلك ن القوانين الخاصة بجملة الإصلاحات الإقتصادية و التي مست فئة الشباب خاصة و التي زادت من حدة تزايد معدلات البطالة مما أدى غلى تدهور في سوق العمل إضافة إلى إيجاد صعوبة بالنسبة للقادمين والباحثين عن العمل .

و إن المتغيرات التي تؤثر على تطور السكان النشطين معقدة جدا و مترابطة لا يمكن التنبؤ بها و خاصة في بلد في طور التحول الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي و الديمغرافي ، ومن ثم توقع السيناريوهات المستقبلية في مجال السكان النشطين إقتصاديا في سوق العمل الجزائرية هي فترة حساسة تتطلب جهدا مهما كانت الطريقة المتبعة في تحديد الإتجاهات فيما يخص معدل النشاط التي يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم التوزيع حسب الأعمار و الجنس ،وبداية عند القيام بتوقعات الخاصة بالقوى العاملة فإننا أولا القيام بافتراضات خاصة بالوفيات والخصوبة و في بعض الأحيان حالات الهجرة ،وهي بدلا من وضع افتراضات خاصة فيما يتعلق بخصائص العرض والطلب على العمل ،وستشهد الجزائر لها قدرات عالية من العمالة النسائية في غاية الأهمية و هذا راجع إلى التغيير في سلوك المراة قد يؤثر في حجم الطلب على العمالة في سنوات القادمة و يكون هناك نمو مستمر في معدلات النشاط حسب العمر نتيجة لعدة عوامل مما يؤدي إلى خفض معدلات الخصوبة ،وحسب الإسقاطات التي تم توقعها فإن معدل مشاركة المرأة سيصل إلى 37.73 إلى 25%و 33%عام 2038 ،وأن عدد العاملين سيصل عام 2018 إلى 16 مليون ليتراوح ما بين 20.3 و 22.9مليون حسب توقعات 2038 ،في حين تتراوح القوى العاملة النسائية ما بين 5.1 و7.6 مليون سنة 2038 و إن الإسقاطات في إنشاء فرص العمل جديدة بحلول عام 2038 سيتراوح مابين 9ومليون فرصة عمل وفي ظل سياسة العمالة وحسب النمو الإقتصادي الذي تعرفه الجزائر سيؤدي إلى تفاقم البطالة ليصل إلى 4 ملايين بطال عام 2018 و إلى 6 ملايين عام 2038 و هذه الزيادة في حجم البطالة سيعطي فكرة عن التوتر الإجتماعي الذي سيكون ناجما عن الزيادة في السكان النشيطين إقتصاديا

تقييم الدراسة

- ✓ إن تحليل مجمل المتغيرات التي تؤثر في الفئة النشيطة من خلال ما تطرق إليه الباحث ذكر لأهم الإتجاهات التي عرفتها في الجزائر و منذ الاستقلال يعطنا نظرة عامة عن تحليل حجم تحركاتها ،و مما يؤسف له في الجزائر أن جملة هذه التحليلات هي التي لا تفسر سيرورة سوق العمل وبشكل جيد ودقيق.
- ✓ اقتصر الباحث جانب من الخصائص وهي التوزيع حسب العمر والجنس و مستوى التعليمي و الزواجية ،و غيرها من المتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية لا يساعد في التحديد الجيد لخصائص سوق العمل بل و أيضا في توفير رؤية استشرافية جيدة على الطلب العمل في المستقبل ،لأن لكل باحث طريقته في إستخدام آليات التوقعات السكانية ،حيث ان الباحث استخدم الطريقة التقليدية التي كانت مجهدة نوعا ما ،وفي بعض الأحيان يمكن أن تشبوها بعض الأخطاء

❖ أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في علم الإجتماع بعنوان :

" التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغيير الإجتماعي في الجزائر المستقلة دراسة إحصائية تحليلية لنتائج التعدادات الجزائر 1977،1987،1998[1] " قام بها الباحث عيساني نور الدين .

أما عن الإشكالية تضمنت التساؤلات التالية:

- ✓ هل التحولات الإقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال حتى الآن أثرت على البنية السكانية واتجاهات تطوراتها.
- ✓ ما هو النموذج الديمغرافي الذي تتميز به الجزائر وماهي تغيراته وطبيعة العوامل المؤثرة فيه
- ✓ ماهي التغيرات التي عرفها متوسط حجم الأسرة الجزائرية عبر الإحصائيات الوطنية للفترة الممتدة ما بين 1977-1998 وما هي الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لأرباب الأسر الجزائرية
- ✓ ما هو حجم الهجرة الداخلية بين المناطق في الجزائر خلال فترة قيد الدراسة وماهي مناطق الجذب والطرد
- ✓ ما مدى أثر الهجرة الداخلية بين وعلى معدل النمو الحضري في الجزائر خلال مرحلة الدراسة.

وللإجابة على التساؤلات طرح مجموعة من الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى :**الزيادة في معدلات النمو السكاني في الجزائر نشأت أصلا من الزيادة في معدلات المواليد بمساعدة قوية من جانب الهبوط في معدلات الوفيات .
- ✓ **الفرضية الثانية :**ميزة التزايد السكاني في الجزائر وصلت إلى مرحلة بلوغ الذروة وهي الآن في لاحظة التراجع مما يجعلها تباشر المرحلة الثانية من دورات الإنتقال الديمغرافي .
- ✓ **الفرضية الثالثة:** تزداد حركات الهجرة الداخلية من المناطق الطاردة التي تفتقر إل الأساليب الحضارية نحو المدن الكبرى والت تحتوى على عوامل جذب من توافر فرص أكبر في التعليم بأنواعه المختلفة والخدمات الإجتماعية الأخرى أين نتج عنه تكدس ديمغرافي في الحواضر الكبرى وتولد عن هذه الحالة ارتفاع في أعداد المدن الصغيرة والمتوسطة
- ✓ **الفرضية الرابعة: الأوضاع** الإجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة أدت إلى انحسار الشكل الأسري التقليدي والذي يتمثل في الأسرة النووية التي تتميز على غيرها بصغر الحجم، المساواة بين الزوجين تزايد دور الزوجة في الأسرة والمجتمع .

[1] نور الدين عيساني، التحول **الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الإجتماعي في الجزائر المستقلة دراسة إحصائية تحليلية لنتائج التعدادات الجزائر 1977،1987، 1998**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008

و قد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن: وانطلاقا من مشكلة البحث التي تتعلق بالتحول الديمغرافي و أشكال الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الإجتماعية ومراعاة النوعية التي بتطلبها الموضوع، بوصف المشكلة من حيث الحجم وتطور مختلف جوانبها و أيضا تحليل ومقارنة لأهم النتائج المتعلقة بها.

الهدف من الدراسة: هو التعرف على التغيرات التي طرأت على مسيرة التحول الديمغرافي وكذا أهم ملامح التغير في أشكال الأسرة الجزائرية .

مصادر المعطيات المعتمد عليها في هذه الدراسة: وتتمثل أساسا في نتائج التعدادات وكذا السجلات والنشرات والكشوفات والتقارير الرسمية التي ينجزها الديوان الوطني للإحصاء، كما لجأ إلى بعض نتائج التحقيقات الوطنية المنجزة من طرف وزارة الصحة والسكان، وزارة التشغيل والتي تشير إلى بعض المؤشرات المختلفة لجوانب التحول الديمغرافي.

و قد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ خلال فترات مجال الدراسة لوحظ تطور لمعدل المواليد وأنه لم تظهر دلائل انخفاضه إلا بعد سنة 1986 ليصل هذا المعدل إلى أدنى مستوى له عام 1998 حيث كان يقدر سنة 1977 بـ50.20‰ ثم انتقل عام 1987 إلى 34.73‰وأين وصل سنة 1998 إلى 21.82‰.

وقد يرجع الكثير من هذا التغير إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي :

- ✓ ارتفاع سن الزواج الأول عند الجنسين أين وصل عام 1998 إلى31.3 سنة عند الذكور و27.6 عند الإناث ويمكن تفسير هذا الإرتفاع المحسوس إلى اشتداد الطلب على المزيد من التعليم لدى عدد كبير من الأطفال في سن التمدرس وخاصة الإناث .
- ✓ تعد المشاركة المتواضعة للمرأة في النشاط الإقتصادي من العوامل التي أثرت على إنخفاض معدلات الولادات
- ✓ مساهمة خدمات وبرامج تنظيم الأسرة والتخطيط العائلي في تكوين الوعي لدى الأزواج بضرورة رعاية نشئ على أسس عصرية تتوفر فيها مقومات الحياة الحديثة، بالإضافة إلى تكوين عائلة محدودة العدد والتكاليف.
- ✓ كما أن برامج تنظيم الأسرة ركز بدوره على ضرورة حماية صحة الأم والطفل لانها مطلب جوهري ويعتبر الإقبال المتزايد على إستخدام وسائل تنظيم الذي بلغ معدله 35.5% عام 1986 ثم انتقل إلى56.9% سنة1995.

✓ شهدت معدلات الوفيات انخفاضات متوالية منذ الاستقلال ،و أنها تسير في طريق الهبوط في الوقت الحالي وبشكل سريع نتيجة إستمرار جهود الصحية للتغلب على الأمراض والتقدم الطبي والعلاجي وكنتيجة لهذه الجهود إنخفض معدل الخام للوفيات من 16.45‰ سنة 1970 إلى 11.77‰ عام 1980 ثم انخفضت إلى 5.82‰ عام 1998

و إن التغيرات التي طرأت على معدلات الوفيات بالنسبة إلى كل مجموعة عمرية لوجدنا أن أعظم نواحي الإنخفاض قد حدثت في العمار الصغيرة حيث تشير الإحصائيات المعتمدة في البحث أن المعدل الوفيات لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات بلغ هذا المعدل في السبعينيات 63.77‰ ثم إنخفض إلى 27.68‰ ويرجع ذلك إلى العناية بصحة الطفولة والتغذية وزيادة الوعي لدى الأمهات اللائي أقبلن على تطعيم أطفالهن .

- ✓ إن التغيرات الهامة التي عرفتها أهم المؤشرات الديمغرافية والتي لها دور أساسي في تحديد صورة معالم التحول الديمغرافي حيث تتمثل في الإنخفاض السريع والمستمر في معدل الوفيات الخام في الوقت الذي بقي معدل المواليد الخام يتجه نحو الإنخفاض بوتيرة بطيئة جدا .يتأكد هذا بالنظر إلى نتائج التعدادات ،حيث ترتب عن هذا إنخفاض في معدلات النمو السكاني أين تباشر الجزائر المرحلة الانتقالية الثانية من دورات التحول الديمغرافي .
- ✓ أخذت الهجرة الداخلية دورا هاما ومتزايد في إعادة توزيع السكان باتجاه المدن وخاصة العواصم الكبرى واستمرار ظاهرة النزوح الريفي وانتقال الأشخاص بين داخل الوطن ،وتؤكد النتائج الوطنية أن المدن الكبرى التي تقع على الشريط الساحلي (ولاية الجزائر ،قسنطينة ،وهران ،عنابة ،البليدة ....) أن خلال الفترة من 1987-1998 سجلت المدن الكبرى إنخفاضا في معدل النمو نتيجة تراجع المستمر لعدد المهاجرين
- ✓ زيادة نمو للضواحي وأطراف المدن وتسارعت أكثر في فترة التسعنيات على أن هذه الفترة اشتدت فيها ظاهرة الإرهاب ويعود ايضا هذا النمو السريع إلى استحداث المشروعات الإقتصادية وبرامج التنمية.
- ✓ إرتفاع عدد المدن الصغيرة والمتوسطة الذي كان سنة 1987 يقدر ب 240 مدينة وصل عام 1998 إلى 547 مدينة

منطقة الجذب تتمثل في المناطق التي تضم المدن الكبرى والتي تحتوي على عوامل جذب المهاجرين، وذلك من توافر فرص عمل وتحسن المستوى المعيشي.

- ✓ هناك إختلافات في أشكال الأسرة أين شكلت نسبة الأسرة النووية 71% من مجموع أشكال الأسر مقابل 13.70% من شكل الأسرة الممتدة.

- ✓ حجم الأسرة ذات الشكل النووي لها حجم يتراوح بين 4و6 أشخاص تمثل أكثر من 40% من إجمالي الأسر النووية و17%فقط أقل من 4 أشخاص وهذا نجده منتشرا في الوسط الحضري.
- ✓ من الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لأرباب الاسر والتي تشمل الجنس، العمر، والمستوى التعليمي، والوضع المهني حيث نجد أن أعلى نسبة لرب الأسرة يتركز في الأعمار الكبيرة وتنخفض في الأعمار الصغيرة نفس الامر تم ملاحظته عند الإناث وأن نسبة الأمية تزداد بين أرباب الأسر وتنخفض هذه النسبة تدريجيا عند المستويات التعليمة الأخرى أما بالنسبة للوضع المهني أغلبيتهم لهم مداخيل يتقاضونها من خلال منحة التقاعد.

تقييم الدراسة:

من خلال التطرق للدراسة يمكننا استنتاج مايلي:

- ✓ تتبع مسيرة النمو الديمغرافي في ملامحه وصوره في الجزائر وذلك عبر مراحل اين ساهم في تغير أشكال الاسرة، وذلك ضمن الخصائص الإجتماعية والاقتصادية تبعا لمراحل تغير النمو السكاني، كما افضت سياسة تنظيم النسل واستخدام وسائل منع الحمل كمحدد رئيسي ومباشر في تخفيض الخصوبة وأهميته كخيار لدى الاسرة لتنظيم عملية إنجابها
- ✓ إستمرار النمو السكاني في الجزائر على الوتيرة الحالية من شأنه ان يخلق مشاكل وأعباء على الإقتصاد الوطني
- ✓ تقلص حجم الاسرة سيؤدي بالضرورة إلى تقلص في الادوار والوظائف.
- ✓ اعتبار الهجرة الداخلية على أنها موضوعية ولها خصائص موقفيه ترتبط بالسياق الإجتماعي
- ❖ دراسة قام بها كل من الباحثين : الدكتور بوادام كامل والدكتور وطيب داودي بعنوان **" مساهمات وحدود سياسة التشغيل في الجزائر [1]"**وهي مقال نشر في مارس 2010

لاحظ الباحثين أن احد اكبر التحديات في الجزائر هو مشكل ارتفاع البطالة منذ عدة سنوات على الرغم من السياسات المتبعة في تخفيف من أثارها ،إن إنخفاض النشاط الإقتصادي الناجم عن ضعف عملية إعادة الهيكلة في المؤسسات الإقتصادية العامة التي تولد عنها تسريح عدد كبير للعمال تسبب في السنوات الأخيرة في تفشي الظاهرة.

إن العمل في الجزائر مؤخرا أنه يتعرض لمتغيرات كبيرة وخاصة أن الاتجاه الجديد في سياسة التوظيف في الجزائر كانت له أثر على سوق العمل بالإضافة إلى مختلف الآليات التي أنشأتها الحكومة للحد من

[1] Kamel Bouadam , Tayeb Daoudi, ,«**Apport Et Limite De la Politiques de L'emploi** »,Revue Des Science Humaines, Université Mohamed Khider ,Biskra, ,N^{0}18 Mars 2010,pp 33-47

البطالة ،و إن الاتجاه الجديد في سياسة التوظيف في الجزائر كانت له عدة خصائص أساسية في سوق العمل أين يعود ذلك غلى عدة ظواهر نذكر منها:

- ✓ أن سوق العمل في الجزائر بعرض محدود وطلب غير مقبول
- ✓ الوظائف المنشأة في القطاع الخاص جزء كبير منها لا يعلن عنها في الضمان الإجتماعي
- ✓ قدوم أعداد كبيرة من النساء إلى سوق العمل وهي نتيجة لعوامل تعزز بعضها البعض والتي منها:
  إرتفاع المستوى التعليمي للإناث
  إرتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول
- ✓ سوق عمل يتسم بإرتفاع معدلات البطالة التي تؤثر بشكل خاص على الباحثين عن العمل
- ✓ سوق العمل يهمين على طلبات العمل شباب تقل أعمارهم عن 30 سنة والتي تمثل3/4 من السكان في البطالة وأن هناك عاملين يفسران هذه الحالة:

1/ العامل السكاني والمتمثل في إرتفاع معدل النمو السكاني على ما يزيد 3% في المتوسط السنوي وذلك بسبب زيادة معدل المواليد اين بلغ في سنوات الثمانينيات وبضبط في عام 1985 ب850.000 ولادة والتي أثرت على الهيكل العمري للسكان وقد بلغت طلبات العمل 300.000 طلب عمل سنويا في المتوسط.

2/ العوامل الإقتصادية والمتمثلة في إنخفاض الإستثمارات خلال العقد الماضي الذي أدى بالطبع إلى تغيرات هامة على فرص العمل.

- ✓ هيكلة العمالة حسب القطاعات حيث يبرز العنصر الغالب في القطاع هو التجارة والخدمات والإدارة وغيرها والتي تستخدم أكثرمن النصف بـ56.6% يليها التشييد بـ 17.2% والزراعة بـ 13.7% والصناعة 12.5% .
- ✓ إن العمالة في الجزائر أكثر هشاشة من البلدان التي تعرف تحولات اقتصاديات في سوق ،و أن التعديل الهيكلي أدى إلى زيادة التدهور في العمالة ،كان الهدف منها الحد من نسبة العمالة الرسمية لتعرف بذلك الجزائر ازدواجية في الوظائف بحيث:

1 /سوق العمل يحتوى على وظائف دائمة والمتطلبة لذوي المهارات العالية وجيدة الأجر

2/ سوق عمل يحتوي على وظائف غير مستقرة محددة المدة ويتقاضون اجور زهيدة في حين تعرف هذه الاخيرة نموا على غرار السوق عمل الأول.

- ✓ أن البيانات الرسمية في سوق العمل لا تزال تعسفية متناقضة وأن ظاهرة البطالة تؤثر على نحو واسع على السكان.

أن فرص العمل لا تسمح بالوصول إلى مستوى معيشي لائق للعاملين بالكاد يصل إلى جزء من الإستهلاك وهذا يدل على أنه يستهلك من أجل البقاء ،وهذا راجع أساسا إلى مستويات الأجور التي لا توفر إلا إمكانية تلبية الإحتياجات الأساسية و لذلك يتعين على الحكومة أن يكون لها دور حاسم في اتجاه سياسة العمالة لأن العمل الحكومي أمر ضروري لنمو جيد في سوق العمل ليعرف توازنات في تطورات العرض والطلب وخلق فرص جيدة للعمل ، و إلا سوف تكون هناك صعوبات كبيرة تعيق التنمية بصفة عامة.

تقييم الدراسة:

لقد كانت خصائص سياسات التشغيل في سوق العمل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع للمواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل ، وخاصة أن الشريحة الأكبر في المجتمع الجزائري هي من فئة الشباب، حيث تمثل هذه الفئة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص ، بالإضافة إل غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري، وهذا أدى إلى اكتفاء الحكومة الجزائرية بمحاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة .

- مقال بعنوان " **الإنتقال الديمغرافي وسوق العمل في الجزائر**"[1]وقد تم نشره سنة 2010والذي قام به الباحث **كامل كاتب** حيث تضمن المقال التساؤل التالي: ما مدى تأثير التغيير الهيكلي للإنتقال الديمغرافي علي سوق العمل على المدى القصير؟

وقد تضمن ملخص المقال أن التحول الديمغرافي السريع في المفهوم النظري هو الذي يصف الإنتقال من النظام السكاني فيه معدلات الخصوبة والوفيات مرتفعة وهذا بالنسبة للمرحلة الأولى ،أما فيما يخص المرحلة الثانية فمعدل الخصوبة لا يزال على مستوى عالي من حيث معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات الوفيات بما في ذلك معدل وفيات الأطفال الرضع ،فإن التحول الديمغرافي ينتهي مع نهاية الفترة

[1]Kamel Kateb, « **Transition démographique en Algérie et marché du travail** », Confluences Méditerranée, N°72,2010, pp 155-172.
http://www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2010-1-page-155.htm consulté le(20/10/2015)12 :05.

الانتقالية للخصوبة ،وهذا الإنخفاض في معدلات الخصوبة راجع أساسا وبالدرجة الأولى إلى عدة أسباب تتمثل أساسا في الانتشار الواسع في إستخدام وسائل منع الحمل وكذا إرتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول وأن كل هذه التغيرات أدت إلى تغير نموذج الأسرة التقليدية غلى نموذج اصغر بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعرفها المجتمع (السكن، العمل ،تكاليف المعيشة .....الخ) ،لكن للبيئة الحضرية مساهمة في هذا التغيير بالإضافة إلى التغير الذي حدث على مستوى الثقافي .

وباعتبار الجزائر إحدى دول المغرب العربي ،اين شهدت الخصوبة انخفاض في وقت متأخر في حين كانت منخفضة في كل من بتونس والمغرب حيث لوحظ أن هناك إنخفاض في معدلات الخصوبة منذ 20 عاما للبلدان ولكن في سنوات الستينيات قد بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة ما بين 7و8 أطفال لكل إمراه مع غياب تام في إستخدام وسائل منع الحمل تقريبا غائبا ،في حين كانت تونس السباقة إلى إستخدام ووضع برامج تنظيم الأسرة أين بلغ المؤشر التركيبي بـ 2.1 طفل/إمراه ،وكذلك بالنسبة للمغرب فقد قدر بـ 2.8 طفل/إمراه ،وكذلك الجزائر في طريقها إلى الإنتهاء من المرحلة الانتقالية للخصوبة أين قدر المؤشر التركيبي بـ 2.1 طفل/إمراه وقد عرفت تراجعا خاصة في الأعمار الأقل من 29 سنة و إرتفاع نسبة العزوبة فيها ،كما أن الإنخفاض المسجل في المناطق الريفية قارب الإنخفاض المسجل في المناطق الحضرية تراوح ما بين 2.2 و2.5 طفل/إمراه (وهذا حسب التحقيقين MICS3 سنة 2006وPAPFAM سنة2002).

كل هذه التغييرات الديمغرافية التي جرت كلها ساهمت في تغيير الهيكل العمري للسكان فنسبة الصغار السن من (15-0)في مجموع السكان تنخفض ،بينما نسبة كبار السن تعاني من زيادة ملحوظة وهذا المؤشر كان ثابت نسبيا منذ بداية الستينات حيث تراوح المعدل ما بين 7و8% لبلدان المغرب العربي وحسب توقعات الأمم المتحدة أن هذا المؤشر سيرتفع خلال العقود القادمة بالإضافة إلى النمو الكبير الذي ستعرفه القوى العاملة في الفئة (64-15) والتي تضم ثلثي مجموع السكان ،وحسب تقديرات الأممية ترى أن القوى العاملة الجزائرية ستبلغ 18.5 مليون نسمة بحلول عام 2020 مما يدل على أن النمو السنوي سيصل إلى 2.6% سنويا من سكان النشطين إقتصاديا وسوف يمثل عمل المرأة ثلث مجموع القوى العاملة وتفيد بيانات الديوان الوطني للإحصائيات أن العمالة الإجمالية في عام 2008 قد بلغت 9.1 مليون وبلغ عدد البطالين 1.2 مليون ولتلبية الإحتياجات لابد من ضرورة زيادة في عدد الوظائف القائمة وهذا مع نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة للإنتقال الديمغرافي في أن عدد طالبي سيكون أضعاف فقد بلغ عدد طالبي العمل في سنة 1990 بـ210000 سنويا لكن تراوح في الفترة من 2005-2015 من 250000 إلى 300000 مع وجود نشاط المرأة الذي قدر بـــ 10%.

تقييم الدراسة :

هناك جملة من العوامل الرئيسية ساهمت في حدوث التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي تشمل التحولات التي شهدتها البنية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في الجزائر والتي انعكست في تطور

القوى المنتجة وانتشار التعليم وارتفاع مستوى الثقافة والوعي، إذ يلاحظ أن هناك علاقة عكسية قوية بين تعليم الإناث ومستوى الخصوبة، وكذلك ارتفاع نسبة مشاركة النساء في فئة السكان النشيطين اقتصاديا وتسارع عملية التمدن أي توسع المدن وزيادة نسبة السكان القاطنين فيها من مجموع السكان. حيث ساهمت الهجرة من الريف إلى المدينة بحصة رئيسية في هذا العملية. هذه العوامل إلى جانب غيرها سرعت من انخفاض الخصوبة في غضون جيل واحد ويعتمد هذا الانخفاض على مدى حضور النساء في المدن ،يقترح عاملا غير مألوف ساهم في خفض مستوى الخصوبة في بلدان المغرب العربي ومن ثم ساهم في تسارع التحول الديمغرافي ألا وهو هجرة القوى العاملة،من هذه البلدان إلى أوروبا إلى جانب هذا فهو لم يتطرق على عامل الوفيات باعتباره عامل مهم ومساهم في تغير منحى الإنتقال الديمغرافي ،وكما ركز وبشكل كبير على الهجرة الخارجية "خاصة هجرة الأدمغة

فيما تغاضى نوعا ما عن الهجرة الداخلية التي كان لها أثر في تغيير شكلي لأهم العوامل الديمغرافية وكذا في سوق العمل و خاصة في توزع اليد العاملة النشيطة وبروز بما يسمى بالنشاطات الغير الرسمية .

تغاضي الباحث على عنصر الوفيات باعتباره عنصر أساسيا إلى جانب الخصوبة و مدى تأثيره في مسار الإنتقال الديمغرافي.

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية بعنوان" **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل [1]**" لـــــ: دحماني محمد إدريوش

وتكمن الإشكالية الأساسية لهذه الأطروحة:

على أنها تتمثل في محاولة تفسير التغيرات في معدلات البطالة انطلاقا من التغيرات في المؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي وكذا التغيرات الحاصلة في بعض العوامل الديمغرافية في الجزائر ومعرفة اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة من جهة وكل مؤشرات الأداء الإقتصادي والديمغرافي من جهة أخرى

والسؤال الرئيسي للإشكالية هو:

هل يمكن لمعدلات النمو الإقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الإقتصاد والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة عند الشباب وقد ضمت مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ✓ ما مدى فعالية وأهمية السياسات الظرفية الموجهة لمعالجة الاختلال في سوق العمل في ظل التطورات الحاصلة

[1] دحماني محمد إدريوش ،**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إقتصاد التنمية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،سنة الجامعية 2013/2012 .

- ✓ ما هو اتجاه العلاقة بين النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر .
- ✓ هل انخفضت معدلات البطالة يرجع أيضا للتغيرات الديمغرافية الحاصلة في التركيبة العمرية للسكان في الجزائر.

وللإجابة على التساؤلات طرح فرضتين:

1/ معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بعدل النمو الإقتصادي ومكوناته وأداء الأنشطة القطاعية.

2/ تتأثر معدلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديمغرافية.

اعتمد الباحث في دراسته على منهج الوصفي التحليلي حيث اعتمد على تحليل اهم التطورات الإقتصادية في البلد وتحليل الجوانب الهامة ذات العلاقة بالتشغيل والبطالة والعناصر المؤثرة في هذه التغيرات .

مصادر المعطيات التي اعتمد عليها هي كالآتي:

- البيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS)
- إحصائيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
- تقارير المجلس الإقتصادي والاجتماعي(CNES)
- إحصاءات المؤسسات الدولية "المكتب الدولي للعمل "(BIT) وكذلك الإحصاءات الدورية من صندوق النقد الدولي

أهم النتائج التي توصل إليها:

1/ لاحظ أن معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي المسجلة في الإقتصاد الجزائري ظلت تتسم بالتقلبات بشكل واضح فقد سجل معدل نمو قدره 3.3% فقط خلال سنة 2010 بالرغم من الإستثمارات الكبرى التي أنجزت، وقدر حجم الإستثمارات عند حدود 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية سنة2010 ، ولم يتجاوز معدل النمو كمتوسط نسبة قدرها 3% خلال العشر السنوات السابقة ومعدل بطالة إنخفض إلى حدود 10% ،دون الحديث عن معدل البطالة بين الشباب الذي بقى في حدود 21.5% .

2/ كما أن حجم المهم من الإستثمارات قابله قطاع صناعي تحويلي صغير لم يتوقف عن تراجع، فقد انخفضت مساهمته إلى حوالي 5% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 بعد أن كان يمثل ما قيمته 11.4% سنة 1990.

3/ لعبت العوامل الديمغرافية أيضا دورا هاما في التأثير على ديناميكية معدلات البطالة فانخفضت معدلات بمستويات كبيرة على مد العقد الماضي أين سجلت 30%سنة 2000 إلى 10% عام 2010، وتزامن ذلك مع تراجع معدلات الخصوبة وكنتيجة لكل هذا انخفضت معدلات النمو السكاني من 3%إلى 1.5%خلال نفس الفترة.

4/ الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة من 2000-2011 استحوذ على الجزء الأكبر منها قطاع الخدمات والتجارة بنسبة 50%تقريبا، ويعتبر هذا القطاع حسب بعض الاقتصاديين غير منتج لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج وجاءت مرونة الطلب على العمالة في هذا القطاع، وخاصة القطاع الصناعي والزراعي و الذي يضم حوالي 35 % من إجمالي اليد العاملة والذي لا يساهم إلا بنسبة 5% في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي ،وبينما القطاع الزراعي هو الأخر يساهم بأقل من 8%

5/معدل نشاط الإناث لايزال ضعيفا بعيدا عن نظيره للرجال بالإضافة إلى تدهور العمل الدائم انتعاش العمل المؤقت الذي اصبح يمثل حلا لمشكلة البطالة، فارتفاع العمل المؤقت على حساب الدائم والعمل الخاص على العام كان من بين الأسباب التي ساعدت على تراجع معدلات البطالة بداية من سنة 2001.

6/ الإرتفاع المقلق لمعدلات التشغيل في القطاعات الغير رسمية وقد ترافق ذلك في التراجع اللافت لمعدلات البطالة في الجزائر مع زيادة معتبرة في الاستخدام الغير الرسمي وهذا ما لوحظ من خلال تحليل بيانات سوق العمل في الجزائر.

7/ إنطوات برامج وسياسات التشغيل في الجزائر وكغيرها من الدول العربية الاخرى على 3 عيوب رئيسة جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية في سوق العمل وفي تكلفتها، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود

تقييم الدراسة:

يمكننا القول أن تقليل معدل البطالة من خلال العوامل التي تؤثر فيه ليس بالشيء السهل وهذا نظرا لتشابك المتغيرات التي تؤثر فيه، لعل من بين الأسباب الموضوعية التي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة بالجزائر تبنيها لبرنامج التعديل الهيكلي الذي بموجبه تعمل على تطبيق نظام الخوصصة بمختلف أشكالها، حيث تتنازل الدولة عن المؤسسات العمومية لفائدة القطاع الخاص في إطار تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها منذ سنوات، بداية من استقلالية المؤسسات الممتدة إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وانتهاءها ببرنامج التعديل الهيكلي تمهيدا للدخول إلى اقتصاد السوق.

❖ أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا بعنوان **"العوامل الديمو الإقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية "[1]**من إعداد الباحثة بلعجال فوزية

إشكالية الدراسة وقد تمثلت فيما يلي:

وقد تمحورت أساسا حول العوامل الديمغرافية والاقتصادية ومدى التأثير الواقع بينهم على سوق العمل الجزائرية والتي تضمنت التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية على سوق العمل الجزائرية من خلال العلاقة المتكاملة بينهما "والتي تضمنت أيضا أسئلة فرعية تمثلت فيما يلي:

- ✓ ما هو سوق العمل؟ ما الإشكاليات حوله
- ✓ ما هي السياسات المستعملة في ضبط نظام سوق العمل الجزائرية
- ✓ ما مدى تأثير الديمغرافية على سوق العمل
- ✓ ما لترابط الموجود بين العوامل الإقتصادية و الديمغرافية الذي يؤدي إلى التأثير على سوق العمل الجزائرية
- ✓ ما إمكانية التوفيق بين هذه العوامل على المدى البعيد للتصدي للعجز في توفير المناصب العمل لكل عناصر المجتمع النشيط

و للإجابة على التساؤلات طرحت جملة من الفرضيات كانت كالاتي :

- ✓ فشل السياسات المتبعة في تنظيم الشغل لعدم صلاحيتها على الأمد البعيد
- ✓ التأثير السلبي الواضح للزيادة السكانية على التنمية الإقتصادية وبروز مشكلة البطالة
- ✓ هناك تشابك ما بين الظروف الديمغرافية والاقتصادية يؤدي إلى التأثير على سوق العمل.
- ✓ إمكانية التصدي للمشكلة السكانية والتوافق بين التنمية بالتخطيط الدقيق للموارد البشرية

وقد شكلت الدراسة مجموعة من الأهداف و نذكر منها:

- ✓ تحديد ودراسة العوامل الديمغرافية والاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية
- ✓ تحليل و إبراز إمكانية التخطيط المستقبلي للزيادة السكانية للقضاء على المشاكل المترتبة عن عدم التوافق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية

[1]فوزية بلعجال ،**العوامل الديمو إقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،جامعة وهران ،السنة الجامعية ،2012-2013

- ✓ إمكانية توفير التوقعات projection وذلك من خلال إستخدام برنامج و التي لابد من توفير بعض المعلومات و المعطيات الإحصائية الخاصة بالمجتمع على سبيل الحصر تطور توزيع معدلات النشاط للمجتمع النشيط (ذكور ،إناث) ،التركيبة العمرية السكانية حسب الجنس ،أمل الحياة لكلا الجنسين و مستويات الخصوبة ...إلخ ،للحصول على توزيعة مستقبلية إنطلاقا من بعض الفرضيات تتمحور حول الظواهر الديمغرافية (الوفيات الخصوبة ،الهجرة)

مصادر المعطيات

إعتمدت الباحثة في مصادر معطياتها على :

- ✓ التعدادات العامة للسكان والسكن
- ✓ التحقيقات حول اليد العاملة
- ✓ الديوان الوطني للإحصاء
- ✓ مكاتب التشغيل
- ✓ صناديق التأمينات الإجتماعية
- ✓ مسوحات إنفاق الأسر

النتائج المتوصل إليها

فيما يخص النتائج الدراسة فان الباحثة توصلت إلى النتائج و التي منها :

- ✓ أهمية وضع السياسات المتكاملة في جميع جوانبها حسب تأثيرها مختلف الميادين مما يسمح من الفهم الجيد لمشكلة البطالة التي تعتبر مشكلة متعددة الأبعاد
- ✓ أهمية العوامل الديمغرافية و دراستها لفهم أصل الزيادة السكانية و التنبؤ بالتغيرات التي تحدث على مستوى التركيبة السكانية بهدف وضع الخطط الاستراتيجية في جميع الميادين ،كتحديد عدد مناصب العمل الواجب توفيرها سنويا
- ✓ ضرورة الإهتمام بمصادر المعلومات الإحصائية و تحسين جودتها لتمكن من متابعة المتغيرات التي تحدث في المجتمع سواء من الجانب السكاني أو الإقتصادي
- ✓ توفير بيانات عن ظاهرة الهجرة و التي تعتبر من بين الظواهر المهمة في الديمغرافيا و التي لا يمكن استبعاد الإحصائيات الخاصة بعدد الوافدين و المغادرين للجزائر ،خاصة في ظروف انفتاح السوق الجزائرية للشراكة الاجنبية الجالية لليد العاملة الأجنبية كمشاريع البناء التي تعتبر من المشاريع الضخمة المستقطبة لليد العاملة الأجنبية

- ✓ تحديث البيانات بصفة مستمرة للتمكن من ضبط التشغيل في القطاع الغير رسمي ،خاصة و إن حجم كبير من اليد العاملة الجزائرية و التي تعتبر حسب الإحصائيات الوطنية بطالة تنشط في هذا القطاع .
- ✓ الارتفاع المحسوس في النشاط النسوي ،وتراجع واضح لمتوسط العمر عند الزواج مما يؤثر مباشرة على خصوبة المرأة الجزائرية إن العلاقة بين مشاركة النسوية في النشاط الإقتصادي و الخصوبة علاقة عكسية متبادلة فالانخفاض في الخصوبة عزز التقدم المحرز في معدلات النشاط النسوي و بدوره ارتفاع النشاط النسوي من ناحية أخرى أدى إلى إنخفاض الخصوبة فالنساء اللواتي يقمن بدراسات عليا تمكنهن من الحصول على مؤهلات علمية و منهية تسمح لهن بالحصول على فرص الدخول إلى سوق العمل .
- ✓ ضرورة التأقلم مع المتغيرات الجديدة كالتقدم التقني لتطوير أساليب ووسائل الإنتاج والابتكار المستمر الذي يؤدي إلى زيادة في العمالة نتيجة التغيرات في طبيعة الوظائف و إنشاء أسواق جديدة مولدة لفرص العمل.
- ✓ يعتبر الهيكل الإقتصادي ذو تأثير كبير على التشغيل من خلال نوعية المناصب العمل الذي يوفرها كل قطاع إقتصادي وما تم ملاحظته هو التراجع الكبير في القطاعات الإنتاجية كالصناعة و خاصة الزراعة لصالح قطاع الخدمات، قطاع رغم أهميته إلا أن توجه اليد العاملة إليه ستؤثر سلبا على المداخيل الإقتصادية التي تخصصها لتحقيق النمو الإقتصادي و زيادة الإستثمارات
- ✓ التصدي للمشاكل و الأزمات التي تمر بها الجزائر يستدعي التخطيط الدقيق في كل مجالات و ما يلفت الانتباه هو ظهور ملامح الشيخوخة المجتمع الجزائري و بالتالي ارتفاع معدلات الإعالة مشكلا بذلك عبئا على الفئات المشكلة للمجتمع النشيط نتيجة إنخفاض نسبة التوازن بين قوى العرض والطلب يحتاج إلى التحكم في المتغيرات التي تؤثر على كليهما و ما يسهل العملية هو توفير قاعدة بيانية إحصائية دقيقة و شاملة لمجموعة المعطيات في كافة الميادين دون استثناء و تحديثها باستمرار مما يسمح لنا بوضع الاستراتيجيات المناسبة والمطلعة على التغيرات لجميع الظواهر المتحكمة في توازن السوق و ضبط سياسات المتبعة ،وليس بهدف تحقيق التشغيل الكامل و أنما يسمح لنا في مرحلة أولى من الحد من البطالة و تخفيض مستوياتها و معرفة عدد المناصب التي من الواجب توفيرها للوافدين الجدد إلى سوق ،وبالتالي تنظيم سوق العمل والتحكم فيه
- ✓ ومن نتائج الإسقاطات التي استخدامها خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 على غاية 2045 أنه سيتزايد عدد السكان من 35947250 نسمة سنة 2015 إلى 59034807 نسمة سنة 2045 وهذا حسب الفرضية المركزية الخاصة بالخصوبة و التي تم توقعها على 2.35 طفل لكل امرأة و اتخذت على هذا الأساس في تقديرات الخاصة للفئة النشيطة أين ستبلغ حسب الإسقاطات عام 2045 بـ 16491990 في

حين كانت سنة 2015 تبلغ 11973615 ،فإن وتيرة توفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة و حسب الفرضيات ،فإن المحافظة على نسبة البطالة الحالية وإلى غاية 2045 فإن المناصب الواجب توافرها ستكون متناقصة تدريجيا 949643 منصب عمل سنة 2015 إلى 460895 منصب عمل في أفاق 2045 و هذا حسب الفرضية المركزية التي افتراضها ،و إذا ما تم محاولة التقليل من معدلات البطالة و هذا يكون الأكثر احتمالا لنتيجة السياسات التي سوف تكون متبعة في المجال الإقتصادي بهدف معالجة مشكل البطالة سيكون عبر الإستثمارات و التشجيع على إنشاء مؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن المناصب الواجب توفيرها بداية من سنة 2015 ستكون 1169710 منصب عمل إلى 475570 منصب عمل في أفاق 2045 حسب الفرضية المركزية

تقييم الدراسة

و كتقييم لمحتوى الدراسة :

- ✓ أن الباحثة في طريقتها البحثية لم تذكر أي نوع المناهج العلمية استخدمت في دراستها ،و أضف إلى ذلك كان لها تقوم بإثبات أو إعطاء ولو نظرة عن صحة ما فرضته في الفرضيات العامة
- ✓ وجود أخطاء في احتساب عدد السكان الناشطين و المشتغلين عند قيامها بالتوقعات المستقبلية
- ✓ لم تقوم بإعطاء توضيح كافي عن البرنامج الذي تم استخدامه في التوقعات
- ✓ يجب أن يكون نمط النمو الداعم للتشغيل مواكب لنمو القوة العمل
- ✓ تراجع في سياسات التشغيل التي قامت بها الجزائر أخفقت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في امتصاص الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل
- ✓ تخطيط القوى العاملة لا يتم بمعزل عن التخطيط التنموي عموما و عن التخطيط القطاعات الأخرى التي تستعمل تلك القوى أو التي تقدم تكوينا تلك القوى العاملة

لا يمكن عزل المتغيرات الديمغرافية و الإقتصادية عن تطورات سوق العمل و خاصة فيما يتعلق بالتحول الديمغرافي و التغيرات التي طرأ على أشكاله باعتبار ان بيانات السكان والقوى العاملة مجالا هاما من المجالات الإحصائية والتخطيطية .

- ❖ دراسة قامت بها الباحثة "قادي نجاة" ضمن الملتقى الوطني حول الوضعية الديمغرافية في الجزائر بعنوان **"نموذج التحول الديمغرافي في الجزائر[1] "**

[1]Nadjat Kadi, «**Modèle de Transition Démographique en Algérie** », Actes séminaire national sur la situation Démographiques de l'Algérie, Université d'Oran , Mais 2012,p113-120.

وقد أشارت الباحثة أن التحول الديمغرافي هو المرور من نظام تقليدي مرتفع الوفيات والولادات إلى نظام حديث منخفض الوفيات و الولادات، وقد اقترح هذا النموذج من التطور السكاني في عام 1934 من طرف "أدلف لا ندري" و انه لا يعني هذا النموذج أن جميع السكان يمرون بنفس الوتيرة و ان هذا النموذج النظري يمر بأربع مراحل وهي:

- ✓ النظام التقليدي (القريب من المرحلة الانتقالية): وهي تتميز بمعدل مرتفع للولادة والوفيات و بالتالي يسبب زيادة طبيعية ضعيفة، و تتخلل هذه المرحلة وفيات مرتفعة ناجمة عن الحروب و الأمراض و الأوبئة
- ✓ المرحلة الأولى من المرحلة الانتقالية: والتي ينخفض فيها معدل الوفيات بشكل حاد (تحسين النظام الغذائي ،و النظافة الصحية) في حين لايزال معدل المواليد قويا ،و بالتالي فإن الزيادة الطبيعية مرتفعة وهو ما يعني نموا سريعا للسكان
- ✓ المرحلة الثانية من الإنتقال: ولاتزال الوفيات تتراجع ولكن بوتيرة أبطأ وينخفض معدل المواليد أيضا. يتم الوصول إلى الحد الأقصى من الزيادة الطبيعية في بداية هذا ثاني المرحلة. ثم ينخفض معدل المواليد بقوة أكبر
- ✓ النظام الديموغرافي الحديث (الانتهاء من الانتقال)

و إنطلاق من النموذج النظري للتحول الديمغرافي سيتم إعطاء نظرة عن النموذج الديمغرافي الذي مرت به الجزائر و الذي كان ضمن عدة مراحل و التي كانت بدايته فيما يلي :

- ♦ من 1901 إلى 1970: في بداية القرن، قدم السكان الجزائريون مستويات عالية من الولادة والموت، مما أدى إلى نمو طبيعي منخفض جدا من النظام من 0.5‰ بعد عام 1922، بدأ معدل المواليد في الصعود، وبلغ ذروته في عام 1970 إلى 50.1‰. وعلى النقيض من ذلك، شهدت الوفيات تطورات متناقضة إلى ان وصلت 16.75‰ (النظام التقليدي)
- ♦ من 1970 إلى 1985: وبداية من سنة 1970، بدأ معدل الولادة في الانخفاض، في نفس الوقت الذي كانت فيه معدلات الوفيات منخفضة ، ولكن هذه الأخيرة شهدت تسارع ،وهذا هو السبب في الحفاظ على النمو الطبيعي الناجم عن الفرق بين الولادة والوفاة على مستوى عال حوالي 3٪ من العقدين أو نحو ذلك (المرحلة ألف) .
- ♦ ومنذ عام 1985 تجاوز معدل الانخفاض في معدل المواليد معدل الوفيات ، مما يؤدي إلى إنخفاض طفيف في معدل الزيادة الطبيعية بعد عام 1989 أين شهدت معدلات الوفيات إستقرار بالمقارنة مع معدلات الولادات الذي يواصل تراجعه ولكنه لا يزال مرتفعا نوعا ما (المرحلة باء)

- و يعزي الإنخفاض في معدل المواليد إلى الزيادة في العمر عند الولادة الأولى إلى 31.5 سنة عام 1999 و ذلك بسبب الزيادة العمر عند الزواج الأول، و بحيث وصلت ممارسة منع الحمل إلى مستوى ملحوظ لأن معدل انتشار وسائل منع الحمل قد ارتفع من 7% سنة 1970 إلى 61.4% سنة 2006 مما يشير إلى ان لسياسات الشعب الجزائري أثر إيجابي على السكان.

والواقع أن معدل الخصوبة الكلي قد انخفض بسرعة في فترة قصيرة جدا. وفي غضون عشرين عاما فقط، ازدادت الخصوبة من أكثر من 7 أطفال / امرأة إلى النصف تقريبا ووصلت إلى 5 أطفال / امرأة بعد ذلك (2.66 طفل / امرأة في عام 1999) غير انه شهد ومع بداية سنة 2000 إرتفاعا إلا ان بلغ سنة 2008 بما يقارب 3 أطفال / امرأة.

ويتضح هذا الانخفاض في معدل الوفيات بشكل عام من انخفاض وفيات الرضع الذي كان ملحوظا جدا خلال العقدين الماضيين. في الواقع، ان ارتفاع مؤشر وفيات الاطفال الذي سجل من 84.72‰ في عام 1981 إلى 53.8‰ في عام 1999. وفي عام 2000، كان حوالي 36.9‰.

ومن العوامل التي ساهمت في خفض و فيات الأطفال الرضع هي، الظروف المعيشية للسكان، ولا سيما الظروف الصحية، والحصول على الرعاية الصحية بالطب المجاني، والتطعيم الجماعي ومن ناحية أخرى، تطوير عادات جديدة وتفكير جديد بين السكان. والموظفين الصحيين

ويعد مؤشر وفيات الأطفال الرضع مؤشرا جيدا على الصحة وهو ما يعكس زيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 52.6 سنة في عام 1970 إلى 75.7 سنة في عام 2007.

تقييم الدراسة:

من خلال ما تم طرحه في المقال فالباحثة أعطت نظرة عامة و موجزة عن النموذج التحول الديمغرافي لفي الجزائر بناء على النموذج النظري الذي طرح و لكن بطريقة غير معمقة في التفسير الجيد الأحداث

- مقال بعنوان **" التوقعات السكانية للفئة النشيطة في الجزائر و احتياجاتها (سنة 2038) بإستخدام جهاز الطيف الديمغرافي (Spectrum)**[1]لكل من الباحثين مصطفى عوفي ،عمراوي صلاح الدين

[1]مصطفى عوفي، **صلاح** الدين عمراوي، «**التوقعات السكانية للفئة النشيطة في الجزائر و احتياجاتها (سنة 2038) بإستخدام جهاز الطيف الديمغرافي (Spectrum)**»، مجلة العلوم الإجتماعية ،جامعة عمار ثليجي ،الأغواط العدد 11،مارس 2015،ص ص 64-82

كان الهدف من الدراسة هو إبراز الإتجاهات المستقبلية ،للفئة النشيطة بالجزائر و إبراز العناصر التي يمكن أن تأثر فيها لكون هذه الفئة هي المحرك الحقيقي للتنمية في ظل المتغيرات الديمغرافية التي تشهدها الجزائر ،بإعتبارها على من أكثر الدول التي تعرف نمو في القوى العاملة ،مما يخلق لها صعوبات في توفير مناصب الشغل لطالبيها خاصة أن التركيبة السكانية للمجتمع تركيبة شابة أين بلغ نسبة الأفراد في الفئة العمرية من (15-59) سنة ما يقارب 63.9% وهذا حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء أين شهدت تزايد مستمرا حيث بلغت سنة 2000 بحوالي 8 ملايين عامل ليرتفع العدد حسب معطيات سنة 2013 إلى ما يقارب 12 مليون ،و غلى جانب هذا لا تزال العمالة النسائية متواضعة ،ولكن ومع بداية سنوات التسعنيات قد زادت معدلات المشاركة للإناث في قوة العمل ،و إن من اهم العوامل المؤثرة في الفئة النشيطة تم إيجازها في عاملين :

1. **عوامل الدخول**: الخصوبة، عمالة النساء، الهجرة الداخلية

2. **عوامل الخروج**: الهجرة الخارجية، التقاعد والوفيات

لقد شهدت الجزائر تحولات كبيرة في معدلات الخصوبة وكان الانفجار الديمغرافي في سنوات السبعينيات حيث سجل مؤشر التركيبي للخصوبة حوالي 7 أطفال لكل امرأة هو ما كان له الأثر كبير على الإقتصاد الوطني وذلك بداية التسعينيات، و بحلول الأزمة الإقتصادية و الأمنية إنخفض المؤشر التركيبي للخصوبة إلى 2.4 طفل لكل إمراه سنة 2002 و لكن ومع عودت الاستقرار إلى البلاد عاد المؤشر للارتفاع

أما فيما يخص الوفيات فقد عرفت إنخفاضا من 6.03‰ إلى 4.59 ‰ للفترة ما بين 1990-2000 رغم أن هذه الفترة كانت فترة أزمة ،و استمر المعدل في الإنخفاض أين سجل 4.37 ‰سنة 2012 ويمكن إرجاع ذلك غلى التحسينات الخدمات الصحية تراجع الأمراض الوبائية ،أما عن الهجرة الخارجية فتعتبر الجزائر من الدول الطاردة أي ان صافي الهجرة فيها يكون بالسالب أي أنها تخفف الضغط على سوق العمل .

وبالنسب للإسقاطات السكانية في تقدير الفئة النشيطة و بإستخدام جهاز الطيف الديمغرافي Spectrumفي تحقيق التوقعات في سنة 2038، وقد اعتمد الباحثين على سنة 2008 كسنة مرجعية في فرض جملة من الفروض الخاصة بكل من الخصوبة والوفيات على اعتبار الفروض الخاصة بالهجرة معدومة .

و بعد إدخال البيانات الخاصة بجهاز الطيف الديمغرافي Spectrum فإنه يتعامل مع الفروض الخاصة بالخصوبة على أساس المؤشر التركيبي للخصوبة أينتم الاعتماد على ثلاثة افتراضات وهي :

- ✓ فرضية الخصوبة المرتفعة: وحسب التوقع أنه سيبلغ في سنة 2038 بـ 3.1 طفل / إمراه
- ✓ فرضية الخصوبة الثابتة هو الإبقاء على المؤشر ثابتا و المسجل خلال السنة المرجعية بـ 2.84 طفل/امرأة على طول فترة الإسقاط
- ✓ فرضية الخصوبة المنخفضة: و يفترض أن ينخفض المؤشر إلى 1.64 طفل/ امرأة

و غن الفروض الخاصة بعامل الوفيات فإن البرنامج يتعامل معها على أساس متوسط العمر المتوقع عند الولادة فقد طرح فرضيتين في الدراسة وهي :

- ✓ الفرضية الثابتة: الإبقاء على متوسط العمر المسجل في السنة المرجعية بـ 74.8 سنة للرجال و 76.4 للنساء
- ✓ الفرضية المنخفضة للوفيات والتي يكون من خلال ارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة لكل من الذكور والإناث

78.8 سنة للرجال و84.1 للنساء، كما تم طرح فرضيتين خاصة بالعمالة النسائية على فرض أنتصل عمالة المرأة في سنة 2038 حسب الفرضية المرتفعة إلى 45.5%، أما حسب الفرضية المنخفضة ستصل إلى 25% سنة 2038

ومن النتائج المتوصل إليها لوحظ أن عدد الفئة النشيطة بقي ثابتا في السنة المرجعية سنة 2008 ب،10.26 مليون ناشط ولكن وحسب الإسقاطات ستشهد الجزائر زيادة كبيرة في الفئة النشيطة و التي تعتبر كنتيجة للنمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد و كذلك تراجع الوفيات ،وبالأخص لدى الأطفال ،فالفئة النشيطة ستشهد زيادة تقارب الضعف في كل الفرضيات أين ستقدر وحسب الفرضية المرتفعة للخصوبة بـ 22.2 مليون ناشط في ستقدر و في سنة الإسقاط 2038 بـ 21.64 و21.05 مليون ناشط لكل من الفرضية الثابتة والمنخفضة ،اما بالنسبة لمناصب الشغل هي أيضا ستعرف زيادة في كل الفرضيات وبالنسبة لمناصب العمل حسب فرضية العمالة للنساء عند 45.5% مسجلة في السنة المرجعية بـ349.78 ألف منصب عمل أما في سنة الإسقاط فقدر بـ452.57 ألف منصب عمل و يعود السبب إلى إرتفاع الخصوبة ،اما بالنسبة لفرضيات عمالة النساء عند 25%فالاحتياجات مناصب العمل الجديدة ستشهد إنخفاض في الإسقاطات المستقبلية و الذي يمكن إرجاعه إلى إنخفاض الخصوبة

وبالنسبة للدخل الوطني المتاح للفرد سيشهد إنخفاض في كل الفرضيات، و إنخفاض اكبر في فرضية الخصوبة المرتفعة مسجلا بذلك 1.69 ألف دينار ،في حين سجل حسب الفرضيتين الثابتة و المنخفضة بـ 1.81 و 1.95 بالألف على التوالي ، وهذا ما يدعو إلى تلبية احتياجات الفئة النشيطة من

مناصب العمل ووضع استراتيجية تساهم في التوازن بين نمو الفئة النشيطة ومناصب الشغل الجديدة و ذلك من اجل القضاء على البطالة .

تقييم الدراسة

من خلال ما تم طرحه في المقال فإن الباحثين و بفرض جملة من الفرضيات الخاصة بكل من الخصوبة و الوفيات لم يعطيا نظرة عن التغييرات المستقبلية لتركيبة لسكانية المستقبلية بحكم التغيرات التي تشمل كل من الخصوبة والوفيات

لا يمكن مقارنة الزيادة العمر المتوقع الجزائر بالعمر المتوقع في إيطاليا لان إيطاليا في تحولها الديمغرافي كان خلال مدة زمنية طويلة على غرار الجزائر التي كان تحولها الديمغرافي في وقت وجيز

ومن الإيجابيات التي تطرق لها الباحثين هو إستخدام البرامج الديمغرافية التي تساهم وبشكل كبير في تحديد الإحتياجات الأساسية لسكان من أجل التخطيط الجيد .

❖ **أوجه الإختلاف و التشابه الدراسات السابقة**

جدول رقم01 : أوجه الإختلاف والتشابه للدراسات السابقة

الدراسات السابقة	المفاهيم	الإشكالية	الفرضيات	المنهجية	الهدف	إطار الدراسة	مصادر المعطيات	صعوبات البحث	كيفية تحليل البيانات	النتائج المتوصل إليها
(بويسري عبد العزيز)	الإنتقال الديمغرافي	-	-	-	الإنتقال الديمغرافي أثر السياسة السكانية ومدى فعالية التخطيط العائلي		الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**أهمية التخطيط العائلي في توضيح مسار الإنتقال الديمغرافي**
علي قواوسي	السياسة السكانية الإنتقال الديمغرافي	-	-	-	مسار الإنتقال الديمغرافي في بلدان المغرب العربي	دول المغرب العربي وبصفة خاصة الجزائر	الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	-أثر الإنتقال الديمغرافي - التغيرات الواقعة على مستوى العائلة ،الشغل -تراجع الزواج ومعدلات الخصوبة بسبب ارتفاع البطالة -استعمال موانع الحمل -اعتبار الفئة العمرية من 15-25 الفئة الأكثر

									تضررا
حفاظ الطاهر	النمو الديمغرافي الوفيات ،الولادات الهيكل العمري الفئة النشيطة نظام التقاعد	ماهي أهم العواقب الإقتصادية والاجتماعية الرئيسية للاتجاهات التغيير السكاني	-	-	الأثار الإقتصادية و الإجتماعية للتغيير العوامل السكانية		الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**-بدء في مرحلة جديدة من التحول الديمغرافي -مشكلة البطالة -تنامي معدل نشاط المرأة -نمو الفئة النشيطة -حتمية ارتفاع نسبة الشيخوخة .**
عيسى دلاندة و فضيل كريم	الإنتقال الديمغرافي	-	-	-	تحديد مراحل الإنتقال الديمغرافي في الجزائر		الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**دخول الجزائر في مرحلة جديدة من مراحل الإنتقال الديمغرافي**

علي قواوسي ،فتيحةسيرور	عمل الشباب في الفئة العمرية 15-24	-	-	-	- إعطاء نظرة عامة عن وضعية الشباب في الفئة العمرية من 15-24	بلدان المغرب العربي مع إشارة خاصة للجزائر	الديوان الوطني للإحصائيات	-	-
									-تغير في السلوكيات السكان -زيادة عدد الناشطين إقتصاديا -إستمرار الشباب في الضغط على سوق العمل -إرتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب - ضعف المشاركة النسوية في سوق العمل -فرص عمل غير كافية للشاب -وجود فجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل معالجة الاختلالات

									ســـوق العمـــل بمناصـب الشـغل المؤقتة
حمزة الشريف	السكان النشطين إقتصاديا	-	- فرضيات خاصة بعملية إسقاطات أو توقعات الفئة النشيطة و تشملافتراضات حول الخصوبة و الوفيات (منخفضة ،متوسطة ، مرتفعة	-	معرفة اتجاهات وتطور السكان الناشطين إقتصاديا و الاحتمالات الواردة في تطورها	سوق العمل الجزائر من الفترة الاستقلال تحديد فترة التوقعات من 2003 -2038	الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**-معرفة أهمية اتجاهات تطور القوى العاملة -تتبع تطور معدلات النشاط حسب الجنس والعمر -ارتفاع مشاركة النسوية في سوق العمل -ارتفاع نسبة التمدرس لدى النساء و إنخفاض مستويات الخصوبة -زيادة العمر المتوقع عند الولادة**

									-زيادة طلبات العمل مع قلة العروض المتاحة إرتفاع معدلات السكان النشاطين إقتصاديا -زيادة معدلات البطالة -صعوبات القيام بالتوقعات خاصة في الظل النمو الإقتصاد الذي تعرفه الجزائر
عيساني نور الدين	التحول الديمغرافي الأسرة الهجرة	-هل التحولات الإقتصادية و الإجتماعية أثرت على البنية السكانية -ما هو النموذج الديمغرافي -ماهي تغيرات حجم الأسرة -ما هو حجم الهجرة الداخلية	- ميزة التزايد السكاني -الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الجزائري -زيادة معدل النمو السكاني -تزايد حركات الهجرة	إستخدام المنهج الوصفي التحليلي و المقارن	تتبع مسار التحول الديمغرافي التغيرات التي طرأت على الأسرة	تعدادات سنة 1977،1987 1998	الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**-تطور لمعدل المواليد وأنه لم تظهر دلائل انخفاضه إلا بعد سنة 1986 - ارتفاع سن الزواج الأول عند الجنسين - المشاركة المتواضعة للمرأة في النشاط الإقتصادي**

									-مساهمة خدمات وبرامج تنظيم الأسرة والتخطيط العائلي - زيادة نمو للضواحي و أطراف المدن وتسارعت أكثر في فترة التسعنيات - إختلافات في أشكال الأسرة
بوادام كامل ،طيب داودي	سياسة التشغيل	-	-	-	إبراز خصائص سوق العمل.	سوق العمل في الجزائر	الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**إرتفاع معدل النمو السكاني - -إرتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول -دخول اعداد كبيرة من السكان في سن النشاط ولكن دون تخطيط لا ستعاب الوافدين الجدد - بوادر التوافدللأعد كبيرة**

									من النساء إلى سوق العمل -سياسية التشغيل في الجزائر هي سياسية ترقعيه و آنية - سوق عمل يتسم بإرتفاع معدلات البطالة
كامل كاتب	الإنتقال الديمغرافي سوق العمل	مدى تأثير التغيير الهيكلي للإنتقال الديمغرافي علي سوق العمل على المدى القصير	-	-	تغيرات عوامل الإنتقال الديمغرافي وأثرها على قوة العمل	الجزائر (ودول المغرب العربي)	الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	**-بداية الجزائر مرحلة جديدة من الإنتقال -نهاية الفترة الانتقالية للخصوبة -إنخفاض نسبة صغار السن وارتفاع نسبة كبار السن -الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل و أثرها على العوامل الديمغرافية -نمو قوة العمل**

									-دخول المرأة سوق العمل **-الهجرة الخارجية لقوة العمل** **-مشكل البطالة**
دحمان محمد إدريوش	سياسة التشغيل البطالة النموالإقتصادي المتغيرات الديمغرافية	هل يمكن لمعدلات النمو الإقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الإقتصاد والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة عند الشباب	-معدلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بعدل النمو الإقتصادي ومكوناتا وأداء الأنشطة القطاعية - تتأثر معدلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديمغرافية	المنهج الوصفي التحليلي	محاولة تحليل لإشكا التشغيل بالجزائر	دراسة الفترة 2010-1980	-البيانات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS - إحصاءات وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي -إحصاءات وتقارير المجلس الإقتصادي والاجتماعي - إحصاءات المؤسسات الدولية "المكتب الدولي للعمل "	-	-	**-معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي تتسم بالتقلبات.** **-التأثير العوامل الديمغرافية على ديناميكية معدلات البطالة** **-معدل نشاط الإناث لايزال ضعيفا** **-الإرتفاع المقلق لمعدلات التشغيل في القطاعات الغير رسمية**

							(BIT) وكذلك الإحصاءات الدورية من صندوق النقد الدولي- التعدادات العامة لسكان والسكن -تحقيقات حول اليد العاملة -تحقيقات العمل و الرواتب -الديوان الوطني للإحصاء -مكاتب التشغيل - صناديق التأمينات الإجتماعية -مسوحات إنفاق الأسر			

بلجعال فوزية	العوامل الديمغرافية الإقتصادية سوق العمل	ما مدى تأثير العوا الديمغرافيـــــــــ والإقتصادية علـــى ســـوق العمـ الجزائرية من خلال العلاقة المتكاملة بينهما	-	فشل السياسات المتبعة في تنظيم الشغل لعدم صلاحيتها على الأمد البعيد -التأثير السلبي الواضح للزيادة السكانية على التنمية الإقتصادية و بروز مشكلة البطالة -هناك تشابك ما بين الظروف الديمغرافية و الإقتصادية يؤدي إلى التأثير على سوق العمل . -إمكانية التصدي للمشكلة السكانية و التوافق بين التنمية بالتخطيط الدقيق للموارد البشرية	تحديد ودراسة العوامل الديمغرافية والإقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية	ا ســـوق العمـــل الجزائرية إمكانيـــة لقيـــام بإسـقاطات خـلال الفترة مـــن 2015 إلـــى غايـــــة أفـــــاق 2045 لتحديد اليد العاملة المستقبلية	-التعدادات العامة لسكان والسكن -تحقيقات حول اليد العاملة -تحقيقات العمل و الرواتب -الديوان الوطني للإحصاء -مكاتب التشغيل - صناديق التأمينات الإجتماعية -مسوحات إنفاق الأسر	-	-	**-أهمية العوامل الديمغرافية و دراستها لفهم الزيادة السكانية و أثرها على التركيبة العمرية -وضع خطط استراتيجية من أجل تحديد عدد مناصب العمل الواجب توفرها -ضرورة الإهتمام بالمعطيات وبمصادر الإحصائية -الإرتفاع المحسوس في النشاط النسوي تراجع متوسط العمر عند الزواج -إنخفاض الخصوبة -ضرورة التأكيد بالقيام بإسقاطات**

									من أجل التنبؤات المستقبلية لمعرفة تطورات سوق العمل
قادي نجاة	نموذج التحول الديمغرافي	-	-	-	تحديد مراحل النموذج التحول الديمغرافي في الجزائر		معطيات الديوان الوطني للإحصائيات	-	-	-	**-تتبع مراحل سير نموذج التحول الديمغرافي في الجزائر -تتبع التطورات الحاصلة على مستويات كل من الولادات و الوفيات**

									-تحديد مراحل الانتقال الديمغرافي في الجزائر
عوفيمصطفى وعمراوي صلاح الدين	السكان النشطين إقتصاديا	-	فرضيات خاصة لكل من الخصوبة والمحددة بثلاثة فرضيات (مرتفعة، منخفضة ،ثابتة) الوفيات وقد تم إفتراض فرضيتين (منخفضة ثابتة)	-	تحديد الإحتياجات لمستقبلية للفئة النشيطة	دراسة آفاق 2038	ديوان الوطني للإحصائيات مخرجات برنامج spectrum	-	-	**-التغيرات الحاصلة في الخصوبة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الفئة النشيطة -إنخفاض في معدلات الوفيات يؤدي بالضرورة زيادة العمر المتوقع عند الولادة الزيادة في حجم أو نقص في احتياجات مناصب الشغل مرتبط باتجاهات الخصوبة**

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى جملة الدراسات السابقة

التقييم العام للدراسات السابقة

في ضوء الاطلاع على الدراسات السابقة تبين ان جميع الدراسات السابقة ذات قيمة علمية عالية و جميعها قامت بالبحث على أهمية المتغيرات الديمغرافية و تأثيراتها المختلفة على كل الجوانب وخاصة في تحديد معالم الانتقال الديمغرافي ، وتغير وضعية سوق العمل و التي هي المدخل الأساسي للقوى العاملة (الفئة النشيطة)، و كان الهدف الرئيسي لجملة هذه الدراسات فمن خلال عرض كل دراسة على حدى وجدنا هناك نقاط تشابه و إختلاف ،و بالرجوع إلى اهم ما تناولته الدراسات السابقة بخصوص الإنتقال الديمغرافي و تداعياته على تغير وضعية التركيبة السكانية في المجتمع الجزائري فقد تشابهت جميع الدراسات في الإطار النظري للمشكلة أن التغيير السكاني في السياق الإنتقال الديمغرافي ضمن التحولات التي شهدتها مراحله ،تبعا لتغيرات كل من معدلات الولادات و معدلات الوفيات، التي عرفت إنخفاضا بسبب التحسينات الصحية التي عرفتها الجزائر و خاصة بالاهتمام بصحة الأم و الطفل ، ساهم في رفع العمر المتوقع عند الولادة ،كذا التغيرات التي عرفها المؤشر التركيبي للخصوبة التي ساهما في تغير التركيبة السكانية خلال فترة وجيزة ،و التي سرعت من فترات الإنتقال الديمغرافي وضمن معدلات نمو سكانية عالية، الذي كانت له عواقب اقتصادية و اجتماعية ،و ذلك بوصول أعداد كبير من السكان في السن و خاصة في بداية سنوات التسعنيات و مع تأثر الاقتصاد الجزائري جراء الأزمات المالية و اختلالات الهيكلية جعل من الوضع أكثر مأساوية بحيث :

- اتفقت 4 بحوث في أهمية الإنتقال الديمغرافي كمجال رئيسي في تحديد التغيرات التي طرأ على عناصره مؤثرة بذلك على سوق العمل و الفئة النشيطة (دراسة عبد العزيز بويسري،1998)،(قواوسي على ،1998)،(كامل كاتب ،2010)،(عيساني نور الدين ،2008)،(حفاظ الطاهر ،2004)
- تحديد ترابط بين العوامل الاقتصادية و الديمغرافية في إعطاء مميزات خاصة بسوق العمل و سياسات التشغيل (فوزية بلعجال ،2013)،(إدريوش محمد دحماني ،2013)،)دراسة على قواوسي ،فتيحة سيرور ،2006)،(طيب داودي ،كامل بودام ،2010).
- تطابقت كل من دراسة (عبد الكريم فوضيل، عيسى دلاندة ،2006)، (قادي نجاة ،2012) في تحديد مراحل الانتقال الديمغرافي في الجزائر
- إبراز أهمية التوقعات السكانية للفئة النشطة ضمن المتغيرات الديمغرافية وقد شملت كل من (دراسة حمزة الشريف على ،2007)،(عوفي مصطفى ،عمراوي صلاح الدين ،2015) مع تقارب في نتائج التوقعات وفي سنة التوقع.

- أما بالنسبة للمنهجية المعتمدة في التحليل و من خلال تصفحنا لهذه الدراسات تبين أن معظم الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي

و من بين أوجه الإختلاف التي وجدت في هذه الدراسات هو ان كل دراسة كانت لها طريقة خاصة في كيفية صياغة المشكلة، و التساؤلات البحثية ،و في فرضيات الدراسات .

وأضف إلى ذلك قيام بعض الباحثين، بإستخدام التقديرات المستقبلية فيما يخص التغيرات التي طرأ على العوامل الديمغرافية مستقبلا وخاصة السكان في سن العمل وما سينجر عنها نتيجة التغيرات التي تشمل وبالأساس عناصر الإنتقال الديمغرافي، سوآءا كانت طريقة التقديرات بالطرق اليدوية التقليدية في تحديد الآفاق المستقبلية للعمالة، أو بإستخدام البرامج الإلكترونية الحديثة في طريقة التقديرات

وأما مصادر المعطيات لقد شملت جلها على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ولكن استخدامها كان حسب و نوعية الدراسة و الفترة المدروسة.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة
- إثراء الإطار النظري للدراسة
- المساعدة على صياغة أسئلة الدراسة
- المساعدة في تحديد متغيرات الدراسة
- الاسترشاد في كيفية إستخدام التوقعات المستقبلية للمتغيرات الديمغرافية و خاصة على السكان في سن العمل

ويمكن إيجاز ما توصلنا إليه من خلال الدراسات السابقة مايلي :

- عبء النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات السبعينات و الثمنا نيات أين وصلت معدلات النمو إلى 3%والتي كانت تداعياته في بداية التسعينيات و ذلك بفعل دخول أفواج من أجيال إلى سوق العمل.
- إنخفاض معدلات الوفيات السريع وتباطؤ الانخفاض في معدلات المواليد
- دخول الجزائر مرحلة جديدة والأخيرة من مراحل الإنتقال الديمغرافي
- إرتفاع المستوى التعليمي خاصة للإناث وانخفاض نسبة الأمية
- مساهمة برامج تنظيم الاسرة والتخطيط العائلي في خفض الولادات، وكذلك التحسينات في المجال الصحي أدى بدوره إلى خفض معدلات الوفيات هذا من الناحية الاجتماعية والذي ساهم في رفع العمر المتوقع عند الولادة.
- الإرتفاع المستمر لسكان النشطين إقتصاديا وكذا عدد المشتغلين بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة
- الانخفاض في معدلات البطالة الإجمالية ولكنها لا تزال مرتفعة في صفوف الشباب والمتعلمين

- دخول المرأة سوق العمل ولكنها لا تزال ضعيفة
- العمل على تقليص العمالة في القطاع العام، وتنامي ظاهرة العمالة غير رسمية.
- قطاع صناعي لايزال غير قادر على المنافسة.
- تأكيد على ضرورة القيام بالتوقعات أو الإسقاطات المستقبلية الخاصة للسكان و خاصة المتعلقة بالقوى العاملة التي تعمل على تحقيق طفرات تنموية ناتجة عن طريق التنبؤ والتخطيط من تحقق معدلات نمو متسارعة باستغلالها لمقومات التنمية

ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على انها استكمالا للدراسات السابقة و التي تناولت أهمية الإنتقال الديمغرافي و انعكاساته على الفئة النشيطة، و تعتبر من الدراسات في تحديد أثر الإنتقال الديمغرافي على حجم السكان في سن العمل ، و محاولة إعطاء نظرة عما يعرف بالعائد الديمغرافي من خلال تقديرات المستجدين من السكان النشطين في سوق العمل ضمن المتغيرات الديمغرافية المتوقعة

اتفقت الدراسة الحالية أيضا مع معظم الدراسات السابقة في كثير من المتغيرات و المتمثلة أساسا في التطورات التي عرفتها كل من معدلات المواليد و الوفيات، و في ابرز وتحديد المراحل المشكلة للإنتقال الديمغرافي في الجزائر،و في جملة التغيرات التي طرأت على سوق العمل و اليد العاملة وخصائصه و الاختلالات التي شهدتها ،وكما اتفقت دراستنا مع معظم أو جل الدراسات في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي ،و لكنها اختلف في موضوع الدراسة وهو "إنعكاسات الإنتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة في الجزائر ،و في الفترة الدراسة و التي امتدت من 1992-2008 و كذا إبراز أهم ومميزات و تحديات سوق العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية ،و مختلف التصنيفات التي شملتها الفئة النشيطة و فترة التوقع .

II. الإشكالية :

شهدت الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة نموا مرتفعا في عدد السكان و ذلك بفعل التغيرات الإقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان ،و كان انتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية أدى إلى إنخفاض نسبة الوفيات ومع بقاء معدل المواليد مرتفع ، مما أدى ارتفاع سريع في الزيادة السكانية خلال فترة وجيزة ،حيث قدر معدل النمو السكاني بحوالي 2.9 % خلال الفترة الممتدة من 1970-1985 وهي الفترة التي اصطلح عليها بفترة الانفجار الديمغرافي « Baby-Boom » و التي عرفت الجزائر خلالها إرتفاعا في المؤشر التركيبي للخصوبة و المقدر بـ 8 أطفال لكل امرأة ، ليتراجع فيما بعد معدلها مؤثرا في نسبة النمو السكاني و الذي قدر سنة 2006 إلى 1.78% ،ولكن وفي سنة 2008 عاود الإرتفاع أين بلغ 1.91% ، وتعتبر جملة هذه التحولات الديمغرافية التي مرت بها الجزائر وخاصة في تسارع مراحل انتقالها الديمغرافي من أهم العوامل والتي أدت بدورها

إلى حدوث مجموعة من الانعكاسات التي كان لها الأثر في إبراز عدة تغيرات واضحة خاصة في التركيبة العمرية السكانية و التي نتج عنها تغير نسبي في الهيكل العمري والذي مس وبشكل أكبر الفئات العمرية في سن النشاط الاقتصادي والتي تمثل الفئة العمرية من (64-15) والتي لها صلة كبيرة بسوق العمل ،كما أدت التحولات في المجال الاقتصادي و الإنتقال إلى إقتصاد سوق مع مطلع التسعينيات وبدخول الوافدين الجدد إلى سوق العمل ، أدى إلى ظهور مشكلات أهمها صعوبة التوفيق بين المكاسب الإقتصادية والجوانب الإجتماعية خاصة بما تعلق بالاختلالات الكبيرة التي مست سوق العمل ،و ذلك بالتراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل ،مما جعل التشغيل يقفز إلى المراتب الأولى ضمن أولوية برامج التنمية الإجتماعية و الإقتصادية

ومما زاد من خطورة هذه الاختلالات في معادلة العرض و الطلب في سوق العمل في الجزائر تلك النسب المرتفعة للبطالة حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة عرف إرتفاعا أين قدر سنة 1995 بـ 28% ليصل إلى 30% في حدود سنة 2000 ،و لتعرف بعد هذه الفترة انخفاضا نتيجة البرامج التنموية التي اتخذتها الدولة في إطار التحسينات الاقتصادية أين بلغت سنة 2008 بـ11.3% و إن تحليل عناصر الفئة النشيطة في الجزائر في سوق العمل ، ومدى حاجة سوق العمل[1] لها من خلال إظهار تأثر نمو ها بمتطلباته ،بحيث تمثل العنصر الجوهري فهي أساس العمل المنتج الذي يمكن الفرد من خلق الثروة و ذلك بهدف بلوغ مستويات لائقة من التنمية ،بحيث ان التغيرات التي تمس مسار الإنتقال الديمغرافي تنطوي على تبعات مهمة بالنسبة للقوى العاملة التي ستستمر في النمو مستقبلا ، و مما لاشك فيه أن التقديرات السكان المستقبلية أهمية كبيرة خاصة في الدول التي تخطط لتطورها الاقتصادي و الإجتماعي ولما كان هدف التخطيط هو السكان و إشباع حاجاتهم الأولية ورفع مستوى معيشتهم و تحقيق رفاهيتهم ،فلما كان السكان هدف ووسيلة لتحقيق التنمية فمن الضروري معرفة حجمهم و تركيبهم المتوقع ،بحيث أن الموارد الوطنية لايمكن تقديرها دون الأخذ بعين الاعتبار حجم العمالة ،و فيما يتعلق بتقديراتها المستقبلية و الخاصة بإسقاطات الإنتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة لآفاق 2058 سوف نستخدم برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum وهو أسلوب حديث التناول في عمليات البحث، مما يجعل الباحثين على معرفة جيدة بأساليب عملها و طرق استخدامها و مجالات تطبيقها ،كما أن عمليات الإسقاطات السكانية نفسها مجهولة لدى البعض حتى بالطرق التقليدية ولاسيما بإستخدام التقنيات الحديثة هي مشكلة بحد ذاتها و لتحديد الإسقاطات الفئة النشيطة سيكون ذلك بناءا على افتراضات محددة لعناصر الإنتقال الديمغرافي و الذي سنتعمد فيه على فرضيات خاصة بالخصوبة والوفيات.

لذلك فإن التساؤل الرئيسي الذي نود أن نطرحه:

[1]عبد الكريم فضيل ،محمدصالي مرجع سابق ،ص 121

ماهي اهم مراحل الإنتقال الديمغرافي التي مرت بها الجزائر؟ ما مدى تأثير العوامل الديمغرافية (الخصوبة والوفيات) التي كان لها انعكاسات على تغير التركيبة العمرية للسكان مما أثر على الفئة النشيطة وواقعها وتغيير وضعية سوق العمل في الجزائر؟ وما هو أثر هذه التغيرات على حجمها المتوقع مستقبلا؟
وانطلاقا من التساؤل الرئيسي سيتضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهي أهم معالم الإنتقال الديمغرافي في الجزائر؟
- ✓ ماهي تغيرات التي طرأت على عناصره خلال الفترة المدروسة؟
- ✓ ما مدى تأثير الإنتقال الديمغرافي وعوامله على سوق العمل في الجزائر؟ والتغيرات التي مست وضعيته خاصة في احتواء الفئة النشيطة؟
- ✓ ما لترابط الموجود بين العوامل الاقتصادية والديمغرافية والتي تؤدي إلى التأثير على واقع الفئة النشيطة في سوق العمل؟
- ✓ ماهي مميزات وتحديات سوق العمل في الجزائر ضمن التغيرات التي تشهدها حركة السكان؟
- ✓ ما هو أثر المتغيرات المتوقعة لعناصر الانتقال الديمغرافي في تحديد أعداد المستجدين في سوق العمل مستقبلا باعتبارهم يمثلون عائدا ديمغرافي؟

III. أسباب إختيار الموضوع

ويمكن إرجاع أسباب إختيار الموضوع لمشكلة الانفجار السكاني الذي عرفته الجزائر في أعقاب فترة الثمانينيات، والتي كانت لها آثار مع بداية سنوات التسعنيات، أضف إلى ذلك تعرض الإقتصاد الجزائري في نفس الفترة إلى أزمة اقتصادية، بعد سقوط أسعار البترول، أين ظهرت عدة اختلالات أدت إلى بذلك إلى إنخفاض النشاط التنموي، بحيث عرفت بذلك البطالة مستويات مرتفعة عجزت أغلب المؤسسات في إحداث مناصب عمل جديدة بسبب دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية أدت إلى اضطراب الخريطة العامة لشغل.

IV..أهمية الموضوع

ترجع أهمية الموضوع إلى التركيز على تحليل الأثر الديمغرافي على سوق العمل و الفئة النشيطة، كما تتمحور أيضاعلى إعداد التقديرات السكانية المستقبلية بطرق غير تقليدية و ذلك من خلال إستخدام برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum و لعل من أهم فوائد هذه التقنية الحديثة دقة النتائج إذا توفرت المعلومات و الإحصائية، كما انها تمكن من إعداد دراسة شاملة و في وقت قصير نسبيا مقارنة بالطرق اليدوية

V.الهدف من الدراسة :

فالانتقال الديمغرافي يهدف على دراسة العوامل والأسباب التي تؤثر على حركية السكان وتركيبهم النوعي والاجتماعي، والاقتصادي، وحيث تنقسم هذه العوامل إلى عوامل مباشرة التي تحمل

تأثيرا مباشرا على تغير عدد السكان وبنيتهم (الولادات، وفيات، الهجرة)، وعوامل غير مباشرة تؤثر على عدد السكان عن طريق تأثيرها على العوامل المباشرة الثلاثة (البطالة، الظروف الاقتصادية، المعيشية السياسية وغيرها)

إن الهدف الرئيسي للدراسة يتمحور حول:

تحليل مسار الإنتقال الديمغرافي والعوامل المؤثرة فيه ومجمل التغيرات التي طرأت عليه، ومع إبراز الخصائص الديمغرافية لسكان الجزائر خلال الفترة الدراسة، بغرض إلقاء الضوء على وضع تغير بنية السكان والتي بدورها كان لها انعكاس على سوق العمل ومضامينه

ويمكن تلخيص الأهداف الفرعية للدراسة فيما يلي :

- ✓ إبراز حالة الحركة السكانية
- ✓ تحليل وضعية سوق العمل وذلك من خلال ذكر لأهم المؤشرات والمحددات العرض والطلب على العمل.
- ✓ كشف وتحليل واقع العمالة والبطالة في الإقتصاد الجزائري مع أثر أهم التغيرات التي مست سوق العمل على مستوى التشغيل والبطالة
- ✓ محاولة تتبع لأهم التطورات الحاصلة على الفئة النشيطة المشتغلة والغير مشتغلة وإبراز أهميتها من حيث التوزيع والتصنيف.
- ✓ إظهار تأثر الفئة النشيطة بمتطلبات سوق العمل
- ✓ وتهدف الدراسة أيضا إلى توضيح الآثار الإيجابية في تطبيق برمجية Spectrumفي إثراء البحوث الخاصة بالسكان من خلال التعريف بأهم نماذج الإلكترونية التي تفيد في عمليات تحليل المعلومات، لتحديد التداعيات المستقبلية
- ✓ التأكيد على أن التغيرات الديمغرافية باتجاه الزيادات في عدد السكان في سن العمل تمثل فرصة تنموية يمكن أن تقود إلى عملية تطور الازدهار على أساسا إعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية.

VI. حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في أنها خاصة بدراسة الجانب الديمغرافي للسكان الجزائر من نتج عنه من إنعكاسات مست عدة جوانب وخاصة الإقتصادية والاجتماعية وسوف نعتمد على مجمل الإحصائيات الملمة بالفترة من 1992-2008 وذلك لمل شهدته من تغيرات هامة، غير أن ذلك لا يمنعنا من التطرق إلى فترات

سابقة ولاحقة ذلك لأهمية هذه السنوات، ومع إمكانية إعطاء نظرة استشرافية في المستقبل حول الانعكاسات التي تمس الفئة النشيطة في آفاق 2058

VII.منهجية البحث المتبعة :

انطلاقا من مشكلة البحث والمتعلقة بانعكاسات الإنتقال الديمغرافي على الفئة النشيطة ومراعاة لنوعية البيانات التي يطلبها هذا الموضوع فقد تم الاعتماد على :

- **المنهج الإحصائي التحليلي**:

وذلك في تحليل نتائج بعض المسوحات والتعدادات الإحصائية والمنشورات المنجزة من طرف الديوان للإحصاء والمتعلقة بمشكلة البحث

- **المنهج الوصفي**:

وتم إستخدام هذا المنهج في وصف المشكلة المتعلقة بالانتقال الديمغرافي ومراحله التي مرت بها الجزائر والتعرف على أهم الملامح في التغير في أشكاله وكذا الاختلافات والانعكاسات التي انجرت عنه خاصة فيما يتعلق بالقوة العاملة و اتجاهاتها وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة و المتوقعة.

VIII. تحديد المفاهيم :

يعد تحديد مفاهيم الدراسة بوضوح ودقة لكل مصطلح أمرا ضروريا في أي دراسة علمية لتسهيل المعاني و الأفكار والمراد التعبير عنها من طرف الباحث وتجنب أي لبس في معنى هذه المصطلحات وتحديدها.

- **مفهوم الإنتقال الديمغرافي**: وهو مصطلح حضي بعدة مفاهيم ونذكر منها:

- هو المرور من وضعية توازن ذات خصوبة عالية ووفيات عاليتين إلى وضعية توازن ذات خصوبة ووفيات منخفضتين خلال مدة زمنية وهذا يكون موازيا لتنمية اجتماعية و اقتصادية[1] .
- كما جاء أيضا في مفهوم الإنتقال الديمغرافي هو الإنتقال من نظام ديمغرافي مميز بولادات ووفيات عالتين متبوعا بعد ذلك بانخفاض الوفيات مما يؤدي إلى زيادة في السكان والتي يمكن امتصاصها إلا بالانخفاض الكافي للمواليد للحصول على توازن بين المواليد والوفيات، وتشير هذه العملية

[1]Caldwell, John, «**Toward A Restatement of Demographic Transition Theory» ,**population and Development Review 2, 1976,pp361.363.
readinglists.ucl.ac.uk › Library home › Electronique sources consulté 15/12/2015 12 :30

إلى وجود تغير في معدل النمو السكاني يعكس بدوره تزايد غير متعادل من حيث التغيير في المعدلات وغالبا ما تحدث العملية نتيجة التصنيع والتطورات العصرية[1].

- وفي سياق أخر بأنه يرتبط عموما بزيادة السكان بوجه عام، وانه إلى غاية منتصف القرن 17 كان عدد السكان في العالم يزيد بأكثر من 0.4% سنويا، ولكن بقدوم القرن 18 تضاعف عدد السكان، ويصف بعض الدارسين هذه التغيرات السكانية بأنها تعبر عن "التحول الديمغرافي" أو ثورة ديمغرافية التي تطرأ عليه زيادة سكانية مفاجئة.

وخلال النصف الأخير من القرن 18 لم يكن مصدر هذه الزيادة ارتفاع معدلات المواليد فقط بل أيضا إنخفاض معدلات الوفيات ،وفضلا عن ذلك استمرت هذه الزيادة السكانية في الإرتفاع خلال القرنين 19و20[2] وهو ما دفع ببعض الباحثين إلى إستخدام مصطلح "التحول الديمغرافي «للإشارة إلى الإنتقال من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد التي كان يقابلها ارتفاع في معدلات الوفيات ،إلى مرحلة الإنخفاض في معدلات الوفيات وصولا إلى مرحلة إنخفاض معدلات المواليد التي تنتهي بتحقيق نوع من التوازن النسبي بين نسب الميلاد والوفيات ويمكن تفسير هذا الإنخفاض إلى التطورات التكنولوجية التي طرأت في مجال الزراعة[3].

❖ **الخصوبة[4] :**

ويطلق لفظ الخصوبة للدلالة على ظاهرة الإنجاب في المجتمع ما كما يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء و انطلاقا من هذا المفهوم هي تشمل :

- **الخصوبة العامة** : وهي المقياس الفعلي للإنجاب والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء.
- **الخصوبة الفسيولوجية**: وتعني القدرة الفسيولوجية أو البيولوجية على الإنجاب أو الحمل ولا تعني بالضرورة وجود العدد الفعلي من المواليد.
- **المؤشر التركيبي للخصوبة: Indice Synthétique de fécondité**

هو العدد المتوسط من الأطفال الذين أنجبتهم النساء خلال حياتهن الإنجابية .

[1]Jeffery G William Son, «**Growth Distribution and Demography some lessons from history»,** Exploration in economic history N[0]35 ,1998p 242.
www.sciencedirect.com/science/article/pii/.../pdf?md5consulté le 15/12/2015 15:15

[2]Jane Claude, Chesnais ,**la transition Démographique Trent ans De Bouleversement (1965-1995)**,les dossiers Du CEPED N[0]34,paris1995 octobre,pp8,10.
[3]Kirk Dudley, **Démographic Transition Theory, population studies** ,printed in Great Britain, , 1996,p363.
[4]خالد زهدي خواجة ،**محاضرات في إحصاءات الخصوبة** ،المعهد العربي لتدريب والبحوث الإحصائية بغداد ،1985،ص35 .

- **المعدل الخام للولادات[1]:Taux Brut de Natalité**

هو عدد الولادات خلال سنة معاشه أثناء مرحلة الملاحظة منسوبا إلى الأشخاص الذين يشكلون السكان تحت الملاحظة

$$TBN = \frac{\text{N(année t)}}{\text{P(milieu année t)}}$$

- **الوفيات :**

هي عمليات بيولوجية واضحة متنافية منفردة بمعنى أنها تقع مرة واحدة بالنسبة للفرد الواحد وليست متجددة ،وهي أمور عالمية تحدث لجميع بني البشر حيث تخضع لحتمية الوفاة .

- **المعدل الخام للوفيات[2]:Taux Brut de Mortality**

هو عدد الوفيات خلال سنة معاشه أثناء مرحلة الملاحظة منسوبا إلى الأشخاص الذين يشكلون السكان تحت الملاحظة

$$TBM = \frac{\text{M(année t)}}{\text{P(milieu année t)}}$$

- **مفهوم أمل الحياة [3]Esperance de vie**

لقد اختلفت التسميات لهذا المؤشر الديمغرافي فهناك من يسميه بـ أمل الحياة، متوسط العمر، أو توقع الحياة، أو مدة البقاء إلا أن المعنى واحد

- طول المدة التي يمكن أن يعيشها الإنسان بعد الولادة أي قدرة الإنسان الحقيقية على البقاء مقارنة مع ما يمكن أن يعيشه الإنسان وهذا رغم صعوبة التنبؤ
- توقع أمد الحياة : مقياس يمثل متوسط طول عمر الإنسان أو عدد السنوات التي يتوقع الفرد في أي سن معلومة أن يحييها ،وتوقع الحياة هو مؤشر يعكس المستوى الصحي و الإجتماعي لأي

[1] Arthur Haupt, Thomas, Kane ,**Guide Démographique Du Population,** Population Reference Bureau's Population Handbook, Washington DC, Fifth Edition ,2004,p13.

[2] Arthur Haupt, Thomas Kane, opcité,p25.

[3] فايز محمد العيسوي ،**أسس جغرافية السكان** ،دار المعارف الجامعية، الإسكندرية ،2003،ص.249

بلد وهو بذلك أقوى مؤشر للأوضاع الصحية وبسحب من جداول الحياة التي تأخذ من التعدادات السكانية

❖ **الزواج :**

يعبر عن عدد الحالات الزواج خلال سنة معينة بالنسبة لألف ساكن وهو يرتبط بمجموعة من المفاهيم الديمغرافية التي تحدد المفهوم الصحيح لظاهرة الزواج :

متوسط السن عند الزواج :وهي المدة التي يقضيها الشخص في حالة عزوبة والتي تنتهي بالزواج قبل 50سنة

❖ **العزوبة** :هي نسبة الأشخاص في حالة عزوبة إلى غاية بلوغ (50سنة)[1]

❖ **التركيبة السكانية:**

يطلق مصطلح التركيب العمري على الفئات العمرية والنوعية المتباينة إن أفراد أي مجتمع ليسوا مجرد عدد وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع إلى ذكور وإناث، ومن حيث العمر[2] .

- التركيب العمري: ويقصد منه توزيع أفراد المجتمع السكاني بحسب العمر[3].
- التركيب النوعي: وهو ما يسمى بنسبة النوع ويتم حسابها بقسمة عدد الرجال على عدد النساء وضرب الناتج القسمة في مئة، وأحيانا تقاس بقسمة عدد النساء على عدد الرجال [4]
- **نسبة النوع** $= \frac{\text{عدد الرجال}}{\text{عدد النساء}} x100$ **أو** $\frac{\text{عدد النساء}}{\text{عدد الرجال}} x100$
- **الهرم السكاني :**هو رسم بياني يوضح التركيب العمري و النوعي لسكان [5]

❖ **الهجرة[6]**:

هي عملية انتقال أو تحول أو تغيير لفرد أو جماعة منطقة اعتادوا عل الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد الواحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد ،وترتبط بالتغيرات الإقتصادية والاجتماعية ارتباطا وثيقا بالهجرة والتي تتم في نطاق البلد المهاجر منه وإليه ،وتعتبر نموذجا من تحرك السكان من مكان إلى أخر بحثا عن فرص عمل وبحثا عن أنماط معيشية تختلف وتتباين عن أنماط المعيشة

[1]Ali Kouaouci, ,**Elément d'Analyse Démographique, Alger**, office Des publication Universitaires 1994,p11.

[2]طارق السيد، علم **الإجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2008، ص95 .

[3]يونس حمادي علي، مبادئ **علم الديمغرافية**، دار وائل للنشر، عمان ط1 ،2010، ،ص276 .

[4]عبد المنعم عبد الحي، علم **السكان (الأسس النظرية والأبعاد الإجتماعية)**،المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ،ط1 ،1985 ،ص92 .

[5]فاطمة الزهراء بولفضاوي ،**مكانية انتقالية الخصوبة في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في الديمغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران 2 ،السنة الجامعية 2017/2016 ،ص 60

[6]فطيمة دريد، النمو **الديمغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية والاجتماعية (دراسة في تنظيم العائلي للأسرة الجزائرية** ،دراسة ميدانية بولاية باتنة)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2006-2007 ،ص40 .

التي اعتادوا عليها ويتأثرون بفعل عوامل الدفع والجذب من بلد إلى آخر ،كما تؤثر الهجرة في اتجاه التغير الإقتصادي و الإجتماعي وذلك لما تحدثه من آثار في الهرم السكاني وحجم السكان وتركيبهم في المكان المهاجر منه والمكان المهاجر إليه،فإذا كانت الهجرة في فئة عمرية محدودة في الهرم السكاني دون فئات الأخرى ،فاتجاه الهجرة يجذب عادة فئات الذكور الشابة دون الإناث في المجتمع المهاجر منه و استطالة غير طبيعية في الهرم السكان للمجتمع المهاجر إليه.

❖ **الفئة النشيطة**

♦ **مفهوم الفئة النشيطة حسب القاموس الديمغرافي:**

هي فئة من المجتمع الشغيل لديها عمل والتي يندرج ضمنها المساعدين العائليين في المؤسسات والمستثمرات الفلاحين، وكذا الحرفيين والتجار وعموما فإن المجتمع النشيط هو مجموعة الأشخاص سبق لهم العمل ساعات معينة خلال الأسبوع الذي سبق التحقيق حيث ينقسم إلى صنفين رئيسيين:

الأول: حسب الفئة الإجتماعية والاقتصادية

الثاني: حسب النشاط الإقتصادي

♦ **مفهوم الفئة النشيطة حسب المنظمة الدولية للعمل:**

هي الفئة التي تضم كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا إقتصاديا أو تجاريا ساعة على الأقل خلال أسبوع، يبحثون عن عمل أو يؤدون الخدمة الوطنية [1]

♦ **مفهم الفئة النشيطة حسب الديوان الوطني للإحصاء :**

هي تلك الفئة التي تضم كل من السكان النشطون والمشتغلون فعلا وكذا الذين يبحثون عن عمل .

وإن العناصر التي تتضمنها الفئة النشيطة هي :

♦ **السكان النشطون[2] : la population active**

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الإقتصادية الكلية** ،الدار الجامعية للكتاب ،مصر ،1997 ،ص ص 310-312 .

[2] ONS, Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 3eme trimestre, Nº 411,2004, p 02

يتكون السكان النشطون من مجموع المشتغلين زائد مجموع السكان البطالين ،فيهم جميع العاملين بمن فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا سنا محددا وكانوا أثناء الفترة المرجعية يمارسون عمل مأجور أو يعملون لحسابهم الخاص أو بدون عمل (العاطلين).

- **السكان المشتغلون[1] :la population occupée**

إن المشتغل هو ذلك الشخص الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي وهذا خلال فترة زمنية وهي فترة الاستقصاء

- **السكان البطالون[2] :la population chômage**

حسب الديوان الوطني للإحصاء "بدون عمل" ويقصد به بطال وهو ذلك الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الشروط التالية:

- أن يكون في سن العمل أي بين 15-64 سنة
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل
- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد .

ويقوم الديوان الوطني للإحصاء بعد تحديد التعاريف السابقة الذكر ،بحساب مجموعة من المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق العمل لمعرفة الوضعية الحالية له ومقارنته بالسنوات الأخيرة ومن أهم هذه المعدلات نجد :

- **معدل التشغيل : Taux de Occupation**

الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل ،ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى

$$T.O = \frac{population\ occupée}{\text{population active}} * 100$$

- **معدل النشاط: *Taux D'activité***

[1] ONS, Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 4eme trimestre, N° 463,2006 p 02.
[2] ONS, Données statistiques, (Activité et emploi et chômage) au 2eme trimestre, N° 330,2000, p 04.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد :

- **معدل النشاط الأول :**يمثل نسبة بين السكان النشطين كليا والسكان الكليون المقيمون حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة بحجم السكان الكلي

$$T.A1 = \frac{\text{population occupée+population en chomage}}{\text{population total}} * 100$$

- **معدل النشاط الثاني :**ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليا والسكان البالغون سن العمل ،حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن البطالين ولا المشتغلين

$$T.A2 = \frac{\text{population occupée+population en chomage}}{\text{population en age de travail}} * 100$$

♦ معدل البطالة:***Taux de Chômage***

هو العلاقة النسبية بين السكان البطالين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى.

$$T.C = \frac{\text{population en chomage}}{\textit{population on active}} * 100$$

❖ **الإعالة الديمغرافية**

ويقصد بالإعالة الديمغرافية عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم من قبل الشخص الذي يتولى الإنفاق عليهم ،و هذا المؤشر هو عبارة عن عدد الأطفال (14-0) و المسنين فوق 65 سنة ،كنسبة مئوية لعدد السكان في ن العمل (64-15)سنة وتشير نسبة الإعالة إلى آثار المحتملة في الهيكلة العمرية لسكان على التنمية الإجتماعية والاقتصادية ،حيث ترتبط نسبة المعالين بنسبة السكان النشطين إقتصاديا و تقدم مؤشرا على متطلبات و احتياجات الدعم الإجتماعي و في ظل إنخفاض مستوى الخصوبة تنخفض نسبة الإعالة و

هذا مبدئيا إذا استمرت نسبة الخصوبة في الإنخفاضستؤدي في النهاية إلى إرتفاع نسبة الشيخوخة و من ثم ارتفاع نسبة الإعالة [1]

[1] محمد بوحجلة ،«**التمنية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000-2011**»،مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ،مخبر التنمية الإقتصادية و البشرية ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ، العدد 12 ،ديسمبر 2015 ،ص 85

- **معدل الإعالة الكلية** Indice De Dépendance

$$ID = \frac{P0-15+P65et+}{P15-64} * 100$$

- **معدل الإعالة الصغرى** Indice de Jeunesse

$$IJ = \frac{PO - 15}{P15 - 64} * 100$$

- **معدل الإعالة الكبرى** Indice de Vieillesse

$$IV = \frac{P65\ et +}{P16 - 64} * 100$$

❖ **مفهوم سوق العمل:**

- **حسب المكتب الدولي للعمل**

سوق العمل أنه الميدان الذي يؤام بين العاملين والوظائف أو حيث يجرى تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا فيما تشكل القوة العاملة الزاد الحيوي الذي يمد سوق بالعاملين ،و سوق العمل تحديدا هو الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة ،أو كما يقال هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة ولكن هذه القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل ،و لا يتسم هذا الأخير بالحياد بل يعكس العلاقة القوة في الإقتصاد والمجتمع عموما [1]

- يمكن تعريف سوق العمل إقتصاديا : بأنه الآلية في تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل ،التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف[2] .

- **حسب المعهد العربي للتخطيط [3]:**

هي المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه اي يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها (وبالتالي تسعير خدمات العمل)،و إذا كان سوق العمل يتضمن بائعين ومستثمرين و قواعد و أسعار فإنه يمتاز بعدد من الخصائص نذكر منها :

https://search.mandumah.com/Record/764678 consulté le 07/08/2017 15 :24

[1] دحماني محمد إدريوش ،مرجع سابق ،ص49 .
[2] نعمة الله نجيب إبراهيم ،**نظرية إقتصاد العمل** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،مصر ،1997، ص ص 11-15
[3] فوزية بلعجال ،مرجعسابق ،ص 152 .

1. خدمات العمل تؤجر ولا تباع
2. خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل
3. ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب و الحركة
4. كثرة المؤسسات و التشريعات التي تحدد و تنظم آلية عمل السوق (إضافة إلى الحكومة)فثمة مؤسسات تؤمن الاتصال بين المستثمرين وبائعين لخدمات العمل و تحث على إجراءات تبادل المعلومات و إجراء التعاقدات .

❖ **. مفهوم التشغيل**

للتشغيل تعاريف تختلف باختلاف أنواعه ويمكن ان نقدم بعض التعاريف الموجزة فيما يلي:

- يعرف التشغيل حسب القرار المتخذة في الندوة الدولية الثالثة عشر لأخصائي إحصائيات العمل لسنة 1982 ، يتكون الأشخاص الحائزون على شغل من كل الأفراد الذين تعدوا سنا معينة، والذين يوجدون خلال فترة قصيرة مرجعية من الزمن (مثلا أسبوع أو يوم)"[1].

- هو الجهد الإرادي المبذول في سبيل الحصول على المنفعة، إذن فهنا كقوة يقتضي بذلها، وهي إرادية أي ليست نزوة طارئة على الإنسان للتسلية، ويجب أن تتوفر للجميع الإمكانيات التامة للوصول إلى فرص كسب الدخل[2]

- هو توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل بشتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلبي عدد من طلبات العمل من القوة العاملة، ويتمثل عنصر العمل في كل أشكال الجهد الإنساني المبذول في سبيل الإنتاج سواء كان ذهنيا أو جسديا، ويشمل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف[3]

❖ **. مفهوم الإسقاطات السكانية**

تعرف الإسقاطات السكانية بأنها حساب التغيرات التي يتوقع حدوثها في المستقبل في عدد السكان على أساس افتراضات معينة بالنسبة لاتجاهات معدلات الخصوبة والوفيات و الهجرة ،و تهدف معظم الإسقاطات السكانية إلى تقديم تقديرات مستقبلية عن حجم وخصائص و اتجاهات نمو السكان المتوقعة خلال

[1]Bureau Internationale Du Travail, «Annuaire des statistiques du travail,1997»,Genéve,1997,p80.

[2]بوغارو بوتراند، **المشكلات الاقتصادية الكبرى في العصر الحديث**، ترجمة دار رضا، دار المكتبة، الحياة، بيروت، بدون .تاريخ، ص23 .

[3]محمد نديم بساطة، **الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ،مكتب الشرق، حلب، الطبعة الأولى، سنة 1969 ، ص50.

فترة الإسقاط تحسب على أساس افتراضات مبنية على أسس علمية و دراسات سابقة لاتجاهات و أنماط العوامل المؤثرة على النمو السكاني في مجتمع ما [1]

IX.مصادر المعطيات الإحصائية :

تعتبر مصادر المعطيات في الجزائر مختلفة ومتنوعة خاصة المتعلقة منها بالسكان و الديمغرافيا وتختلف درجة تغطيتها ودقتها وتنوع استباناتها ،ومعطياتها إضافة إلى مدى استغلالها من طرف المتحصل عليها ،كما أنها تختلف في الفترات التي تجرى فيها حيث استخدمنا هذه المصادر الإحصائية كأداة رئيسية في الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتتمثل هذه المصادر في السجلات و والنشرات الإحصائية و الكشوفات والتقارير الرسمية التي ينجزها الديوان الوطني للإحصاء والمتمثلة أساسا في البيانات المستمدة من التعدادات السكانية العامة ،كما لجأ إلى نتائج بعض التحقيقات الوطنية والتي تشير إلى بعض المؤشرات المختلفة لجوانب التحول الديمغرافي والفئة النشيطة و التي نذكر منها :

1. التعدادات السكانية :

التعدادات هي العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالأفراد في قطر أو جزء أو مكان محدد بمعالم، وفي زمن معين في مختلف المجالات، وبالتالي يمكن القول بأن التعدادات تعتبر المصدر الرئيسي لمختلفة الدراسات السكانية في معظم دول العالم، سواء كانت هذه الدراسات من حيث كثافتهم أو تركيبهم، إذ يعتبر الأهم في هذه
ا لدراسات [2]

ويهدف التعداد العام للسكان والسكن إلى حصر الموارد البشرية حصرا شاملا، وتوزيع السكان حسب خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية في جداول تنشر لتمكين الباحثين من تقدير أثر العوامل المختلفة على نمو السكان وتطورهم، والتنبؤ بما قد يحدث لتلك القوة البشرية من تطورات في المستقبل تحت ظروف معينة ومن التعدادات التي اعتمدت عليها في الدراسة هي :

1.1 تعداد عام 1998 :

أقيم رابع تعداد عام للسكان والمساكن في نطاق خاص جدا، فالعديد من الضغوطات تداخلت لتأجيل موعد إجراءه، والذي كان منتظرا من عام1997أجري هذا التعداد في عام1998 بين 25جوان و 9جويلية،

[1]المركز الوطني للإحصاء و المعلومات و تعزيز المعرفة ،**سيناريوهات النمو السكاني و متطلبات التنمية المستدامة عام 2040** ،سلطنة عمان ،ماي 2016 ،ص23

[2]Ali Kouaouci et Rabeh Saadi «**La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie (1987-2008) par des techniques d'estimation indirecte** », Cahiers québécois de démographie Vol. 42, no1,2013 p 101-132. https://www.erudit.org/revue/cqd/2013/v42/n1/1017099ar.pdf consulté le 15/12/2015 18.30

وقد تم التركيز في هذا التعداد على استبانات الأسر العادية والجماعية حيث إستخدام ثلاثة أنواع من الإستبيانات نذكر منها:

1/ استبيان الأسر العادية والجماعية

2/ استبيان الأسر البدوية

3/ استبيان المحسوبين على حدى

حيث اعتبر تعداد سنة 1998 التعداد الوحيد الذي يقوم معطيات تسمح بالعمل على الزواج ويعطي متوسط أعمار اول زواج ،معطيات على مستوى الولاية خاصة المؤشر التركيبي للخصوبة .

1.2 تعداد عام 2008[1] :

تعداد سنة 2008 هو خامس تعداد قامت به الجزائر فهو يغطي 98% من سكان الجزائر المقيمين وقد تضمن خمسة مكونات تشمل :(المباني والإسكان ،الأسر والأفراد ،الخصوبة والوفيات ،وفيات الأمهات ،الهجرة .....) والجديد في تعداد 2008 هو توظيف رسم الخرائط لرصد الميدان داخل كل ولاية .

وقد عالج التعداد 2008 التوزيع المكاني للسكان و خصائصهم والنمو الديمغرافي المتمثل في المواليد و الخصوبة والوفيات، ومستوى التعليمي للسكان والأمية و ارتياد المدارس، وكذلك مستوى وبنية السكان النشطين العمل والبطالة بالإضافة إلى قطاع السكن وخصائصها ورفاهيتها والتجهيزات الجيدة للمنزل .

من نتائجه أنه يتضمن عدد السكان عبر الولاية وكذلك معطيات لمستوى الجغرافي ومعطيات تبين هياكل السكان حسب الجنس والسن و التقسيم المكاني والتعليم و التمدرس والنشاط الإقتصادي

2. المسوحات السكانية :

1.2المسح الجزائري الخاص بصحة الأم و الطفل لسنة 1992[2] :

لقد قامت وزارة الصحة في جانفي 1992بتوقيع مشروع المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل ، وعهد بتنفيذه الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S). و قد ساهم في تمويل هذا المشروع كل من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية و صندوق الأمم المتحدة للسكان، و لعبت هذه المساهمات دورا كبيرا في إجراء المسح القومي الذي يهدف إلى تحديد الوضعية الصحية للأم و الطفل.

كما يرجع الفضل أيضا في إنجاح هذا المسح إلى المساعدات التي قدمتها وزارة الصحة و السكان (خصوصا الصحة الوقائية و أقسامها) إلى الديوان الوطني للإحصاء، كما وضعت الوزارة تحت تصرف الديوان كافة الإمكانيات البشرية و المادية اللازمة.

و المشروع الجزائري الخاص بصحة الأم و الطفل هو جزء من المشروع العربي للنهوض بالطفولة الذي يهدف إلى توفير بيانات تفصيلية عن العوامل البيولوجية و الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية

[1] ONS, **collections statistiques,** ,Recensement Général de la population et de l'Habitat 2008,(Résultats issus de l'exploitation exhaustive), série statistiques sociales N^{0}163,2011 p6.,.

[2]ONS **Enquête Algérienne sur la santé de la Mére et de L'enfant(PAPFEM) :**Rapport principal ,Algérie.1992

التي تؤثر على صحة الأم والطفل ، و ذلك بناءا على قرارات و توصيات مجلس وزراء العرب ، و مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية و العمل العربي ، قد تفيد هذه البيانات في بناء قاعدة أساسية و تقييم البرامج الوقائية بشكل عام و ما يتعلق منها بصحة الأم والطفل.

تم تنفيذ هذا المشروع بناء على عينة ممثلة تشمل 6694 أسرة منها 53.1 % في الوسط الحضري و استخدمت في سحب عينة من هذا المسح بيانات التعداد العام سنة(1987) وتم تقسيم المجتمع إلى أربع مقاطعات وهي:

1. المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة.
2. المدن التي يتراوح عدد سكانها ما بين 50000 و 100000 نسمة.
3. التجمعات الحضرية الأخرى.
4. المناطق الريفية.

وتضمنت عينة المسح 5881 امرأة مؤهلة (متزوجة أو سبق لها أن تزوجت و عمرها 55 سنة) و5288 طفل مؤهلا (يقل عمره عن خمس سنوات). كما تم تقسيم المسح إلى خمسة استبيانات وهي :

1- استبيان متعلق بالأسرة.
2- استبيان لخصائص المسكن.
3- استبيان صحة الأم.
4- استبيان صحة الطفل.
5- استبيان خاص بالبيئة التي تعيش فيها الأسرة.

و قد استكملت الاستبيانات عند 91.7 % من الأسر و بنسبة 88.7 % في الوسط الحضري و 95.1 % في الوسط الريفي، أما بالنسبة لاستمارة صحة الأم فبلغت نسبة الاستبيانات المستكملة 93.8% و 96.2% من تحديد نسبة استمارة صحة الأم.

2.2المسح الجزائري حول أهداف منتصف العشرية لسنة 1995[1]

وقد قامت وزارة الصحة والسكان بإنجاز هذا المسح خلال الفترة من 10 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1995 و الذي تم تنظيمه بمساهمة ثلاثة هيئات دولية تابعة للأمم المتحدة (اليونيسف ،منظمة الصحة العالمية و صندوق الأمم المتحدة للسكان)،التي دعمته تقنيا و ماليا من أجل تنفيذ هذا المسح ،و لقد بلغت عينة الدراسة

[1]Mohamed Bedrouni, **La démographie Régionale en Algérie : Analyses comparatives**, Thèse de doctorat d'état, spécialité démographie, faculté des lettres et des science sociales, Université Saad Dahleb ,Blida,2007,p 53.

5199 أسرة موزعة على جميع مناطق البلاد و طبقت حسب مكان الإقامة (حضر /ريف) حيث جمع المسح معلومات عن 6008 أم ،منها 76.5% منهن في سن الإنجاب و 13619 طفلا تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة بنسبة 31.7% و منهم دون الخامسة من العمر

- **أهداف المسح الجزائر ي حول اهداف منتصف العشرية 1995**

ويهدف المسح إلى :

- تقييم تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام 1990
- تقييم مستوى وفيات الرضع والأطفال
- تقييم ممارسة منع الحمل

3.2 المسح الجزائري حول صحة الأسرة لسنة 2002[1]:

قام الديوان الوطني للإحصائيات بإنجاز المسح الجزائري لصحة الأسرة 2002 بمساهمة وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات و بالتعاون مع جامعة الدول العربية ،في إطار المشروع العربي لصحة الأسرة و بمشاركة كل من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية و صندوق الأمم المتحدة للسكان و منظمة الأمم المتحدة للطفولة و منظمة الصحة العالمية و الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة و المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية و صندوق الأوبك للتنمية و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا وقسم الإحصاء للأمم المتحدة.

تم سحب العينة باستعمال عينة طبقية متعددة المراحل حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى 4 جهات جغرافية كبرى و التي تمثل المناطق الصحية بالجزائر (الشرق، الوسط، الغرب والجنوب)،و ثم تقسيم كل جهة إلى مناطق و كل منطقة إلى مقاطعات متجانسة نسبيا من حيث الخصائص الديموغرافية و الاجتماعية و ذلك عن طريق تقنية التصنيف و على إثر هذا التصنيف تم تقسيم ولايات هذه الجهة الصحية إلى 17 منطقة (و5 مناطق في الجهة الصحية للوسط،5 مناطق في الجهة الصحية للشرق، و 4 مناطق في الجهة الصحية للغرب، و 3 مناطق في المنطقة الصحية للجنوب)،تلا ذلك سحب 30 عنقودا في كل منطقة ليصل عددها إلى 150 عنقودا ($17 \times 30 = 510$ عنقودا على المستوى الوطني) و أخيرا سحب 20 أسرة معيشية في كل عنقود للأسرة الرئيسية و 20 أسرة معيشية إضافية للعينة أما فيما يخص استبيان الشباب،فقد تم تخصيص حوالي $1/4$ العينة الرئيسية حيث تم استفتاء الاستبيان بجميع الشباب المؤهلين و من أجل الحصول على معطيات على المستوى الجهوي و كذا الوطني،تمت عملية تعميم البيانات و ذلك بإتباع نفس المراحل المعتمدة خلال سحب العينة.

[1]ONS. **Enquête Algérienne Sur la santé de la fammille(PAPCHILD) :**Rapport principal. Algérie, 2002

و قد عمت النتائج على المناطق 17 التي تم سحب العينة منها بعد إعادة الترجيح انطلاقا من توزيع السكان المقدر من الإسقاطات السكانية للسنة 2002 المعتمدة على نتائج تعداد 1998 و معطيات التسجيل الحيوي السنوية.

تمت عملية جمع البيانات للمسح الجزائري لصحة الأسرة خلال الفترة ما بين سبتمبر و نوفمبر 2002 و بلغت نسبة استقتاء الأسر المعيشية 93.5 % و استبيانات الصحة الإنجابية 96.1% و استبيانات الشباب 93 % .

- **أهداف المسح الجزائري للأسرة 2002**

يهدف المسح الجزائري لصحة الأسرة إلى توفير بيانات أساسية تفصيلية، تساعد السلطات العمومية الجزائرية على تنفيذ و متابعة و تقييم السياسات الصحية و الاجتماعية و كذلك إعداد البرامج الصحية و السكانية المناسبة.

4.3 المسح الجزائري متعدد المؤشرات 2006[1] :

تم انجاز المسح الجزائري 2006 من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بمساهمة وزارة الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات و منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم الصحة العالمية و التي دعمت تقنيا و ماليا من أجل تنفيذ هذا المسح كما توبعت الأهداف الحقيقية في المسح و حددت من طرف الاتفاقيات العالمية الحديثة و بدعم من صندوق الأمم المتحدة المنظمة العالمية المتحدة لمكافحة السيدا.

تم تقسيم التراب الوطني إلى 4 جهات جغرافية والتي تمثل المناطق الصحية في الجزائر (الوسط، الشرق، الغرب، الجنوب) وتقسيم الجهات إلى مناطق صحية و كان ممثلا من طرف وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.

ومن أجل تقديم معلومات نهائية تم تقسيم الولايات الصحية إلى 17 منطقة مع الأخذ بعين الاعتبار حساب المعايير التالية المأخوذة من الإحصاء العام للسكان و السكن و المسوح حول الحالة المدنية.

- المؤشر التركيبي للخصوبة.
- الأمية.
- الربط بشبكة الصرف الصحي.
- نسبة السكان القاطنين في المناطق المتشتتة.

تم تطبيق حجم العينة حسب المخططات الحضرية و الريفية، و هي في مجموعها 29478 أسرة موزعة بانتظام حول 17 منطقة محسومة أي ما يقارب 1734 أسرة في كل منطقة.

[1]ONS **Enquête Algérienne national à la indicateur Multiples(MICS3)** :Rapport principal. Algérie, 2006

- **أهداف المسح الجزائري 2006**

يهدف المسح الجزائري 2006 إلى ما يلي:

- توفير معلومات لتقيم حالة الطفل و الأم في الجزائر.
- توفير بيانات ضرورية لمتابعة تحقيق الأهداف من أجل تطوير مخطط المسح و وضع قاعدة للتخطيط مستقبلا.
- توزيع وتحسين أنظمة جمع البيانات التابعة للجزائر ودعم الخبرة التقنية فيما يخص مادة الحمل ووضعية العمل وتحليل هذه الأنظمة.
- إتاحة الفرصة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة و منظمة الصحة العالمية، بإعداد معلومات أساسية لوضعها في العمل لمتابعة وتقييم السياسات.
- توزيع وتحسين وربط البيانات النسبية للأطفال والنساء و عصرنة و تنمية قواعد البيانات المتوفرة.
- توفير الإمكانيات الضرورية لمتابعة حالة النساء والأطفال، والمخطط العيني يعطي صورة للمستوى الإقليمي من أجل أغلبية المتغيرات المحفوظة من طرف المسح.

تقديم مؤشرات في النهاية للمقارنة مع الدول الأخرى وتقييم المجهودات المبذولة لتحسين حالة الأطفال والنساء.

3.المصادر الاستقصائية بخصوص البطالة والشغل

توجد ثلاث أنواع من المصادر المختلفة الاستقصائية للحصول على معلومات بسوق العمل و هي :

1.3 التحقيقات لدى العائلات (المسوح الأسرية) :

إن التحقيق الأساسي حول البطالة لدى العائلات من مهام الديوان الوطني للإحصاء، وأن المسوح الأسرية الخاصة باليد العاملة والديمغرافيا هي عبارة عن مسوح سنوية يتم من خلالها استجواب الأسر بطريقة عشوائية موزعة على كل الولايات هدفها هو إعطاء تقديرات لخصائص ومميزات اليد العاملة المتاحة

2.3 المسوح عبر المؤسسات

هذا المصدر يوفر معلومات حول الشغل من خلال :

- ✓ تحقيق حول الأجور الذي يعطي صورة عن الشغل في القطاع العام و هو تحقيق سداسي
- ✓ التحقيقات القطاعية (الصناعة ،البناء و الأشغال العمومية) تعطي صورة عن الشغل و هي تحقيقات سنوية تتعلق بالنسبة للسنة التي تنجز فيها

3.3 المصادر الإدارية

و هي المصادر التي تعطي صورة عن الشغل في الإدارة (المديريات التوظيف الحكومي)،وبعض المعلومات حول الشغل للقطاعات و التي تشمل :

- ✓ معطيات التي يوفرها الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء و غير الأجراء المصرحين فقط
- ✓ معطيات التي توفرها وكالات التشغيل مثل الوكالة الوطنية (ANEM)و التي تعطي معطيات حول البطالة و الشغل
- ✓ معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) معطيات حول الشغل والبطالة

X.صعوبات الدراسة

لا تخلو أي دراسة علمية سواء كانت نظرية أو تطبيقية من صعوبات تقف أما الباحث ، ومن الواضح جدا أن التطرق إلى مثل هذه الدراسة التي تتميز باتساع نطاقها وشموليتها لا تخلو من الصعوبات وفضلا عن فقد ارتأين إلى إستخدام بعض الملتقيات و المؤتمرات التي لها صلة بالموضوع الدراسة هذا يمكن إيجاز الصعوبات كالتالي :

- ✓ ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع و صعوبة الحصول عليها
- ✓ قلة المراجع في المجال الديمغرافي باللغة العربية ،مما اضطرنا إلى الترجمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية و بالتالي استغرقت وقت طويل و مجهود أكبر .
- ✓ تباين البيانات و الإحصاءات و اختلافها من مصدر لأخر
- ✓ نقص المعطيات و البيانات الرقمية حول المؤشرات و عدم تجانسها في بعض الأحيان خاصة عند ما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري
- ✓ عدم توفير نتائج دقيقة بوضعية سوق العمل والتشغيل
- ✓ عدم وجود تسهيلات من قبل المشرفين على الهيئات الخاصة بنظام المعلومات الجزائري .

خلاصة الفصل

يعتبر الوقوف على الإطار النظري من الأمور الضرورية بحيث لا يتم البحث و لا يتحقق هدفه بغير منهجية واضحة، فمن البديهي أن تكون الأسبقية للدراسات السابقة التي تعتبر بمثابة الأساس الذي يبني عليه البحث العلمي ، و قد أعانتنا هذه الدراسات في تحديد الإشكالية الخاصة بموضوع الدراسة لأهمية الإنتقال الديمغرافي باعتباره المجال الأوسع الذي له عدة تأثيرات خاصة على السكان النشطين إقتصاديا و في تحديد الخطوط العريضة لسوق العمل في الجزائر ،كما ساهمت في تحديد الهدف العام للدراسة وكذا في تحديد المفاهيم الأساسية له، وأهمية الموضوع ،و كذا أسباب اختياره، و بناءا على ذلك فإن بحثنا جديد يضاف للدراسات العلمية في مجال التخصص .

بعد الإطار المنهجي للبحث الذي مهد لتحديد المتغيرات والعناصر الأساسية في منهجية البحث وكيفية تقسيم فصول البحث وبعد هذا الفصل سنتطرق مباشرة إلى الفصل الثاني الذي لا يقل أهمية عنه و الذي سيتناول نموذج الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

الفصل الثاني

نموذج الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

تمهيد

I. الإطار العام لنظرية الإنتقال الديمغرافي

1. المراحل الأساسية لنظرية الإنتقال الديمغرافي

2 كرونولوجيا الانتقال الديمغرافي

3.أشكال الإنتقال الديمغرافي

4. نقد نظرية الإنتقال الديمغرافي

II. الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

1. مراحل الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

2. عناصر الإنتقال الديمغرافي

1.2 الخصوبة والمواليد

2.2 الوفيات

3.2 الهجرة

3. الزواج

4. العزوبة

5. التركيبة السكانية

خلاصة الفصل

تمهيد

إن عملية الانتقال الديمغرافي هي نتيجة التحولات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مر بها المجتمع وهي كذلك محرك لها لحدة الترابط بين تلك المتغيرات والإتجاهات السكانية

ويعد النمو السكاني من أبرز الظواهر الديمغرافية أهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحديا هاما وخاصة لشعوب البلدان العالم الثالث أو النامية والتي يتزايد سكانها بمعدلات كبيرة تزيد عن معدلات التنمية الإقتصادية فيها ،ويرتبط نمو السكاني بالزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) دون أن ندخل الهجرة في حسابها لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يساهم في تحديد المدة التي يستغرقها البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات على المستوى نفسه

ولقد ساهمت البرامج الصحية والتي استهدفت وبشكل خاص في تخفيض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأمهات والأطفال وبرامج تنظيم الاسرة في الإنتقال من المراحل الأولى من التحول الديمغرافي إلى مراحل متقدمة منه ،ولقد ساعدت البرامج الإقتصادية والاجتماعية بقسط كبير في هذا التحول ،إضافة على التغير الذي نتج عن هذه الخصائص وخاصة تعليم المرأة كما أن التغيير في بعض القيم وخاصة تلك المتعلقة بقيمة الطفل وسلوكيات الزواج والقيم المرتبطة بالنوع الإجتماعي والمساواة بين الجنسين وتغير الأدوار الأسرية والذي كان من نتائجه أدى إلى ظهور أنماط عائلية مختلفة ،لها الأثر الكبير على اتجاهات الخصوبة نحو التقلص ولعل دخول الجزائر في مراحل متقدمة من الانتقال الديمغرافي أسرع في تحول العديد من القيم خاصة تلك المتعلقة بالسلوك الإنجابي إلى ظهور العائلة النووية ذات الحجم الصغير وكل هذا من شأنه أن يخلق الظروف الملائمة للتحول الديمغرافي وخاصة فيما يتعلق بتحسين الظروف الصحية والإنجابية[1] .

[1] جميلة عطال ،**أثر الوفيات في الإنتقال الديمغرافي دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة باتنة ،السنة الجامعية 2014/2013 ص 1

I. الإطار العام لنظرية الإنتقال الديمغرافي

تعتبر نظرية الإنتقال الديمغرافي واحدة من أهم النماذج الديمغرافية التي تهتم بالسكان عبر العصور المختلفة و المتعاقبة في جميع دول العالم بغض النظر عن تقدمها أو سريانها في طريق النمو ،ولقد سمحت التقنيات الحديثة لديمغرافيا الحديثة بتقدير سكان المعمورة عبر مختلف الحقب الزمنية و متابعة النمو الديمغرافي السريع ومع بداية القرن العشرين وخاصة بعد الوثبة السكانية التي إنتقل فيها عدد سكان العالم من 1 إلى 2 مليار نسمة ما بين 1810 و 1925 ،وهذه الوثبة كانت نتيجة التغير في المعدلات الحيوية للسكان حيث عرفت معدلات الخصوبة و الوفيات تحولات هامة أين تراجعت إلى مستويات متدنية جدا بعدما كانت أرقامها عالية بحيث ارتبط هذا الإنخفاض بشكل كبير بالثورة الصناعية وما تبعها من تحسن في الميدان الصحي ،و ارتفاع المستوى المعيشي ،و غياب المجاعات نتيجة التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

وعليه يمكن تقسيم المراحل التي مر بها السكان خلال تواجدهم على هذه الأرض إلى أربع مراحل و تجدر الإشارة إلى أن جميع دول العالم قد مرت بهذه المراحل سواء كانت متقدمة أو متخلفة والجزائر كغيرها من هذه الدول مرت بمراحل الإنتقال الديمغرافي خلال نمو سكانها

1. المراحل الأساسية لنظرية الإنتقال الديمغرافي

تتناول نظرية الإنتقال الديمغرافي قدرة المجتمع على المحافظة على أعداده ،و أن حل مشكلة الضغوط السكانية يكون بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية [1]

1.1 المرحلة الأولى :

وتعرف هذه المرحلة من مراحل الإنتقال الديمغرافي بالمرحلة البدائية ، و التي عرفها المجتمع ما قبل الصناعي بمعدلات وفيات ومواليد مرتفعة وغير متحكم فيها حيث بلغت حوالي 40‰ ،وتوازنهما أدى إلى نمو ضعيف للسكان[2] ،حيث كانت المواليد جد مرتفعة وذلك مرده لغياب التخطيط العائلي و لتعويض وفيات الأطفال المرتفعة ما بين 5-10 سنوات الأولى من الحياة بغية المساهمة في إقتصاد الأسرة باعتبار الأطفال كرأسمال إقتصادي وكأحد أشكال التأمين في الشيخوخة

أما الوفيات فكانت مرتفعة للحضور المكثف للأمراض المعدية منها الطاعون والحمى القرمزية بالإضافة غلى المجاعات والحروب ،وقلة المياه الصالحة للشرب و انعدام النظافة اللذان ساهم في ظهور الكوليرا ،و التيفوئيد والإسهال في صيغة أوبئة التي رفعت من معدلات الوفيات[3] .

---

[1] نور الدين عيساني، «**الإنتقال الديمغرافي و محدداته الإجتماعية في الجزائر**»، مجلة أفكار و آفاق، جامعة الجزائر2، المجلد 4 ،العدد6،سنة 2015،ص 403

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9160 consulté le 14/11/2017 01:31

[2] Dominique Tabutin, **problème de transition démographique** ,Tom 1,CABAY, Louvain-la neuve,1980 .

[3] André Quesnel, «**la mortalité infantile face obscure de la transition Démographiques**» ,cahiers ,O.R.S.T.O.M.vol xx n^{0}2,1984,p 284.
horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/pleins_textes_4/.../17834.pdf consulté le 20/08/2015 23 :03

2.1 المرحلة الثانية :

يؤدي التحديث او التقدم إلى تراجع في معدلات الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعة مما أدى إلى إرتفاع معدل النمو الطبيعي، وإن هذا التراجع الذي حصل بالوفيات كان مرده إلى التحسين في إمدادات التغذية خلال القرن 18، أضف غلى ذلك التحسينات الكبيرة في مجال الصحة العمومية كاستعمال التلقيحات التي ساهمت في خفض وفيات الأطفال، وكذلك التحسينات التي طرأت على إمدادات المياه والصرف الصحي وتنامي المعرفة العلمية بأسباب المرض وترقية الوضع الإجتماعي للأمهات وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التزايد السكاني [1].

3.1 المرحلة الثالثة[2] :

وهي مرحلة الإنتقال العصري و التي اختصت هذه المرحلة باتجاه السكان نحو حالة من التوازن وذلك بتراجع المواليد مع استمرارية إنخفاض الوفيات مع ظهور الفارق بين المعدلين و هو ما ينافي معتقدات مالتوس بان التغيرات الحاصلة في معدلات الوفيات هي السبب الأول في التغيرات السكانية

و إن إنخفاض المواليد كان مرده إلى وعي الاباء في المناطق الريفية بأنهم غير ملزمون بإنجاب العدد الكبير من الأطفال للمساعدة في الإحتياجات و ضمان شيخوخة مريحة وكذلك ارتفاع استعمال التقنية الحديثة في الزراعة والصناعة الذي قلل من الحاجة لليد العاملة و زيادة التحضر غير من القيم التقليدية المفروضة على الخصوبة و بقيمة الاطفال في المجتمع الريفي ،والمعيشة الحضرية رفعت من تكلفة إعالة أبناء العائلة النووية أضف إلى ذلك تحسن ظروف المرأة والانتشار الواسع لموانع الحمل و معرفة كيفية استعمالها [3]

4.1 المرحلة الرابعة :

هي المرحلة التي ترى نظرية الإنتقال الديمغرافي أن تحديث و تقدم المؤسسات الموجودة في المجتمع اقتصادية كانت أم اجتماعية ،يكون قد وصلها التحديث و التقدم [4]،و يتبع ذلك أن كلا معدلات المواليد والوفيات تعرف توازنا في مستويات ضعيفة (مع إستقرار في النمو السكاني)

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة ، **جغرافية السكان واساس الديمغرافية العامة** ،دار الجامعات المصرية ،سنة 1997 ،ص 241 .

[2] Jane Claude, chesnais , opcité ,p 14.

[3] فاتح بعيط ، **الإنتقال الديمغرافي والوبائي في الجزائر** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ،قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ،جامعة باتنة ،2009/2008 ،ص 25

[4] نور الدين عيساني ، مرجع سابق ، ص 404

الشكل رقم 01 : الشكل العام لنموذج الانتقال الديمغرافي

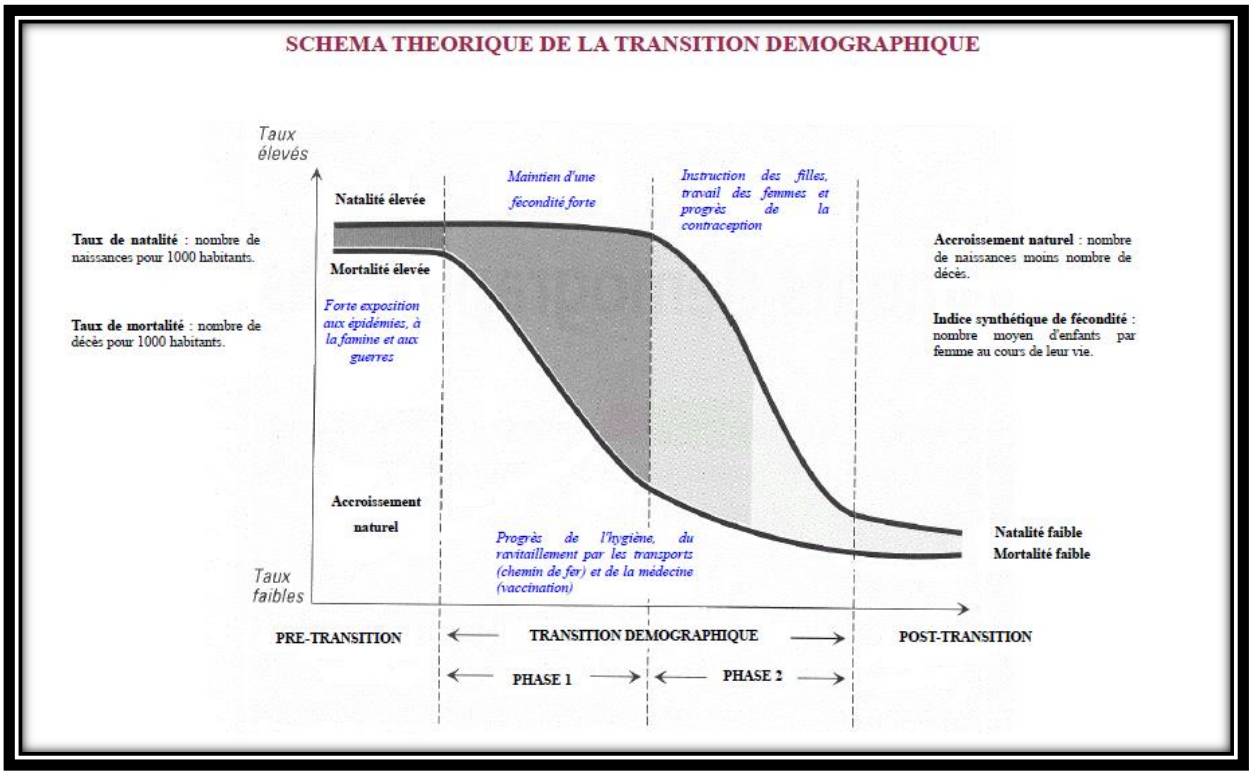

Source :Jean-Claude Chesnais, **la transition démographique étapes, formes implications économiques**,1986.

2 كرونولوجيا الانتقال الديمغرافي

دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي الوفيات والولادات الخام البلدان الصناعية خلال القرنيين الماضيين ،الباحثين إلى بلورة نموذج نظري يسعى إلى تفسير تطور السكان عبر التاريخ والذي عرف بإسم "الإنتقال الديمغرافي "و يعبر هذا النموذج إلى أن المجتمعات تمر تاريخيا بعدد من المراحل الديمغرافية على الرغم من وجود إختلافات هامة ،فإن السمات العامة للنظام الديمغرافي التقليدي سيطرت على كل الشعوب وفي كل القرون ،ففي منتصف القرن الثامن عشر شهدت أوروبا بداية تحول عميق في القوى الديمغرافية مما أدى إلى حدوث ثورات متعلقة بالإقتصاد والسكان والتي ميزت النصف الثاني من القرن عن نصفه الأول بحيث إقتصرت مكاسبها لفترة طويلة ،إن المسألة المركزية التي تمحور حولها الفكر الديمغرافي خلال النصف من القرن الماضي فقد تمثلت في محاولة تفسير إنخفاض مستوى الوفيات والتحولات الإجتماعية والاقتصادية التي غيرت المجتمعات الريفية إلى مجتمعات صناعية [1]

[1] اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية ، **«النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية »** ،الأمم المتحدة ،نيويورك ، العدد الثاني ،2005 ،ص7 .

1.2 الانتقال الديمغرافي في أوروبا [1]

إن نظرية الإنتقال الديمغرافي بإعتبارها في الأساس نموذجا وصفيا للتطور الديمغرافي فقد تم إثراءه بالعمل على عوامل الإنتقال الديمغرافي المؤدية إلى نماذج تفسيرية تسمح بتقييم المحددات الإقتصادية والاجتماعية ،وقد ربط المنظرون الاجتماعيون التغيرات الديمغرافية على عاملين أساسيين وهما الخصوبة والوفيات ،و تحاول النظرية تفسير السبب الذي جعل الدول المتقدمة تمر بنفس مراحل تطور التاريخ السكاني الحديث و لكن بدرجات مختلفة [2]

إن التحول في مسار النمو السكاني في العالم كان محل اهتمام العديد من الباحثين فكانت الأسبقية لـ "وران طومسون" Thompson Warren) عام 1929 الذي قام بدراسة التاريخ الديمغرافي القريب لـ 22 بلد وذلك بتحليل تطور معدل المواليد والوفيات مابين 1908-1913و 1927 ليصنفها إلى ثلاثة فئات حسب نمو ها الديمغرافي[3] :

- ✓ **الفئة الأولى** :وهي البلدان ذات معدلات وفيات ضعيفة و معدلات مواليد و نمو في تراجع سريع و يشمل هذا الصنف كل من أوروبا الغربية ،وشمال إيطاليا و إسبانيا
- ✓ **الفئة الثانية** :وهي البلدان التي تختص بمعدلات الوفيات و التي تراجعت بسرعة مقارنة بمعدلات المواليد ومعدلات النمو المتزايدة وتضم باقي إيطاليا ،أوروبا الوسطى
- ✓ **الفئة الثالثة** :وهي البلدان ذات معدلات وفيات و مواليد العديمة التحكم فيها

وفي عام 1934 قام الباحث (Adolphe Landry)[4] بالعديد من الأبحاث والتي كانت قبل الحرب العالمية الثانية حيث قدم فيه عن وضعية وأسباب تراجع الوفيات والمواليد والتي ضمها كتابه المسمى "الثورة الديمغرافية "أين لخص فيه أسباب التراجع للمعدلات الحيوية خلال سنوات 1909-1933 إلى أنظمة حيث لخصها فيما يلي[5] :

- ✓ **النظام الأولى** :و الذي امتاز بغياب الإهتمام بكل أشكال تنظيم الولادات مما نتج عنه ارتفاع في عدد المواليد ،بتوجه نحو نمو السكان الذي أثر بدوره في تراجع مستو المعيشي ورفع معدلات الوفيات
- ✓ **النظام الوسيط** :ويمثل المرحلة التي يتزايد فيها إهتمام الأشخاص والمجتمع برفع مستويات المعيشة وذلك باللجوء إلى الزواج وإقصاء كل محددات المواليد

---

[1] Xavier Mateosplanas, «**The demographic transition in Europe, A Neoclassical Dynastic Approch»** Review Economic ,Dynamics N^{O}5, 2001 ,p673

[2] إيمان عطية ناصف ،**اقتصاديات الموارد و البيئة** ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،مصر ،2007 ،ص 228.

[3] Thompson Warren« **population** »,American Journal of Sociology, volume 34,1929,pp 959-975.

[4] Adolphe Landry **la révolution démographique, étude et essais sur les problèmes de population**, INED ,paris, France.1934

[5] فاتح بعيط ،مرجع سابق ،ص 26

- ✓ **النظام الحديث** : والذي اتصف باستعمال الواسع لوسائل التخطيط العائلي حيث كان الشغل الشاغل للأشخاص هو تحسين مستوى حياتهم حتى و إن اقتضى الأمر عدم الإنجاب تماما

وفي عام 1945 تبنى "فرانك ولاس نوتستاين "[1](Notestein Frank Wallce)مختلف الأطوار التي طرحها طومسون ومثلها بدوره في ثلاثة مراحل [2]:

- ✓ **مرحلة القدرة على النمو العالي أو القوي** :والتي اتسمت بخصوبة ووفيات عاليتين ليليها زيادة سريعة للسكان نتيجة تراجع الوفيات
- ✓ **مرحلة النمو الانتقالي** والتي اتصفت بتراجع الوفيات والخصوبة حيث سبقت الوفيات الخصوبة في ذلك مما نتج عنه زيادة سريعة في النمو الديمغرافي
- ✓ **مرحلة بداية التراجع** :حيث ينعدم أثناها معدل النمو وهو حال البلدان الأوروبية ،الولايات المتحدة الأمريكية ،استراليا أين اتسمت خلالها الخصوبة بالانخفاض ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية .

وفي عام 1947 قدم س.ب .بلاكر(C.B.Blaker) خمس مراحل لنمو السكاني وهي [3]:

1. **مرحلة الثبوت** :ذات خصوبة ووفيات عالتين ومعدل ضعيف للسكان
2. **مرحلة بداية الزيادة السكانية** : وهي ذات خصوبة عالية ووفيات مرتفعة وهذه الأخيرة التي تبدأ في الإنخفاض وبالتالي توليد زيادة معدلات النمو السكاني
3. **مرحلة نهاية الزيادة السكانية** :والتي شهدت إنخفاض الخصوبة و الوفيات
4. **مرحلة التوازن الديمغرافي** :بين معدلات ضعيفة للوفيات والخصوبة الذي نجم عنهما نموا ضعيفا للسكان
5. **مرحلة التراجع** :و التي اتسمت بمعدلات ضعيفة للخصوبة والوفيات مع وجود فارق سلبي في النمو الديمغرافي

وفي عام 1958 أصدر كل من إنسلي ج.كول وإدقار هوفر (Ansley .J.Coale et Edgar Hoover[4]

[1] Note stein Frank wallacein « **food for the world** »,Schultz .T.W, university of Chicago press, Chicago 1945,pp36-57.
[2] Victor Piché et Jean Poirier "**Les théories de la transition démographique : vers une certaine convergence**?." *Sociologie et sociétés ,volume* 22N°1, 1990,p 180
[3] Blaker C B, **« stages in population growth »,**Eugene Review vol39,N°3, 1947,pp 88-101 www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/.../eugenrev00245-0008.pdf consulté le 24/08/2015 18:56

[4] Coale Ansley ,Johnson ,Edgar Malone ,Hoover, « **population growth and Economic Development in low-Income Countries** »,the American Economic, Review vol49,N°3,Jun 1959,pp,436-438.

كتابا حول التنمية الإقتصادية وواضحا العلاقة بين نوع الإقتصاد ومعدلات المواليد والوفيات و قد أقروا بوجود ثلاثة أنواع من التنمية الإقتصادية و ثلاثة أنماط من النمو الديمغرافي وأن المواليد والوفيات مرتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الإقتصادية .

فقد قدما صياغة يمكن تلخيصها أن المجتمعات ذات الدخل المحدود تتميز بمعدلات وفيات وولادات مرتفعة ،وكلما تطور الإقتصاد من أشكاله التقليدية القديمة إلى إقتصاد متخصص و أكثر تقدما ،أن يبدأ معدل الوفيات في الإنخفاض التدريجي بسبب التحسن في التنظيم والمعرفة و العناية الطبية ،ثم إنه لا يلبث معدل الولادات أن يدخل في الإنخفاض التدريجي البطئ و بعد أن يصل معدل الوفيات إلى مستوى قريب من الثبات ،بحيث يصعب تخفيضها أكثر من ذلك ،فإن مستوى معدل المواليد يقترب منه كثيرا أو يتوازى معه تقريبا في النهاية و ينتج من هذا الوضع نموا متدرجا في الإنخفاض يسود نمط الأسرة الصغيرة[1] .

جدول رقم 02: العلاقة بين نوع الإقتصاد ومعدلات الوفيات والمواليد خلال الشكل الكلاسيكي للإنتقال الديمغرافي

نوع الإقتصاد	وضعية المعدلات	الأسباب
إقتصاد فلاحي (إستغلال ذاتي وتطور تقني بطئ)	- معدل وفيات مرتفع ومتذبذب - معدل مواليد مرتفع وفي إستقرار - نمو بطئ للسكان	- تغذية فقيرة - قلة النظافة - غياب ممارسة الطب
مرحلة التنمية الإقتصادية (المرور من إقتصاد ريفي إلى إقتصاد حضري ،يشمل توزيع العمل ،ظهور الاسواق ،و التقدم التقني)	- تراجع في معدلات الوفيات - تراجع في معدلات المواليد - نمو سكاني مرتفع نوعا ما	- تغذية أكثر وتنظيم و اتزان - ترقية وتنمية التلقيحات والطب الوقائي - تحسينات علاج الأمراض - إنخفاض الأفراد في العائلة بإعتبارها الوحدة الإنتاجية - ترقية عمل المرأة - تراجع قوة العادات والتقاليد
إقتصاد نام (توزيع كبير للشغل ،سرعة في التقدم التقني)	- معدل وفيات مستقر نوع ما - معدل مواليد ضعيف - نمو سكاني ضئيل	- تقدم وتعميم الطب - زيادة الإهتمام بإستعمال وسائل منع الحمل الفاعلة

المصدر :فاتح بعيط ،**الإنتقال الديمغرافي والوبائي في الجزائر** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ،قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ،جامعة باتنة ،2009/2008 ،ص27 .

[1] Victor Piché and Jean Poirier ,opcité ,p181

وفي عام 1980 وضح كل من فان دي وال و كنودال [1](Van De Well ,Knodel) دور بعض المتغيرات كاللسانيات و العادات التي يمكن أن تجتمع و تؤثر في تراجع الخصوبة ،فعند مقارنة تطورها عند الجالية الوالونية و الجالية الفلاموندية ببلجيكا ظهر جليا فيها أثر الخصائص اللسانية ،فالقرى السكانية القريبة و التي تنتمي إلى الجالية مختلفة اللغة تتشاركان في نفس الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية بالمقابل تختلف في النظام الديمغرافي [2]

و قد تم إعادة النظر في مراحل الإنتقال الديمغرافي من طرف زامون وتابون عام 1994 حيث لخصاه فيمايلي :

- ✓ ما قبل مرحلة الإنتقال الديمغرافي مع معدلات مواليد و وفيات في مستويات متذبذبة وعالية ما بين 30-40 ‰ ونمو ضعيف للسكان
- ✓ بداية تراجع الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة مما نجم عنه زيادة في النمو الطبيعي للسكان
- ✓ زيادة سريعة في تناقص معدلات المواليد و لكن بتأخر مع معدلات الوفيات مما يؤدي إلى بداية تباطؤ النمو الطبيعي
- ✓ ما بعد مرحلة الإنتقال أين تستقر معدلات الوفيات والمواليد في مستويات اقل من 10 ‰ وبموجبه يتباطأ النمو الديمغرافي .

ولقد عرفت أوروبا الإنتقال الديمغرافي بتواريخ ووتيرة مختلفة فمنها من كانت السباقة وبوتيرة منتظمة ومنها من تداركت تأخرها بوتيرة متسارعة

1.1.2 مراحل إنخفاض الوفيات

مرت دول أوروبا في مسار تراجع وفياتها بالمراحل التالية[3] :

- ✓ نهاية القرن 18 وبداية القرن 19

إن بداية تراجع الوفيات قد خص كل من فرنسا و البلدان الشمالية حيث تراوحت معدلات الوفيات الفرنسية للنصف الثاني في القرن 18 ما بين 33-37 ‰ مقابل 25-25‰ للبلدان الشمالية

- ✓ حوالي 1870-1880

[1] Van DE Walle E, Knodel j<<**Europe's fertility transition, new Evidence and lessons for to day's developing world** >>,Population Bulletin.; 34(6),1980,pp3-44. www.popline.org/node/445824 consulté le 23/07/2016.

[2] فاتح بعيط ،مرجع سابق ،ص 28

[3] مرجع سابق ص 28 .

وهي المرحلة التي عرفت الموجة الثانية من إنخفاض الوفيات و التي مست معظم دول أوروبا ليس فقط الغربية منها (إنجلترا ،بلجيكا هولندا ،وسويسرا) ،والشرقية والتي منها (روسيا ،بولونيا) بل تعدت إلى أوروبا الجنوبية ولكن بتأخر ببعض السنين ،أما مستويات بداية الإنخفاض فكانت جل البلدان تموقعت بمعدلات حوالي 25 ‰ عدا البعض منها كإيطاليا والنمسا اللتين قاربتا 30 ‰ بالإضافة إلى أن وتيرة تراجع الوفيات كانت أسرع مقارنة بالمرحلة السابقة .

- ✓ بداية القرن 20

وهي الفترة التي شهدت خلالها بعض الدول كإسبانيا ،البرتغال ،بلغاريا ،ورومانيا ،بداية تراجع الوفيات بوتيرة أسرع .

2.2.2 مراحل إنخفاض الخصوبة

على غرار مثيلتها الوفيات فإن المواليد البلدان الصناعية لم تشهد تراجعا في نفس الوقت و يمكن تصنيف ذلك إلى اربع مراحل [1]:

- ✓ إبتداءا من النصف الثاني من القرن 18 حيث عرفت ثلاثة بلدان تراجع في مواليدها (فرنسا سنة 1760)،فلندا سنة 1750 وتشيكوسلوفاكيا سنة 1785 كما تعتبر فرنسا البلد السباق في إستعمال الواسع لوسائل منع الحمل حيث وصلت معدلات المواليد إلى 26 ‰ عام 1850 بالرغم من الزواج القوي والمبكر
- ✓ حوالي 1857-1880

أين شهد عدد كبير من البلدان أيضا إنخفاض في المواليد وأغلبها في نفس الوقت مع تأخر زمني بفارق 5-10 سنوات مقارنة بانخفاض الوفيات وهي السويد 1860 ،النرويج ،إنجلترا ،سويسرا ،النمسا هولندا ،بلجيكا ألمانيا بالإضافة إلى البلدان الجنوبية كإسبانيا و إيطاليا .

- ✓ حوالي 1900

ظاهرة تراجع المواليد تعدت إلى كل من بولونيا ،روسيا ،أستراليا نيوزيلندا الجديدة

- ✓ حوالي 1920 -1925

ليأتي دور البلدان ذات النمط الزراعي كبلغاريا و رومانيا .

[1] مرجع سابق ص29

2.2 الإنتقال الديمغرافي في الدول النامية

إن النمو السريع في عدد السكان الذي عرفته بلدان العالم الثالث وصل غلى الذروة بنهاية سنوات الستينيات حيث وصلت النسبة إلى 2.5% ،ولكن بعد هذا دخلت مجمل دول العالم الثالث في المرحلة الثانية من الإنتقال الديمغرافي رغم أن الفترة الزمنية للمرحلة كانت وجيزة إذا بدأ الفارق بين الولادات والوفيات يتقلص مما يعني أن نسبة التزايد بدأت في التناقص ،و إن هذا الإنخفاض المسجل في المعدلات الحيوية راجع أساسا إلى إستفادت الدول النامية [1]مما تراكم في الدول المتقدمة من معارف طبية وذلك من خلال إستيراد الأدوية واللقاحات التي ساهمت وبشكل كبير في تخفيض نسبة الوفيات وخاصة وفيات الاطفال ،ولكن لا يزال النمو السكاني يشكل هاجسا لدول العالم الثالث فإضافة إلى مشكل التنمية التي لم تنطلق بعد بقوة في معظم دول العالم الثالث يطرح التزايد الرهيب للسكان مشاكل أخرى تثقل كاهل الدول وقد تقضي في أحيان كثيرة كل المجهودات المبذولة في ميدان التنمية لدول الجنوب[2].

1.2.2 شمال إفريقيا والشرق الأوسط [3]

عرفت هذه المنطقة الإنتقال الديمغرافي بصفة عامة سنوات 1950-1960 متبعة في ذلك المنحنى الكلاسيكي ،ففي البداية كانت الوفيات مرتفعة جدا حيث قارب المعدل الخام للولادات 25‰ وأمل الحياة عند الولادة 40 سنة لتعرف تراجعا بعدها سريعا بينما المواليد التي كانت عالية جدا حيث سجلت حوالي 50‰ أي ما يعادل ما بين 7و8 أطفال لكل امرأة حيث تراجعت فيما بعد ببطئ حتى بداية سنوات 1980 أين تسارعت وتيرة تراجعها وبذلك دخلت المنطقة في مرحلة تباطئ النمو وعند تحليل المنحنى الكلاسيكي ما بين 1950-2005 لهذه المنطقة يمكن طرح خمس نماذج[4] :

- ✓ **النموذج التقليدي** :والمنتمية إليه كل من فلسطين واليمن والمتميز بوفيات أعلى من 40‰ ، ونمو سكاني سريع أكبر من 3.2% سنويا
- ✓ **النموذج المبكر و البطيء**: الذي عرفته كل من مصر والعراق بمعدلات مواليد لا تزال تسجل حوالي 30‰ ونمو سكاني فاق 3.2%
- ✓ **النموذج الكلاسيكي الغير مكتمل** :حيث تراجعت خلاله المواليد منذ ما يقارب بـ25 سنة بطريقة تقريبا منتظمة وغير قابلة للرجوع وفي مطلع سنة 2005 سجل معدل المواليد الخام حوالي 24‰

[1] Victor Piché and Jean Poirier ,opcité,p182

[2] نور الدين عيساني ،مرجع سابق ،ص46 .

[3]Dominique Tabutin, Schoumaker Bruno, « **La démographie du monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique** », *Population*, Vol60,N[0]5,2005 p.p 611-724. http://www.cairn.info/revue-population-2005-5-page-611.htm consulté le 23/08/2016 18 :06.

[4] فاتح بعيط ،مرجع سابق ،ص 34 .

،ونمو سكاني قدر بحوالي 2% وهذا النموذج يشمل كل من المغرب ،الجزائر ،ليبيا ،عمان ،سوريا والأردن

- ✓ **النموذج المتأخر السريع** :والذي سجلت فيه معدلات الخصوبة تراجعا كبيرا خاصة خلال الفترة من 1985-1990 أين سجل معدل النمو الطبيعي نسبة 1.3 % وهو أضعف نمو في المنطقة
- ✓ **النموذج شديد التقدم** :والذي اختصت به تونس ،تركيا و إمارات الخليج (البحرين ،الإمارات العربية المتحدة ،الكويت وقطر) حيث انخفضت معدلات المواليد ما دون 20‰ والنمو السكاني تعدى 1% سنويا .

2.2.2 خاصية الإنتقال الديمغرافي في شمال إفريقيا [1] :

يمثل شمال إفريقيا مجموعة من الدول وهي عبارة عن خمسة دول تشترك في دين واحد ،ولغة واحدة وثقافة واحدة ويعرف أيضا ببعض التناقضات فيما يتعلق بالأطر السياسية والإيديولوجية والاقتصادية و إختيار المسارات الديمغرافية ولتحديد خصائص التحول هذه المنطقة وعلى حد تعبير أحد الباحثين الذي استثمر الكثير في دراسته لهذه المنطقة بالذات في واحدة من أهم أوراقه التي قدمها عام 2001[2] بمناسبة المؤتمر الدولي حول تاريخ العالم خلال الألفية الثانية لـ "تابوتون دومينيك "،أين لخص التغيرات الديمغرافية الأخيرة (الانتقالية)التي وقعت في شمال إفريقيا خلال الفترة من 1970 إلى سنة 2001 في ثلاث خصائص على أنها متأخرة ،وسريعة و متفاوتة نسبيا

و إعتمد في ذلك على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالات الوطنية والدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،صندوق السكان .... إلخ) ومن خلاله يمكن وصف تطور المكونين الرئيسيين للدينامية السكانية لهذه المنطقة ألا وهي الوفيات والخصوبة

- ✓ **اتجاهات الوفيات :**

وقد عرفت الوفيات مستويات عالية جدا في المنطقة بسبب الكوارث المتكررة والحالة الصحية المزرية انتشار الأمراض والأوبئة (طاعون ،المجاعة ،الكوليرا وغيرها ...) بحيث كان هذا الوضع سائد ولم يتغير إلا خلال أوائل القرن العشرين ،حيث تجاوزت معدلات الوفيات الخام عتبة 30‰ مما كان

[1] Mohamed Bedrouni, opcité, p 37.
[2] Dominique Tabutin, Vilquin Eric., Biraber, N Jean., Noël, « **L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire** ». Communication présentée à la conférence, The History of World Population in the Second Millenium », organisée à Florence par le Comité de Démographie Historique de l'UIESP et la Società Italiana di Demografia Storica du 28 au 30 juin 2001,p 14. https://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/sped/documents/dt15.pdf consule4/9/2016.17:56.

يعكس الحالة الصحية للسكان ولم تعرف إنخفاض إلا خلال بداية سنوات 1960و 1970 وهو ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم 03:تطور معدل الوفيات الخام و معدل وفيات الرضع ومتوسط العمر في شمال إفريقيا منذ سنة 1950

البلدان	معدل الوفيات الخام ‰					
	1954-1950	1964-1960	1974-1970	1984-1980	1994-1990	2004-2000
الجزائر	23.9	19.4	15.4	9.9	6.1	5
مصر	24	20.4	15.3	12.3	7.9	6
ليبيا	22.5	18.3	14.8	10.9	7.1	5.8
مغرب	25.7	19.6	15.7	10.9	7.1	5.8
تونس	22.6	17.3	12.3	8	6	5.4
شمال إفريقيا	24.2	19.8	15.2	11.2	7.1	5.6
أمل الحياة المتوقع عند الولادة						
الجزائر	43.1	48.3	54.5	61.4	67.9	71
مصر	42.4	47.4	52.1	56.5	63.9	69.6
ليبيا	42.5	47.8	52.8	62.2	69.1	73.4
مغرب	42.9	47.9	52.9	59.3	65.5	69.5
تونس	44.6	49.6	55.6	64	70	73.1
شمال إفريقيا	42.8	47.9	53	58.8	65.7	70.3
معدل وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حية)						
الجزائر	185	159	131	84	54	37
مصر	200	179	136	108	65	37
ليبيا	185	150	177	50	30	20
مغرب	170	145	123	90	57	38
تونس	175	155	119	64	34	22
شمال إفريقيا	189	166	130	94	58	36

Source : Mohamed Bedrouni, ,**La démographie Régionale en Algérie :Analyses comparatives**, Thèse de doctorat d'état, spécialité démographie, faculté des lettres et des science sociales, Université Saad Dahleb,Blida,2007,p38.

إن إنخفاض معدلات الوفيات اثر على جميع دول المنطقة على الرغم من الاختلافات الطفيفة التي قد تمثل عائقا أمام المقارنة ويمكن الكشف عن بعض التقارب في المستوى العام اين سجل المعدل حوالي 5‰ لكل من الجزائر ليبيا والمغرب ،تونس حين مصر قدر بـ 6‰وهذا خلال الفترة من 2000-2004

،و يعتبر متوسط العمر المتوقع عند الولادة أفضل المؤشرات لقياس الوفيات وقد تطور هذا المؤشر مع مرور الوقت سواء في الجزائر أو باقي الدول حيث قدر بـ42 سنة خلال الفترة 1950-1954 ثم إلى 52 سنة عام 1970 تقريبا ،إلى أكثر من 70 سنة خلال الفترة من 2000-2004 و إن زيادة طول العمر كان نتيجة تحسين المستوى المعيشي للسكان لكافة دول المنطقة و فرص الحصول على خدمات صحية وتغطية صحية جيدة كلها ساهمت في رفعه ،بحيث كان هذا التقدم مصدرا للتغيرات في جدول الوفيات لهذه الدول كما يمكن ملاحظة أن الأطفال هم المستفيدون من هذا التحسين أين قدر بـ 189 وفاة لكل 1000 ولادة حية للفترة من 1950-1954 لينخفض إلى 36 ‰ خلال فترة 2000-2004

✓ **اتجاهات الخصوبة** [1]

إن التغيرات التي حدثت في شمال إفريقيا للخصوبة كانت بداية من منتصف سنوات 1970 مع وجود استثناءات بحيث كانت تونس السباقة إلى خفض خصوبتها على غرار بلدان المجموعة ،حيث شهدت إنخفاض الخصوبة في سنوات الستينيات في حين أن البلدان الأخرى كالجزائر وليبيا عرفت الخصوبة انخفاضات بشكل ملحوظ بداية من سنوات الثمانينات وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم04: المؤشر التركيبي للخصوبة لبلدان شمال إفريقيا منذ سنة 1950

السنوات / البلدان	المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل لكل إمرأة)					
	1954-1950	1964-1960	1974-1970	1984-1980	1994-1990	2004-2000
الجزائر	7.3	7.4	7.4	6.5	4.1	2.5
مصر	6.6	7.1	5.7	5.3	3.9	3.3
ليبيا	6.9	7.2	7.6	7.2	4.1	3
المغرب	7.2	7.2	6.9	5.4	3.7	2.8
تونس	6.9	7.3	6.2	4.9	3.1	2
شمال إفريقيا	6.9	7.2	6.4	5.6	3.9	2.9

Source: Mohamed Bedrouni, ,opcité , p40.

إن كافة دول المنطقة عرفت نظام ديمغرافي قديم الذي اتسمت بخصوبة عالية جدا أين قدر عدد الأطفال لكل امرأة بـ 7 او 8 أطفال ،لتعرف نموذج ديمغرافي جديد مع خصوبة منخفضة قاربه من مستوى الإحلال أضف إلى ذلك الزواج المتأخر نوعا ما ،و إستخدام وسائل منع الحمل على نطاق واسع .

[1] Mohamed Bedrouni, opcité ,p40.

3.2. الإنتقال الديمغرافي في الدول العربية [1]

يتفق جل الباحثين في علم الاجتماع و الديمغرافيا ،أن ما حدث في أوروبا من تحول ديمغرافي هو نتيجة حتمية لثورة ثقافية و اقتصادية حنبا إلى حنب مع عنصر الحداثة ،و إن إستعاب مفهوم الانتقالية الديمغرافية في المنطقة العربية ،يتطلب استعراض لأهم المؤشرات الديمغرافية و المحركة لهذه الظاهرة والمتمثلة أساسا في الخصوبة و الوفيات ،فقد اجتازت الدول العربية المرحلة الأولى من الإنتقال الديمغرافي في نتصف الثلاثينات من القرن العشرين أين كانت معدلات الولادات أي الخصوبة تسير جنبا إلى حنب معدلات الوفيات المرتفعة مما أدى إلى عدم ارتفاع النمو السكاني و الذي لم يزد عن 1% في تلك الفترة .

و مع بداية سنوات الأربعينيات بدأت معدلات الوفاة في التراجع النسبي بينما بقيت معدلات الولادات مرتفعة نوعا ما و هذا التفاعل بين المؤشرين جعل من معدلات النمو الطبيعي لسكان المنطقة العربية تحدو حدو الإرتفاع إلى سنوات الثمانينيات بـ 4.5% [2].

و لكن ومع بداية التسعنيات من نفس القرن، تواصل تراجع معدلات المواليد مع الإنخفاض المستمر لمعدلات الوفيات مؤديان بدورهما إلى الإنخفاض الاستعراضي لمعدلات النمو السكاني و بالتالي سجلت بداية دخول سكان الدول العربية للمرحلة الثالثة من الإنتقال الديمغرافي.

وقد أكد كل من يوسف كورباج و تود على أن مستوى الخصوبة، قد إنخفض إلى النصف في ظرف جيل واحد فقط أي من 7.5 طفل / امرأة سنة 1975 إلى 6.3 طفل / امرأة سنة 2005[3] .

إن تباين مسار الإنجابي في أقطار الدول العربية حيث سجلت كل من لبنان و تونس معدل خصوبة يقدر بـ 1.86 و 2.04 طفل / امرأة و ذلك خلال سنة 2005 كما سجلت كل من الجزائر و المغرب و في نفس الفترة مستوى خصوبة أقل من 2.5 طفل / امرأة في حين سجلت كل من الكويت وقطر مستوى الخصوبة و الذي يقدر بـ 2.32 طفل / امرأة للكويت و 2.4 طفل / امرأة لقطر في حين سجلت مصر 2.85 طفل / إمراه ،أما المملكة العربية السعودية فقد سجلت معدل خصوية قدر بـ3.03 طفل / امرأة [4] .

و ما يمكن استخلاصه من الأرقام الإحصائية داخل المنطقة العربية ،أن الإنتقال الديمغرافي جاء متأخرا على غرار قريناتها الأوروبية ،مما جعل منها منطقة مختلفة باختلاف خصوصياتها السوسيو اقتصادية و الثقافية ،فعلى الرغم من وحدنة الشكل العام لنموذج الإنتقال الديمغرافي في العالم إلا أن حتمية

[1] فاطمة الزهراء بولفضاوي ،مرجع سابق ،ص 79
[2] فاطمة الزهراء بولفضاوي ،مرجع سابق ،ص80
[3] مرجع سابق ،ص81 .
[4] مرجع سابق ،ص81 .

وجود أنماط مختلفة و متباينة للإنتقال الديمغرافي في معدلات الخصوبة أمر واقعي لا يمكن تجاوزه و لاسيما في بلدان العالم العربي

3.أشكال الإنتقال الديمغرافي [1]

إن تحليل السلاسل الزمنية للنمو الطبيعي على المدى الطويل كشف بان كل الدول عرفت التتابع في ثلاثة أطوار ،طور زيادة النمو (أكثر سرعة مقارنة بتراجع الوفيات) ،طور الثبوت في القمة (ثبوت النمو في مستوى أقصر)،و أخيرا طور إنخفاض النمو و مرده إلى إنخفاض الوفيات و لكن خلال فترات و أنماط متباينة ، انطلاقا من أشكال النمو الطبيعي لما يقارب 60 بلد (28 متقدم و 30بلد في طريق النمو) وقد قسم جون كلود شيسني الإنتقال إلى أربع أنواع [2]:

- **البلدان الأوروبية المتقدمة (النوع الأول): وهي** البلدان التي يمكن تميزها بخاصيتين، المستويات العليا من النمو الطبيعي بمعدلات دائما أقل من 2% في السنة، و انتقال ديمغرافي طويل جدا زمنيا (من 75 حتى 200) فإنه يمكن تقسيمها إلى :

أ/ النموذج الشمالي : الذي يتصف بانتقال طويل زمنيا (ما يقارب 150 سنة) و نموا أقصى ما بين 1880-1870

ب/ النموذج الغربي : الذي يمتاز بانتقال ديمغرافي طويل زمنيا (حوالي 100 سنة) مع نمو أقصى حوالي 1900

ج/ النموذج الجنوبي : الذي يختص بانتقال أقل طولا زمنيا و نموا أقصى ما بعد سنوات 1900

- **البلدان السائرة في طريق النمو (النوع الثالث):**هي البلدان التي تتسم بالقمة الثابتة في النمو الأقصى و الأكبر دائما من 2% سنويا (أحيانا يصل إلى 4%) و مدة الإنتقال قصيرة نسبيا (40-80سنة)
- **النوع الوسيط (النوع الثاني)** :خاص بالبلدان المستقطبة لأكبر عدد من المهاجرين (الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا أستراليا ، الأرجنتين)

[1] Jean Claude Chesnais, «**L'effet Multiplicatif de la Transition démographique** », ,vol,34,N°6 1979 p 1138. www.persee.fr/doc/pop_0032-4663_1979_num_34_6_18170 consulté le 03/11/2017 11:03

[2] Jean Claude Chesnais, op cité 1139.

الشكل رقم 02: الأشكال الرئيسية للإنتقال الديمغرافي

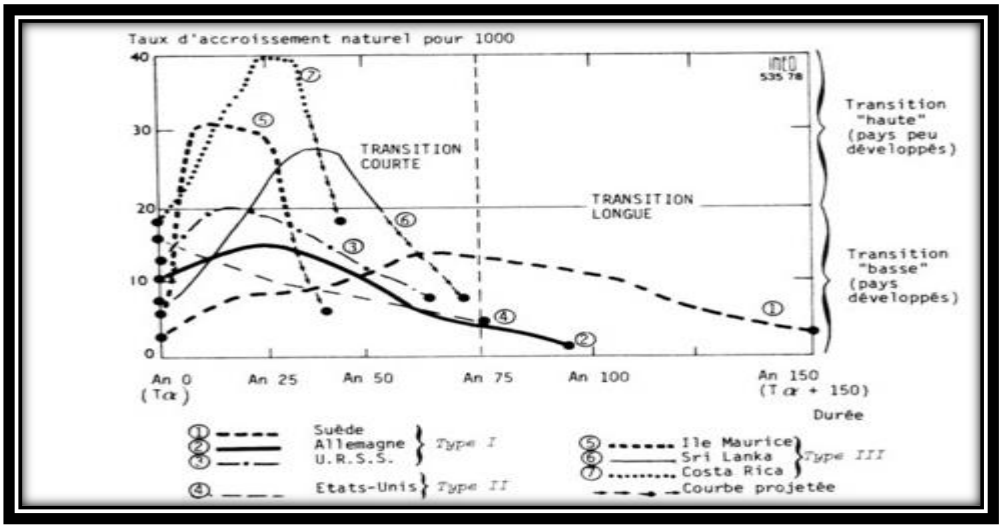

Source : Jean Claude Chesnais, «**L'effet Multiplicatif de la Transition démographique** »,1979,vol,34,N°6p 1141.

4. نقد نظرية الإنتقال الديمغرافي

وقد واجه مفهوم الإنتقال الديمغرافي نقداً أساسيا ففي عام 1973 على سبيل المثال في انطلاق المشروع الكبير لدعم نظرية التحول حدد "كوال" قوة وضعف النظرية وذكر أن هناك صعوبة في تحديد العتبة الدقيقة للتحديث الذي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مدى جاهزية الخصوبة للانخفاض، أما "تشيسنيز" فقد قال في عام 1986 أن قوة مفهوم التحول تكمن في الحقيقة التي لا يمن إنكارها بان مجرى التحديث الكافي لتتغير الخصوبة والوفيات بطريقة يمكن توقعها[1].

حاول "كوال" والمشاركون معه من جامعة برينستون استخدام مسح ذي حجم كبير لتحديد المتغيرات الحاسمة التي قررت مستهل وسرعة الإنتقال الديمغرافي في أوربا وقد فشلت محاولتهم حيث أن دراستهم لم تستطيع إيجاد أي مؤشر اجتماعي اقتصادي للتحديث، يستطيع بدون لبس ولا إبهام شرح حدوث انخفاض الخصوبة في أوروبا، فالعوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تم التأكيد عليها من قبل نظرية التحول بدت إما عملة مزورة أو تناقض في نفسها في شرح وقت الانخفاض ومعدله، ويشار إلى ان انخفاض الخصوبة المتزامن في هنغاريا وانكلترا علما أن تطور المؤشرات الاجتماعية لاقتصادية في هنغاريا كان أقل بكثير مقارنة بإنكلترا التي كانت تعتبر أكثر بلدان العالم تقدما من الناحية الاقتصادية في ذلك الوقت، ومع الأخذ بالاعتبار المجتمعات المعاصرة مثل الصين وكوريا الجنوبية وسريلانكا التي باتت الخصوبة

[1] Bart J. de Bruijn, **Foundation of Demographic Theory: Choice, Process, Context**,,1999 pp. 46-47 https://www.amazon.com/Foundations-Demographic-Theory-Proc consulté le 02/11/2017 14:45

فيها قريبة أو تحت مستوى معدل إعادة الإحلال بدون تحقيق المتطلب المفترض الكامل في التطور الاجتماعي- الاقتصادي، كذلك بنغلاديش واحدة من الدول الأقل تطورا في العالم هي أيضاً مثال جيد آخر لانخفاض الخصوبة، وفي ضوء تقييم التسجيل المعاصر لانطلاق وسرعة تحول الخصوبة وجد "بونغارتس" أيضا تبايناً كبيراً جدا في كل المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية المطبقة مؤكدين خلاصات دراسة جامعة برينستون المشار إليها لتاريخ أوروبا الديمغرافي[1].

وناقش "كالدول" بأن انخفاض الخصوبة يعتمد على التطور الاجتماعي (الذي يعد أساساً التغير في العلاقات العائلية) ،و الذي ليس من الضروري أن يترافق مع التحديث الاقتصادي، رغم أن الكثير من الباحثين لا يرفضون بالضرورة تفسير الرؤى الكلاسيكية لنظرية التحول الديمغرافي وهم يجدون من المهم التأكيد بأن القوى التي يرتكز عليها التحول الديمغرافي لا تتطلب فقط تغيرات في الظروف المادية وفي التقسيم الاجتماعي للعمل والموارد ولكن أيضاً تتطلب تغيرات مهمة في الجانب الاجتماعي والثقافي فيما يخص عدد الأطفال المرغوب به وسلوك إعادة إنتاجهم[2].

ومثل نظرية الحداثة فإن نظرية الإنتقال الديمغرافي في بعض نسخها المعدلة تنكر العالم الثالث كتاريخ وتفترض بأن التقدم يتكون من انجاز الظروف المميزة للغرب. وبما أن التحديث انتقل من دول إلى دول أخرى فإن سكانها سيواجهون نفس مراحل التغيير الديمغرافي. وحسب اعتقاد "كيرك" هذا ما يحدث بالضبط بحيث سيصبح تحول الخصوبة عالمياً[3].

وفي حالة اليابان الفريدة فهي أول مجتمع غير أوروبي أصبح متطوراً وأول من شهد الإنتقال الديمغرافي، ويبدو ذلك من خلال الانخفاض الرئيسي في الولادات الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر، ويقدر أن معدل التكاثر الإجمالي كان 3,0% في عام 1875، ومن هذا التاريخ أنجزت اليابان تقدما اجتماعيا واقتصاديا وانخفض معدل كلا من الوفيات والولادات. ورغم عدم التأكد من التفاصيل يبدو أن التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والانخفاض الرئيسي في معدل الولادات كان وثيقا الصلة في حالة اليابان. في الحقيقة هذا الشيء الذي حدث طبيعيا في اليابان كان قبل تنفيذ برامج التخطيط العائلي الفعالة. وهذا يعني بأن نظرية التحول الديمغرافي لم تكن ملازمة ومختصرة على الثقافة الأوروبية ومن ثم يجب أن يعد هذا نصر رئيسي لها[4].

---

[1] Bart J. de Bruijn,opcité,p48

[2] Ibid,p49

[3] Elspeth Graham**,'' What Kind of Theory for What Kind of Population Geography ?''** International Journal of Population Geography,volume n 6, 2000, p265 onlinelibrary.wiley.com/...1220(200007/08)6:4%3C257::AID-IJP..consulteté 4/11/2017 10 :30

[4] Steven E. Beaver**, <u>Demographic Transition heory Reinterpreted</u>,** Lexington Books, London, 1975, p.1

وحسب "ون وينكلير" رغم كل الانتقادات الموجهة لنظرية الإنتقال الديمغرافي فإنها تظل إطاراً مفيدا لتحليل التغيرات الديمغرافية من وجهة نظر تاريخية أما إمكانية تطبيقها على التحولات الديمغرافية في الدول النامية فهي ليست مجرد نقاش أكاديمي لكن لها أهمية عملية كبيرة بخصوص السياسة السكانية الملائمة التي يجب تبنيها[1] ومن وجهة نظرنا فإن هذه النظرية يمكن تطويرها لتأخذ في الاعتبار الإطار العام لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية وهذه القضية يفترض أن تبقى مدار نقاش أكاديمي مثمر. وهنا أتفق مع د. برهان غليون الذي يقول أن المفاهيم النظرية تتطور وتغير أو تُعدل من مضمونها ومن أشكال تطبيقها تاريخيا مع تطور الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجها كما تتطور مع تبدل المكونات التي تدخل فيها والحاجات الجديدة التي ترد عليها[2].

و أخيرا نخلص إلى أن الإنتقال الديمغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمر معقد ولا يمكن النظر إليه ببساطة. فالعوامل والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية والدينية والإرث الحضاري وغيرها تتداخل وتتفاعل لتعطى المسألة الديمغرافية أبعادا قد تختلف عبر الوقت من بلد لآخر أو من مجموعة بلدان إلى أخرى ولكن في النهاية سيسري التحول ولو بدرجات متفاوتة في جميع البلدان لأنه يرتبط بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية. فالمعروف أن التغيرات الكمية تفضي إلى تحولات نوعية.

II. الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

إذا كان هاجس الخوف بدأ ينتاب بعض الدول المتقدمة من مخاطر الانفجار السكاني فما بال العالم الثالث الذي يشهد نموا ديمغرافيا هاما وهو لا يزال يتخبط في مسالك أكثر حدة وتنوعا من عدم الكفاية في الإنتاج و سوء التغذية و الاعتماد على الخارج

فالنمو الديمغرافي السريع أصبح فعلا من العوامل الأساسية المعيقة لتطور بلدان العالم الثالث نتيجة لأسباب و عوامل داخلية وخارجية ساهمت في جعل طاقة هذه البلدان البشرية خطرا يحسب له ألف حساب، وهو الأمر الذي اجبرها عل البحث عن أنجع السبل الكفيلة للتحكم في نموها السكاني والاستغلال العقلاني لطاقتها البشرية [3].

[1] Onn Winckler,« **Arab Political Demography»,** Sussex Academic Press, Brighton, Portland, vol. 1,2005, pp. 34-35
www.sussex-academic.com › Middle East Studies consulté le 4/11/2017 11 :33

[2] برهان غليون" **منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2000، ص 247.

[3] نور الدين عيساني ،مرجع سابق ، ص404

والجزائر واحدة من بلدان العالم الثالث لم تفلت من المشكلة برغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة منسجمة ومتوازنة حيث أن النمو الإقتصادي في بلادنا لم يتمكن بعد من أن يتحدى النمو الديمغرافي السريع ولا حتى أن يوازيه فزادت بذلك الهوة اتساعا وظل الاختلال قائما [1]

ففي الإطار العام للنمو الديمغرافي والمتمثل في النمو الطبيعي الذي عرف أكبر قيمة بين 1966-1998 شهدت الجزائر أكبر معدل نمو لها والذي لم تشهد قبله البلاد حيث قدر بـ 3% ، وهذا ما أدى إلى مضاعفة عدد السكان خلال 20سنة من 12 مليون إلى 23[2] مليون خلال الفترة من 1966-1987 ،ففي سنة 1830 وبداية الاحتلال الفرنسي للجزائر كان يقدر عدد السكان الجزائر بتعداد يساوي 3 ملايين نسمة تقريبا أما في بداية القرن العشرين كان هناك حوالي 4 ملايين[3] نسمة وكان معدل النمو منخفضا جدا ويبقى هذا المعدل بشكله المنخفض حتى تقريبا نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ورغم الحرب يبقى المعدل على حاله .

وبعد الاستقلال سنة 1962 عملت الجزائر على خفض سن الزواج لزيادة الإنجاب ،و أدى هذا إلى رفع الخصوبة لتصل أوجها بداية السبعينات وقد صاحب هذا الإرتفاع إنخفاض في معدلات الوفيات مما تسبب في مشكلة الانفجار السكاني حتى غاية الثمانينيات حيث سجل النمو الطبيعي 3.34% خلال الفترة 1945-1971 بدأ بالانخفاض لكن مع بقاء النمو الطبيعي فوق عتبة 3% إلى غاية 1986 ،أما بعد هذه الفترة شهدت تراجع الوفيات مع الإنخفاض السريع للمواليد ليبلغ معدل النمو الطبيعي 1.86% سنة 2007 و من خلال تحليل نمو الطبيعي فالانتقال الديمغرافي الذي مرت به الجزائر يمكن تقسيمه إلى أربع مراحل

1. مراحل الإنتقال الديمغرافي في الجزائر

1.1 المرحلة الأولى (1900-1945)[4]:

في الفترة الممتدة بين 1900-1945 كانت الوفيات والولادات مرتفعة جدا وتقريبا في مستوى 30‰ وهذه الخاصية تتصف بها البلدان المتخلفة وقد نتج عن هذه الوفيات والولادات المتقاربة معدل نمو منخفض جدا حوالي 0.5% ،وتعود الأسباب في ذلك إلى الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي عاشتها البلاد كالمجاعة والأوبئة التي مرت بالجزائريين في تلك الفترة

أما الفترة بين 1921-1945 شهد المجتمع خلالها صعوبة في العيش وبالخصوص سكان الأرياف ،فقد وصل معدل الوفيات إلى 29.4‰ بين 1921-1925 وسجل معدل النمو الطبيعي 0.78% خلال الفترة نتيجة صعوبة الحياة وكذلك ما حدث من جفاف و مجاعة ،فاختار الكثير من الجزائريين الذهاب إلى الحرب

[1] نور الدين عيساني، مرجع سابق، ص 52 .

[2] Aissa Delenda, Abdelkrim fodil, opcité, p56.

[3] Rachida Ben Yahia **« aperçu sur la schéma de la croissance démographique en Algérie** » ,revue science humain N°34 décembre2010,p27
revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/viewFile/568/675 consulté le 15/12/2015 23 :56.

[4] Aissa Delenda ,Abedlekrim fodil,opcité,p57.

(الحرب العالمية الثانية) هروبا من الجوع فبالإضافة إلى الوفيات المسجلة في الحرب العالمية الثانية والتي نذكر منها فقدان الجزائريون في حوادث 8 ماي 1945 إلى ما يقارب 45 ألف نسمة في يوم واحد وهو ما ميز هذه الفترة هو معدل الولادات المرتفع الذي قدر بـ 43.4‰ ما بين 1931-1935 وبقي على حاله إلى غاية نهاية الفترة وبالمقابل لهذا الإرتفاع في معدل الولادات كان لايزال معدل الوفيات مرتفعا 30‰،وما يمكن قوله عن المعدل النمو الطبيعي خلال هذه المرحلة على أنه كان يقدر بحوالي 1% سنويا وإن هذا الإرتفاع في معدل الولادات كان نتيجة تعويض الوفيات التي مست البالغين في الحرب العالمية الأولى الذين جندوا إجباريا من قبل السلطات الفرنسية نتيجة الاوضاع المعيشية السيئة التي ميزت سكان الجزائر

2.1 المرحلة الثانية (1945-1970)[1]:

زيادة إستمرار معدل الولادات أين وصل سنة 1970 إلى أعلى قيمة له وهي 50‰ خلال هذه الفترة شهد معدل الوفيات تقلبات عديدة في منحناه وفي الإتجاهات حيث قدر معدل الخام للوفيات بـ 16.7‰ ،وقد وصل معدل النمو الطبيعي في سنة 1970 بـ 3.34% مما أعطى للجزائر خاصية الإنتماء للدول ذات النمو القياسي للسكان

بينما الفترة الممتدة بين 1970-1985 كانت الوفيات تتراجع بنمط أسرع بكثير من سرعة تراجع الولادات و هذا المعدل جعل معدل النمو الطبيعي يحتفظ بقيمته المرتفعة متجاوزا دائما 3% و لكن بعد هذه الفترة بدأ معدل الولادات في التراجع تدريجيا أما عن معدلات الوفيات فقد سجلت 15.54‰ وكان السبب في سرعة تراجع الوفيات هو اهتمام الحكومة الجزائرية بالأطفال والرعاية الصحية المجانية كفتح مراكز صحية كثيرة تولي الإهتمام بالسكان ،أما السبب الرئيسي في إنخفاض الولادات خلال هذه الفترة يرجع إلى إنخفاض نسبة المتزوجين أولا ،و الخصوبة الزواجية ثانيا أما السبب الرئيسي في بقاء معدل النمو الطبيعي يفوق 3% هو عدم انتشار الوعي لدى الأسر الجزائرية في إستخدام وسائل منع الحمل وكذلك قلتها و انعدامها .

3.1 المرحلة الثالثة (1971-1992)[2]:

في الفترة ما بين (1985-1989) عرفت إنخفاضا محسوسا في عدد الولادات مع إنخفاض مستويات الوفيات لكن بوتيرة اسرع وتحديدا خلال الفترة من 1985-1986[3] لكن تجاوزت سرعة تراجع الولادات سرعة تراجع الوفيات فقد سجلت الولادات 11.4% أما الوفيات فقد سجلت 4.4% فكانت النتيجة بداية تباطؤ معدل النمو الطبيعي 2.74% وهذا راجع إلى الحملة الكبيرة من طرف الدولة في نشر مراكز حماية الامومة والطفولة على المستوى الوطني وتوعية الافراد بفكرة تنظيم العائلي مع توفيرها لموانع الحمل فقد إنخفض معدل النمو الطبيعي 2.49% سنة 1990 .

4.1 المرحلة الرابعة 1992 إلى يومنا هذا [4]

[1] Ibid,p58
[2] Ibid,p59.

[3] جميلة عطال ، مرجع سابق، ص 26
[4] جميلة عطال ،مرجع سابق ،ص 27 .

وخلال الفترة ما بين (1992-1998)كان معدل الخام للوفيات شبه ثابت حول قيمة تقارب 6‰ أما مستو الولادات في هذه المرحلة شهد إنخفاضا شديدا فلقد إنخفض معدل الولادات الخام خلال هذه الفترة ليصل إلى 21.02‰ سنة 1998 وهذا من نتائج برنامج التخطيط العائلي الذي بادرت الجزائر في تطبيقه ،وكنتيجة لثبوت الوفيات وتراجع الولادات فقد إنخفض معدل النمو الطبيعي من 2.49% سنة 1990 إلى 1.57% سنة 1998 مقارنة بالولادات ويعتبر المستوى الذي وصلت إليه الوفيات جد متطور رغم أن خلال التسعنيات مرت بظروف أمنية ادت إلى تسجيل نسبة معتبرة من الوفيات حيث سجل معدل النمو الطبيعي 1.51% و1.48% و1.63% خلال سنوات 1999 ،2000،2004 وبعد ذلك استمر بنفس الوتيرة ففي سنة 2008 وصل إلى 1.91%.وهو ما سيوضحه المنحنى التالي فيما يخص اتجاهات معدل المواليد الخام والوفيات وكذا معدل النمو الطبيعي

منحنى رقم (01): تطور معدل المواليد الخام والوفيات والنمو الطبيعي في الجزائر منذ 1901-2010

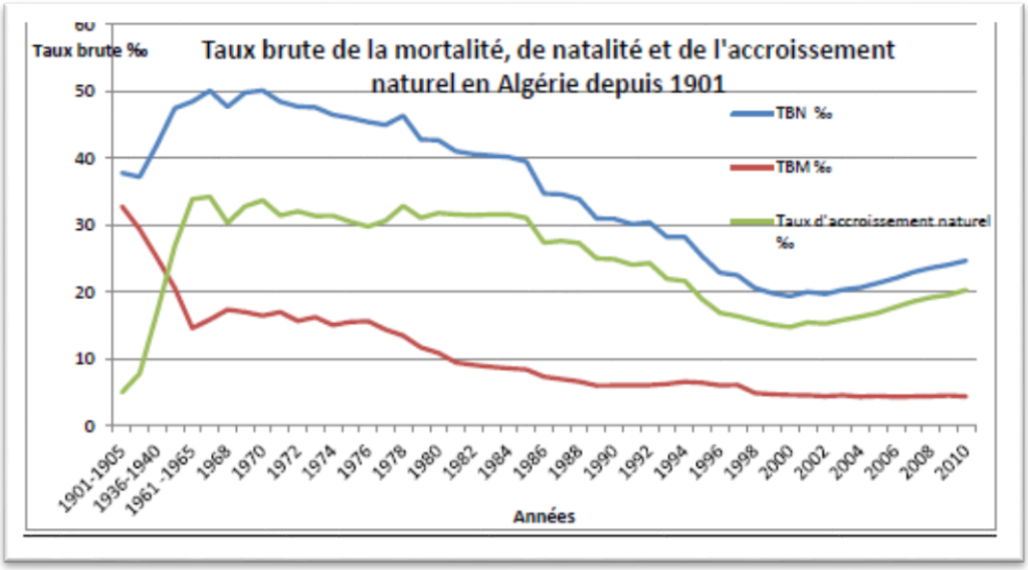

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

2. عناصر الإنتقال الديمغرافي

1.2 الخصوبة والمواليد :

تعد الخصوبة من وجهة النظر الديمغرافية من العناصر الأساسية في دراسة السكان فهي إلى جانب تأثرها بالعوامل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أنها ذات تأثير كبير على تشكيلة طبيعة التركيب السكاني ،ويرجع ذلك إلى كون ارتفاع أو إنخفاض مستو الخصوبة يؤدي بدوره إلى زيادة أو نقصان التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني و اتساعه أو ضيقه بوجود أو عدم وجود ما يعرف بظاهرة التجدد أو الإحلال ،كما يؤدي بالتالي إلى إنخفاض أو ارتفاع مستوى كبار السن بالنسبة لمجموع السكان

كما أن هذا الاتساع او الضيق في قاعدة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية تنعكس بدورها على معدلات النمو السكاني [1].

كما أنها تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج ، ولقد إنخفض معدل الخصوبة الكلية في الجزائر (وهو متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة الواحدة خلال حياتها الإنجابية من 7.8 أطفال في سنوات السبعينات إلى 4.5 طفل/امرأة سنوات التسعنيات و إلى 2.3 طفل /امرأة سنة 2006 ،ويرجع ذلك بالأساس إلى قبول المجتمع بأساليب منع الحمل و الإرتفاع في متوسط سن الزواج وإن كان ذلك راجعا في كثير من الأحيان إلى تأخير سن الزواج للنساء من أجل إتمام تعليمهن وبدء مشوارهن المهني و أيضا من العوامل الإضافية ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب .

وسنحاول في هذا العنصر التطرق إلى اهم معدلات الخصوبة وتطورها العام وكذا حسب فئات السن وحسب مناطق الإقامة أضف إلى ذلك تطور معدلات المواليد الخام

1.1.2 تطور معدلات الخصوبة العامة

و التي تمثل عدد الولادات الحية في السنة لكل 1000 إمراه في سن الإنجاب (15-49) [2]،حيث بدأت معدلات الخصوبة العامة في الإنخفاض منذ سنوات السبعينات وهذا ما يدل عليه معدل الخصوبة العامة الذي عرف إنخفاض قدر تقريبا بالنصف ما بين سنوات الستينيات إلى 1992 من 255.33‰ إلى 130‰ ولكن لم يكن هذا الإنخفاض بوتيرة واحدة أن أكبر إنخفاض سجل في سنوات الثمانينيات إلى غاية 1992 و هو ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 05:تطور معدل العام للخصوبة العامة(‰) للفترة ما بين 1992-2008

السنوات	معدل العام للخصوبة TGFG‰
1992	130
1993	120
1994	117.15
1995	103.89
1996	92.98
1997	84.53
1998	82.50
1999	77.8
2000	73.9
2001	75.3
2008	81.5

[1] فتحي ابو عيانة ،مرجع سابق ،ص 103 .
[2] فاطمة الزهراء بولفضاوي ،مرجع سابق ،ص 104 .

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

شكل معدل الخصوبة العام في الجزائر خلال الفترة من 1992-2008 إنخفاض تدريجيا حيث قدر سنة 1992 بـ 130‰ ليصل حده الأدنى سنة 2000 بـ 73.9‰ وهذا الإنخفاض المتوالي يعكس مدى إرتفاع معدل الزواج الأول بالنسبة للجنسين بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة وهذه الأخيرة بسبب تحسين مستواها التعليمي ودخولها سوق العمل ،كلها عوامل كان لها شأن كبير في إرتفاع معدل الزواج لديها ،ليعود ويرتفع من جديد خلال سنة 2008 إلى 81.5‰ وإن كانت الزيادة غير معتبرة يرجع تفسيرها إلى تحسين الظروف المعيشية ،من شغل ومسكن و استباب الأمن مما استدعى إلى الإقبال على الزواج.

2.1.2 تطور معدلات الخصوبة حسب فئات السن ومناطق الإقامة

تعتبر معرفة معدلات الخصوبة حسب فئات السن ومناطق الإقامة ذات دلالة لما لها من أهمية في معرفة الاختلافات والاتجاهات في توزع الخصوبة .

جدول رقم 06:تطور معدلات الخصوبة الكلية حسب السن ومكان الإقامة

السنوات / الفئات العمرية	1992*		1998*		2002*		2006**	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
19-15	6	29	6.3	8	4	6	4.7	4.1
24-20	110	185	62	77.8	48	56	50.3	52.6
29-25	178	260	122	114.5	106	120	110.1	112.3
34-30	188	256	134.9	159.8	114	146	121	139.8
39-35	132	200	107.7	132.8	94	115	105.5	113.8
44-40	75	113	53.1	70.1	33	52	45.9	50.5
49-45	21	26	14.3	21.7	7	10	1.9	30
المجموع	3.6	5.3	2.5	3.1	2	2.5	2.19	2.38

Source :*Zahia oudah-Bedidi ,Jacques Vallin, « **Différences socioéconomiques de fécondité en Algérie, le poids de la Age au premier mariage, apport des donnés individuelles du recensement de 1998** »,XXXvII ,IUSSP international population conférence « Différences socioéconomiques dans la fécondité et la formation de la famille »,Busan 2013,session 411,p10.

ONS,Enquête Algérienne national à la indicateur Multiples(MICS3)** :Rapport principal. Algérie, 2006, ,p110.

شكلت الفترة من 1992-1998 تسارع في إنخفاض الخصوبة وكانت وبشكل اكبر في المناطق الريفية حيث أنها كانت أسرع بكثير منها في المناطق الحضرية حيث قدر عدد الاطفال لكل امرأة في الريف سنة 1992 بـ3.6 طفل /امرأة لينخفض سنة 1998 إلى 3.1 طفل /امرأة في المناطق الريفية و هذا الإنخفاض السريع للخصوبة مس جميع الفئات العمرية

ومنذ عام 1998 و ما أظهر التحقيق الوطني حول صحة الاسرة لسنة 2002 أن إنخفاض الخصوبة واصل على نفس الوتيرة حيث قدر عدد الأطفال لكل إمرأ ة بـ 2 طفل/ امرأة في المناطق الحضرية و2.5 طفل لكل/ امرأة في المناطق الريفية ولقد واصلت الخصوبة الإنخفاض في جميع الأعمار بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (20-29) سنة و إنخفاض معدلات الخصوبة كان أعلى بقليل في المناطق الريفية أما بالنسبة للفئة العمرية من (30-34) سنة انخفضت معدلات الخصوبة فيها في المناطق الحضرية و ربما هذا راجع إلى الاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل ،ليحدث بعد ذلك للفئة العمرية من (35-39)سنة بالنسبة للنساء الريفيات ،أما بالنسبة للفئة العمرية (40-44) سنة كان إنخفاض الخصوبة أقوى في المناطق الحضرية .

أما في عام 2006 الذي تزامن مع التحقيق الوطني المتعدد المؤشرات على أن الخصوبة واصلت انخفاضها عل نفس الوتيرة بحيث قدر عدد الاطفال للمرأة الواحدة بـ2.1 طفل/ امرأة في الريف و2.3 طفل/امرأة في الحضر .

3.1.2 تطور المؤشر التركيبي للخصوبة

يعبر هذا المؤشر عن عدد الأطفال لكل امرأة وهو أسهل طريقة في معرفة اتجاه الخصوبة وعدد الولادات من خلال فترتها الإنجابية مع افتراض بقائها على قيد الحياة .

منحنى رقم 02 : تطور المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل لكل إمرأة) للفترة من 1992-2008 في الجزائر

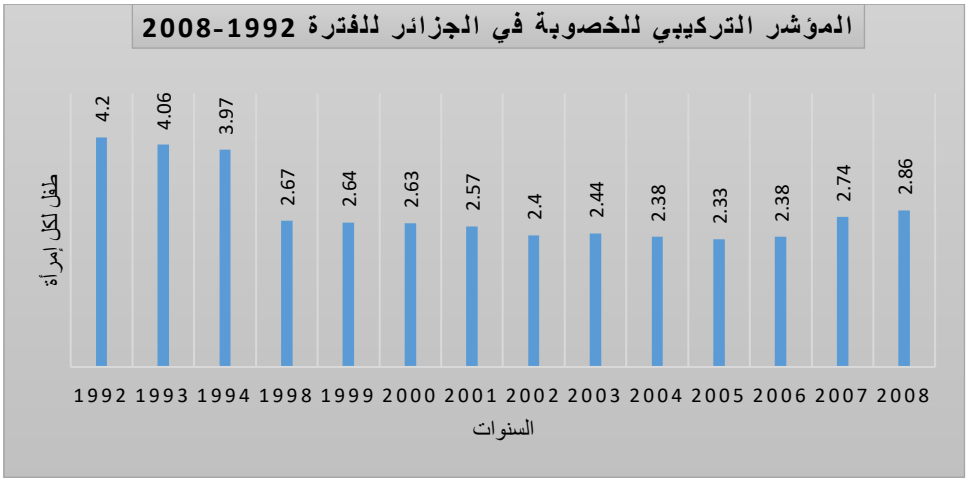

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات

O.N.S, Enquête Algérienne sur la santé de mère et de l'enfant : rapport principal, Algérie 1992,p215.

O.N.S, « **collection statistique**, Recensement De Population Et De L'habitat»,Algérie,1998, $N^{0}80$, p8.

:O.N.S , **Collection statistique**, «Natalité, Fécondité Et Reproduction En Algérie» ,Algérie, 2008

أما عن تفسير هذا الإنخفاض المستمر في مؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر وخاصة للفترة من 1992-2008 أين شهد عدد الأطفال لكل امرأة انخفاضا حيث قدر العدد في سنة 1992 بـ 4 أطفال لكل إمراه ليعرف بعدها إنخفاضا تدريجيا ليبلغ في سنة 2008 بـ 2.86 طفل /امرأة ويرجع الكثير من المتخصصين في القضايا السكانية على أنه توجد العديد من الأسباب الإقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن هذا والتي من ضمنها والأساس فيها تحسن التعليم العام لدى المجتمع الجزائري وبالأخص الإناث وكذلك يمكن إرجاع هذا الإنخفاض إلى نتائج البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي في سنة 1983 ومدى إنتشار وسائل منع الحمل ،أضف إلى ذلك وعي المرأة بعدم إنجاب الأطفال إلا بعد الوصول إلى مستوى معيشي لا بأس به ،وخروج المرأة لميدان العمل .

4.1.2 تطور معدلات الخصوبة حسب المستوى التعليمي وفئات السن

سنحاول من خلال الجدول إبراز أهمية المستوى التعليمي في معرفة الخصوبة وما يبينه من فوارق

جدول رقم 07:تطور معدلات الخصوبة حسب المستوى التعليمي وفئات السن لفترة 1992-2002

سنة 1992*								
السن / المستوى التعليمي	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	ISF
أمي	52	221	262	258	192	103	25	5.6
لم يكمل إبتدائي	26	149	199	176	130	72	12	3.8
إبتدائي	13	122	176	185	121	40	0	3.3
متوسط	19	128	175	173	119	45	0	3.3
ثانوي فأكثر	2	49	147	185	66	49	0	2.5
المجموع	21	143	214	220	164	92	23	4.4
سنة 2002**								
أمي	12	8	145	157	118	51	10	2.9
لم يكمل إبتدائي	10	66	128	131	101	35	11	2.4
إبتدائي	6	73	112	115	90	30	7	2.2
متوسط	2	50	107	119	87	33	7	2
ثانوي فأكثر	-	7	61	108	104	15	-	1.5
المجموع	6	59	119	134	105	43	9	2.4

**Source : ***ONS, Enquête Algérienne sur la santé de mère et de l'enfant : rapport principal, Algérie 1992,p 191.

**O.N.S ,Enquête Algérienne Sur la santé de la famille (PAPfam) :Rapport principal. Algérie , 2002,p38.

خلال الفترة من 1992-2002 نلاحظ أن إنخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة من 4 أطفال إلى 2.4 طفل /امرأة و أهم ما نلاحظه هو إنخفاض هذا المؤشر أنه مس جميع المستويات التعليمية للمرأة ،حيث نجد أن انخفاضه من 5.6 طفل /امرأة إلى 2.9 طفل /امرأة عند الأميات و من 3.8 إلى 2.4 طفل عند اللواتي لم يكملن تعليمهن الإبتدائي و من 3.3 إلى 2.2 اللواتي عندهن مستوى ابتدائي ومن 3.3 إلى 2 عند

اللواتي عندهن مستوى متوسط ومن 2.5 إلى 1.5 طفل / امرأة اللواتي لديهن مستوى ثانوي ،فأكثر ما يمكن ملاحظته ان هذا الإنخفاض بالنسبة للخصوبة وهذا حسب كل فئة عمرية

5.1.2 معدل المواليد الخام

منحنى رقم03 : تطور معدل المواليد الخام في الجزائر للفترة من 1992-2008

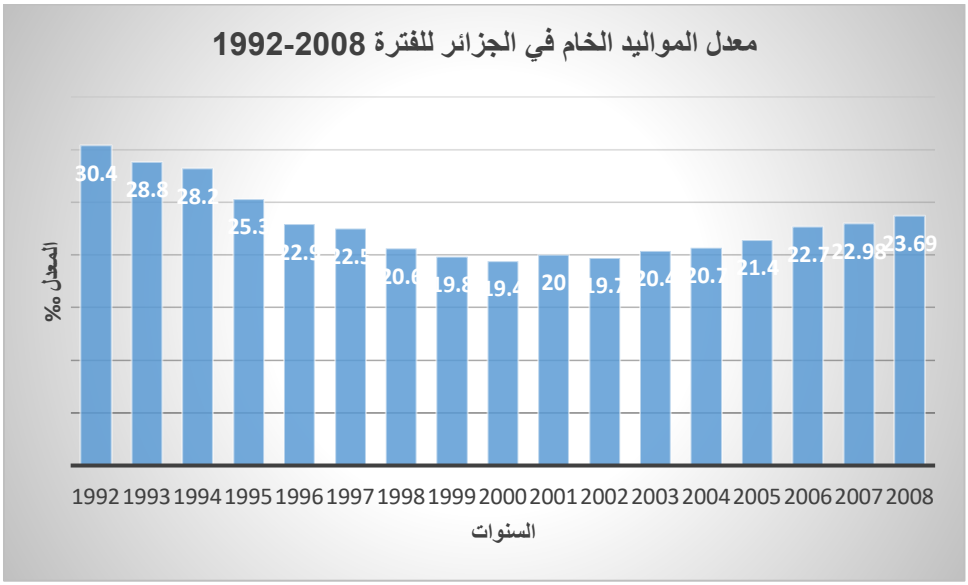

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات : الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين من خلال المنحنى وخلال الفترة من 1992-2008 أن معدل المواليد الخام على أن وتيرة الإرتفاع كانت تسير بوتيرة عادية من سنة 1992 إلى غاية سنة 1994 أين تراوح المعدل بين 28‰ و30‰،قبل أن يأخذ في التراجع بداية من سنة 1995 أين قدر المعدل بـ 25‰ ليعرف بعد ذلك تذبذبا في معدلاته قدرت ما بين 19‰ و20‰ ،كما يشير في المنحنى إلا أن الإرتفاع في عدد المواليد الأحياء لم يسترجع نسقه التصاعدي إلا بداية من سنة 2005 أين قدر العدد بـ 21‰ إلى غاية أن وصل سنة 2008 إلى 23.69‰ مولود حي ،وهذا راجع عموما إلى تحسين الظروف الإجتماعية والاقتصادية في البلاد وكذلك الظروف الأمنية وذلك خلافا لما كان سائدا خلال عشرية التسعنيات .

6.1.2 تطور عدد المواليد في الجزائر

جدول رقم 08: تطور عدد المواليد الأحياء في الجزائر للفترة 1992-2008

الوحدة بالألف

السنوات	عدد المواليد الأحياء (لكل 1000) نسمة
1992	**799**
1993	**775**
1994	**776**
1995	**711**
1996	**654**
1997	**654**
1998	**607**
1999	**594**
2000	**589**
2002	**617**
2004	**669**
2006	**739**
2007	**783**
2008	**817**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين من خلال الجدول الذي يغطي الفترة بداية من سنة 1992إلى سنة 2008 أن وتيرة الإرتفاع في عدد المواليد الأحياء في الجزائر كانت تسير بوتيرة عادية من سنة 1992 إلى سنة 1995 مسجلة بذلك 779 إلى 711 مولود حي ،قبل أن تأخذ في التراجع بداية من سنة 1996 و التي سجلت 654 ألف مولود حي لتعرف إنخفاضا تدريجيا إلى غاية ان تبلغ سنة 2000 و التي سجلت ادني عدد ما يعادل 589 ألف مولود حي ،و في بداية سنة 2002 عرف العدد إرتفاعا قدر بـ617 ولادة ،أما في سنة 2007 بلغ التسجيل 783 ألف مولود حي مقابل 669 ولادة حية سنة 2004 و استمر في هذا الاتجاه الذي لوحظ في سنة 2006 أين بلغ 783 مولود حي ،بحيث لا تزال المواليد الأحياء في ازدياد و ذلك بسب وصول عدد كبير من النساء سن الإنجاب ،و كذلك الزيادة في عدد الزيجات هو على الأرجح السبب

7.1.2.تطور عدد النساء في سن الإنجاب

منحنى رقم04 : تطور عدد النساء في سن الإنجاب (15-49) في الجزائر للفترة 1995-2008

الوحدة (المليون)

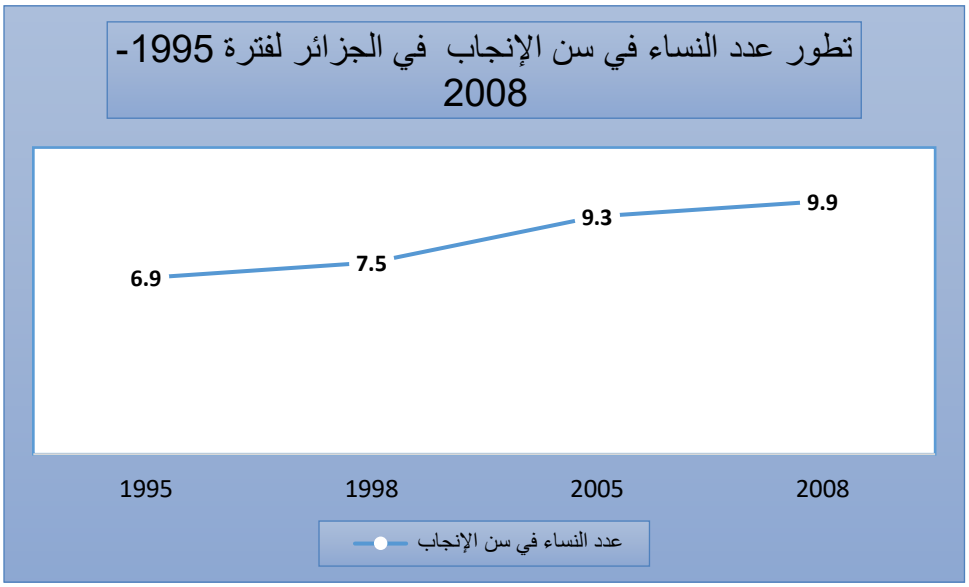

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :

O.N.S :RGPH,1998,2008

النساء في سن الإنجاب في تزايد مستمر فقد انتقل عددهن من 6.5 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان إلى 5, 09 مليون سنة 9.3 سنة 2005و استمرت هذه الزيادة حتى عام 2008 بنسبة 9.9 مليون نسمة في سن (15-49) سنة.

8.1.2 ممارسة تنظيم النسل على الإنجاب

يقصد بإستخدام او استعمال وسائل منع الحمل، استعمال النساء المتزوجات لوسيلة من وسائل منع الحمل وقت معين خلال فترة الإنجاب، و إن استعمال الحالي لأحد وسائل منع الحمل من أهم المحددات المباشرة لمستويات الخصوبة يمكن الحصول على نسب تقدير الاستعمال الحالي من خلال معرفة عدد المستخدمات إحدى هذه الوسائل عند إجراء المسح أو عند تاريخ الملاحظة [1]

[1] سهام عبد العزيز ،**وسائل منع الحمل و أثرها على الخصوبة في الجزائر –(دراسة ميدانية في مراكز حماية الأمومة و الطفولة لمدنية باتنة**)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماحستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية و الإسلامية ،قسم العلوم الإجتماعية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية ،2014/2013 ،ص 43

جدول رقم 09 : معدل استعمال وسائل منع الحمل حسب الطريقة و نسب تطورها للفترة 1992-2006

(الوحدة النسبة المئوية)

نوع الوسيلة المستعملة	1992	2002	2006
حبوب	**38.7**	**45.5**	**45.9**
اللولب	**2.4**	**3**	**2.3**
الواقي	**0.7**	**1.2**	**2.3**
الحقن	**0.1**	**1.8**	**1.4**
وسائل أخرى	**1.3**	**1.1**	**1.4**
مجموع الوسائل الحديثة	**43.1**	**50.8**	**52**
العزل	**1.7**	**1.7**	**3.3**
الرضاعة	**4.1**	**0.9**	**1.9**
الإمتناع فترة الأمان	**1.6**	**2.2**	**4.1**
مجموع الوسائل التقليدية	**7.7**	**5.4**	**9.4**
المجموع	**50.8**	**56.2**	**61.4**

المصدر: سهام عبد العزيز ،**وسائل منع الحمل و أثرها على الخصوبة في الجزائر –(دراسة ميدانية في مراكز حماية الأمومة و الطفولة لمدنية باتنة**)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و الإسلامية ،قسم العلوم الإجتماعية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية ،2014/2013 ،ص 43

من خلال معطيات الجدول أنه وقد قدر معدل استعمال موانع الحمل خلال المسح الوطني لصحة الأم والطفل سنة 1992 بـ 50.8% أي أن نصف الأزواج يستخدمون وسيلة من وسائل منع الحمل لترتفع النسبة إلى 61.4% سنة 2006

حيث كانت نسبة إستعمال الطرق التقليدية بـ9.4% سنة 2006 في حين كان معدل إستعمال الطرق الحديثة على 52% في نفس السنة مقارنة بسنة 2002 أين قدرت النسبة بـ 5.4% بالنسبة للطرق الحديثة ،و50.8% للطرق الحديثة ،في حين الطرق التي عرفت نسب استعمالها إرتفاعا كبيرا هي الامتناع فترة الأمان ،العزل والحبوب ،واللولب حيث بلغت الزيادة في نسب استعمالها 4.1%،3.3% ،45.9% ،2.3% على التوالي سنة 2006 ،أما بالنسبة للحقن فعرفت إنخفاضا فكانت مؤشراتها 1.4% سنة 2006 بعد ما كانت سنة 2002 بـ 1.8% ،و أن انتشار هذه الوسائل يدل على تدعيم الذي تحظى به من قبل السلطات الجزائرية منذ سنوات التسعينيات التي زادت في التأثير على الخصوبة .

2.2 الوفيات

وتعتبر المحدد الثاني للنمو (التغير) السكان ويدعى البعض أن أثر هذا العامل لا يظهر فقط في تغير حجم السكان بل في تركيبهم كذلك وخصوصا التركيب العمري ،و من هنا فإن التحكم في الوفيات يلقى قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة وقد شهدت معدلات الوفيات ومنذ أواخر القرن الماضي هبوطا

مستمرا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تقدم و إنتشار الخدمات والرعاية الصحية والطبية ليس فقط في الدول المتقدمة[1] بل و حتى في العديد من البلدان النامية

كما تشير معظم الإحصائيات الصحية و نتائج المسوح الأسرية التي قامت بها الجزائر إلا أن التحسن في المستوى الصحي للسكان مس بشكل عام صحة الأم والطفل خاصة مما أدى إلى إنخفاض معدل الوفيات الخام في الجزائر حيث قدر سنة 1998 [2]بـ4.87‰ وترافق هذا الإنخفاض المشاهد في معدل الوفيات الخام بانخفاض مماثل في معدلات وفيات الرضع و الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات .

1.2.2 تطور عدد الوفيات

جدول رقم 10:تطور عدد الوفيات في الجزائر للفترة 1992-2000

(الوحدة بالألف)

السنوات	عدد الوفيات لكل (1000) نسمة
1992	**160**
1993	**168**
1994	**180**
1995	**180**
1996	**172**
1997	**178**
1998	**144**
1999	**141**
2000	**140**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

من معطيات الجدول فيما يخص العدد المطلق للوفيات فقد ارتفع في الفترة من 1992-1997 حيث انتقل من 160 الف وفاة سنة 1992 إلى 178 الف وفاة ،لكن عرفت كل من سنة 1994 و1995 إرتفاعا قدر بـ 180 ألف وفاة ، وبداية من سنة 1998 عرف عدد الوفيات إنخفاضا أين قدر سنة 2000 بـ 140 ألف وفاة

و ان الإرتفاع الذي شهدته هذه الفترة جاء في سياق السنوات التي شهدت تصاعدا خطيرا من الناحية الأمنية .

2.2.2 معدل الوفيات الخام

معدل الوفيات الخام هو أبسط مقاييس الوفيات و أقلها تعقيدا بحيث يعتبر وسيلة مقبولة في التعبير على اتجاه ظاهرة الوفيات خلال فترة زمنية معينة على مستوى الوطن وفي التعبير عن الاختلافات القائمة

[1] كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك ،**الموارد واقتصادياتها**،د180ار النهضة العربية ،بيروت 1986 ،ص 318

[2] ONS ,Données statistiques série 294,1998.p172

بين فئات الأعمار أو الجنس و بالارتكاز على هذا التحديد نقوم بتحليل وفهم ظاهرة الوفيات العامة من خلال المسوحات وكذا التعدادات للفترة من 1992-2008

منحنى رقم 05 :تطور معدل الوفيات الخام (‰) في الجزائر في الفترة من 1992-2008

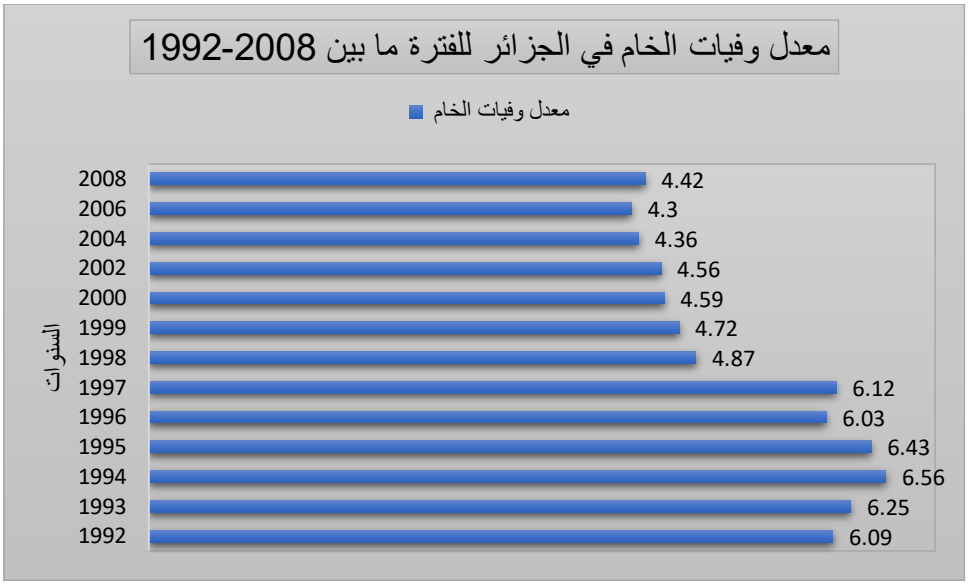

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :الديوان الوطني للإحصائيات

و على غرار ما تشير إليه معطيات المنحنى المذكور أعلاه أن مستوى الوفيات العامة في الجزائر و خلال الفترة الممتدة من 1992-2008 انخفضت وبشكل متواصل مع الميل إل الجمود والركود الواضح خلال سنوات التسعينيات ،فنجدها قد قدرت بـ 6.03‰ سنة 1992 لتعرف إنخفاضا إلا بداية من سنة 1998 أين بلغت 4.87‰ إل غاية أن تبلغ سنة 2008 بـ4.42‰ إن هذا الإنخفاض المحسوس في الوفيات العامة مرتبط في جزئه الكبير عل التطور الأساليب الصحية و الوسائل الطبية والعلاجية و الوقائية و نجد ذلك من خلال توسع شبكة الخدمات الصحية في بلدنا من عيادات و مستشفيات ومراكز حماية الأمومة و الطفولة أو حتى قاعات العلاج البسيطة وكذا الإطار الطبي العام والخاص .

3.2.2 اتجاه مستويات وفيات الاطفال

تعتبر وفيات الاطفال ظاهرة ديمغرافية تعكس لنا المستوى الصحي لأي بلد كما أنها مؤشر أساسيا للمستوى المعيشي حيث تتأثر

بعدة عوامل منها الإقتصادية و الإجتماعية و الديمغرافية مما يجعل حياة الطفل مرتبطة أكثر بمدى إيجابية هذه العوامل أو سلبيتها و لقد أوضحت نتائج المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل و كذا مسح الجزائري حول صحة الاسرة سنة 2002 أن مستويات وفيات الاطفال قد شهدت إنخفاضا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين في حين معدل وفيات الرضع فقد وصل ، إلى مستويات أدنى كذلك شهد معدل

وفيات الأطفال تحت سن الخامسة إنخفاضا في نفس العقد ،و لكن بالرغم من أن جميع الأطفال في الجزائر بغض النظر عن خلفياتهم قد استفادوا من هذا الإنخفاض في معدل الوفيات [1]

1.3.2.2 تطور معدلات وفيات أطفال الرضع

جدول رقم 11:تطور معدل وفيات الاطفال الرضع حسب الجنس لكل(1000 ولادة حية) في الجزائر للفترة من 1992-2008

السنوات	معدل وفيات الأطفال حسب الجنس لكل (1000 ولادة حية) (‰)		
	ذكور	إناث	عام
*1992	**57.70**	**53.00**	**55.40**
**1993	**57.61**	**53.29**	**55.49**
**1994	**56.80**	**51.51**	**54.21**
**1995	**57.94**	**51.68**	**54.87**
**1996	**56.88**	**52.21**	**54.59**
**1997	**59.50**	**53.66**	**54.59**
**1998	**38.70**	**36.00**	**37.40**
**1999	**40.20**	**38.60**	**39.40**
**2000	**38.40**	**35.30**	**36.90**
**2001	**38.9**	**35.9**	**37.5**
**2002	**36.1**	**33.3**	**34.7**
***2003	**34.6**	**30.3**	**32.5**
***2004	**32.2**	**28.5**	**30.4**
***2005	**32.4**	**28.2**	**30.4**
***2006	**28.3**	**25.3**	**26.9**
***2007	**27.9**	**24.4**	**26.2**
***2008	**26.9**	**23.9**	**25.5**

Source : *ONS, Enquête Algérienne sur la santé de mère et de l'enfant : rapport principal, Algérie 1992

**O.N.S ,Enquête Algérienne Sur la santé de la famille (PAPfam) ,opcité, 2002,p38

***Les autre chiffres ont été tirés des publication de l'ONS intitulées Données statistiques .

إن بعد الأزمة الإقتصادية التي مست الجزائر والتي كانت ناجمة عن إنخفاض أسعار النفط والغاز في عام 1986 قد أثرت بشكل كبير على مستوى المعيشة للسكان و خاصة عل القطاعات الإجتماعية

[1] Ahmed Makaddam, Mostafa kharoufi, Rapport d'évaluation initial du programme de pays de L'UNFAP pour l'algérie 2007-2011,p19.

وبالخصوص الإنفاق على الصحة العامة الذي كانت أثاره مبينة في سنوات التسعنيات أين قدر معدل وفيات الاطفال سنة 1992 بـ 57.70‰ للذكور و53‰ للإناث ليبق بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 1998 أين قدر بـ 38.70‰ للذكور و 36‰ للإناث ليعرف إنخفاضا تدريجيا إلى غاية أن بلغ سنة 2008 لكلا الجنسين 25.5‰ ،ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذا الإنخفاض يرجع إلى التحسينات ظروف حياة السكان الصحية و كذلك تنفيذ البرامج الوطنية لمكافحة وفيات الاطفال و الذي تضمن مجموعة من البرامج الفرعية لها علاقة بمدى فعاليات التلقيحات و الإهتمام بصحة الأم والطفل .

2.3.2.2 تطور معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة

لقد سجلت الجزائر تحسنا في مجال الصحة و رفاهية الأطفال فقد إنخفض معدل الوفيات الأطفال الأقل من خمسة سنوات خلال الفترة 2000-2008 مما يؤكد ان هناك تحسنا لحالة الأطفال الصحية[1] وهو ما سيوضحه المنحنى التالي :

منحنى رقم 06: تطور معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب الجنس (لكل 1000) ولادة حية في الجزائر للفترة 2008-2000

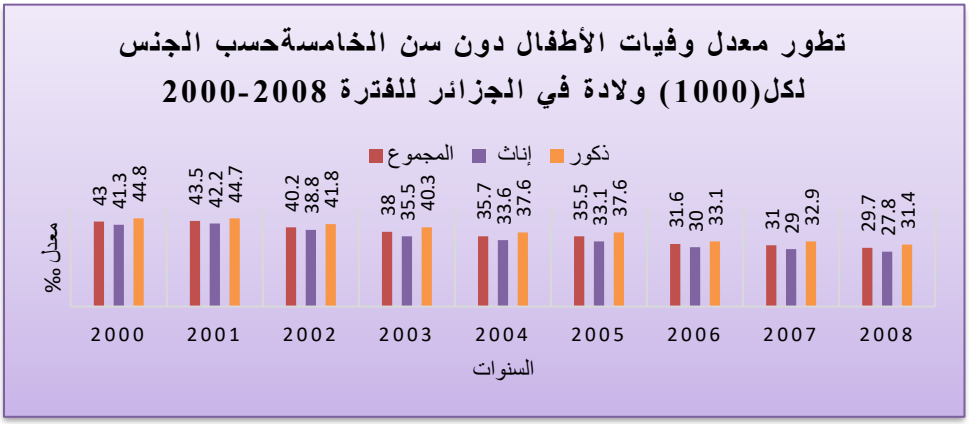

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات "

O.N.S, Données Statistique ,Démographie Algérienne,N°779,2016,p6

عرف عدد وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات إنخفاضا من 43 متوفي للألف إلى 29 متوفي في الألف سنة 2008 ،ويرجع هذا التراجع إلى اهتمام المولى لصحة الأم والطفل من قبل الحكومة الجزائرية و خاصة في مجال مراقبة الحمل و الولادة

4.2.2 وفيات الأمهات

على الرغم من التقدم المحرز في مجال الصحة يظل معدل وفيات الأمهات في الجزائر مرتفعا فقد قدر في سنوات التسعنيات بـ215 وفاة لكل 100000 ولادة حية و لكن ومع بداية سنة 1999 ووفقا

[1] فطيمة حاجي ،**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2014/2013 ،ص 200

لنتائج المسح المنجز من طرف المعهد الوطني للصحة العمومية INSP أن معدل وفيات الأمهات قد بلغ 117.4 وفاة لكل 100000 ولادة حية، و منذ ذلك الحين ووفقا لتقدير وزارة الصحة والسكان و إصلاح المستشفيات تطور ذلك المعدل نحو الإنخفاض[1]

منحنى رقم 07 :تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر لكل (100000 ولادة حية) من 1992-2007

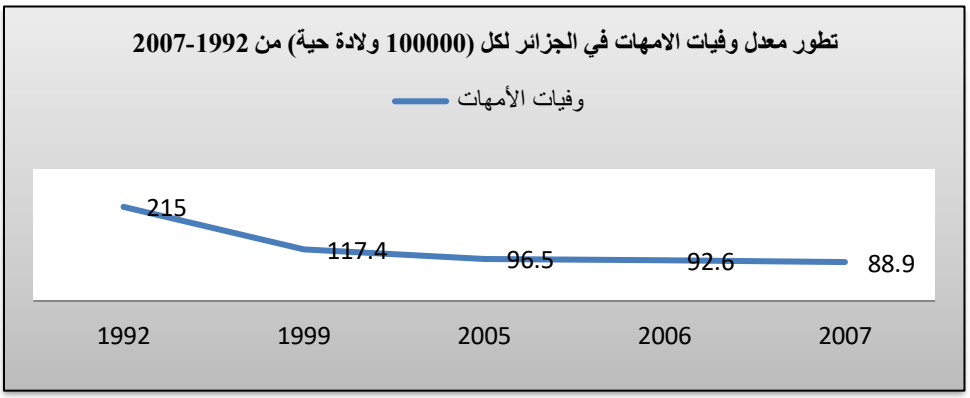

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات

O.N.S, **Enquête Algérienne sur la santé de mère et de l'enfant : rapport principal**, Algérie 1992 -Enquête national sur la mortalité maternelle menée en collaboration avec L'Institut national de la santé publique (INSP) en 1999.

-ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière.

تحسن صحة الأمهات هي واحدة من الأهداف الرئيسية للسياسة الوطنية للعمل و الوقاية و الصحة و يشكل واحدا من المحاور ذات الأولوية للتدخل و على الرغم من التقدم المحرز تظل الجزائر تعاني من وفيات الأمهات ففي سنة 1992 و كجزء من المسح الجزائري للأم و الطفل قدر معدل الوفيات ب215 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية ، و حسب التحقيق الوطني حول وفيات الأمهات لسنة 1999 وصل المعدل إلى 117 حالة وفاة أي انخفاض بنسبة 50 % في فترة 7 سنوات 1992-1999 و هذا الانخفاض يرتبط بالتحسن العام في إدارة الحمل و الولادة و كذا انخفاض معدلات الخصوبة (معدل الخصوبة الكلي) الذي بدوره عرف انخفاض من 8 أطفال لكل امرأة إلى 2 طفل ، و يمكن أن يكون سبب هذا الانخفاض راجع لأسباب اجتماعية و اقتصادية أو حتى ثقافية فخروج المرأة للعمل و تحسن مستواها التعليمي كانت له المساهمة الكبرى في ذلك، فمعرفة المرأة لوسائل منع الحمل جعلها تدرك مدى أهمية المباعدة بين الولادات من أجل تجنب عواقب الحمل المتكررة .

5.2.2 أمل الحياة المتوقع عند الولادة

أمل الحياة هو أهم مقاييس التنمية البشرية لما له من دلالة على تطور بلد ما ،يظهر لنا ذلك بمقارنة أمل الحياة بالدول المتقدمة و الذي جاء بعد تطور استغرق مدة طويلة على عكس الدول النامية أين عرفت

[1] Ahmed Makaddam, Mostafa kharoufi,opcité,p20.

تطورا سريعا في هذا المؤشر وباعتبار الجزائر من بين هذه الدول عرف أمل الحياة تحسنا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

جدول رقم 12 :تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس من 1995-2008

(عدد السنوات المعاشة)

السنوات	متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس		
	رجال	نساء	الإجمالي
1995	66.10	68.18	67.26
1996	66.8	68.4	67.7
1998	70.5	72.9	71.7
1999	71.9	72.9	72
2000	71.5	73.4	72.5
2001	71.9	73.6	72.9
2002	72.5	74.4	73.4
2003	72.9	74.9	73.9
2004	73.9	75.8	74.8
2005	73.6	75.6	74.6
2006	74.7	76.8	75.7
2007	74.7	76.8	75.7
2008	74.9	76.6	75.7

Source :Conseil National Economique et Sociale ,Rapport National sur le Développement humain Algérie,2008,p66.

من المعطيات المبينة في الجدول وفيما يخص الجزائر نجد أن امل الحياة عند الولادة فقد عرف ارتفاع في السنوات الأخيرة فقد قدر سنة 1995 بـ66 سنة عند الرجال وفي مقابل68 سنة عند النساء، ليبلغ الإجمالي 67 سنة ثم ارتفع إلى 72 سنة عام 2000 ليعرف إرتفاعا سنة 2004 بـ74 سنة ليصل سنة 2008 إلى 75 سنة (لكل الجنسين)إن ما سجله أمل الحياة عند من ارتفاع كان سببه التقدم و التطور اللذان سجلا في ميدان النظافة و الصحة العمومية ،إضافة إلى التغطية الصحية وتحسن المستوى المعيشي أدتا إلى تراجع الأوبئة والأمراض المعدية التي كانت منتشرة في تلك المرحلة من القرن الماضي ، وما يمكن قوله أيضا و من خلال ما تم ملاحظته في الجدول أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة لنساء أعلى على غرار متوسط العمر المتوقع عند الرجال لأن الوفيات عند الذكور أعلى من وفيات النساء ، وهذا راجع أساسا إلى تعرض الذكور للحوادث أكثر من النساء نظرا لالتزام هذه الأخيرة في البيت

وعموما فإن هذه الفترة تميزت بالتحسن في الأحوال الصحية للسكان حيث أنه وبداية من سنة 1996 أخذت الوفيات في التراجع (وهو ما تم ذكره سابقا) نظرا لدخول البلاد مرحلة جديدة ،ففي بداية مرحلة التسعينيات لم تظهر ثمار التحسن بسبب عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي كان سائدا والذي أبطل كل الجهود المبذولة في المجال الصحي .

6.2.2 الزيادة الطبيعية

جدول رقم 13:تطور معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة 1992-2008

السنوات	معدل الخام للمواليد TBN	معدل الخام للوفيات TBM	معدل الزيادة الطبيعية TAN
1992	**30.40**	**6.10**	**24.30**
1994	**28.24**	**6.56**	**21.68**
1996	**22.91**	**6.03**	**16.88**
1998	**21.02**	**5.82**	**15.20**
2000	**19.76**	**5.46**	**14.30**
2002	**19.68**	**4.41**	**15.27**
2004	**20.67**	**4.36**	**16.31**
2006	**22.07**	**4.30**	**17.77**
2008	**23.6**	**4.42**	**19.20**

المصدر: حكيم الغول ،**تطور أمد الحياة في الجزائر و عوامل تحسنه ما بين 1966-2008** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ، كلية العلوم الإجتماعية ،جامعة وهران السانيا ،سنة 2013 ،ص 64

ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المرصودة في الجدول أن تطور معدل الزيادة الطبيعية مر بفترتين في تباين التغيرات التي طرأت عليها وهي :

- ✓ **الفترة الممتدة من سنة 1992-2000:**شهدت قد معدلات الزيادة الطبيعية عملية التناقص اللارجعي أي المستمر باتجاه واحد و هو التناقص الناتج عن معدل المواليد والوفيات حيث نلاحظ أن معدل المواليد تناقص من 30‰سنة 1992 إلى 19.7‰ سنة2000 و كذلك بنفس الوتيرة لمعدل الوفيات الخام ،و هذا التراجع المسجل عائد بالدرجة الأولى إلى الظروف التي عايشتها الجزائر خلال هذه الفترة
- ✓ **الفترة الممتدة من سنة 2000-2008 :**و ما نلاحظه في هاته الفترة بأن معدل المواليد بأ يتحكم كل التحكم في الزيادة الطبيعية ،حيث أن هاته الفترة عرفت إستقرار في المشاريع التنموية كبرى أثر

معدل المواليد مسجلا إرتفاعا من 19.76 ‰ سنة 2000 إلى 23.62‰ سنة 2008 أما فيما يخص معدل الزيادة الطبيعية فسجل سنة 2008 بـ19.20‰

7.2.2 تطور عدد السكان و معدل النمو الطبيعي في الجزائر للفترة 1992-2008

بعد التطرق إلى كل من الولادات والوفيات و اتجاهاتهما فإن النمو الطبيعي سار بنفس الوتيرة التي عرفتها كل من الولادات والوفيات بالإضافة إلى ذلك في إعطاء نظرة عامة عن تطور سكان الجزائر خاصة خلال الفترة المدروسة ما بين 1992-2008 وهو ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم 14: تطور عدد سكان الجزائر ومعدل النمو الطبيعي في الجزائر للفترة 1992-2008

السنوات	عدد السكان (بالمليون)	معدل النمو الطبيعي (%)
*1992	**26.271**	**2.43**
**1994	**27.496**	**2.16**
**1996	**28.566**	**1.68**
**1998	**29.507**	**1.52**
**2000	**30.416**	**1.43**
***2002	**31.357**	**1.53**
****2004	**32.261**	**1.63**
****2006	**33.194**	**1.78**
****2008	**34.591**	**1.91**

Source :*O.N.S ,Revue statistique ,Alger ,$N^0$35,1992,p02.

**O.N.S ,Données Statistique ,Démographie Algérienne ,$N^0$277,2000.

***O.N.S ,Données Statistique ,Démographie Algérienne ,$N^0$37,2002,p1.

****O.N.S, Données Statistique ,Démographie Algérienne,N°779,2016

من خلال الجدول والمعطيات المبينة فيه و بداية من سنة 1992 لوحظ أن معدل النمو الطبيعي اتخذ منحنى الانحدار السريع له وهو ما يؤكد تراجع المعتبر في معدلات النمو الطبيعي خلال مدة قصيرة وخاصة خلال الفترة المدروسة من 1992-2008 أي أن هاته الفترة بدأ معدل المواليد يتحكم كل التحكم في معدل الزيادة الطبيعية ،حيث أن هذه الفترة وبداية من سنة 2000 عرفت الجزائر إستقرار في مشاريع التنموية الكبرى وهو ما أثر على معدل المواليد و الذي بدور أثر على الزيادة الطبيعية أين قدرت بـ 1.43% سنة 2000 لتعرف إرتفاعا قدر سنة 2008 بـ 1.91 %

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات ان عدد سكان الجزائر شهد إرتفاعا منذ سنة 1992 أين قدر بـ 26 مليون نسمة ليعرف زيادة تدريجية إلى غاية ان بلغ سنة 2008 بـ 34 مليون نسمة أي بزيادة قدرت بحوالي 8 ملايين نسمة .

3.2 الهجرة

تعد الهجرة من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الوطن منذ الإستقلال وتعكس معظم الحركات السكانية التي حدثت في الجزائر ولقد كانت هناك العديد من الدراسات العلمية و مناقشات و أراء حول موضوع الهجرة و خاصة الهجرة الداخلية في الجزائر ،وجاءت ضمن نتائج هذه الدراسات أن الريفيين أكثر هجرة من سكان المدن و الذكور أكثر من الإناث و أن الأشخاص في فئات السن الشابة أكثر ميلا للهجرة من الفئات الأخرى و معظمهم من فئات العزاب الذين لم يعد لهم عمل في مناطقهم الأصلية [1].

و فيما يلي سنحاول أن نقدم وصف تفسيري موجز حول شكل الحركة السكان الداخلية للمواطنين بين مناطق المجتمع الجزائري و ذلك من واقع نتائج تعداد الرابع الوطني لسكان واسكن سنة 1998 و الهدف منها التعرف على حجم الهجرة الداخلية في الجزائر و أي المناطق جذبا للسكان و أيها أكثر طردا .

1.3.2 الهجرة الداخلية

جدول رقم 15: التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين من وإلى مناطق الوطن خلال سنة 1998

المنطقة	الهجرة القادمة		الهجرة المغادرة		صافي الهجرة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الجزائر العاصمة	148111	7.3	123151	6.2	24960	10.29
وهران	72222	7.6	31263	3.5	40959	33.90
عنابة	24493	5.6	18915	4	5578	9.96
قسنطينة	24148	3.9	22016	3.6	2132	2.64
جيجل	9532	2.3	28658	6.6	-19126	-32.28
قالمة	10255	3.1	10515	3.2	-260	-0.58
المدية	13357	2.3	72865	11.3	-59508	-69.25
المسيلة	17406	3.1	21423	3	-4017	/
ورقلة	22941	7.7	10705	3.8	12236	/
بشار	8375	5	13312	7.8	-4937	/
شلف	14264	2.3	25069	4	-10806	-17.93
عين الدفلى	11956	2.5	23691	4.9	-11635	/
بويرة	16899	3.6	27151	5.7	-10252	/
باتنة	16855	2.4	24000	3.4	-7145	/
ادرار	9194	4.4	30092	13.1	-20898	/
غيلزان	12359	2.6	27668	5.7	-15309	/
البليدة	59668	7.4	41416	7.2	18252	/
الجلفة	26441	5.1	14660	2.9	11781	/
سطيف	29658	3.1	26625	3	1033	/
بومرداس	47476	7.7	18420	4	29056	/
تيبازة	26124	6.9	11038	3	15086	/

[1] نور الدين عيساني ،مرجع نفسه ،ص 129 .

Source : ONS ,Données Statistique ,les migration –intercommunales résultats RGPH 1998 N331.

نستنتج من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أي جميع الولايات الكبرى التي تقع على الشريط الساحلي سجلت صافي هجرة إيجابي باستثناء ولاية جيجل التي سجلت صافي هجرة سلبي يقدر بـ 19129- شخص ،بينما ولاية الجزائر 24901 فرد ،وهران 40950 فرد ،عنابة 5578 فرد ،بومرداس 29056 فرد ،تيبازة 15086 فرد ،البليدة 18252 فرد، إضافة لتلك المناطق نجد المناطق أخرى تجذب عدد من السكان لها وهي ولاية ورقلة ،الجلفة ،سطيف ،قسنطينة، غذ سجلت هذه المناطق صافي هجرة إيجابي قد يكون السبب راجع إلى ان هذه المناطق تحتوي على مراكز تعليمية وتكوينية متعددة بالإضافة إلى توفرها على فرص عمل مؤقتة و نشاطات مهنية غير رسمية ،وبالتالي تجذب عدد كبير من الشباب نحوها وعند إنتهاء المهام التي هاجروا من اجلها يعود معظم هؤلاء الشباب إلى مناطقهم التي أتوا منها أو يبحثون عن أعمال في مناطق أخرى إضافة إلى بعض سكان هذه المناطق موظفون في مؤسسات حكومية عند وصولهم إلى التقاعد يفضلون العودة إلى مناطقهم الأصلية .

2.3.2 صافي الهجرة

على مستوى الهجرة الدولية يعرف ان الجزائر منطقة طاردة و بالتالي فإن صافي الهجرة سيكون سالبا

جدول رقم 16: تطور صافي الهجرة في الجزائر للفترة 1992-2007

السنة	1992	1997	2002	2007
صافي الهجرة	-103671	-76196	-57808	-48998

المصدر: مصطفى عوفي ،صلاح الدين عمراوي ،**التوقعات السكانية للفئة النشيطة في الجزائر و احتياجاتها (سنة 2038) بإستخدام جهاز الطيف الديمغرافي (Spectrum)**،مجلة العلوم الإجتماعية ،جامعة عمار ثلجي ،الأغواط العدد 11،مارس 2015 ،ص68

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول المبينة لصافي الهجرة في الجزائر نلاحظ أنها انخفضت على طول الفترة الممتدة من 1992-2007 أين قدرت بـ 103671 مهاجر خارج الدولة ،و يعود هذا لظروف التي عايشتها الجزائر خلال فترة تسعينيات الماضية لتشهد بعذلك إنخفاضا تدريجيا في عدد المهاجرين أين قدرت سنة 2007 بـ 48998 مهاجر و هذا راجع إلى حالة الاستقرار التي شهدتها البلاد .

3. الزواج

يعتبر الزواج ظاهرة ديمغرافية هامة وهي مرتبطة بشكل كبير بالعادات و القيم الإجتماعية السائدة في كل مجتمع و لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال تغيرات عميقة مست الجوانب الإجتماعية ،حيث شملت تغيرات في الظروف الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وكذا السياسية ،وكان في ذلك دور كبير في تغير مسار الزواج فلقد شهد متوسط سن الزواج إرتفاعا مستمرا أين تعدى عتبة الثلاثين في سنة 2002 بعد ما كان في حدود 18 سنة بعد الاستقلال وكان لهذا الإرتفاع الشديد في سن الزواج إنعكاس مباشر على نسب

العزوبة في الأعمار المبكرة ،وإن هذا التغير لم يقتصر على المناطق الحضرية التي عرفت موجات من التطوير وتغيير في جميع نواحي الحياة ،بل طال أيضا المناطق الريفية التي طالما كانت متمسكة بالعادات والتقاليد[1] .

1.3 . تطور معدل الزواج

منحنى رقم 08:تطور معدل الزواج في الجزائر للفترة من 1992-2008

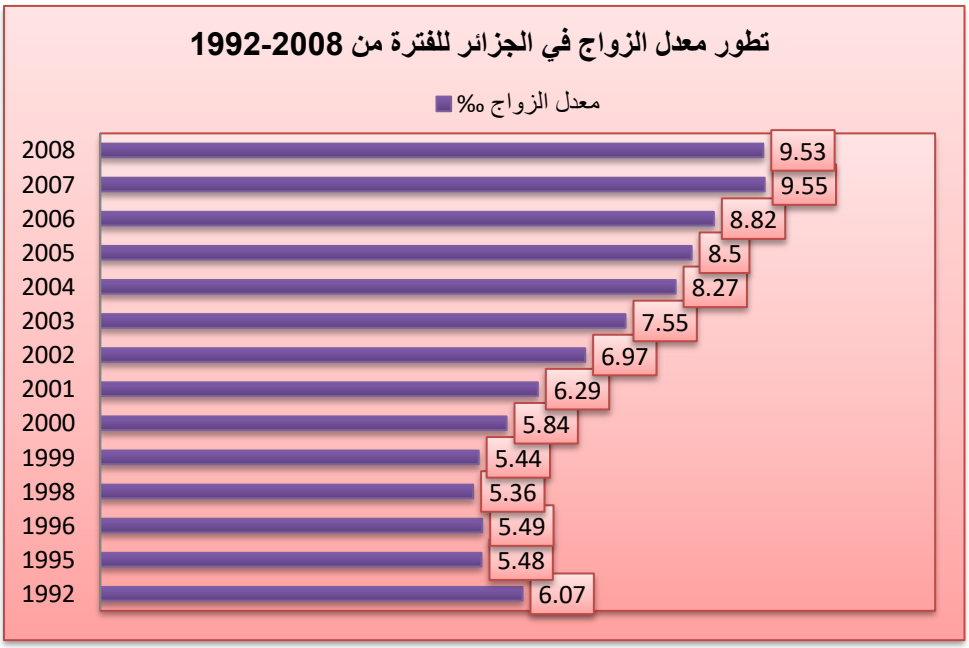

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من المنحنى الملاحظ أن معدل الزواج وخلال الفترة بين 1992-2008 يمكن إرجاع إنخفاض معدلات الزواج و خاصة بداية من التسعنيات إلى سنة 2000 أين تراوح المعدل بين 5‰ و6 ‰ على التوالي و يمكن إرجاع سبب هذا الإنخفاض إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد أضف إلى ذلك التحولات الإقتصادية المسببة في تدهور الأوضاع المعيشية والفقر كبروز أزمة البطالة ،أزمة السكن وغير ذلك ،ولكن بعد سنة 2000 يرتفع معدل الزواج ليصل إلى أعلى قيمة له قدرت بـ9.55 ‰ سنة 2007 و هذا أساسا إلى التحسن في الأوضاع المعيشية و الأمنية .

[1] Hammouda Nacer Eddine, , « **Age Moyen au premire mariage et cart D'age entre Epoux, Quelle méthodes D'estimation Adopter le cas Algérien ؟**», CREAD Division développement humain et Économie Sociale, Alger, 2009 p3
. jms.insee.fr/files/documents/.../109_4-JMS2009_S17-3_HAMMOUDA-ACTE.PDF consulté le 27/07/2016 17 :28

2.3 العمر المتوسط عند الزواج الأول

منحنى رقم 09 : تطور متوسط العمر عند الزواج الأول في الجزائر للفترة 1992-2008

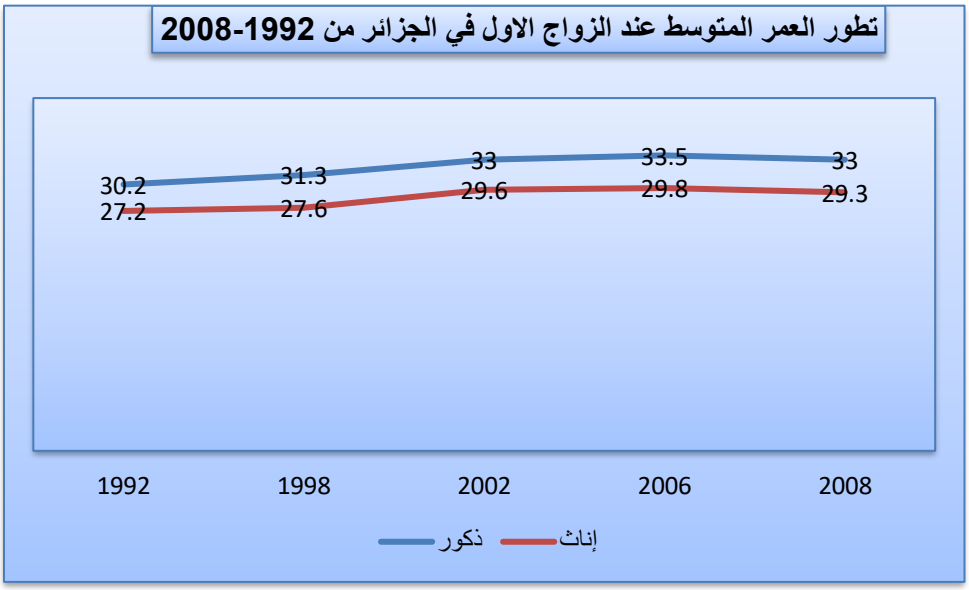

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :

ONS, Rapports d'Enquêtes (EASMS1992 ,EASF 2002,MICS3 2006)

ONS ,Recensement (1998.2008).

من المعطيات المبينة في المنحنى وأن في التحليل الزواج وخاصة متوسط العمر عند الزواج الاول هو مؤشر يقيس الزواج سواء أكان مبكرا او متأخر ،كما أنه يمثل الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها يمكن إعطاء بعض التقديرات عن العزوبة وغيرها فقد بلغ متوسط العمر عند الزواج خلال سنة 1992 بـ27.2 سنة بالنسبة للنساء في مقابل قدر عند الرجال بـ 30.2 سنة ليعرف هذا المتوسط للعمر إرتفاعا بـ 29.6 سنة و33 سنة لكل من النساء و الذكور على التوالي وذلك سنة 2002 ليستقر ويبقى على حاله إلى غاية سنة 2008 بنفس المتوسط لكلا الجنسين .

3.3 تطور العمر المتوسط عند الزواج الأول حسب الجنس ومحل الإقامة

إن إتجاه العمر المتوسط عند الزواج الاول وحسب نتائج التحقيقات يدل بأن هذا الإتجاه في تصاعد مستمر فقد قدر بـ 34 سنة للرجال في مقابل 30 سنة عند النساء ،وكذلك أن هذا الإرتفاع يتعلق كذلك بالمناطق الريفية كما في المناطق الحضرية وهو سريع جدا مقارنة بالريف فقد بلغ سنة 1992 بـ28.8 سنة بالنسبة للرجال ليرتفع إلى 32.6 سنة عام 2006 ،كذلك نفس الأمر بالنسبة للنساء أين قدر بـ 24.5 سنة ليرتفع إلى 29.7 لكل من سنتي 1992 و2006 على التوالي وكما هو ملاحظ في الجدول أن المتوسط هو أكثر إرتفاعا في الحضر عن الريف ،ويعتبر هذا التراجع في الإقبال على الزواج إلى سن متاخرة وليد مجموعة من العوامل والتغيرات الإجتماعية خلال فترة طويلة من الزمن و يكمن تلخيص أهم هذه العوامل في إرتفاع المستوى التعليمي لكلا الجنسين وخاصة لدى الإناث حيث بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول

بدون مستوى تعليمي (أمي) بـ27.4 سنة للرجال و23.6 سنة للنساء ليرتفع إلى 30.4 سنة و28.7 سنة لكل من (الرجال والنساء) على التوالي ،ويتراوح متوسط السن لكل من المستوى التعليمي الإبتدائي والمتوسط والثانوي فأكثر ما بين 31و34 سنة للرجال و مابين 25 و33 سنة للنساء و لكنه فالبرغم من وجود فوارق إلا أن سن الزواج في الإرتفاع مستمر وهذا دليل على وجود عوامل تؤثر في متوسط سن الزواج .

جدول رقم 17: تطور متوسط العمر عند الزواج حسب الجنس و مكان الإقامة خلال الفترة من 1992-2006

الوحدة النسبة المئوية %

الجنس	ذكور			إناث		
مكان الإقامة و المستوى التعليمي	*1992	**2002	***2006	1992	2002	2006
وسط الإقامة						
حضر	31.2	33.7	34.2	26.9	30	30
ريف	28.8	31.9	32.6	24.5	29.1	29.7
مستوى التعليمي						
أمي	27.4	31	30.4	23.6	28.3	28.7
إبتدائي	31	33.4	32.9	25.6	29.3	29.6
متوسط	30.9	33.2	33.9	29.9	30.7	29
ثانوي و أكثر	31.6	35.5	34.8	30.3	33.2	33.2

Source :ONS, Rapport d'Enquêtes (*EASME 1992 ,**EASF2002 ,***MICS32006)

4.3 الحالة الزواجية

يقصد بالحالة الزواجية أنها دراسة الزواج من الوجهة الكمية و ما يرتبط بالزواج ،أو ما يترتب عليه من الطلاق و الترمل و تسهم الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية ،السائدة في المجتمع في تحديد نسبها و اتجاهاتها ،و لذلك فإن الحالة الزواجية أو المدنية لسكان ليست ثابتة ،و لكنها دائمة التغير و هي تعكس ظروف المجتمع [1].

و تعد دراسة الحالة الزواجية في المجتمع من أهم الخصائص الديمغرافية التي تتداخل و تترابط بعناصر بيولوجية ،اجتماعية ،و اقتصادية ،شرعية و دينية ،تعد الحالة الزواجية عموما من أهم العوامل المؤثرة بشدة على مستويات الخصوبة [2].

[1] بوجمعة واجي ،**مستويات و توجهات الخصوبة في الجزائر دراسة حالة –بلدية ادرار –ولاية أدرار** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،تخصص الديمغرافيا الاقتصادية و الاجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران السانيا ،السنة الجامعية 2014/2013 ،ص54

[2] بوجمعة واجي ،مرجع سابق ،ص55.

جدول رقم 18: توزيع السكان الأكثر من 15 سنة حسب الحالة الزواجية و الجنس في الجزائر للفترة 1992-2008

الوحدة النسبة المئوية %

الحالة	*1992		****1998		**2002		***2006		****2008	
الزواجية	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
العزاب	59	48.1	69	62	53.6	44.7	52.9	43.8	50.9	**41.6**
المتزوجون	40	42.3	30	32	45.2	46.1	45.8	47	48	**49.5**
الارامل	0.6	7.8	0.4	5.1	0.8	7.2	0.9	7.1	0.6	**7**
المطلقون	0.4	1.9	0.3	1.2	0.4	2	0.4	2	0.4	**1.9**

Source :*EASME1992 ,**EASF2002,***Mics3 2006

****RGPH 1998,2008.

من خلال المعطيات الملاحظة في الجدول أن الحالة الزواجية في الجزائر عرفت عدة تغيرات و ذلك حسب المراحل التي مرت بها ،حيث أن معدلات الزواج نسبتها خاصة في سنة 1998 مسجلة بـ 32 % للإناث و 30% لذكور لتعاود الارتفاع بداية من سنة 2002 ب45.2% لذكور و46.1% للإناث لترتفع تدريجيا إلى غاية ان تبلغ سنة 2008 بـ48% لذكور و 49.5 % للإناث و يرجع الإنخفاض السريع في عام 1998 إلى الأزمة التي شهدتها البلاد خلال مرحلة التسعنيات لتعود هذه المعدلات إلى الإرتفاع السريع و ذلك لتعويض الزواج بعد عودة الاستقرار و الأمن ،نفس الامر أين شهدت معدلات العزاب ارتفاع في سنة 1998 مقارنة بباقي السنوات وهذه نتيجة الأحداث المسجلة خلال الفترة المذكورة

أما حالات الترمل و الطلاق فنسبها مهملة نوعا ما ،حيث نجد أن معدلات الترمل مرتفعة لدى الإناث على عكس الذكور ،فيما يخص معدلات الطلاق و التي تراوحت ما بين 0.4% لذكور و 1.9% للإناث .

4. العزوبة

أصبحت ظاهرة العزوبة واقعا معاشا ، في الوقت الحالي بين ما هو اختياري و ما هو إجباري و اصبح هذا الواقع من القضايا الهامة المطروحة من قبل العديد من الباحثين ،و لعل اهم العوامل التي كانت وراء تزايد الإهتمام بهذه الظاهرة هو زيادة نسبتها عالميا ،و في الجزائر كان ارتفاع زواج الإناث سمة بارزة في المجتمع الجزائري غداة الاستقلال فحسب تعداد 1966 بلغت هذه النسبة 98.9% في الفئة العمرية 45-49 سنة و هو ما يقابل 1.1% من العازبات مما يدل على اختفاء العزوبية النساء اللواتي بلغن

سن اليأس في المجتمع الجزائري و انعكس هذا الوضع على مؤشر الخصوبة الذي بلغ قرابة 8 أطفال لكل امرأة لأن معظم الفتيات تزوجن في سن مبكرة [1].

جدول رقم 19 :تطور نسبة العزوبة في الجزائر حسب الجنس و الفئات العمرية للفترة 1998-2002

النسبة المئوية%

السنوات / الفئات العمرية	سنة 1998		سنة 2002	
	ذكور	**إناث**	**ذكور**	**إناث**
19-15	**99.9**	**97.4**	**99.38**	**98.1**
24-20	**97.2**	**76.5**	**98.4**	**83.4**
29-25	**77.7**	**45.2**	**85.3**	**57.5**
34-30	**37.9**	**22.4**	**53.6**	**33.7**
39-35	**12.7**	**11.2**	**18.9**	**16.6**
44-40	**4.4**	**5.4**	**7.3**	**9.1**
49-45	**2.3**	**3.1**	**2.3**	**3.8**

Source : Chanfi fouzia**, Transition Démographique et Mouvement Naturel ,** Actes séminaire national sur la situation Démographiques de l'Algérie, Université d'Oran , Mais 2012,p111.

من معطيات الجدول الواردة ان نسبة الأشخاص المنفردين في زيادة حادة بالنسبة للفئات العمرية الأولى من 15-34 سنة ،لتعرف إنخفاضا بداية من الفئة العمرية 35-39 سنة بـ 12.7% لذكور إلى 11.2% بالنسبة الاناث لسنتي 1998و 2002 ،لترتفع النسبة إلى 18.9% سنة 2002 لذكور و 16.6 % سنة 2002للإناث لتنخفض في الفئة العمرية من 45-49 سنة بـ4.4% سنة 1998 لذكور و 5.4% للإناث .

5. التركيبة السكانية

لتركيب السكان أو بناء السكان مدلول واسع، يشمل عدة خصائص، منها التركيب الطبيعي، التركيب الاجتماعي والاقتصادي، التركيب الريفي والحضري وغيره من الخصائص الأخرى، التي تميز المجتمعات السكانية عن بعضها البعض و المجتمع نفسه بين فترة وأخرى.

ويعتبر البناء السكاني من أهم العوامل المؤثرة في الظواهر الديموغرافية والاقتصادية، إذ أن توزيع السكان حسب فئات العمر والجنس يحدد نموهم، فهو يؤثر من ناحية على الولادات والوفيات، وبالتالي على الخصوبة والزيادة الطبيعية، ومن ناحية أخرى يؤثر على حركة السكان الداخلية، وبالتالي على توزيع السكان ونموهم، وللتركيب العمري دور كبير على القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية التي

[1] فضيلة الشعوبي ،يمينة مراح ،حمزة الشريف على ،**تحول الخصوبة في الجزائر** ،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة ،العدد 19 ،جوان 2015 ،ص 264 .

تؤثر بدورها على حياة الهجرة وفعاليتها واتجاهاتها[1]. وسنركّز في دراستنا هذّه على التركيب النوعي والعمري فقط، وذلك لدورهما في توضيح العلاقة الموجودة بين هذين العاملين وسوق الشغل

1.5 التركيب العمري

ويعتبر هذا المقياس هو الثاني في مقاييس الديموغرافيين، وهو مهم جدا وكثير الاستعمال لأنه يساعد أصحاب القرار على معرفة الفئات التي تكوّن مجتمعهم.

يميز الديموغرافيون بين ثلاثة فئات أساسية للأعمار (0-14، 15-64، 65 فأكثر)، وهي تقابل تقريبا فترة التكوين والإعداد، فترة النشاط الاقتصادي وممارسة الأعمال وفئة المتقاعدين والعجزة، تعتبر الفئتان الأولى والثالثة عالة على الفئة الثانية. هذا ما يمكن توضيحه من خلال دراسة التركيب العمري في المجتمع الجزائري. ونظرا لأهمية هذا العامل ودوره الفعّال في سوق الشغل

و تتأثر التركيبة العمرية بالعوامل الديمغرافية كالهجرة والخصوبة و الوفيات إذ نجد أن الخصوبة تلعب الدور الأول في تغيير التركيبة العمرية لأي مجتمع ،أما الوفيات فدورها بسيط لكنه يظهر في أوقات الحروب و إنتشار الأوبئة والأمراض .

وحسب فئات السن يمكن التمييز بين ثلاث فئات عمرية [2]

الفئة الأولى :وتتمثل في فئات السن الصغرى من 0-14 سنة

الفئة الثانية :وهي الفئة المتوسطة من 15-64 سنة وهي الفئة النشيطة

الفئة الثالثة :وهي فئة العمر الثالث 65 سنة فما فوق وهي فئة الشيوخ

جدول رقم 20 : تطور الفئات العمرية حسب فئات السن الكبرى لتعدادي 1998-2008

فئات السن / السنوات	0-14	15-64	+65
1998	**36.27**	**59.19**	**4.45**
2008	**27.74**	**67.64**	**5.34**

Source : diverses publication d'ONS

إن توزيع الفئات العمرية الكبرى و التي تمثل ثلاث مجموعات تسمح لنا بإعطاء معطيات حول احتياجات السكان من تمدرس ،شغل وغيرها من الإحتياجات الأساسية و تمكننا من استعمالها في التخطيط لتوفير هذه الإحتياجات ،فمن خلال النسب الموضحة في الجدول تعطينا نظرة عامة عن الهيكلة العمرية

[1] السعيد مريبعي، ، **التغيرات السكانية في الجزائر(1936-1966)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984، ص 161.
[2] نعيمة أمزيان ،**الأثار السوسيو إقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث (دراسة ميدانية على فئة المسنين ببلدية باب الزوار)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع الديمغرافي ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة الجزائر ،سنة 2005/2004 ص 20

للمجتمع الجزائري أين نلاحظ تراجع نسب الفئة العمرية الصغرى من 0-14 سنة لصالح الفئات العمرية الأخرى (النشيطة والمسنة) ،أين سجلت 36.27% سنة 1998 وهذا راجع أساسا في العدد المرتفع للمواليد ثم بعدها واصلت في الإنخفاض إلى ان قدرت وحسب الجدول سنة 2008 بـ 27.74 % والراجع غلى إنخفاض المواليد في العشرية الأخيرة .

أما عن الفئة العمرية من 15-64 فقد سجلت قيم تصاعدية في نسبها فقد قدرت سنة 1998 بـ 59.19% والتي تعرف انضمام الكبير الأجيال ،لتقدر سنة 2008 بأعلى قيمة لها بـ 67.64%

الفئة العمرية من 65+ تعتبر هذه الفئة أكثر استخداما في الإحصائيات الديمغرافية باعتبار ان الوصول إلى سن 65 سنة يعني ان الشخص قد غادر مجموعة السكان في سن العمل ،و أن نسبة السكان الذين بلغوا 65 سنة فما فوق تمثل معلومة مفيدة للهرم العمري لأي دولة ،وقدر عرفت قيم هذه الفئة وحسب الجدول إرتفاعا تدريجيا فقد بلغت سنة 1998 بـ 4.45% لتواصل ارتفاعها تدريجيا إلى غاية ان بلغت 5.34 % سنة 2008

2.5 التركيب النوعي

ويستخدم هذا المقياس لمعرفة الجنس الأكثر سيطرة ،و كذلك يعتبر كدليل لنوعية المعطيات الإحصائية في أي بلد[1]

و يتراوح معدل الذكورة أثناء الولادة ب،105 ذكر مقابل 100 أنثى في السنوات الأولى [2] و بعد ذلك تبدأ نسبة النوع في الإنخفاض حتى تفوق نسبة النساء عدد الرجال في الفئات العمرية الكبرى و هذا راجع إلى وفيات الرجال نتيجة تعرضهم للأخطار المهنية و مشاق العمل ،كما ان التوازن النوعي يتأثر بصافي الهجرة و تباين الوفيات و الأخطاء في البيانات الإحصائية [3]

[1] بوجمعة واجي ،مرجع سابق ،ص 51
[2] السعيد مريبعي ،مرجع سابق ص ،ص 167.165
[3] بوجمعة واجي ،مرجع سابق ،ص 51

جدول رقم 21: تطور التركيب النوعي لسكان في الجزائر للفترة 2001-2008

السنوات	نسبة الذكورة	نسبة الإناث
2001	101.98	98.02
2002	102.01	98.02
2003	102.10	97.93
2004	102.09	97.94
2005	102.10	97.94
2006	102.10	97.94
2007	102.09	97.93
2008	102.31	97.74

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

كما يبين الجدول انه لا يوجد تفاوت كبير من حيث تركيب السكان من حيث الجنس و عموما فإن التركيب النوعي لسكان في الجزائر يمثل 102.3% لنسبة الذكور في مقابل شكلت نسبة 97.74% لنسبة الإناث وهي نسبة بقيت ثابتة تقريبا على طول الفترة 2001-2008 مما يعني ان الخصائص الأساسية للمجتمع الجزائر ي من حيث الجنس لم تتغير ،و هو ما يشير إلى التركيب النوعي لسكان الجزائر لم يشهد تغييرا يذكر و مما يلحظ حسب النسب أنه لا يوجد فرق كبير بين الجنسين ،إذ يتقارب عدد الرجال و عدد النساء بصفة كبيرة جدا ،مما يعني ان نصف المجتمع هو من النساء الأمر الذي يفرض التعامل مع هذا النصف بصفة لائقة مناسبة لمستوى القدرات و الكفاءات التي تتمتع بها النساء كقوة مؤثرة في عملية البناء و التنمية .

3.5 الهرم السكاني في الجزائر

إن الانتقالية الديمغرافية والمتزامنة مع التحولات الكبيرة في الهرم السكاني وفي الحركة الطبيعية :الولادات ،الوفيات ،الهجرة تعد من العوامل الأساسية المؤثرة في تركيبة السكان حسب العمر

و يعد المجتمع الجزائري بكل المقاييس الديمغرافية مجتمعا شابا في تركيبته العمرية إلا أن هناك بعض الاختلافات تظهر من تعداد لأخر خاصة على مستوى قاعدة الهرم السكاني و هذا راجع أساسا إلى تحكم بعض الظروف التي مرت بها الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا .

1.3.5 الهرم السكاني لتعداد سنة 1998

الشكل رقم 03 : الهرم السكاني للجزائر حسب تعداد سنة 1998

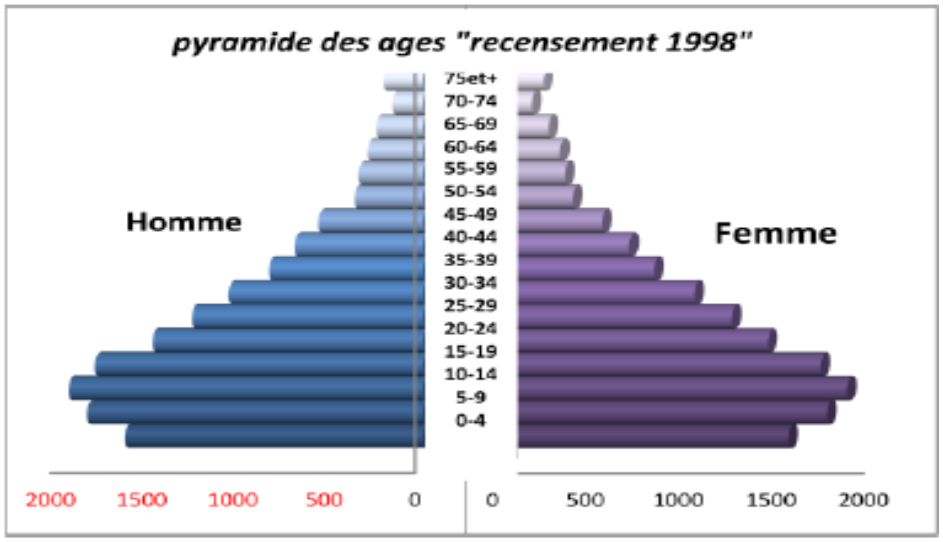

المصدر : الجدول رقم (01) من الملحق

قبل أن نصف الهرم السكاني لسنة 1998 فنحن ملزمون بالتذكير بالظرف الذي عاشته الجزائر قبل هاته السنة من اضطرابات أمنية وسياسية و اقتصادية قضت على كل ما بنى من قبل فكانت نتائج ذلك على شكل الهرم السكاني حيث تقلصت قاعدة الهرم والتي تمثل الفئة من 0-4 سنوات و هو ما يفسر بتناقص عدد المواليد بسبب تناقص نسبة الزواج نظرا لتزايد البطالة وكذلك إرتفاع معدل وفيات للفئة الشابة وذلك خلال الاضطرابات الأمنية والسياسية .

2.3.5 الهرم السكاني لتعداد سنة 2008

الشكل رقم 04: الهرم السكاني للجزائر حسب تعداد سنة 2008

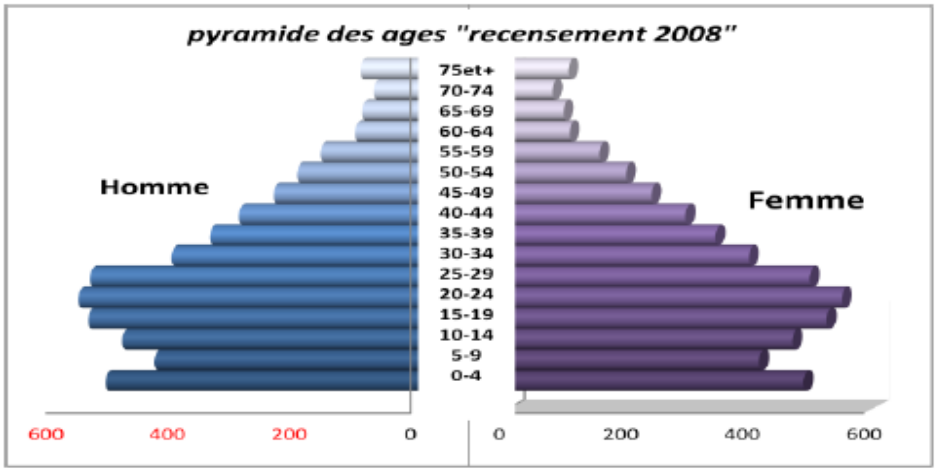

المصدر : الجدول رقم (02) من الملحق

بالنسبة لسنة 2008 تغير الهرم السكاني تغيرا ملحوظا ّإذ يلحظ انتعاش في الفئة العمرية من 0-4 سنوات وهذا راجع إلى الاستقرار الذي شهدته البلاد الذي يمكننا من الحديث عن التنمية والتي من خلالها عرفت الظروف المعيشية لسكان الجزائر تحسنا وذلك بفضل خلق مناصب الشغل جديدة ،وكذا بناء سكنات للقضاء على ازمة السكن فمن خلال هذا التحسن أدى إلى التوسع نسبي في قاعدة الهرم .

خلاصة الفصل

إن نموذج الإنتقال الديمغرافي هو النموذج الذي يصف تراجع معدلات الوفيات والخصوبة من مستويات عليا إلى أخرى متدنية وذلك في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهذا المسار بدأ منذ أكثر من 150 سنة في البلدان المتقدمة، وقد استكملت كل مراحله، اما البلدان النامية فقد عرفته بإنطلاقة متأخرة فمنها من إستكملته كحالة شمال إفريقيا و البلدان العربية .

تبين لنا مما سبق ان التطور الديمغرافي في الجزائر مر بالمرحلة البدائية الديمغرافية التي تميزت بإرتفاع نسبة المواليد ونسبة الوفيات مما ترتب على ذلك إنخفاض معدلات النمو السكاني وكذلك متأثرة بالإحداث التاريخية ،التي مرت بها الجزائر المستعمرة لتباشر بعد استقلالها مرحلة جديد من التحول الديمغرافي بحيث اتسمت بانخفاض كبير ومفاجئ لمعدلات الوفيات في حين بقيت معدلات المواليد مرتفعة أين زاد عدد سكان الجزائر بما يقارب الضعفين

وبداية من سنوات التسعينيات دخلت الجزائر في مرحلتها الانتقالية الأخيرة العصرية من دورات الإنتقال الديمغرافي و إن البيانات و النتائج التي تم التوصل إليها أن معدل النمو الطبيعي عرف إنخفاضا 2.43% سنة 1992 إلى 1.43% و التراجع في معدل النمو الطبيعي راجع إلى جملة من التغيرات الاجتماعية و الإقتصادية وحتى الأمنية التي شهدتها الجزائر،و المتزامن مع الإنخفاض كذلك في معدلات والوفيات و المواليد التي عرفت نسقا تنازليا إلى غاية سنة 2001 عاودت الإرتفاع مجددا رغم الإنخفاض في الخصوبة إلى أن بلغ سنة 2008 بـ23.6‰ ومع إستمرار إنخفاض الوفيات و التي بلغت 4.4‰ سنة و التي ساهمت في ارتفاع معدل النمو السكاني .

وسيؤثر هذا الاتجاه الديمغرافي بالطبع على تطور السكان خاصة في تغيير ملاح التركيبة السكانية وأثرها على سوق العمل تطور العمالة .

الفصل الثالث

وضعية سوق العمل فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

Iخصائص و صعوبات وتحديات سوق العمل في الجزائر

1. خصائص سوق العمل
2. صعوبات التي تواجه سوق العمل في الجزائر
3. أهم التحديات التي تواجه سوق العمل فى الجزائر

II. سياسة التشغيل في الجزائر

1.أطر سياسة التشغيل في الجزائر

2. الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر

3. تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل.

4. عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل في الجزائر

III. الإصلاحات الإقتصادية والبرامج التنموية و انعكاساتها على وضعية سوق العمل في الجزائر

1.ماهية الإصلاحات الاقتصادية

2.الإصلاحات الإقتصادية عشرية التسعنيات

3. البرامج التنموية

IV. الإجراءات المتخذة لضبط اختلال سوق العمل في الجزائر

1.الأليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور

2.برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية

خلاصة الفصل

تمهيد

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغير مفاهيم والإيديولوجيات ،وكذا الاستراتيجيات فالأزمة البترولية سنة 1986 كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي)، و الذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في كثير من الدول مما إستدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية فرضتها غالبا المؤسسات التمويل الدولية لم تأخذ بعين الإعتبار علاقات الشغل مما أدى إلى تدهور وضعية التشغيل في الجزائر ،ونتيجة لهذه السياسات الداخلية و التغيرات العالمية كانت لها ضغوطات كبيرة خاصة منذ بداية سنوات التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالمديونية و خارجية كتدهور أسعار المواد الأولية، و بغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة إلى برامج(سياسات)تصحيحية، لكن لم يسلم تطبيق هذه الإصلاحات من الآثار السلبية التي أدت الى تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت إلى مستويات مخيفة قد قدرت سنة 1999 بـ 29% ،ولكن عودة إرتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة أعطى دافعا جديدا لسياسة المالية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المتغيرات الإقتصادية كارتفاع نسبة النمو و الإستثمارات مما أدى إلى إنخفاض معدلات البطالة إلى أكثر من النصف خلال السنوات الأخيرة لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على أهم خصائص و مميزات سوق العمل وبتحليل لوضعية التشغيل ،و أهم الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الإصلاحات على مستوى التشغيل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري ألا وهي بمرحلتين مهمتين[1] خلال هذه الفترة ،بدأت المرحلة الأولى مطلع التسعينات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدلات البطالة بسبب انخفاض سعر البترول ،وتليها المرحلة الثانية و التي عرفت انتهاج الحكومة سياسة تنموية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو و توطيد النمو ،مع عرض مختلف أليات مكافحة البطالة و ترقية الشغل و مدى فعاليتها .

[1] محمد بن عزة ،عبد اللطيف شليل ،**دور المؤسسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010/1990** ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة ،16/15نوفمبر،2011 ،ص 4 .

I..خصائص و صعوبات وتحديات سوق العمل في الجزائر:

1. خصائص سوق العمل :

إن التطور المستمر للفئة السكانية القادرة على العمل، و النتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي والتراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال التسعينات، قد سببت تفاقم الاختلالات في سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي أثرت بشكل كبير على الملتحقين الجدد بسوق العمل، و ارتفاع الشغل المؤقت رغم تزايد النشاطات غير الرسمية التي كانت ملجأ معتبر لفائض اليد العاملة[1]

1.1التجزؤ في سوق العمل

ينقسم سوق العمل في الجزائر إلى سوقين رئيسيين و هما سوق العمل الرسمي وسوق العمل الغير رسمي و كل منهما قسم إلى أسواق فرعية وهي كالتالي :

1.1.1 سوق العمل الرسمي

وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد و من بينها

1.1.1.1 القطاع الحكومي

وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي و الشركات الكبيرة العامة، و التي توفر قدرا كبير من الاستقرار في العمل وثبات في الأجر[2] كما تفتح فرص زيادة التأهيل و من ثم الترقية و تتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي و العمل النقابي [3]

و يمثل هذا القطاع اهم أسواق العمل في الجزائر من حيث إتاحة فرص العمل و العمل على إنشائها و قد كرست التشريعيات منذ عام 1990 مبادئ و مرونة التشغيل و ذلك للحفاظ عليه و تتعلق هاته القوانين فيما يلي :

- الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعية و ممارسة الإضراب
- المراقبة والتحكم من طرف السلطات العمومية
- حقوق وواجبات العامل و الحماية الاجتماعية
- النقابات و الدفاع عن العمل
- الحفاظ على التشغيل و حماية المؤجرين للمؤسسات الهيكلة

---

[1]المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001 ، ، الدورة العامة، 21 .ديسمبر 2002، ص 100.

[2] عودة لعريفي ،محددات **الأجور و أثرها على حجم العمالة في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص إقتصاد تطبيقي و إحصاء ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، السنة الجامعية 2011/201 ،ص 91

[3] منير قوجيل ،**سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر (دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني و التمهين بلعيد قالة بطولقة)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ،تخصص علم اجتماع التربية ، ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،السنة الجامعية 2014/2013 ،ص، 102

- آليات التقاعد المسبق
- التأمين عن البطالة

كل هذه القوانين و غيرها ساهمت ولو بشكل جزئي بأن تبقى الحكومة وفية لامتصاص جزء من البطالة ،و على الرغم ما تبذله الجزائر من خلال زيادة العاملين في القطاع الحكومي ،و لكن نلمح زيادة البطالة التي مست الجزائر في عهد النظام التخطيط المركزي و السياسة الاجتماعية [1]

2.1.1.1 قطاع المؤسسات العمومية

إن المؤسسة العمومية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري سياسيا و إقتصاديا و مجتمعيا و عليه فكل تحول يحدث في المجتمع الجزائري على مستوى السياسي و الاقتصادي يؤثر و بشكل ما على وضعية المؤسسة العمومية و على تسييرها و مستقبلها

فقد أنشئت المؤسسة العمومية بقرار سياسي عام 1969 بإعتبارها مؤسسة تابعة للدولة و لا زالت تحمل هذه السمة لكن ثمة تحولات قد طرأت على عليها بنيويا ووظيفيا و اجتماعيا و كانت في فوهة التحولات التي عرفتها الجزائر و التي أثرت على سوق العمل بفعل السياسة التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر،و التطور المرحلي المتمثل في دعم الدولة في شكليه التسيير الذاتي و الاشتراكي ثم الهيكلة و إعادة الهيكلة ،و الاستغناء تدريجيا عن التوظيف و تنفيذ مبدأ الخصوصية بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية ،مما ترتب على ذلك إنخفاض في عدد العاملين لشركات القطاع العام و بفعل سن التقاعد بنوعيه المسبق و التام ،مع عدم السماح بتعين عمال جدد ،تغير دور هذا القطاع من استيعاب لليد العاملة إلى سبب للبطالة في الجزائر [2]

3.1.1.1 القطاع الخاص

و هو فئة العاملين لحسابهم الخاص و كذلك من عمل معهم من أفراد العائلة و نجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة او في المدن في مجال الحرفة و هذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع و كلما زاد نصيب أي قطاع من القوى العاملة زاد الوزن النسبي لهذه الطائفة من العاملين و تبقى قضية البطالة في هذا المجال من الصعب تحديدها بصفة رسمية [3]

وظهر القطاع الخاص كشريك فعال في التنمية من تطبيق سياسة التفتح الاقتصادي و خوصصة المؤسسات العمومية و ما يميز هذا القطاع هو عدم الاستقرار الوظيفي و ذلك للتهرب من الضمانات المترتبة عن الوظيفة و خاصة لدى المؤسسات المصغرة و يختص بثلاثة أنواع من أسواق العمل :

---

[1] مدني بن شهرة ،**الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**،حامد للنشر و التوزيع الأردن ،2008 ،ص199

[2] منير قوجيل ،مرجع سابق ، ص103

[3] منير قوجيل ،مرجع سابق ،ص 103 .

1.3.1.1.1 سوق القطاع الخاص التقليدي :

و يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا بسيطة و به متوسط عدد العمال 4 اشخاص و به رأس مال منخفض [1]

2.3.1.1.1 سوق القطاع الخاص الحديث :

و يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال و متوسط عدد العمال مقدر ما بين 15-20 عامل ،و يتمتع بإعفاءات ضربيه جمركية عديدة وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل

3.3.1.1.1 القطاع الأجنبي :

و يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال و هو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة ذات خبرة ومؤهلات كبيرة غالبا ما تكون من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية ،و ينشأ هذا القطاع في ميدان المحروقات و بدرجة أقل في قطاع البناء و الاشغال العمومية و يتميز العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية و مستويات من التدريب و التكوين[2]

2.1.1 سوق العمل غير الرسمي :

ويمثل سوق الرئيسي الثاني للعمل وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل، بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، و يحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري و أن تكون درجة حركية سوق الغير رسمية كثيرة .

و يتميز بالافتقار إلى الحماية الاجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى مرونة هذا السوق و الدخول فيه بسهولة و يحتل شبكة واسعة على مستوى العالم خاصة الدول التي طبقت الإصلاح الاقتصادي سواء نتيجة لهذه السياسات أو نتيجة للأزمات الاقتصادية و قد مس حتى الدول الصناعية ويتسم هذا السوق بصغر حجم الوحدات مقاسا بعدد المشتغلين فيه و الطلب على العمل فيه ،و الذي أدى إلى إنشاء فرص العمل بجانب عدد كبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا ،كما أنه يمتاز بشروط و ظروف عمل سيئة و القيمة ضعيفة خاصة لدى المرأة

ويشكل في الجزائر تطور ملفت للعمل غير رسمي بحيث ارتفعت نسبة العاملين فيه سنة 1993 بـ15.25% من مجموع الوظائف ،ويتمحور العمل الغير رسمي في القطاعات الفلاحة، البناء و الأشغال العمومية ،التجارة غير رسمية وبصفة عامة فإن ظاهرة منتشرة في سوق العمل [3]

[1] عودة لعريفي ،مرجع سابق ،ص 91
[2] مدني بن شهرة ،مرجع سابق ،ص 201 .
[3] منير قوجيل ،مرجع سابق ،ص 105

الشكل رقم (05)هيكلة سوق العمل في الجزائر

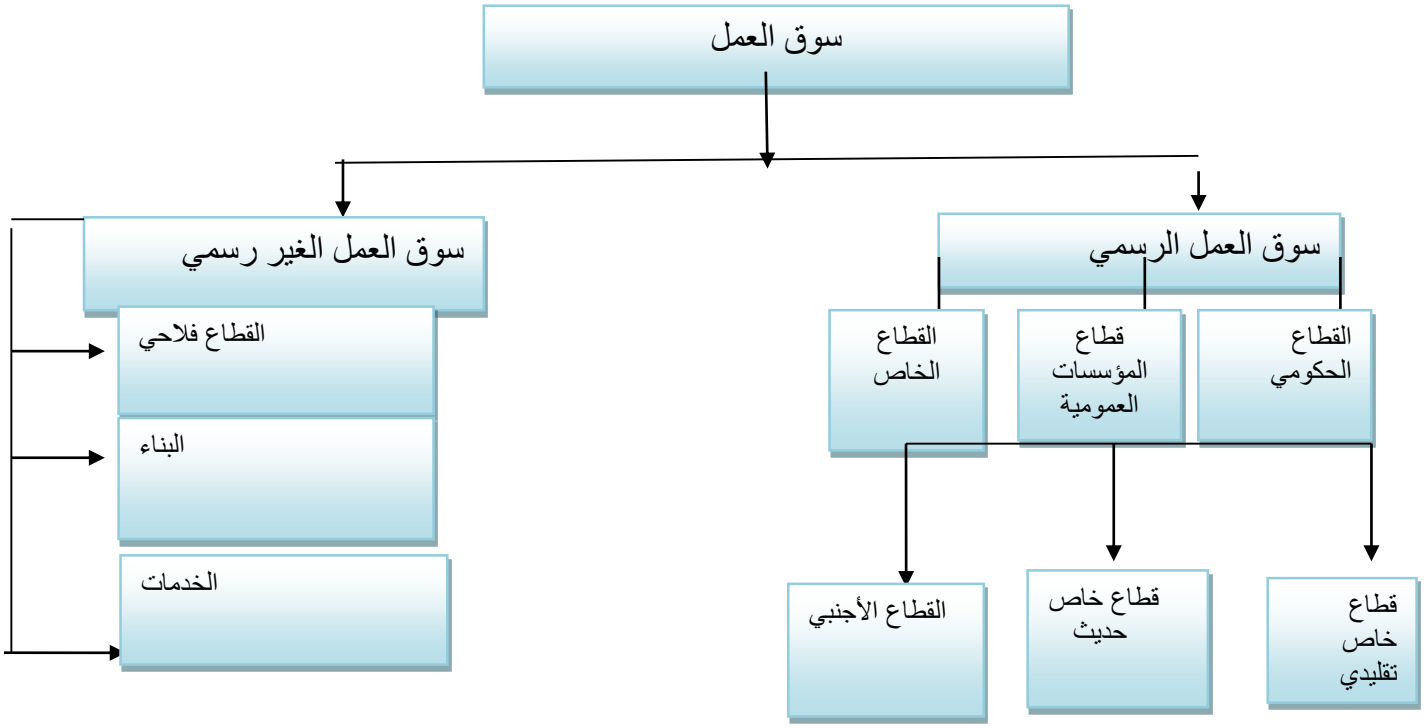

المصدر :مدني بن شهرة ،الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،حامد للنشر و التوزيع الأردن ،2008 ،ص 197

2.1 جمود سوق العمل

إن ضعف الإنتقال من عمل إلى آخر جعل من سوق العمل الجزائري أن يصبح جامدا و هو إما جمودا افقيا أي الإنتقال من عمل إلى عمل آخر أفضل من حيث ظروف العمل كالترقية و التكوين و الأجر و المكافآت و ذلك راجع لعدم تجانس عنصر العمل في حد ذاته

أو جمودا رأسيا ويعني ضعف الترقيات بناءا على الكفاءة دون اعتبارات أخرى و بالتالي زيادة الأجور زيادة ملموسة و غالبا ما يكون الجمود في الأسواق المنظمة لاعتبارات تنظيمية و تشريعية التي تحدد مواصفات معينة للوظيفة من حيث درجة الشهادة و مدة التكوين و التربص دون النظر لطبيعة العمل و مهارة العامل [1]

3.1 ظاهرة نقص التشغيل

إن سوق العمل الجزائري يتميز بنقص التشغيل وهي قلة إستغلال أحد العناصر المكونة للإنتاج و يشمل مفهوم نقص التشغيل الحالات التي يمارس فيها الفرد عملا، و لكن الوقت أقل من المعتاد (35 أو 40 ساعة أسبوعيا) و تسمى كذلك بالبطالة الجزئية ،أو نقص التشغيل الظاهر ،اما نقص التشغيل غير

[1] منير قوجيل ،مرجع سابق ،ص 105 .

الظاهر فيكون عند مستوى إنتاجية منخفضة أو دون إستغلال القدرات و المهارات للعنصر البشري وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة

وفي هذا الصدد تأثر سوق العمل في فترة الإصلاح سواء من جانب العرض و الطلب حيث أن العرض تأثر بمعدل النمو السكاني، الذي كان مرتفعا مما أدى إلى زيادة العرض و ارتفاع معدل الإعالة بانخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل و ارتفاع نسبة الشباب في قوة العمل [1] أما الطلب المتمثل في أصحاب الأعمال فقد تأثر عدد الاستثمارات التي تكن توقفت بسبب أزمة التموين والتمويل مع اقتناء وسائل الإنتاج كثيفة رأس مال

4.1إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي وانخفاض معدلات المشاركة:

إن العوامل الديمغرافية ضرورية لفهم ديناميكية سوق العمل، فقد كان النمو السكاني المرتفع في الستينات والسبعينات أين شهدت معدلات نمو سكاني جد مرتفعة قدرت بـ 3% وبمعدلات خصوبة عالية أين تراوح عدد الأطفال للمرأة الواحدة بين 7و6 أطفال كل هذا أدى إلى فرض ضغوطات شديدة على سوق العمل وخاصة مع بداية التسعينيات، أين شهدت الجزائر تحولا ديمغرافيا الذي ساهم في مجموعة من التغيرات التي حدثت على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي ، وكذا إرتفاع المستوى التعليمي خاصة ،أدت كلها إلى ارتفاع البطالة في أوساط الشباب .

بالإضافة إلى الإنتقال الديمغرافي وأثره على توفر اليد العاملة ولكنها لا تزال معدلات المشاركة في سوق العمل في الجزائر منخفضة وبشكل إستثنائي أين قدرت سنة 2008 بـ41.7% فقط ويبلغ المتوسط العالمي للمشاركة ب64% ،وأما عن مشاركة المرأة في سوق فعرفت تحسنا ملحوظا إلا ان حصتها في التشغيل لا تزال منخفضة[2]

5.1ضعف مساهمة القطاع الصناعي :

بعد مرور سنوات من بدء برنامج التعديل الهيكلي فشلت الجزائر في التخلص من إعتمادها المفرط على قطاع النفط والغاز الطبيعي ،ولقد شكل هذا القطاع نسبة 48% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وهو يساهم بما يعادل من 95% من الصادرات و75% من إيرادات الميزانية ومع ذلك فإن قطاع النفط والغاز الذي يتميز بكثافة رأسمال إلى حد كبير مسؤول عن أقل من 5% من خلق فرص العمل في الإقتصاد ،مع كل هذا لا يزال قطاع الصناعة غير قادر على المنافسة في توفير الوظائف حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة باطراد حيث بلغت نسبته عام 2008 بـ 12.8% مقارنة بقطاع الخدمات الذي تجاوزت نسبته أكثر من النصف بالنسبة للعمالة وهو ما يبن أنه المولد الرئيسي لمناصب

[1] منير قوجيل ،مرجع سابق ،ص 106

[2] Moundir Lassassi, Nacer-eddin Hammouda, «**50ans D'indépendance : Quelle évolutions de la situation du marché Du Travail en Algérie**», Les Cahiers du CREAD,N⁰100,2012,p103.

الشغل، مما يتطلب توجيه الاستثمارات لقطاع الصناعة من أجل امتصاص المزيد من القوى العاملة إلى سوق العمل[1] .

6.1 ارتفاع مساهمة القطاع الغير رسمي

هو أحد المؤشرات الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تقييم أداء سوق العمل وتحديد خصائصه، فقد لعب القطاع الغير رسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، وبما أن الأنشطة غير رسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة فإن ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالاتها ولقد شكل القطاع الغير رسمي في الجزائر نسبة 27%من مجموع العمالة لسنة 2007 مرتفعا من 20%سنة 2000 وبما أن جميع عمليات التوظيف توصف بأنها رسمية فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن مساهمة الحقيقية للقطاع الرسمي في خلق فرص العمل

وتظهر الإحصائيات الرسمية أن الإنخفاض في معدل البطالة سار جنب إلى جنب مع تنامي القطاع الغير رسمي، فيما إنخفض معدل البطالة من 29% إلى ما يقارب 10% تقريبا ازدهر القطاع الغير رسمي وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف[2]

2. صعوبات التي تواجه سوق العمل في الجزائر تتمثل فيما يلي:

1.2 العولمة وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي[3]:

فرضت العولمة إيقاعها السريع على كل دول العالم ماديًا وبشريًا وحضاريًا بالصورة التي أدت إلى إزالة الحواجز والانفتاح الكامل بين الدول، وحدوث المواجهة والمنافسة الشرسة مباشرة بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيًا. وهو ما أدى لظهور الفجوة الكبرى بين مستويات التعليم والتدريب المهني محليا وعالميًا، وهو ما أضر بفرص العمالة في التشغيل، نتيجة تغير متطلبات سوق العمل الممثل لجانب الطلب حيث ارتفعت مستويات جودة الأداء المطلوبة، والمعرفة التقنية والمهنية، ومستويات التدريب والخبرة اللازمة توافرها لأغراض التشغيل، وزاد من تفاقم الأزمة تبني الجزائر سياسات الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى الدفع بأعداد كبيرة من العاملين غير المؤهلين لأسواق العمل، ومع قصور برامج التكيف الهيكلي أدى ذلك لازدياد مصاعب المواءمة بين التدريب المهني ومتطلبات الأسواق لأغراض التشغيل[4]

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **"تقيم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000-2012 "**،مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،عدد 10 سنة 2012 ،ص 197 .

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق ،ص198

[3] رحيم حسن، فطيمة حاجي، **«إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية »**،بحث مقدم في المؤتمر الدولي "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة لمسيلة 16/15 نوفمبر،2011،ص 8 .

[4] Bachir Hamadouch et Mohamed chater, **«impact des accords de libre – échange euro-méditerranéen: cas de Maroc »**, Communication présentée au fournir euro-méditerranéen des instituts économique , Marseille, 2001 P: 11

2.2 القصور في سياسة التعليم والتشغيل:

يعد نظام التعليم في الجزائر أحد المسببات الرئيسية في الاختلالات بين العرض والطلب على القوى العاملة في سوق التشغيل، ورغم تبني الجزائر بعد تحررها من الاحتلال سياسة مجانية التعليم لتعويض الشعب عما لقيه من حرمان من التعليم والتدريب، إلا أن هذه السياسة أدت إلى تردي مستوى التعليم وازدياد أعداد الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات أسواق العمل، الأمر الذي أدى لشيوع البطالة بأشكالها المختلفة، وكل هذه السياسات تعكس عدم توافر الظروف وسياسات التعليم الملائمة لإحداث ثورة في مستوى الخريجين [1].

3.2 **القصور في تخطيط القوى العاملة:**

يعاني نظام تخطيط القوى العاملة في الجزائر من قصور في وضع خطة تفصيلية مستقبلية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للربط بين التعليم والتدريب، من جانب العرض (وفرص العمل الحقيقية الممكنة) جانب الطلب والممثلة لسوق العمل، بما يعني الأخذ بسياسة الفعل وليس سياسة رد الفعل، وبمعنى آخر فإن قصور الموارد مع نقص الاستثمارات المتاحة المحلية والأجنبية وتسارع معدل نمو السكان، وزيادة أعداد الطلبة الجامعيين مما يجعل الحكومة الجزائرية تلجأ للمسكنات لمنع انفجار الأزمة، دون القدرة الفعلية على القيام بدور فعال في تخطيط القوى العاملة، رغم وجود الأجهزة المتخصصة والكفء للقيام بهذا التخطيط.[2]

4.2قصور السياسة المالية وعامل الفقر:

من المعروف في علم المالية العامة أن الإنفاق العام هو الترجمة الفعلية لاتجاهات السياسة المالية في الدولة، والذي يعبر عن جوانب الإنفاق الرئيسية التي يتم تصنيف الموازنة العامة للدولة على أساسها متضمنة جوانب الإنفاق المتعلقة بخدمات التعليم والتدريب والعلاج ...الخ، ولما كان الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع يتم قياسه بقيمة الخدمات والسلع التي يحصل عليها. فمن الطبيعي في ظل ضعف هذه الخدمات أن يتدهور مستوى الدخول في الجزائر بالصورة التي تنعكس أيضًا على حجم الإنفاق على مجالات التعليم والتدريب والتشغيل، نظرًا لما تعكسه الإحصاءات من تدني وانخفاض نصيب الفرد من الإنفاق العام ، ومن ثم ضعف قدرة الدولة أو الأفراد ذاتهم على الإنفاق على التعليم والتدريب.

[1] عبد الله دعيدة ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر.

[2] رحيم حسن ،فطيمة حاجي ،مرجع سابق ،ص9

3 **أهم التحديات التي تواجه سوق العمل فى الجزائر**

1.3 التكتلات الاقتصادية:

سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التى تتميز بكفاءات عالية واقتصاديات تشغيل غير مسبوقة ، الأمر الذي يستوجب على العامل الجزائري أن يقوم بتدعيم قدراته التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.[1]

2.3 ثورة المعلوماتية:

تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا ما يضع العامل الجزائري أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها [2]

3.3 التنافسية العالمية:

تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد، وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديم[3]، وعليه فإن التحدي الأساسي أمام سوق التشغيل يكمن في تحسين القدرة التنافسية للعمالة لضمان الاستمرارية في الإنتاج بأكثر جودة واقل تكلفة.

II. سياسة التشغيل في الجزائر

تتضمن سياسة التشغيل مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات. حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات وعلى هذا الأساس، تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى

---

[1] أسامة على عبد الخالق، ورقة عمل منظمة العمل العربي بعنوان" **الصعوبات التى تعوق المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهنى والتشغيل**"، مقدمة الى الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية فى ضوء المتغيرات الدولية ، المنعقد فى القاهرة، 2005/6/16

[2] رحيم حسن ،فطيمة حاجي،مرجع سابق ،ص 10 .

[3] هبة فؤاد على، **"اتجاهات المستهلكين نحو دولة المنشإ وأثرها على تصميم المزيج التسويقي"**، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2004، ص1

سوق العمل. وبالتالي فإن سياسات التشغيل تهدف أساسا إلى زيادة ديناميكية هذه السوق عبر مختلف التدابير سواء كانت ذات طابع اقتصادي بحت أو مؤسسي أو غير ذلك. ولذلك يمكن اعتبار هذه السياسة بأنها سياسة نشطة تسمح للاقتصاد بخلق مناصب عمل جديدة وفق معايير اقتصادية.

1.أطر سياسة التشغيل في الجزائر

1.1. مفهوم السياسة العامة للتشغيل

يقصد بالسياسة العامة للتشغيل "الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة ،في إعداد وتكوين أفرادها ،وفي تنظيم العلاقات بين العمال و أرباب العمل أفرادا كانوا أو مؤسسات عن طريق التعليمات و القواعد و القوانين [1]

كما تعرف السياسة العامة للتشغيل كذلك بأنها " السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة و تنمية فرص عمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات و المناطق [2]

و منه فإن السياسة العامة للتشغيل تتمثل في جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بغرض الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل من خلال العمل على إدماج البطالين في سوق العمل ،و للإشارة فإن السياسة التشغيل تعكس إيديولوجية النظام الإقتصادي و الإجتماعي القائم و نظرته للعمل و حق المواطن فيه[3] .

2.1 أنواع سياسات التشغيل :

هناك تقسيمان لسياسة التشغيل إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين [4] وحسب ديناميكية سوق العمل و قدرته على استيعاب القوى العاملة العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل وهي كالتالي :

1.2.1 سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسات التشغيل النشطة (politiques actives):

يمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة ،و على خلق مناصب شغل جديدة و على تكييف اليد العاملة حسب الحاجة الاقتصاد ، و تتضمن هذه السياسات مجموعة من التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات ،حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل، و على هذا الأساس تتميز سياسات التشغيل النشطة غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول ،لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين

---

[1] مراد مرمي ،«**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر**» ،ورقة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي "تقيم أثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف 1، 2013/12/11 ،ص 12

[2] مراد مرمي ،مرجع سابق ،ص 12 .

[3] زكي بدوي ،**معجم مصطلحات العلوم الإدارية** ،ط2،دار الكتاب اللبناني ،بيروت ،1994 ،ص 178

[4] رشيد شباح ،**ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر –دراسة حالة تيارت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ضمن مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بلقايد تلمسان السنة الجامعية 2012/2011 ،ص104.

في اللحظة الراهنة ،و لكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل نتيجة دخول أعداد إضافية إلى سوق العمل[1]، ووفقا لهذه السياسة يمكن اتخاذ جملة من الإجراءات و التي تدخل ضمن هذا التصنيف و التي نذكر منها[2] :

* إجراءات الإنعاش الاقتصادي ،كدعم الاستهلاك و الاستثمار
* تقديم التكوين المهني اللازم وتوفير التربصات التكوينية لشباب لأجل تسهيل إدماجهم في عالم الشغل
* مساعدة طالبي الشغل في مجال البحث عن عمل و التوجيه المهني لهم
* تقديم مساعدة الخاصة باليد العاملة الغير كفأه و الإعانات على التوظيف

2.2.1 سياسة التراجع عن التشغيل و الحد من الفئة النشيطة (سياسة التشغيل الخاملة) (politiques passives)

و تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل و التخفيف من الآثار الي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية او محاولة الحد من الفئة النشيطة ومن الإجراءات الواردة في هذا التصنيف و التي تتمثل[3] :

* منح التعويضات البطالة
* التقاعد المسبق

3.1. مميزات التشغيل في الجزائر

يتميز التشغيل في الجزائر بعدة مميزات نذكر منها مايلي :

1.3.1هيمنة القطاع العام [4]

أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها بعد الاستقلال توفير مناصب العمل وتقليل معدل البطالة قدر الإمكان بغية الوصول إلى التشغيل الكامل ،فانتهجت سياسة التصنيع وذلك على أساس الاستثمار العمومي المكثف و كان التوظيف لا يرتبط بالحاجات الحقيقية لجهاز الدولة أو مؤسساتها الإنتاجية و الخدمية ،فأدى ذلك إلى التقليل فعالية في إستخدام الموارد البشرية وعدم الإرتباط الأجور بقدرات

[1] ليندة كحل الراس ،**سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 2000-2010** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2014/2013 ،ص 60 .

[2] ليندة كحل الراس، مرجع سابق ،ص 60

[3] رشيد شباح، مرجع سابق ،ص 105

[4] محمد عدنان ،**التعليم وسوق العمل في الاقطار العربية** ، المعهد العربي للتخطيط و الإحصاء ،،الكويت ط2 ،2006 ،ص ،122

الشخص و إنتاجيته و ذلك تنمية ثقافة المبادرة الفردية و عدم تشجيع الشباب على الاستثمار في مجال الأعمال

2.3.1 تنقل اليد العاملة

تتميز اليد العاملة في الجزائر بانتقالها ضمن القطر الواحد و ذلك من خلال الهجرة من الأرياف إلى المدن ،بسبب التوظيف الصناعي في المراكز الحضرية الكبرى مما أدى إلى ظاهرة الفصل بين الوطن الصناعي و المناطق الأصلية للعمال التي هي المناطق الريفية ،وهذا ما أدى إلى الهجرة إلى الخارج باتجاه أوروبا بشكل خاص التي استقطبت اليد العاملة الماهرة و نصف ماهرة

3.3.1 تدهور الإنتاجية [1]

يعود تدهور الإنتاجية إلى ضعف الصلة بين التعليم و سوق العمل بالكم و الكيف و المحتوى ،كذلك إلى الخلل في ظروف التشغيل و الحوافز و تنظيم العمل فتطور مؤشر إنتاجية في القطاع الصناعات التحويلية انتقل من 0.25 % سنة 1995 إلى 0.17% سنة 1997 ثم إلى 0.25% سنة 2000

4.3.1 بطالة المتعلمين

رغم أن الجزائر تتميز بوجود عدد كبير من خريجي الجامعات وصل 120000 طالب سنة 2008 و حوالي 18% من مجموع السكان حاصلين على تكوين في نظام التعليم إلا أن تكوينهم لم يساهم في حصولهم على وظيفة إذا أن الجزائر تعرف تفاقم بطالة المتعلمين الشئ الذي يمثل هدرا للرأسمال البشري حيث يلاحظ افتقار نظام التعليم لطابعه التكويني و المهني .

2. الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر [2]

لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه. ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة[3].

وإذا كان من الصعب استعراض مختلف الأبعاد والأهداف الرئيسية لسياسات التشغيل والعمل على الحد من البطالة، التي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة، والتي كانت تحكمها عوامل وظروف من المؤكد أنها

[1]محمد بوخلوف ،**التوظيف الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر** ، ،دار الأمة ، ط2 بدون تاريخ ،ص،109 .

[2]سليمان أحمية ، «**السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر** »،ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع "كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الطاهر مولاي سعيدة ،27/26 افريل ،2009 ،ص3

[3]عبد الحميد قومي ،حمزة عايب ،**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة بالجزائر** ،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة لمسيلة 16/15 نوفمبر،2011،ص 3 .

تختلف عن العوامل والظروف الحالية، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها. فإنه يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

1.2 البعد الاجتماعي

فيركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط، وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر. والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعدد الأوجه، بما فيه الجرائم الإرهابية، والانتحار، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة[1].

2.2 البعد الاقتصادي[2]

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية و المردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية سريعة التطور[3].

3.2 الأبعاد التنظيمية والهيكلية[4]

بينما ترمي لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمد من قبل الحكومة، والتي ترمي في إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[5]:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

---

[1] عبد الحميد قومي ،حمزة عايب، مرجع سابق ،ص5 .

[2] صفية بوزار، **فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)** ، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة "جامعة الجزائر3 ،9/8 ديسمبر 2014،ص 562 www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/.../08.../41.pdf consulté le13/10/2017 9:33

[3] سليمان أحمية ،مرجع سابق ،ص4

[4] عبد الحميد قومي ،حمزة عايب مرجع سابق ،ص 5

[5] صفية بوزار ،مرجع سابق ،ص 562 .

- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه. بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط. وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل. ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.
- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

3. تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل.

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3,2% سنوياً، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنوياً، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

ومن بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال.[1] :

- العمل غير المنظم أو ما يعرف بـــ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة. وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت، من جهة أخرى. حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال، من 10.8% سنة 1987، إلى 32 % سنة 1997. ولا زال مستمراً في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة، أحياناً وضعفها أحياناً أخرى.
- ومما يزيد من تعقيد أمر التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة، ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996. بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس لإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.[2]
- الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم. وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة. ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة، من جهة ثانية. والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة. حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع

[1] سليمان احميه ،مرجع سابق ، ص 11
[2] سليمان أحمية ،مرجع سابق ،ص 11

هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني. وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

- و من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، و التي نقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة[1] نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب. هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان.

وأمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات: نظراً لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نتيجة التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي، من جهة. ونتيجة العمال التخريبية التي عرفتها البلاد في سنوات التسعينات، حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود البلدان الصناعية الكبرى، إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي، من جهة. وإحدى الوسائل التي تضمن من خلالها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.[2]

4. عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل في الجزائر .

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسية العامة في مجال التشغيل، مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.4 - بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل:

يتحكم في نجاح هذه السياسات عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال[3]:

[1] صفية بوزار ،مرجع سابق ،ص 565
[2] سليمان أحمية ،مرجع سابق ،ص 12
[3] القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 ،جريدة رسمية ،العدد 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004

1 ـ ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعد أو من قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان. والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.

2 ـ الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

3 ـالعمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيراً ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات [1]المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

2.4 بالنسبة لأنماط التشغيل[2]:

يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قد الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها و كيفياتها بشكل مستمر.

3.4 بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل[3]:

إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على[4]:

1 ـ تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح السواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.

2 ـ تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسيين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من

---

[1] زين العابدين معو ،مبروك ساحلي ،«**سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها**»،مجلة دفاتر السياسة و القانون ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ام البواقي العدد 11 ، ،جوان 2014 ص 156

[2] المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 ،عدد 09 الصادرة 19 أفريل 2006

[3] سليمان أحمية ،مرجع سابق ص 11

[4]المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 ج،ر عدد 22 الصادرة في 30 أفريل 2008

تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق. ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

3 ـ خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.

4 ـ تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي[2]، وخلق حوافز و تشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أو من الرسوم المفروضة على المواد الأولية...الخ. وذلك كله من اجل تمكينها من القدرة على التوسع والإزدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، وبالتالي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.

5 ـ إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.

6 ـ توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء. ذلك أن الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية.

7 ـ تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب، والمعطيات الخاصة بتطور ونمو، أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم، والتسيير الواعي.

8 ـ تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة.

9 ـ إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات، قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية. ومدها بالمعلومات والبيانات

[1] زين العابدين معو ،مبروك ساحلي،مرجع سابق،ص158

[2] ،مرجع سابق،ص158 .

والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي. وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها هدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها.

10 ـ توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية، كالشباب، أو النساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.

11 ـ تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير، بما فيها تقديم الحوافز والجوائز، عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية.

III. الإصلاحات الإقتصادية والبرامج التنموية و انعكاساتها على وضعية سوق العمل في الجزائر

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، كالخصخصة مثلاً و ما ترتب عنها من غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتها وتسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والاستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار وما لذلك من أثار بالغة على حجم العمالة[1].

ففي الجزائر تشير التقديرات الرسمية إلى أن السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد شهدت انخفاضاً مطلقاً في عدد المشتغلين ، كما أن معدلات البطالة عرفت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة حيث قدرت بـنحو 30% سنة 2000[2].ونتيجة لبرامج التخفيف من نتائج الإصلاحات الاقتصادية وصل معدل البطالة الى 11.3% سنة 2008.[3]

1.ماهية الإصلاحات الإقتصادية

1.1..مفهوم الإصلاح الإقتصادي [4]

[1] نذير عبد الرزاق ،نوة بن يوسف، **"انعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر"**، ورقة مقدمة في إطار ملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسلة.16/15 نوفمبر ،ص2

[2] عبد القادر بريش جميلة بغداوي ،«**تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري**» ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، السداسي الاول ،العدد 14، 2016 ،ص165 **www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_14/revue14_version%20finale.pdf** consulté 20/02/2017 13 :45

[3] نذير عبد الرزاق ،نوة بن يوسف مرجع سابق ص 2

[4] باية ساعو ،**الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و آفاق** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص تحليل إقتصادي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2009/2008 ،ص95 .

إن مفهوم الإصلاح ليس مفهوما اقتصاديا لما هناك من تشابك بين الظواهر الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، كما أن هذا المفهوم ليس جامدا إذ أنه ديناميكي في مضمونه، إنه يعبر عن الجهد المبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل بتحديد أهداف يراد إدراكها .

لقد حدد البنك الدولي في تقرير نشره عن التنمية في الدول العالم سنة 1988 ، مفهوم الإصلاح الإقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الإقتصادية الكلية و الجزئية، بالإضافة فإن سياسة الإصلاح الاقتصادي ما هي إلا عملية تحول جذري في المنهج السياسي للدولة، الذي يسمح بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق[1].

كما يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا .و يمكن تطبيق هذه الإجراءات تبعا لعمق المشكلات و الاختلالات القائمة في البلد المعني.

بالإضافة فإن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والإقتصادي و الإجتماعي، بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية، و حرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد و وحدات الإنتاج و الخدمات[2]

2.1.أسباب الإصلاح الاقتصادي:

من أسباب اللجوء إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي ما يلي :

-تدني قدرة الإقتصاد الوطني و كفاءته في المنافسة الدولية، و مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية.

-ارتفاع نسبة الديون الخارجية.

-قصور الأداء الحكومي في النشاط الاقتصادي لا سيما في مجال الإنتاج و الخدمات، و عجز الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري.

-تردي المستوى المعيشي للسكان

3.1.مكونات سياسة الإصلاح الاقتصادي [3]

تتكون سياسة الإصلاح الاقتصادي من جانبين:

-جانب السياسات و البرامج المالية و النقدية، الذي يحدد الإطار العام لأداء الاقتصادي.

-جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الإقتصادية في المجتمع و الذي يحدد قواعد التعامل للوحدات الإقتصادية في السوق.

1.3.1. الإصلاح الاقتصادي في مجال البرامج المالية والنقدية :

[1] ناصر عبد الناصر ،**سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت و التكييف الهيكلي** ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق،2001،ص49

[2] عبد المجيد قدي ،"**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر** "،(محاولة تقويمية)،مجلة CREAD ،رقم 61 ،الفصل 3،الجزائر 2002 ص 05 .

[3]باية ساعو، مرجع سابق، ص99

تتضمن عدد من الإجراءات والتي تؤدي إلى تحقيق عدد من الإصلاحات في الهياكل المالية والنقدية في البلد منها:

- ترشيد الإنفاق الحكومي.
- زيادة موارد الدولة.
- تخفيض العمالة في القطاع الحكومي
- تخفيض الدعم.
- تخفيض الاستثمارات العامة.
- رفع أسعار الخدمات و المرافق لتقارب الأسعار العالمية

2.3.1 الإصلاح الاقتصادي في مجال أداء الوحدات الإقتصادية [1]

و ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات و السياسات التي تؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق، وترك الأسعار لقوى السوق سواء بالنسبة للإنتاج أو لعوامل الإنتاج، و من هذه السياسات ما يلي:

- برامج الخصخصة، أو التخصيص، أي تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص.
- خصخصة الإدارة، أي فصل ملكية الدولة عن إدارة مشروعاتها، وذلك لتحقيق حرية الإدارة لتلك المشاريع.
- تحرير الأسواق عن طريق عدم تدخل الدولة في تسويق وأسعار السلع سواء الزراعية أو الصناعية منها.
- تحرير الاستثمار، بما يعني رفع القيود الموضوعة على المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين.
- تحرير التجارة الداخلية و الخارجية.

ترمي سياسة الإصلاح الاقتصادي لأي بلد إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

-رفع و تائر النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني.

-تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

-إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة و المتوازنة و الشاملة.

-السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، و امتصاص البطالة و توفير مقومات الاستقرار المالي والنقدي.

-إصلاح مؤسسات القطاع العام و رفع كفاءتها الإقتصادية.

-تطبيق سياسة الخوصصة.

[1] باية ساعو، مرجع سابق، ص99

-تحسين المستوى المعيشي للمواطنين على قاعدة الموازنة بين الدخول و الأسعار

4.1. الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لقد استهدفت الجزائر من وراء تنفيذها برنامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الفجوات و الاختلالات منذ انطلاق خطط التنمية، و إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الإقتصادية ، و تهيئة المناخ الملائم للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي و القضاء على العقبات و القيود المتواصلة التي تحد من إمكانيات النمو في المستقبل، و لهذا فإن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يؤدي إلى تنمية تستهدف تأسيس بنيان اقتصادي متماسك و مرن، و تحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد مع الارتقاء بمستوى معيشته، فضلا عن ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و افتراض إمكانية تحقيق هذه الأهداف كلها في ظل إعادة توجيه مسار إدارة الإقتصاد الوطني من النهج الاشتراكي إلى الاعتماد المتزايد على آلية السوق و الاندماج في الإقتصاد العالمي.

و عليه يمكن إيجاز الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر فيما يلي[1]:

- تحقيق مؤشرات معتبرة للاستقرار الإقتصادي في الجزائر عن طريق معالجة الفجوات ذات الطبيعة المالية و النقدية
- تحفيز النمو الإقتصادي المستديم و زيادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد وصولا إلى رفع مستوى دخل الفرد و مستوى معيشته.

-تنشيط حركة التجارة الخارجية بزيادة حجم نمو الصادرات عن الواردات و رفع القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق المحلية و الخارجية لتقليص الفجوة الخارجية في الإقتصاد، و الزيادة من حصيلة النقد الأجنبي و فسح المجال أمام تحقيق معدل النمو الإقتصادي القابل للإستمرار لتأهيل مسيرة التنمية في الجزائر من بلوغ مرحلة النضج الإقتصادي في أقل فترة ممكنة .

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، و تعزيز مكانة القطاع الخاص لكي ينشط و يصبح قوة دافعة في التنمية إلى جانب القطاع العام، و يكون ذلك من خلال تحفيز الإستثمارات الخاصة، وخصخصة المشروعات العامة التي تشكل عبئ على الدولة.

2.مرحلة الإصلاحات الإقتصادية عشرية التسعنيات

عرفت هذه الفترة (من بداية التسعنيات إلى سنة 2000) وضع حرج للغاية بسبب ما عانى منه الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات نظرا للمشاكل التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية ،و لعل من أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة ،و زيادة حجم التضخم و ارتفاع حجم البطالة ،و نقص العملة الصعبة [2]، وذلك بعد الأزمة البترولية سنة 1986 أين هوى سعر

[1]،مرجع سابق ،ص100

[2]حسن المدهون ،**إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد و إحصاء تطبيقي ،قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية 2016/2015 ،ص 66

البترول إلى أدنى مستوياته، مما أثر على إيرادات الدولة , وقلص من دورها في مختلف القطاعات خاصة الجانب الاجتماعي، وبالأخص قطاع الشغل, كما عرف تطور سوق العمل خلال الفترة التسعنيات، عدة مراحل ، أهمها مرحلة التعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى غاية 1997[1] ،أين اتبعت الجزائر توصيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي التي تحث على رفع الدولة يدها على الجانب الاجتماعي باعتباره قطاع غير منتج. مما أثر على واقع الشغل ويجب الإشارة إلى أن الجزائر باشرت عدة إصلاحات في هذه الفترة ، وذلك لأن الاقتصاد الوطني كان يواجه عدة عقبات بفعل التبعية المفرطة للمتغيرات الخارجية ،تمت هذه الإصلاحات في إطار عدة برامج، برنامج الاستقرار الاقتصادي ،والتعديل الهيكلي .

1.2 **برنامج الاستقرار الاقتصادي**

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو المؤسسات الدولية لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها بحيث اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية ، و التي تمخض عنها عدة برامج و التي منها :

1.1.2 **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30**

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، أشرفت على توقيع أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989 ،في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت و الاستقرار الاقتصادي ،و مع إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، بحيث تعتمد الهيئات المانحة على هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات ،و ذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي الذي يهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي، و العمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي ،و كانت مدة الاتفاق محددة بسنة ،مما أدى بالجزائر إلى الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح

[1] عبد الرحيم شيبي ، شكوري محمد ،**البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية "، القاهرة مصر،18/17 مارس 2008 ، ص9

التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدورقانون90-10[1] المتعلق بالنقد والقرض[2] فقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى التطهير المالي للمؤسسات العمومية .

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة وبمعدل فائدة منخفض حيث وافق صندوق النقد الدولي علي تقديم الدعم بما يعادل 886 مليون دولار[3] وقد استخدم المبلغ كليًا في 30 ماي 1990 وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر بما يعادل مليار دولار بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية[4].

2.1.2برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/3/30

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي

- إصلاح المنظومة المالية
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بما يعادل 400[5] مليون دولار مع خدمة دين تقدر ب 6 مليار دولار لسنتي 1990-1992 ورغم ما حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28,37 مليار دولار سنة 1990 إلى26,7 مليار دولار سنة 1992 ، إ لا أنه ابتدءًا من سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير

---

[1] حسن المدهون ،مرجع سابق ،ص67

[2] سليم عقون، قياس **أثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة –دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة فرحات عباس، السنة الجامعية 2010/2009، ص48

[3] كمال رزيق ،عمار بوزعرور ،« **التصحيح الهيكلي و أثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر** »،ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف يومي 30/29 أكتوبر 2001 ،ص ص 4-5

[4] سليم عقون، مرجع سابق، ص 48.

[5] حسن المدهون ،مرجع سابق ص 134

مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2%كما أن نسبة البطالة وصلت إلى23.2 % إذ عاشت الجزائر وضعًا اقتصاديًا واجتماعيًا صعبًا جعلها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي أخر.

3.1.2 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس1995

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد – النية – التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن ،تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي[1]:

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة

في بداية عام 1994 طرأ تدهور أخرفي الاقتصاد الجزائري، فالسياسات المتبعة سابقا قد فشلت في تحقيق أهدافها ، كما أن أسعار البترول عرفت تدهورا ، واضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي .وحضي بقبوله في ماي1994 ويشمل برنامج المساعدة على برنامج للتثبيت والاستقرار الاقتصادي وهو قصير المدى أفريل 1994-مارس 1995 ، وهذا من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة وكان برنامج الإصلاح القائم منذ عام 1994 يهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

1- وضع استراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج.

2-رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا.

3-التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3% و4 %

4-المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التصحيحات الهيكلية

5-استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي

6- تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة البرنامج ،و هذا عن طريق الضغط على نفقات التوظيف تجميد الأجور ،ضغط التحولات الإجتماعية و الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية

[1]سليم عقون ،مرجع سابق ،ص49

[2]كمال عايشي ،«**التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**» ،مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ،جامعة باتنة ، الجزائر

4.1.2 .برنامج التعديل الهيكلي مارس 1995إلى 01/أفريل 1998

فالتصحيح الهيكلي في الجزائر كان ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الإقتصاد الوطني لذلك فإن برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من أجل إنعاش الإقتصاد و الإنتقال إلى إقتصاد السوق ،بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي,وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي [1] :

- تحقيق نمو متوسط بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3%
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 1995/1994
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في نمو النفقات العامة

1.4.1.2 محاور الإصلاح الهيكلي في برنامج التعديل الهيكلي :

لقد كان البرنامج يتمحور في المدى المتوسط حول ثلاثة محاور كبرى وهي :

- ✓ تعديل الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية و المدفوعات للتقليل من النقص في عرض السلع الأساسية وضمان توزيع الفعال للموارد
- ✓ ضبط الإنفاق العام
- ✓ إنشاء الآليات المؤسسية والسوقية للإنتقال من الإقتصاد الإداري المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق

[1] حاكمي بوحفص، **الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر**، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001.

2.4.1.2 الإصلاحات التي أنجزت في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

لقد قامت الجزائر بإصلاحات هيكلية تتعلق بالميادين التالية :

- ✓ إصلاحات وتعديل سعر الصرف
- ✓ تحرير التجارة الخارجية
- ✓ تحرير الأسعار و إلغاء الدعم و إزالة ضوابطها
- ✓ إصلاح و خوصصة المؤسسات العامة و تنمية القطاع الخاص
- ✓ الإصلاحات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية كاعتماد خطة التأمين عن البطالة وخطة الخدمة العامة
- ✓ الإصلاحات المتعلقة بسوق العمل و حركتيه

3.4.1.2 تقييم برنامج التعديل الهيكلي

لقد تباينت الآراء على حول مدى كفاءة برنامج التعديل الهيكلي بحيث تم التركيز على القضايا المتعلقة بالنمو الدائم و أكدوا على السلبيات التي نجمت عن تطبيق هذا البرنامج :

- ✓ حالة الانكماش في القطاع الصناعي باعتباره أكثر القطاعات تضررا حيث شهدته الكثير من فروعه الهامة نمو سلبيا
- ✓ إستمرار ضعف دور القطاع الزراعي
- ✓ تفاقم الفقر وتزايد مخاطر التسريح للعمالة و تدهور القدرة الشرائية
- ✓ نمو البطالة و انعدام سياسة وطنية للتشغيل .

4.4.1.2 نتائج برنامج التعديل الهيكلي على مستوى الشغل

شهدت الجزائر منذ فترة طويلة ظاهرة تسريح العمال والتي كانت بأعداد غفيرة، ما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة. حيث أدت التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية إلى إعادة النظر في حجم العمالة بالمؤسسات الوطنية ابتداء من الثمانينات، وتسارعت في التسعينات أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي[1].

و قد لوحظ من ان آثار برنامج التعديل الهيكلي في سوق العمل هي عموما ضارة على المدى القصير فمن ناحية هناك تدهور في العمالة(وذلك نتيجة حتمية ومنطقية و التي كانت بسبب خفض الإنفاق العام)،و هو ما يعني بدوره زيادة حتمية في البطالة هذا من ناحية و من ناحية أخرى إنخفاض في الأجور الحقيقة الناجمة عن السياسية النقدية التي تؤدي إلى زيادة التضخم ويترجم هذا الإنخفاض إلى زيادة الفقر[2]

---

[1] أمال بن سالم ،"**تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة** "،ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة تحقيق التنمية المستدامة "جامعة المسيلة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،16/15 نوفمبر 2011 ص 5

[2] Saib Mustte,Nacer Eddine Hammouda, **«Evolution des effets du PAS sur le Marché du Travail en Algérie»,** Cahiers du CREAD N46-474éme Trimestre 1998 et 1er Trimestre 1999.
https://www.researchgate.net/publication/268218759 consulté le 23/02/2017 10 :02

ففي الفترة من 1994 إلى 1998 خلال سنوات برنامج التصحيح الهيكلي عرفت ظاهرة تسريح العمال تزايدا مستمرا، وذلك بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات، وفي إطار هذا البرنامج تم حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية والذي نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة خلال الفترة 1994-1997[1] أنه تمت تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 1224 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء والأشغال العمومية بـ 60.2 %، تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 20.7 % ، ثم المؤسسات الصناعية بـ 17.3 %، أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا بـ 1.8 %، الأمر الذي زاد من تعقيد وضعية البطالة المعقدة أصلا، فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر سنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال، ليصل سنة 2000 إلى 2.4 مليون بطال، وفي 2001 إلى 2.5 مليون بطال هذا الارتفاع الذي من أسبابه استمرار عمليات التسريح في المؤسسات الوطنية[2].

والجدول الموالي يبين عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الفترة ما بين 1994و1998

جدول رقم 22: تطور تسريح العمال خلال الفترة من 1994إلى 1998

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	239	**1224**
عدد العمال المسرحين	**20908**	**236300**	**100498**	**162175**	115137	**635018**

Source : Mohamed BELATTAF – Algérie et quelques effets sociaux économiques - Colloque PAS et perspective de l'économie Algérienne – Cread- ANDRU Alger ,p 98

تبين أرقام الجدول أن عدد المؤسسات الوطنية المنحلة جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو 1224 مؤسسة وطنية ما أدى إلى تسريح 635018 عامل خلال الفترة الممتدة من 1994-1998

إن عملية التسريحات الجماعية للعمال بالإضافة إلى توقف عملية التوظيف أدى في النهاية إلى تراجع حجم المشتغلين في معظم القطاعات و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ،"تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي "،السداسي الاول من سنة 1998 ،الدورة الثانية ،نوفمبر ،1998 ،ص96

[2] أمال بن سالم ،مرجع سابق ،ص 7

جدول رقم 23:تطور عدد العمال المسرجين و نسبتهم حسب القطاعات الإقتصادية و النسبة إلى غاية السداسي الأول سنة 1998

القطاع	مؤسسة عمومية اقتصادية	النسبة %	مؤسسة عمومية محلية	النسبة %	مؤسسة خاصة	النسبة%	المجموع	النسبة %
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء والأشغال العمومية والري	76514	59.5	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر :مدني بن شهرة ،**الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**،حامد للنشر و التوزيع الأردن 2008 ،ص 219

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نلاحظ أن عدد العمال وحسب القطاعات الإقتصادية خلال السداسي الأول من سنة 1998 ،عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري أعلى نسبة في تسريح العمال بلغت 60.2% أي بمجموع 128266 عامل ،لتليها نسبة 20.7% لقطاع الخدمات بـ 44017 عامل مسرح ،وشكلت نسبة 17.3% لقطاع الصناعة و بنسبة أقل لقطاع الفلاحة بـ 1.8 % كأقل نسبة بين القطاعات بتعداد 3819 عامل ،أن مرحلة التعديل الهيكلي قد أثرت على الشغل بما يعادل 6% من مجمل السكان المشتغلين في القطاع الهيكلي المنظم

5.4.1.2 اختلالات العرض والطلب على الشغل

لقد أدت عملية الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية تغيرا في سوق العمل الجزائري ويعود ذلك إلى تزايد شريحة طالبي العمل جراء عملية الحل والتصفية التي طالت المؤسسات الإقتصادية والعمومية و إلى تراكم الطلب على العمل بسبب السياسة المنتهجة من طرف الحكومة في التقليل من النفقات العمومية بكبح عملية التشغيل بالوظيفة العامة وما يمكن ملاحظته هو العجز الكبير المسجل في عملية التشغيل خلال فترة التسعنيات وهي الفترة التي عرفت قساوة آثار التعديل الهيكلي [1]

[1] عيسى أيت عيسى ،**سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص تسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،2010 ،ص 230.

جدول رقم 24:طلبات العمل والعروض في الجزائر للفترة 1995-1998

السنة	طلبات العمل	عروض العمل
1995	168387	48695
1996	134858	36768
1997	163800	27934
1998	166299	28192

Source : www.ons.dz consult éle 27/9/2017 10 :56.

من خلال الجدول أعلاه و بناءا على معطيات المرصودة عرفت طلبات العمل صعودا و إنخفاضا و ذلك بشكل متناوب سنويا ،وعلى خلاف كل من سنوات (1995.1997.1998) أين سجلت الطلبات ما بين 163800 و 168387 ألف طلب عمل و لكن في سنة 1996قدر عدد طلبات العمل بـ 134858 طلب عمل كأقل عدد طلبة الفترة المدروسة ،أما بالنسبة للعروض العمل المقدمة لمواجهة الطلب فنجد أنه يعرف إنخفاضا سنويا وخاصة مع بداية سنة 1996 و المقدرة بـ 36768 عرض عمل ،ليصل إلى عام 1998 إلى 28192 عرض عمل و هذا يعود للركود الإقتصادي الذي عرفته العشرية و نية الحكومة في كبح عملية التشغيل و يمكن تبيان العجز السنوي المسجل في عملية التشغيل من خلال مع معطيات الجدول التالي :

جدول رقم 25:نسبة العجز في التشغيل في الجزائر للفترة 1995-1998

السنة	نسبة العجز في التشغيل %
1995	71
1996	73
1997	83
1998	83

المصدر: عيسى عيسى أيت ،**سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص تسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،2010 ،ص 231.

من خلال أرقام الجدول يظهر ان العجز في التشغيل لازم عشرية التسعنيات لكون الفترة عرفت ركودا إقتصاديا و ضعف في إيرادات مما قلل الإنفاق العام و خلق فرص العمل جديدة ،و هذا ما يترجم نسبة العجز في منتصف الأول من التسعنيات في حدود 71% ،في حين المنتصف الثاني و الذي يتزامن مع إنعكاسات تطبيق المخطط التعديل الهيكلي فالعجز في التشغيل يزداد ليفوق 80% كما هو في سنتي 1997و 1998 أين بلغ العجز 83%

6.4.1.2 تطور التشغيل الدائم والمؤقت

جدول رقم 26:تطور التشغيل الدائم والمؤقت خلال فترة (1998/1995)

السنة	مناصب الدائمة	مناصب مؤقتة
1995	11578	29885
1996	6134	25976
1997	5090	19740
1998	3926	22638

Source :www.ons. consult éle 27/09/2017 11 :00

بدورها هي أيضا إضافة إلى تقليص في التشغيل بشكل عام ،نجد أن الدولة سعت إلى كبح التشغيل الدائم بالمؤسسات العمومية في حين إرتفع التشغيل المؤقت و هذا راجع أساسا إلى حالة عدم الإستقرار فترة التسعينات و الهدف من ذلك هو تقليل الإنفاق العمومي و ترشيد تكاليف المؤسسات حيث بلغ عدد مناصب العمل بداية من سنة 1995 بـ 11578 منصب دائم غير أن هذه المناصب المفتوحة بهذه الصفة تبدأ في التناقص بشكل مذهل خلال سنوات التسعنيات إلى غاية أن تبلغ عام 1998 بما يقدر بـ 3926 منصب عمل .

أما عن المناصب المؤقتة رغم مليها هي الأخرى إلى التناقص، إلا أنها أصبحت تفوق المناصب الدائمة حيث سجلت سنة 1995 أعلى في مناصب العمل المؤقتة والمقدرة بـ 29885 منصب لتعرف بعد تذبذبا بين الإنخفاض والارتفاع لتبلغ عام 1998 ما يقارب 22638 منصب عمل مؤقت وتزامنا ومع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و التي من خلالها أحدث تباعد بين التشغيل المؤقت و الدائم.

3. البرامج التنموية

1.3 برنامج الإنعاش الإقتصادي

يعتبر هذا البرنامج متخذ القرار في الجزائر أدوات السياسات الإقتصادية و المتمثلة في سياسة الإنفاق العام وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو الإقتصادي بالجزائر مركزا على المشاريع الإقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدماتية

وجاءت ملامح هذا البرنامج كهدف إستراتيجي لتحسين مستوى معيشة السكان وتعميم التطور الإقتصادي و التوزيع العادل لثمار النمو الإقتصادي ،كما أنه يدفع بالأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمان كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل و تحسين القدرة الشرائية [1].

1.1.3 مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي

[1] عبد المجيد قدي ،**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2009 ،ص52 .

و أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة من (2001-2004) بنسب متفاوتة ،وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخاما ،و يتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري والبناء و الأشغال العمومية ،و دعم الإصلاحات في مختلف المجالات و كذا ما يخص التنمية المحلية وهو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 27:مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة من (2001-2004)

الوحدة :مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	النسبة المئوية %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ،تقرير الظرف الإقتصادي و الإجتماعي لسداسي الثاني من سنة 2001 ،الدورة العامة 20 ،ص 139 .

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد إستفادت بأكبر نسبة من البرنامج بـ 40.1% و ذلك لكون هذا القطاع كان تقريبا في حالة ركود في فترة الإصلاحات الإقتصادية حيث توقفت جل المشاريع الإستثمارية العمومية في مجال الأشغال الكبرى و البني التحية ،و ذاك نتيجة السياسة التقشف التي كانت متبعة خلال فترة التسعينيات لذلك إضطرت الدولة لإعادة بعض هذه المشاريع لتوفير مناخ إستثماري أحسن ثم يأتي بعدها مجال التنمية البشرية بنسبة 38.8% وهذا من أجل تقليص النازحين للمدن و ذلك من خلال إحداث تنمية محلية في جميع أنحاء الوطن دون تمييز ،وكذلك لدعم التنمية البشرية من خلال الإهتمام برأسمال البشري بتوفير الصحة والتعليم و المراكز الثقافية ،أما الفلاحة و الصيد البحري فلم يخص له إلا نسبة 12.8% و الباقي من البرنامج 8.6% خصص لدعم الإصلاحات حيث وجه لتمويل الإجراءات و السياسات المرافقة لهذا البرنامج إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة

أما فيما يخص مدة تنفيذ المشروع فكانت أربعة سنوات إلا أننا نلاحظ بأن اكبر نسبة للبرنامج كانت مقررة في السنة الأولى والثانية من البرنامج ،وهذا ما يؤكد لنا على حرص الدولة في تنفيذ البرنامج في أقصر مدة ممكنة من اجل تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للبلد ،و التي عرفت تدهورا في جميع الميادين خلال العشرية السوداء (فترة التسعنيات).

2.1.3 أهداف البرنامج

يهدف برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية [1]:

- ✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- ✓ خلق مناصب العمل والحد من البطالة
- ✓ دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية

3.1.3 دوافع تطبيق سياسة برنامج الإنعاش الإقتصادي

سنتطرق إلى اهم الدوافع التي أدت إلى تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة من (2001-2004) وهي كما يلي :

- ✓ **ضعف معدلات النمو الإقتصادي**

عرفت الفترة ما قبل تطبيق البرنامج نموا ضعيفا في معدل النمو الإقتصادي و هذا راجع للأزمة الإقتصادية سنة 1986 وتطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،وكل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة من 1995-2000 حيث قدر معدل النمو بـ3.2% ويعتبر هذا المعدل غير كافي للمتطلبات السكان في مختلف المجالات (السكن ،الشغل ،المستوى المعيشي .....الخ)،ولكن فيما بعد وتزامنا مع تطورات الخارجية الإيجابية المتمثلة أساسا في ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة مما سمح بمباشرة برامج الإنعاش الإقتصادي على أمل البلوغ إلى معدلات نمو تتلاءم و المتطلبات الأساسية للسكان [2].

- ✓ **إرتفاع معدلات البطالة :**

شهدت الفترة ما قبل البرنامج الإنعاش الإقتصادي إرتفاعا متزايد من سنة إلى أخرى حيث عرفت معدلات كبداية ارتفاع لها منذ الأزمة الإقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في الثمانينيات لتعرف النسبة تطورا ملحوظا في بداية التسعنيات إلى أن بلغت أعلى معدل لها عام 2000 بـ29.8% ،و أمام هذا الواقع

---

[1] زكريا مسعود ،**سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر منذ 2001** ،أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر ،12/11 مارس،2013،ص17 .

eco.univ-setif.dz/seminars/Pub_Invstmnt/3-8.pdf consult éle 25/01/2017

[2] نبيل بوفليح ،**"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من (2000-2010)**،مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 12،ديسمبر 2012 ،ص 244 .

univ-biskra.dz/rem/n12/10.pdf consulet éle 19/10/2016 15 :30.

المأساوي و في ظل تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق برنامج الذي كان من بين أهدافه تقليص نسبة البطالة

✓ **ارتفاع نسبة الفقر و إنخفاض المستوى المعيشي للسكان[1] :**

حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة 1995 حيث وصل إلى 14.1% من مجموع السكان و هو ما يعادل 3.986.000 فقير بعد ما كان لا يتجاوز 8.1 % فترة الثمانينيات ،ويفسر هذا الإرتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الإقتصادية مما أدى إلى إنخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة ،وكذلك الإصلاحات الإقتصادية المدعومة و ما تضمنته من إجراءات أدت إلى تحرير أسعار المنتجات وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية ،وتدهور القدرة الشرائية نتيجة التخفيضات المتتالية لسعر الصرف الدينار الجزائري

إضافة إلى ذلك فإن إرتفاع الفقر يعود إلى الأزمة الأمنية خلال التسعنيات التي كان لها الاثر الكبير على حياة السكان و الظروف المعيشية وقد سجل معدل الفقر إنخفاضا طفيفا إذ بلغ سنة 2000 بـ 12.1% مقارنة بسنة 1995 ورغم هذا الإنخفاض الطفيف في معدلات الفقر إلا أنه يعتبر أهم الدوافع للحكومة الجزائرية بمباشرة تطبيق الإنعاش الإقتصادي من أجل التخفيف من هذه الظاهرة[2] .

4.1.3 نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي على مستوى الشغل

تعتبر مساهمة برنامج للإنعاش الإقتصادي في مجال إنشاء مناصب الشغل مساهمة معتبرة منذ انطلاقته من سنة 2001 إلى نهاية سنة 2004 ،ويهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الإقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل حيث أنه من المحاور الأساسية لترقية الشغل هي من ضمن الاستراتيجية التنموية ،وهي دعم القطاعات الإقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق بهدف التكفل بالبطالة

و يتوقف تقيم البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل فحسب الحصيلة الرسمية التي اعلنت بشأن برنامج الإنعاش الإقتصادي التي تغطى الفترة الممتدة من 2001-2003 ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن اغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2003) حيث سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل والجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الإقتصادية

[1] نبيل بوفليح ،مرجع سابق ،ص 244 .
[2] زكرياء مسعود ،مرجع سابق،ص6

جدول رقم 28:مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2003

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	النسبة المئوية %
الفلاحة والصيد البحري	273976	44.22
السكن والعمران	83805	13.53
التربية والتكوين المهني والتعليم العالي و البحث العلمي	64661	10.44
الري	48166	7.77
الأشغال العمومية	36033	5.82
مساعدات وحماية إجتماعية	37197	5.52
منشآت إدارية	19381	3.13
منشآت الشبابية و الثقافية	17331	2.80
الطاقة	11250	1.82
الصحة	11028	1.78
الاتصالات	10253	1.65
البيئة	5182	0.84
الصناعة	2119	0.34
النقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	619534	100

المصدر: احمد ضيف ، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر 1989-2012** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود مالية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2014،2015/3 ص251

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن اكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 44.2% ،وذلك نتيجة الأثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة2000 ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13.53% و كلا القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة ،مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حال توقف تمويل هذين القطاعين أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية و المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي ،أما نسبة خاصة قطاع مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة القطاع الصناعي و لكن في المقابل نجد أن معدلات النمو الإقتصادي التي استهدفها البرنامج قد ارتفعت خلال الفترة التي تم تنفيذ فيها البرنامج من 2001-2004 حيث بلغ متوسط معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة

المعنية حوالي 4.8% وهو أعلى ما قد حقق في الفترة من 1995-2000 و الذي بلغ 3.2% وهذا راجع إلى زيادة المشاريع و الإستثمارات خارج قطاع المحروقات

وقد انعكس هذا التحسن في معدلات النمو بشكل إيجابي على زيادة حجم العمالة و كنتيجة لتطبيق البرنامج خلال الفترة من (2001-2004) ،ويمكن أن نلمس الأثار غير المباشر الذي أحدثه البرنامج على مستوى التشغيل و معدلات البطالة من خلال متابعة و تطور نمو اليد المشتغلة التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل و وهذا ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم 29 :تطور مستويات توظيف اليد العاملة في سوق العمل في الفترة 2001-2004

السنة /مستويات التوظيف	الطلب	العرض	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجموع
2001	99913	25662	3191	20205	23696
2002	147914	31358	3647	2340	27047
2003	234093	47057	6696	32509	39205
2004	570736	73311	11689	45357	57046

المصدر: قطاف ليلى ،بن عواق شرف الدين أمين ، **تقييم تأثير الإستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل و التوظيف الوطنية لفترة 2001-2004** ،المؤتمر الدولي "تقييم آثار الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر ،12/11 مارس،2013،ص24 .

يتضح لنا من خلال الجدول أن هذا البرنامج ساهم في تقليص حجم البطالة حيث أنه و منذ إنطلاقه سمح بإنشاء 57046 منصب شغل منها 11689 منصب دائم و 45357 منصب مؤقت و هذا سنة 2004 ،لكن لابد من الإشارة إلى ان هذه المناصب تبقى حلول مؤقتة للعمل فهي معرضة لزاول كونها ناتجة عن السياسة الاتفاقية المتوسعة المتخذة من أجل تحفيز النمو الإقتصادي ،و بالتالي بقاؤها مرهون باستمرار الإنفاق العمومي بنفس الوتيرة على تلك القطاعات كما أنه خلال نفس الفترة عرفت معدلات البطالة إنخفاضا مميزا جراء تلك المخصصات المالية الموجهة لقطاع الشغل .

5.1.3 تطور نمو اليد العاملة خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي

جدول رقم 30:تطور نسبة نمو اليد العاملة خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2004

السنة / القطاعات الإقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	/	12	8.2	8.8	14.52
البناء والأشغال العمومية	5.1	2.8	7	5.4	31.84
الصناعة	0.8	1	0.3	1.1	21.02
الخدمات	1.4	2	3.7	3.7	13.22
المجموع	1.4	4.45	4.8	4.75	20.15

المصدر: حسن مدهون، **إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد و إحصاء تطبيقي ،قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2016/2015 ،ص89

إن القراءة في الجدول أعلاه تظهر ان نمو اليد العاملة المشتغلة خلال فترة تطبيق البرنامج ، كان ذا اثر إيجابي على مستوى التشغيل ولكن ما نلاحظه أن خلال الفترة (2001-2003) كان مستقرا فيما يقارب 4.5% في المتوسط و قد استحوذ قطاع الفلاحة و قطاع البناء والأشغال العمومية على النسبة الكبيرة من هذا النمو في اليد المشتغلة ،و ذلك بسبب الحجم الكبير للنفقات العامة المبرمجة في إطار هذا البرنامج لهذين القطاعين .

و لكن ما يلاحظ أيضا من خلال البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه أنه في سنة 2004 هناك زيادة كبيرة و مفاجئة في اليد المشتغلة حيث بلغ معدل نمو التشغيل سنة 2004 بـ 20.15% بعدما كان يساوي في سنة 2003 بـ4.75% أي بفارق 16.60% .

2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

استكمالا لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 أقرت الدولة برنامجا آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول ،و ذلك لإتمام النقائص التي نتجت عن البرنامج الأول و لإعادة إنعاش الإقتصاد خلال الفترة ما بين 2005-2009

الذي وجه في معظمه إلى التنمية المحلية و النهوض بالتشغيل و ذلك من خلال التزام الدولة باستحداث 2 مليون منصب عمل في القطاعات الاستراتيجية كالبناء و الأشغال العمومية ،و قطاع السكن والنقل [1]

1.2.3 أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو [2]

و جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها :

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة :حيث إن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعنيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثر على نوع الخدمات العامة بشكل جعل تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و من جهة أخرى تنمية القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني .
- ✓ تحسين مستوى معيشة الافراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي الأمني أو التعليمي .
- ✓ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية :و ذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية و البنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي إذ تعتبر الموارد البشرية ،من أهم الموارد في الوقت حالي إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى المعرفي و التعليمي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في ذلك ،كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع و الخدمات و إنتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج .
- ✓ رفع معدلات النمو الإقتصادي :يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي لبرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب إليه كل الأهداف السابقة الذكر حيث انه نتيجة لعدد من العوامل و الظروف و التي من بينها تحديث الخدمات العامة ،و تحسين المستوى المعيشي و تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية .

[1] احمد ضيف ، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر 1989-2012** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود مالية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2014،2015/3 ص254 .

[2] أحمد ضيف،مرجع سابق،ص 254 .

2.2.3 مضمون البرنامج

جدول رقم 31 :مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر الفترة 2005-2009

الوحدة (مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.51
برنامج تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.52
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.85
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50	1.19
المجموع	4202.7	100

المصدر :أحمد ضيف، مرجع سابق،ص255.

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 45.5% من المبلغ الإجمالي من البرنامج مخصصة لتحسين ظروف معيشة السكان الذي يعد مكملا لما جاء به مخطط الإنعاش الإقتصادي ،إذا يعتبر تحسين معيشة السكان عمال مهم في تحسن الأداء الإقتصادي من خلال انعكاسه على عنصر العمل ،لتليها نسبة 40.5% لبرامج تطوير المنشآت الأساسية ،أما فيما يخص برنامج التنمية الإقتصادية فقد خصصت له نسبة 8.02% من إجمالي المبلغ في حين عرفت نسبة 1.19% كأقل نسبة من قيمة المبلغ الإجمالي للبرنامج منحت لتطوير التكنولوجيات الاتصال الحديثة .

3.2.3 نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو على مستوى الشغل

جدول رقم 32: مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009
أ-مناصب الشغل التي إستحداثتها الإدرات العمومية والمؤسسات	
✓ مناصب الشغل التي تم استحدثتها المؤسسات العمومية (الإقتصادية ،ذات الطابع الصناعي ،التجارية و مؤسسات أخرى)	571797
✓ مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
✓ مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
✓ مناصب الشغل التي تم استحداثها في إطار الإستثمارات الممولة من قبل البنوك	155110
✓ مناصب الشغل في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	225353
✓ ترتيب المساعدة على الإدماج المهني	441914
✓ مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ،الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة)	428613
المجموع (أ)	3166374
ب-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
✓ مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة ،الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة ،مناصب الشغل المأجورة بالمبادرة المحلية .	1865318
المجموع (ب)	1865318
المجموع (أ)و(ب)	5031692

Source :services du premier ministre, Annexe a la D éclaration de Politique G én érale,octobre,2010,p1

من خلال ملاحظة البيانات في الجدول فإننا نستخلص النتائج التالية:

- أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم تطبيق البرنامج إنقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدرات العمومية والمؤسسات أخذت النصيب الأكبر في توفير مناصب الشغل حيث قدرت 3.166.374 منصب عمل أي بنسبة تقارب 70% ،أما القسم الثاني لمناصب

الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب إستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة و التي قدرت مناصبها بـ 1.865.318 منصب شغل بنسبة 30% و هذا يعني ان مناصب الشغل التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5.031.692 منصب شغل .

- أن هماك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة عن طريق عقود ما قبل التشغيل و كذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني و المناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكثفة ،و التي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية و هذا ما يؤدي إلى نسبة كبيرة من المشتغلون سوف يصبحون في حالة بطالة بعد إنتهاء مدة العقد

و قد كان لهذا البرنامج الأثر الكبير على تطور مستويات العرض والطلب في سوق العمل الوطني حيث إستطاع أن يستمر في نتائج إيجابية في قطاع التشغيل و توفير مناصب شغل جديدة الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي

جدول رقم33: تطور مستويات توظيف اليد العاملة في سوق العمل في الفترة 2006-2008

السنة	الطلب	العرض	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجموع
2006	59784	132117	17627	79233	96850
2007	749678	168950	19307	106334	125641
2008	1176156	213194	21304	133968	155272
2009	963016	235606	21286	149572	170858

المصدر: قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين ، مرجع سابق ،ص25 .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن البرنامج إستمر في تحقيق أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي ، الذي سمح بتقليص حجم البطالة حيث أنه و منذ إنطلاقه حيث سمح بتوفير سنة 2008 ما يقارب 155272 منصب عمل منها 21304 مناصب دائمة و 133968 مناصب مؤقتة ومع ذلك لازالت تعاني من تقديم عروض عمل محتشمة أين قدر عدد العروض بـ 213194 عرض عمل سنة 2008 في حين شكلت طلبات 1176156 طلب عمل ،و من هنا نستنتج أن تطبيق برنامج دعم النمو لعب دورا أساسي في تنشيط القطاعات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات ،وعلى رأسها قطاع الخدمات و قطاع الأشغال العمومية و اللذان أعطيت لهما أولوية الإنفاق في هذا البرنامج مما أدى إلى زيادة حجم العمالة المشتغلة ،حيث بلغت نسبة النمو في قطاع الأشغال العمومية خلال هذه الفترة 8.4% كمتوسط معدل نمو للفترة 2005-2008 و هي نسبة معتبرة ،ويعود ذلك إلى المبالغ المالية الضخمة التي إستفاد منها كل من قطاع البناء والأشغال العمومية و الخدمات و التي سجلت متوسط معدل نمو العمالة المشتغلة قدرت نسبته بـ 5.4% خلال الفترة 2005-2008 ،وسجل كل من قطاع الفلاحة و الصناعة معدلات متذبذبة في نمو

العمالة المشتغلة بالنسبة للفلاحة و تعود إلى الظروف المناخية و الطبيعية السائدة ،و الجدول الموالي يوضح توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط الإقتصادي

جدول رقم 34: تطور حجم التشغيل حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: ألف عامل

السنة / القطاعات الإقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1381	1610	1171	1252	1242
البناء والأشغال العمومية	1212	1258	1524	1578	1718
الصناعة	1059	1264	1028	1141	1194
الخدمات	4393	4738	4872	5178	5318
المجموع	8045	8870	8595	9149	9472

المصدر: حسن المدهون، **مرجع سابق**،ص98 .

يتضح من خلال الجدول مواصلة هيمنة قطاع الخدمات بمفهومه الواسع على التشغيل اليد العاملة ، وإن الأرقام التي تشير إلى أن القطاع الخدمات والتجارة هو الذي يحتل المرتبة الاولى بتعداد عمال قدر في سنة 2009 بـ5318 عامل ، وبالمقابل يحتل كل من القطاع الزراعي والصناعي المرتبة الأخيرة في تشغيل اليد العاملة بحوالي 1242 و1194 على التوالي و إنما تدل على ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ،لأن قطاع الخدمات قطاع غير منتج على عكس القطاع الصناعي والزراعي اللذان يعانيان من التدهور المستمر .

IV. الإجراءات المتخذة لضبط اختلال سوق العمل في الجزائر

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية، أنشأت الحكومة الجزائرية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا(أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم الاقتصادية (وعلى رأسها الصندوق الوطنية للتأمين عن البطالة). وقد تقرر إنشاء هذه الأجهزة التي خصصت لمرافقة الشباب البطالين في مشاريعهم الخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 19- 30 سنة بالنسبة للأولى و بين 30-50 سنة بالنسبة للثانية حيث تم إدراج مسألة تشغيل ،الشباب كإحدى الانشغالات الأولية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة. إن أجهزة التشغيل متعددة، حيث سنحاول في هذا العنصر

التطرق لأهم هذه الأجهزة والتي تهتم في الغالب بالمساعدة الإجتماعية للعاطلين عن العمل والمعوزين لذلك سنكتفي بالأجهزة التابعة لوزارة العمل والضمان الإجتماعي[1].

وإن مخطط العمل الهادف على ترقية التشغيل و محاربة البطالة جاء نتيجة تحليل الظروف الإقتصادية والاجتماعية و التي ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية [2] :

- ✓ محاربة البطالة
- ✓ ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط

تكييف الشعب و التخصصات :التكوين حسب احتياجات السوق

- ✓ دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب العمل
- ✓ إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات
- ✓ عصرنة آليات المتابعة والمراقبة و التقييم
- ✓ تدعيم وترقية و تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف

وهناك العديد من خصائص أجهزة الشغل من بينها :

جدول رقم 35 : خصائص مختلف أجهزة الشغل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام 1996 (ADS)	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	- إعانة السكان المحرومين - ترقية تطوير التشغيل	- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل - الجامعيين و التقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل	**- المنحة الجزافية للتضامن 1000دج** **- تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000دج** **- قرض ما قبل التشغيل 4500دج** **- القروض المصغرة:** **أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة.** **- برنامج التنمية الجمعوية.** **- الخلايا الاجتماعية الجوارية.**

[1] حكيمة العوفي ،**السياسات الإجتماعية والإعانات و النمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر ،2015/2014 ص 132

[2] عبد الحق رايس ،مبروك رايس، **"تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل و مكافحة البطالة "**،الملتقى الوطني :واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،يومي 06/05 ماي ،2013 ،ص7 .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53فرع جهوي أنشأ عام1996	-مصالح رئاسة الحكومة +وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19 - 35سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	**- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.**
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	وزارة العمل و الضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	- العاطلين من 35- 50سنة المسجلين منذ6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	**مركز البحث حول التشغيل.** **مركز إعادة العمل المستقل.** **التكوين** **تغيير النشاط.** **تمويل إنشاء النشاطات ب5 ملايين دج كحد أقصى.**
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي2004	**وزارة التشغيل و التضامن الوطني**	**تسيير القروض المصغرة**	**- النساء بالمنازل** **- الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الإجتماعية** **- الشباب العاطلين عن العمل**	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و 400000دج.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	**وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**	**تستقبل و تنصح وتصطحب المستثمرين**	**المستثمرين المحليين و الأجانب**	**-الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء و التوسع** **-تخفيض الرسوم الجمركية إلى 05% في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج**
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	إعادة بناء المجال الفلاحي و حماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة)	المستثمرين المحليين في القطاع الفلاحي	تقديم الدعم المالي و كدا القروض للفلاح عن طربق الهيئات المالية (بنك الفلاحة الريفية)

		واستصلاح الأراضي الفلاحية		

Source Conseil National Economique Et Social:, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004, PP-117-118.

1.الأليات والبرامج المعتمدة في دعم الشغل المأجور

1.1 الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية ADS :

Agence de D éveloppement Social

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر و التمهين وتتمثل مهامها الأساسية في ما يلي:

- ترقية و اختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الإجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

إن الهدف من وراء هذه الصيغ هو أن المشرع أراد تكريس ما يسمى بالأسر المنتجة المعروفة في بعض البلدان كاليابان و التي تساعد على تخفيض البطالة بشكل نسبي و كذا نقل المهارات و إعطاء قيمة مناسبة لما ينتجه العمال سواء في المنازل أو غيرها، و إبراز اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية للأسر و العائلات[1].

ويضم هذا الجهاز :

1.1.1 التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة IAIG :

Indemnité pour Activité D'intérêt Général

وضع برنامج التعويض نشاطات العامة ذات المنفعة العامة في نهاية سنة 1994 ،وتقوم الوكالة التنمية الإجتماعية بتسييره منذ سنة 1997 بهدف الإدماج الإجتماعي للفئات المعوزة و القادرة على العمل ،و الغير مستفيدين من برامج مساعدة اجتماعية أخرى وتساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي تعيش في حالة هشاشة و عدم إستقرار على مستوى النسيج الإجتماعي ،وهذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الإجتماعي[2] ،خاصة مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل ،وكذا

[1] عبد الله غالم ،حمزة فيشوش ، **إجراءات وتدابير لدعم سياسية التشغيل في الجزائر (المساهمات و أوجه القصور)** ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة تحقيق التنمية المستدامة "جامعة المسيلة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،16/15 نوفمبر 2011 ص7

[2] محمد دحمان إدريوش ،مرجع سابق ،ص 222 .

العاطلين عن العمل في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي ،ولا يشكل هذا النوع من الشغل على انه توظيف حقيقي بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن [1].

منحنى رقم 10: :تطور عدد الوظائف المستحدثة في إطار برنامج النشاطات العامة خلال الفترة من 1999-2008 الوحدة بالألف

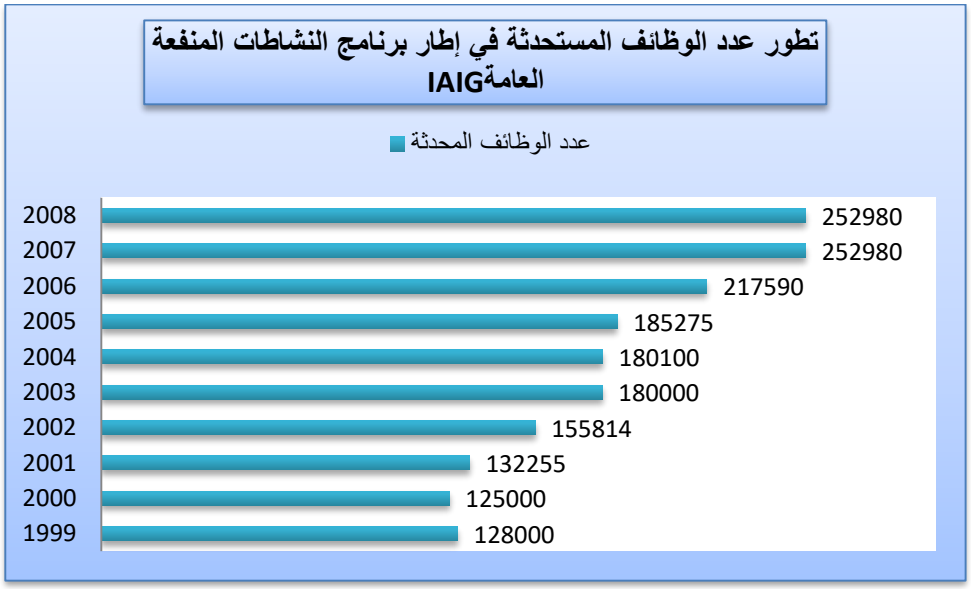

من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :

O.N.S, «L'Algérie En Quelques Chiffre »,Résultats 2007-2009,N° 40,Edition 2010,p11

يظهر لنا من خلال المنحنى أن عدد المناصب المستحدثة في إطار برنامج منحة التعويض عن النشاطات العامة قد عرفت زيادة مستمرة خلال الفترة من 1999 إلى غاية سنة 2008 حيث تضاعف عدد المناصب من 128000 منصب سنة 1999 إلى 252980 منصب شغل

2.1.1 برنامج الأشغال العامة ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة

TUP-HIMO

(Travaux d'Utilité Publique a Hante Intensité de Main D'ouvre)

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 ويهدف البرنامج إلى المعالجة الإقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و الذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص ،و المساعدة الإجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشأة القاعدية ،و إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل و

[1]Conseil National Economique Et Social, rapport sur : «évolution des dispositifs d'emploi»,Juin2002.

تخص العناية بشبكات الطرقات والري و المحافظة على البيئة و الغابات وغير ذلك [1]و إضافة إلى ذلك فإن تصميم هذا البرنامج يهدف إلى[2] :

- خلق عدد معتبر من مناصب الشغل
- تنمية المنشآت العمومية بتنفيذ الأشغال يكون أثرها الإقتصادي و الإجتماعي ذو منفعة مؤكدة
- ترقية القطاع الخاص لاسيما من خلال العمل مع المؤسسات المصغرة التابعة لها

منحنى رقم11:عدد الوظائف التي تم استحداثها في إطار برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للإستعمال المكثف لليد العاملة للفترة من 1999-2008 (الوحدة بالألف)

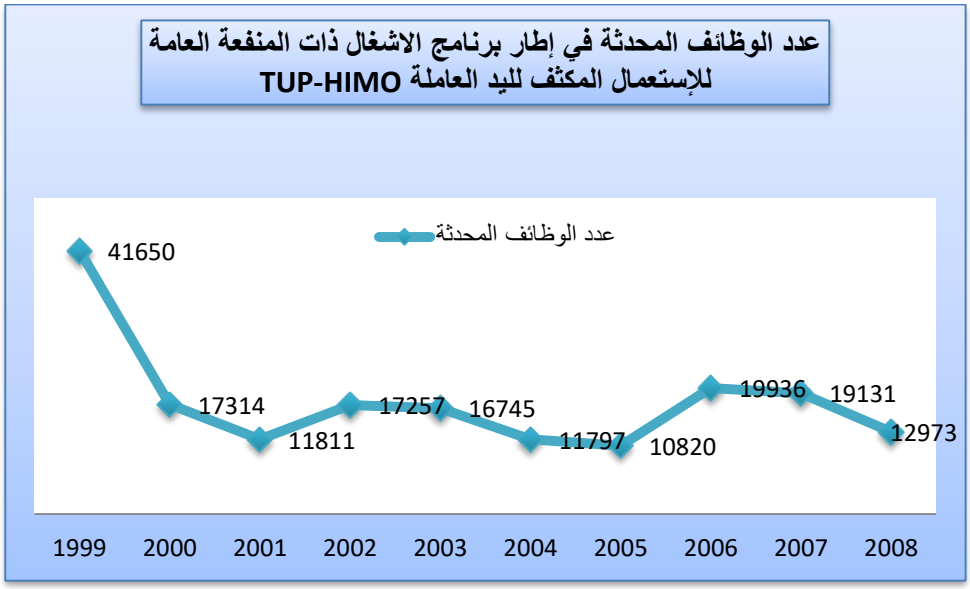

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات:

Gouvernement Algérien, ,2[eme]Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement , Algérie, septembre,2010,p33.

من خلال استقراء بيانات المنحنى يتضح بأنه لا توجد سياسة واضحة المعالم لهذا البرنامج حيث عرف تذبذبا من حيث استحداث مناصب الشغل أين سجلت أعلى مستوى لها سنة 1999 بـ 41650 منصب عمل ليعرف أدنى مستوى لها سنة 2005 بـ10820 منصب عمل ،وعلى الرغم من أهمية هذا البرنامج في القضاء على الفقر و مساعدة الفئات الهشة من المجتمع إلا أنه لم يحظى بالعناية الكافية من طرف المسؤولين على التشغيل

[1] محمد دحمان إدريوش ،مرجع سابق ،ص222

[2] عبد القادر يحي ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة (دراسة حالة تيارت)** مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص إدارة أعمال ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2012/2001 ،ص31 .

و لقد وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة و لدعم وتحسين النشاط الاجتماعي للدولة وتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين [1]:

❖ المرحلة الأولى :1997-2000

هي مرحلة نموذجية تسمح بإطلاق الاشغال بالاستعمال المكثف لليد العاملة لاحداث مناصب عمل مؤقتة و قد خصصت الجزائر 4.13 مليار دج أي ما يعادل 50 مليون دولار ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و ذلك من أجل إنشاء 3846[2] ورشة عمل خصصت عدة مشاريع أغلبها تم إنجازها خلال سنتي 1998-1999 ،أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت إلى تشغيل 140000 شخص و منه تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم و الجدول التالي يبين حصيلة الأشغال للبرنامج حتى 2000/9/30

جدول رقم 36: حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

المكونات	عدد المشاريع	
	التقديرات	الإنجازات
الطرق	1638	1622
الغابات	1130	1149
الفلاحة	10	5
الري	931	933
التهيئة	137	137
المجموع	3846	3846

المصدر: محمد عبد الرحمان بن طجين ،**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة الجامعية 2011/2010 ،ص 85

من خلال الجدول يتبين أن المرحلة الأولى حققت أغلب الأهداف المسطرة من إجمالي المشاريع ،و هذا يدل على نجاع السياسة ذلك انها حققت النتائج المرجوة .

❖ المرحلة الثانية 2001-2004

[1] مدني بن شهرة ،مرجع سابق ،ص282 .

[2] محمد عبد الرحمان بن طجين ،**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة الجامعية 2011/201 ،ص 85

ويخص برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل 22000 منصب شغل دائم سنويا بغلاف مالي تكميلي قدرة 9 مليار دينار فالجهاز يسمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة 108406 دح أي 9.034 دج شهريا و ذلك نتيجة التنافس و نسبة الضئيلة من المعدات و كثافة اليد العاملة

رغم ان الجهاز قد وفر فرص عمل مؤقتة بتكلفة زهيدة إلا أنه تميز بنقائص نذكر منها [1]:

- ✓ عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في إختيار القطاعات و المشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن
- ✓ التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات الجهاز
- ✓ اقتصار البرنامج على المستوى المحلي دون جعله جهوي او وطني

3.1.1 برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE (Contrat Pr és Emploi

أنشئ هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي 98-402 بتاريخ 1998/12/2 ،يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز ،ويخص هذا البرنامج بمكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة أو الحائزين على شهادة التعليم العالي إضافة خريجي المعاهد الوطنية لتكوين (تقني سام) و الباحثين عن منصب شغل لأول مرة [2]وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة العقد الإدماج ،وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج و الإدارات العمومية

ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل [3]

[1] محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق ،ص 86 .
[2] المجلس الإقتصادي والاجتماعي الوطني ،مشروع تعزيز أجهزة الشغل ،الدورة العامة العشرون ،جوان 2002 ،ص 93 .
[3] سليم عقون ،مرجع سابق ،ص 62

منحنى رقم 12:تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE في الجزائر للفترة من 1999-2008

الوحدة بالألف

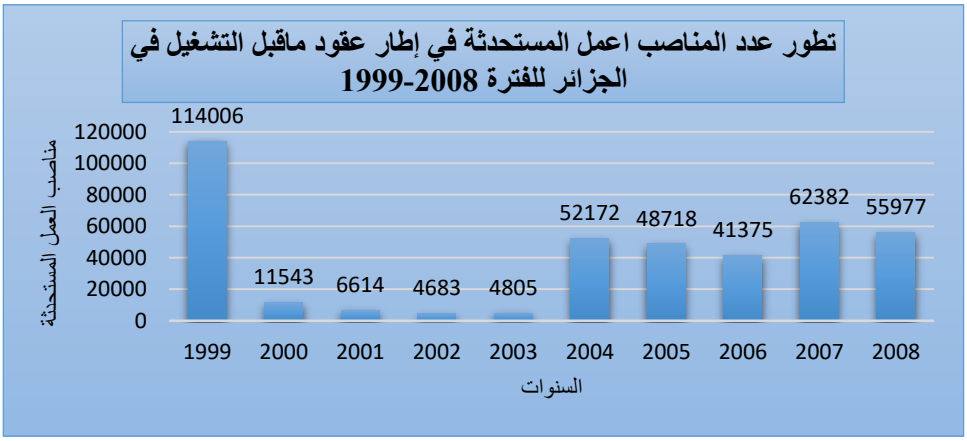

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :

دحماني محمد إدريوش ،«**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**» ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إقتصاد التنمية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،سنة الجامعية 2013/2012،ص 222

O.N.S, «L'Algérie En Quelques Chiffre »,Résultats 2000,N° 31,Edition 2001,p9

من خلال المنحنى المبين نلاحظ أن عدد المناصب المستحدثة عرفت تذبذبا حيث سجلت سنة 1999 بـ 14006 منصب عمل لتعرف إنخفاضا قدر سنة 2002 بـ4683 منصب عمل ،ليعاود في الإرتفاع بداية من سنة 2004 مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي أين تراوحت عدد المناصب بـ52172 منصب عمل ثم ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2007 باستحداث 62382 منصب عمل غير أنه عرف تراجعا سنة 2008 قدر عدد المناصب بـ 55977 منصب عمل .

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعين و 4500 بالنسبة للتقنين الساميين خلال المرحلة الأولى لمدة سنة ،و إبتداءا من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من 6000 دج إلى 8000دج شهريا بالنسبة للجامعيين و من 4500 إلى 6000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين [1]

و تشير حصيلة ثلاثة سنوات من تطبيق هذا الجهاز تم توظيف ما يقارب 63% من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات و كانت حصيلة هذا الجهاز للفترة 1998-2000 و المبينة في الجدول التالي :

[1] المجلس الاقتصادي و الإجتماعي ،مشروع التقرير التمهيدي ،حول الظرف الاقتصادي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة السادسة والعشرون ،جويلية 2005، ص112

جدول رقم 37: حصيلة عقود ما قبل التشغيل CPE للفترة ما بين 1998-2000

قطاع النشاط	1998		1999		2000	
	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
المجال الإداري	**5980**	**5347**	**7274**	**5927**	**4000**	**2000**
المجال الاقتصادي	**991**	**926**	**6332**	**4639**	**7543**	**7711**
المجموع	**6971**	**6273**	**13606**	**10566**	**11593**	**9711**

المصدر : سليم عقون ،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة –دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،قسم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،السنة الجامعية 2010/2009 ،ص63

من خلال الجدول يتبين ان العروض أكبر بكثير من التوظيف في نفس الإطار و أن اكبر نسبة كانت في الإدارة ،و رغم أهمية هذا الجهاز إلا أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود و إن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد إنتهاء مدة العقد بصفة دائمة و تتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وتضاؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد

4.1.1 الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL (Emploi Salariés d'Initiative Local)

تم إطلاق هذا البرنامج بموجب المرسومين 90/143 و 144/90 منذ بداية سنوات التسعنيات وبالتحديد في سنة 1990 وهو موجه للشباب البطال الذي تقل أعمارهم عن 30 سنة ،حيث يقترح عليهم مناصب شغل بصورة مؤقتة وذلك من أجل اكتساب خبرة مهنية لمد تتراوح بين 3 أشهر و 12 شهرا [1] ووضع هذا البرنامج في بداية سنة 1999 و هو مصمم كأداة لخلق المكثف لمناصب العمل و الذي كان يهدف إلى إدماج الشباب البطال بدون مؤهلات من خلال أشغال مؤقتة .

[1] محمد دحمان إدريوش ،مرجع سابق ،ص224

منحنى رقم 13:تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL في الجزائر للفترة من 1999-2007

الوحدة بالألف

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

ONS,L'Algérie En Quelques Chiffre ,Résultats 2006-2008,Nº 39,Edition 2009,p11.

من خلال ما يبينه المنحنى يظهر بأن البرنامج عف تراجعا في عدد المناصب المستحدثة و خاصة خلال سنة2002 مقارنة بسنة 1999 إلى غاية سنة 2001 ليعاود في الإرتفاع سنة 2003 بـ72500 منصب عمل ثم ليتراجع في السنة التي تليها إلى 62581 منصب عمل غير أنه عرف إرتفاعا معتبرا في عدد المناصب إبتداء من سنة 2006 ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2007 بـ 131516 منصب عمل .

2.برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية

تهدف هذه البرامج لخلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات وفي مختلف الانشطة ،وان تكون مسيرة من قبل أصحابها ومدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة بالإضافة إلى المساهمة الشخصية ومن بين الأجهزة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج ما يلي[1]

[1]بلقاسم سعودي، **"استراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل و المساهمة في محاربة البطالة "**،ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية علوم التسيير ،جامعة لمسيلة ،يومي 16/15 نوفمبر ،،ص9 2011 .

1.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

Agence National pour Soutien à l'Emploi des Jeunes

أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعه من:

* مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
* الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

- تدعم و تقدم الإستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية.
- تسير، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها وهو ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 38:الوظائف التي تم استحداثها في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الوحدة بالألف

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المشاريع الممولة	7279	7078	5664	6691	10549	8645	8102	10634
مناصب الشغل المتوقعة	20152	19631	14771	19077	30376	24500	22685	31418
نسبة مساهمة الجهاز في التشغيل الكلي %	0.32	-	0.22	0.24	0.38	0.28	0.26	0.34

المصدر: عبد الرزاق جباري ،**آثار سياسية التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2012** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في التسيير ،تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف 1،ص 169 .

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك زيادة في عدد المناصب العمل المستحدثة في هذا الجهاز وخاصة في السنوات الأخيرة والتي بلغت 31418 منصب عمل سنة 2008 ،غير أن نسبة مساهمة هذا الجهاز في استحداث مناصب الشغل يبقى ضعيفا أين عرفت نسبة المساهمة تذبذبا حيث بلغت سنة 2005 كأدنى نسبة لها في المساهمةبـ0.38% في حين قدرت سنة 2008 بـ 0.34% .

2.2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

Caisse National D'Assurance Chômage

و الذي أنشأ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الإجتماعي ،وهو مخصص للبطالين البالغين ما بين 35-50[1] سنة والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين [2]

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناسب تتمثل أهم نشاطات هذه الأجهزة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل ، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية[3]:

- دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23شهرا.
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الإستفادة من إعانة تتراوح بين 500.000دج و1.000.000 دج ،بمساهمة شخصية بـ 1 % أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل و مراكز دعم العمل الحر سنة 1998 و يبلغ عددها حاليا 49.

جدول رقم 39: تطور عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC للفترة 1999-2008 الوحدة بالألف

السنوات	مناصب الشغل المستحدثة
1999-2007	**20757**
2008	**2398**

[1] مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**»، ورقة في إطار ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

[2] حكيمة العوفي ،مرجع سابق،ص 136 .

[3] ،مرجع سابق ،ص،136 .

المصدر: دحماني محمد إدريوش ،«**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**» ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إقتصاد التنمية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،سنة الجامعية 2013/2012،ص 227

كما هو مبين في الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي تم إستحداثها من خلال صندوق الوطني لتأمين على البطالة أنها بلغت خلال الفترة الممتدة من 1999-2007 بـ 20757 منصب ،لتعرف إنخفاضا سنة 2008 قدر بـ 2398 منصب عمل وهذا راجع بالأساس الى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي كان كأكبر مساهم في توفير مناصب الشغل ،لأن هذا الجهاز تم إنشاؤه نتيجة التعديلات والإصلاحات التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعنيات ، الذي كان بمثابة تأمين للعمال الذين تم تسريحهم .

3.2.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

Agence National de Développement de L'Investissement

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم و متابعة الاستثمار (APSI) ، و التي أنشأت عام 2001 و التي تعمل على مرافقة وتشجيع المستثمرين سواء كانوا محليين أو اجانب على إنشاء استمارات تقوم على ترقية الإقتصاد الوطني و استحداث مناصب الشغل[1] و مما يلي جدول يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه الوكالة خلال الفترة من 2002-2008

جدول رقم40:تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة 2002-2008 الوحدة بالألف

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الوظائف المستحدثة	**24092**	**20533**	**16441**	**17581**	**30463**	**51345**	**51812**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شوهد يوم 2017/2/25 على الرابط :

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

من البيانات المبينة في الجدول أعلاه نجد أن عدد الوظائف التي تم استحداثها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت تذبذبا أين قدرت سنة 2002 بـ 24092 منصب عمل لتعرف بعد ذلك إنخفاضا إلا أن قدرت سنة 2004 بـ 16441 منصب كأقل استحداث لمناصب العمل ،ولتعاود في الإرتفاع بداية من سنة 2005 إلى غاية أن تبلغ ذروتها عام 2008 بـ51812 منصب عمل .

[1] عبد الرزاق جباري ،**آثار سياسية التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2012** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في التسيير ،تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2015/2014 ص 172

و من مهام الوكالة بالتعاون مع الإدارات و التنظيمات المعنية القيام بما يلي [1]:

- ✓ ضمان ترقية و متابعة الإستثمارات الوطنية و الأجنبية
- ✓ استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير مقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية
- ✓ منح مزايا المرتبطة بالاستثمار في الإطار المعمول به
- ✓ ضمان احترام الالتزامات المعمول بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء

4.2. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

Programme National de D éveloppement Agricole

هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية قطاع الفلاحي ،و يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بوضع أليات تمحورت في برامج التنموية على شكل سياسات دعم و تطوير الإنتاج الزراعي وهذا ما يفرض ضرورة الإهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة [2]و الجدول التالي يوضح مناصب الشغل التي تم استحداثها في هذا البرنامج .

جدول رقم 41:تطور مناصب الشغل المحققة في إطار برنامج التنمية الفلاحية والريفية للفترة 2000-2006

الوحدة بالألف

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مناصب الشغل المحققة	142287	171000	163499	179291	166203	132428	104323

المصدر: دحماني محمد إدريوش مرجع سابق ص 226 .

عرفت مناصب الشغل المحققة في إطار برنامج التنمية الفلاحية للفترة من سنة 2000إلى غاية 2006 إرتفاعا في عدد المناصب أين قدرت بـ 179291 سنة 2003 كأعلى عدد ،ولكن بعد سنة 2003 بدأت تعرف إنخفاضا تدريجيا إلا أن بلغت سنة 2006 بـ104323 منصب كأدنى عدد .

[1] جمال عمورة ،**دور تطوير وتشجيع الإستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ،بحوث و أوراق عمل الندوة عربية حول :البطالة و أسباب معالجتها ،و اثرها على المجتمع ، الجزء الثاني ،جامعة البليدة ،25-27 أفريل ،2006 ص،472 .

[2]محمد دحمان إدريوش ،مرجع سابق، ص 226 .

5.2جهاز القرض المصغر ANGEM

Agence National pour la Gestion du Microcr édit

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم [1]: 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة [2] في تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط ببيتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

جدول رقم 42 :الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للفترة 2005 -2008

الوحدة بالألف

السنوات	2005	2006	2007	2008
الوظائف المحققة من طرف الوكالة	**4994**	**33331**	**25847**	**63108**

المصدر: دحماني محمد إدريوش ،مرجع سابق ،ص 228 .

من خلال قراءة الجدول أعلا يتبين أن عدد مناصب الشغل المستحدثة قد عرف إرتفاعا بوتيرة متسارعة منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 لينتقل من 4994 منصب عمل إلى 63108 منصب خلال سنة 2008 ،و هذا ما يعبر عن عدد المستفيدين من القروض الممنوحة إزاء إجراء مشاريع تخولهم بذلك إلى أن يكون أصحاب عمل قادرين على استحداث مناصب شغل .

[1] المرسوم التنفيذي رقم 13/254 ، المؤرخ في 02 جويلية 2013،المادة رقم 12 ،الجريدة الرسمية العدد 37 ،الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2013

[2] زكرياء مسعودي ،حميداتو صالح ،**دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسية التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائ**ر ،ورقة مقدمة في إطار الملتقى وطني "إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،يومي 18/19 أفريل 2012 ،ص14

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا يتضح أن الجزائر وفي خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها في بداية التسعينيات، كان لها بالغ الأثر على واقع الشغل في البلاد حيث تفاقمت نسب البطالة ، وذلك نظرا لانخفاض معدل خلق مناصب الشغل في هذه الفترة، بالإضافة إلى تدني نسبة التحويلات المخصصة للشغل ، وهذا راجع إلى سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، الذي نتج عنه تسريح عدد هائل من العمال باعتبار أن هذه المؤسسات كانت المصدر الأول للتشغيل ، ، وبعد الراحة المالية التي عرفتها البلاد بداية الألفية الثالثة، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال برنامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو اللذان رصدت لهما مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، و قد عمدت الحكومة الجزائرية إلى خطة عمل الاستراتيجية

و الإجراءات والتدابير لتطوير التشغيل ومحاربة البطالة والتي جاءت متزامنة مع تطبيق الإصلاحات الكبرى على مستوى القطاعات الاقتصادية على منح الأولوية لمتطلبات مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل .والتي يكون من نتائجها رفع معدل سنوي للإدماج المهني لفائدة الراغبين في الدخول لسوق العمل و تحسين مستوى التوظيف الدائم من خلال جهاز الإدماج سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما يتطلبه سياق عولمة الاقتصاد وشموليته ، وهذا بدوره يؤدى إلى رفع نسبة التثبيت و اتخاذ إجراءات تشجيعية على الاستثمار يسمح بتوفير مناصب عمل.

وهذا ما أدى أيضا بالحكومة لاقتراح مجموعة من الأجهزة المساعدة على الإدماج المهني لطالبي العمل تهدف إلى تطوير الشغل من خلال برامج تكوين ، تشغيل وتوظيف ، ويتم إبرام هذه العقود بين مختلف المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم، أو الهيئة المكونة والمستفيد.

و لهذه الإجراءات والتدابير دور محدود لكونها تسعي لتوفير مناصب عمل مؤقتة وبأجور لا تشجع أصحابها على الدوام ، وبالرغم من ذلك فإن الاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية لإنشاء العديد من الأجهزة يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية والمتمثلة في توفير مناصب عمل.

الفصل الرابع

هيكلة وتوزع الفئة النشيطة في الجزائر

تمهيد

I. الفئة النشيطة توزعها وتصنيفها

1.الفئة النشيطة المشتغلة

2.الفئة النشيطة الغير مشتغلة

II.تطورات الطلب وعرض العمل في الجزائر

1 تطورات الطلبات وعروض العمل ومستويات التوظيف

2. تطور معدلات التشغيل في الجزائر

3 الطلب على العمل

4. عرض العمل في الجزائر

5. الإعالة الديمغرافية في الجزائر

6.تطور الناتج المحلي الإجمالي و تطور نصيب الفرد

III.القطاع الغير الرسمي في الجزائر

1. مفهوم القطاع الغير رسمي
2. خصائص النشاط الغير الرسمي
3. أوجه الإختلاف والتشابه بين القطاع الرسمي والغير رسمي
4. الاختلالات المساهمة في تنامي القطاع غير الرسمي
5. أسباب تطور النشاط الغير رسمي في الجزائر
6. العوامل المساعدة على إستفحال الإقتصاد الغير رسمي
7. تطور حجم القطاع الغير رسمي في الجزائر
8. الآثار السلبية و الإيجابية للقطاع غير رسمي في الجزائر

خلاصة الفصل

.تمهيد :

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة أهم عناصر الإنتاج باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي، و الخدمي و قوة العمل هي الشرط الضروري للتحقيق التنمية الإقتصادية و التقدم الشامل في أي دولة، و عملها ذو أبعاد اقتصادية و سياسية و اجتماعية بينما تشكل إنتاجيتها العامل المحدد الرئيسي للقدرة التنافسية لأي إقتصاد، و تتحدد الإنتاجية بمستواها التعليمي و الماهر و بمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره

وتكتسب القوى العاملة أهمية كبيرة واستثنائية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد ومن هنا جاء التأكيد في الأدب الاقتصادي، على أهمية الموارد البشرية واعتبارها أكثر أهمية من المادية وقد أخذت هذه الأهمية بعدا خاصا في اقتصاديات التخطيط و التنمية ذلك كون السكان هم أداة التنمية المنشودة وغايتها في نفس الوقت وفي ضوء ذلك فقد أكدت خطط التنمية الاقتصادية عن ضرورة مواصلة الجهود المكثفة من اجل النهوض بواقع السكان ورفع قدرتهم العلمية والفنية والثقافية بغية زيادة إنتاجيتهم ورفع كفاءاتهم من اجل العمل على تحقيق التوازن بين العرض المتاح من القوى العاملة والطلب عليها (من حيث الكم والنوع)،وفقا لاحتياجات المجتمع ككل [1]

[1] نداء حسين عبد الله ،**واقع البطالة في العراق** ،المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ،بغداد العراق، تشرين 2006 ،ص6.

I. الفئة النشيطة توزعها وتصنيفها

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع و القوة العاملة ويعتبر السكان ذوي النشاط الإقتصادي هم جزء من هذا الهيكل، و تضم قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات او الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه وتنقسم قوة العمل إلى قسمين وهم المشتغلون و المتعطلون[1] .

1.الفئة النشيطة المشتغلة :

1.1تطور الفئة النشيطة المشتغلة

1.1.1تطور حجم السكان النشطين بالنسبة لإجمالي السكان :

تعتمد سياسات التشغيل في وضع برامجها بناءا على المعطيات التي ترصدها الدراسات الإحصائية و المتعلقة بالتعداد الخاص بالفئة النشيطة أو إحصاء القوى العاملة بشكل عام سواء تعلق الأمر بعدد السكان المشتغلين فعلا أو الذين يمرون بمرحلة بطالة أي العاطلين عن العمل ،و إن حجم وبنية السكان النشطين (القوى العاملة للفئة المتراوحة بين 15-64) في الجزائر و التي تنطبق نظريا على الأشخاص الذين هم في سن العمل، والتي تعطي دليل على ضالة حجم القوى العاملة وخاصة أن القادرين على العمل وغير الراغبين في العمل لسبب أو لأخر كبير في الجزائر ومن جهة اخرى تعتبر منخفضة مقارنة بالمستويات الدولية ،وخاصة ما شهده سوق العمل في الجزائر من اختلالات حادة خاصة خلال سنوات التسعينيات أين ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 28% من مجموع القوى العاملة أي ما عادل 2.2 مليون شخص[2].

[1] رشيد شباح ،مرجع سابق ،ص 111 .
[2] رشيد شباح ،مرجع سابق ،ص 114 .

جدول رقم 43:تطور حجم السكان النشطين بالنسبة الإجمالي السكان و في الجزائر الفترة 1992-2008

الوحدة (مليون)

السنة	السكان الإجمالي	السكان النشطين
1992	26271000	6318000
1993	26894000	6561000
1994	27496000	6814000
1995	28060000	7561000
1996	28566000	7811000
1997	29045000	8072000
1998	29507000	8326000
1999	29965000	8589000
2000	30416000	8153000
2001	30879000	8568000
2003	31600000	8762326
2004	32080000	9469946
2006	33481000	10100000
2007	34096000	9969000
2008	34591000	10315000

Source : ONS, Enquête L.S.M.S. (Enquête sur la mesure des niveaux de vie) ,données statistiques n° 226,1995

O.N.S ,données statistiques n° 241,1996

O.N.S , RGPH 1998

O.N.S,«Emploi, Chômage»,4éme2003,p1.

O.N.S ,RGPH2008

منحنى رقم14: تطور حجم السكان النشطين بالنسبة لإجمالي السكان في الجزائر للفترة 1992-2008

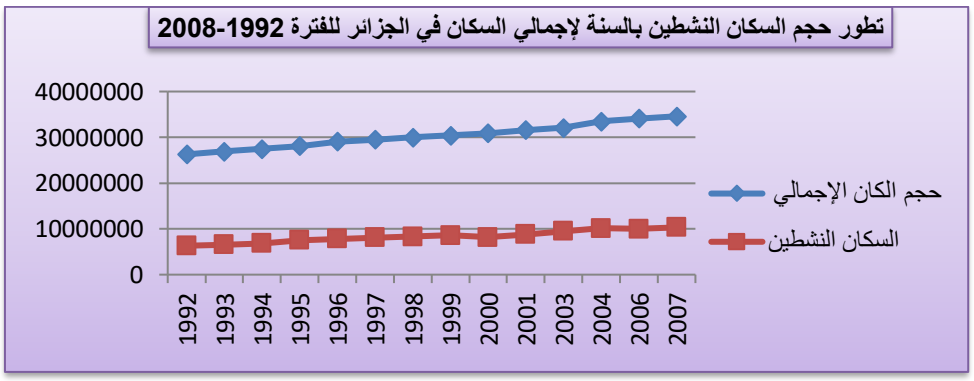

المصدر :الجدول رقم (43)

يتم عادة توزيع و تصنيف السكان إلى ثلاثة فئات رئيسية و التي تشمل فئة صغار السن و الذين تتراوح أعمارهم أقل من 15 سنة ،و فئة البالغين و الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة وفئة السكان الباغين أكثر من 65 سنة فأكثر و من بين هذه الفئات العمرية الثلاثة فئة الناشطين إقتصاديا في سوق العمل و التي تلعب دورا هاما في الإنتاج الإقتصادي و الذي يتحمل عبء المجموعتين المتبقيتين[1] (رعاية الأطفال الصغار،و المسنين).

و تفسر الحصة الضئيلة من السكان النشطين بالنسبة لإجمالي السكان في الجزائر و الذي ينجم عن الإرتفاع في معدل النمو السكاني من جهة و ضعف النشاط النسائي من جهة أخرى ،وقد عرفت الفئة النشيطة الجزائرية تزايد أين قدرت سنة 1992بـ 6318000 مليون ناشط إقتصادي ،لتبلغ 8153000 ملايين في سنة 2000 بفارق زيادة قدرها 1835000 خلال الفترة من 1992-2000 ، لتعرف زيادة مستمرة أين بلغت سنة 2008 بـ10315000 ملايين أين قدرت فارق الزيادة في عدد الناشطين للفترة ما بين 2000-2008 بـ 2162000 مليون

2.1.1 توزيع السكان النشطين حسب الجنس

منحنى رقم 15: توزيع السكان النشطين حسب الجنس في الجزائر للفترة 2005-2008

الوحدة ألف ناشط

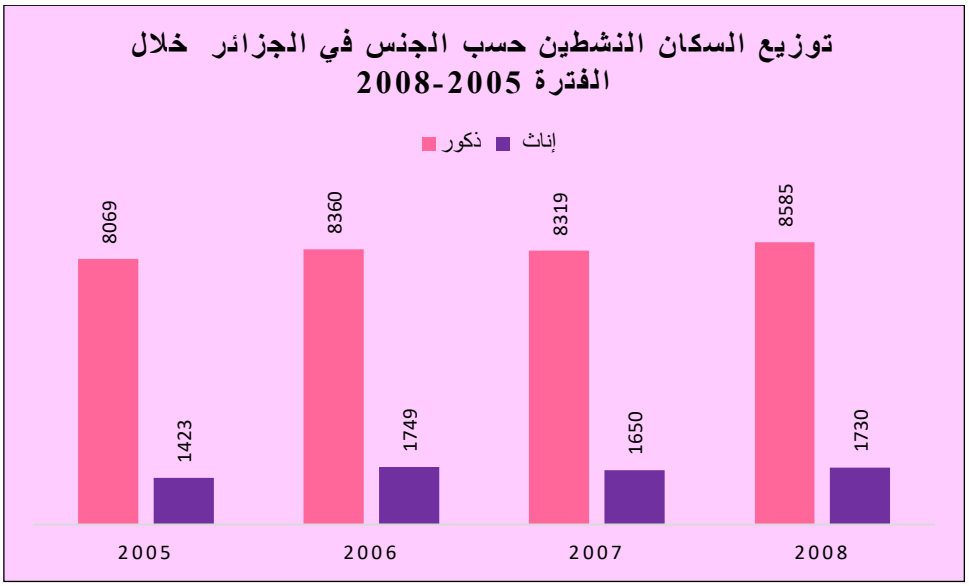

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات

O.N.S,Activité,emploi et chômage N°726.

من خلال المنحنى يتضح أن حصة النساء الناشطات إقتصاديا ضعيف على امتداد الفترة 2005-2008 مقارنة مع حصة الذكور أين سجلت سنة 2005 بـ 1423 ألف ناشطة إقتصاديا ،لتعرف تطور

[1] Asmaa, Guettari,«**L'effet de l'évolution Démographique sur le marché du Travail en Algérie**»,mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magistére, Spécialité démographie économique et sociale, Faculté Science Sociale ,Département de Démographie, Université d'Oran,2012/2013,p49.

تدريجيا في حجمها إلى غاية أن بلغت سنة 2008 بـ 1730 ألف ناشطة إقتصاديا ،على عكس ما سجله الذكور بـ8069 ألف ناشط ليبلغ 8585 الف ناشط سنة 2008 .

3.1.1 تطور معدلات النشاط

تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشطين إقتصاديا أو ما يصطلح على تسميته بمعدل النشاط من الأمور الهامة باعتباره يعكس مستوى التطور الإقتصادي و الإجتماعي الذي يبلغه البلد ،و في هذا السياق سيتم التطرق إلى دراسة معدلات النشاط الإقتصادي في الجزائر، و هذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الارقام المبينة في الجدول على أنها تبدو منخفضة مقارنة بدول العالم [1]

1.3.1.1 تطور معدلات النشاط بالنسبة لأجمالي السكان

جدول رقم 44: تطور معدلات النشاط بالنسبة لأجمالي السكان في الجزائر للفترة 1992-2008

السنوات	معدل النشاط (%)
1992	**24.05**
1993	**24.40**
1994	**24.78**
1995	**26.95**
1996	**27.34**
1997	**27.79**
1998	**28.22**
1999	**28.66**
2000	**26.80**
2001	**27.75**
2003	**27.73**
2004	**29.52**
2006	**30.17**
2007	**29.24**
2008	**29.82**

Source :O.N.S, «Rétrospective Statistiques»,1962-2011,p72

[1] فارس شلالي،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة إقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد كمي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005/2004 ،ص40 .

من خلال التعرض إلى إحصائيات السكان والفئة النشيطة ومن خلال الجدول نجد أن معدلات النشاط شهدت في بداية التسعنيات إنخفاضا قدر بـ 24% خلال السنوات من 1992 إلى غاية سنة 1994 ولكن مع بداية عام 1995 عرفت ارتفاع أين تراوحت بين 26% و28 % إلى غاية سنة 1999 لتواصل بعد ذلك في الإرتفاع أين قدرت النسبة ما بين 29% و30% طول الفترة من 2004 إلى 2008 ولكن إجمالا تعرف إنخفاض وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها فتوة التركيب العمري لسكان وكذا ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم لكلا الجنسين .

2.3.1.1 تطور معدلات النشاط بالنسبة لإجمالي السكان في سن العمل

منحنى رقم 16 : تطور معدلات النشاط بالنسبة لإجمالي السكان في سن العمل في الجزائر للفترة 1992-2008

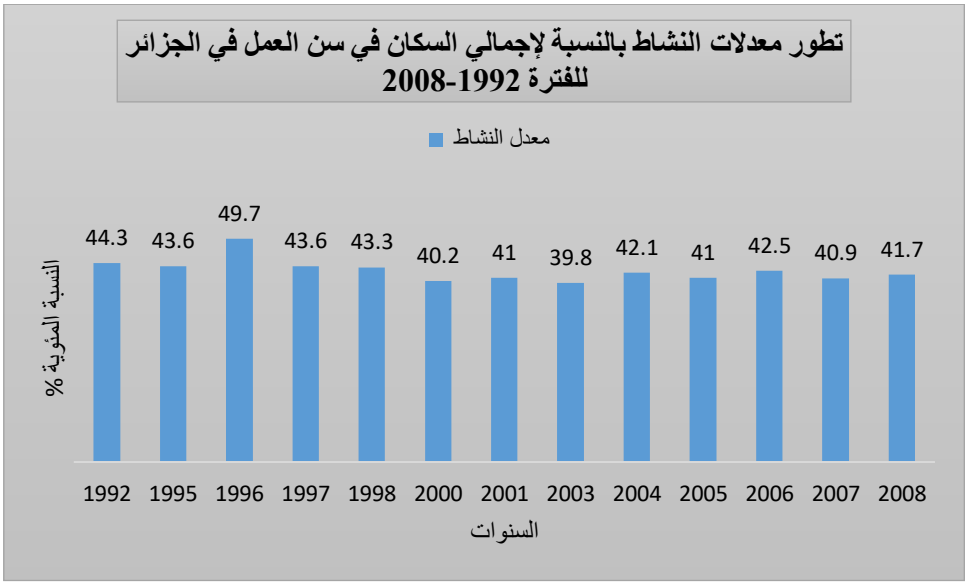

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات

O.N.S ,«Rétrospective Statistiques»,1962-2011,p72

بالنظر إلى معطيات المنحنى نلاحظ أن معدلات النشاط بالنسبة لسكان في سن العمل منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة حيث أنها لم تصل حتى إلى نسبة 50%، حيث بلغ معدل النشاط سنة 1992 بـ 44.3%وسنة 1996 بـ46.7% و أن هذا الإرتفاع الطفيف يمكن إرجاعه إلى عوامل مختلفة و لعل من أهم الأسباب النسبة العالية لفئة السكان الأقل من 15 سنة الناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة في سنوات السبعينات و باعتبارهم قوة جديد داخل إلى سوق العمل بداية سنة 1992 ،لتعرف فيما بعد تذبذبا في نسبها إلى غاية ان بلغت سنة 2008 بـ41.7%

3.3.1.1 تطور معدلات النشاط لذكور و الإناث حسب الفئات العمرية

جدول رقم 45: تطور معدلات النشاط للرجال والنساء حسب الفئات العمرية في الجزائر للفترة 2000-2005

الفئات العمرية	ذكور		
	2000	2004	2005
19-15	46.7	32	28.5
24-20	58.1	70.4	71.1
29-25	95	87.8	87.3
34-30	97.8	91.9	92.1
39-35	99	93.7	94.2
44-40	98.9	94.6	95
49-45	98.8	92.2	94.1
54-50	80.8	82.4	83
59-55	26.3	67.1	67.7
+60	10.6	19.5	19
	إناث		
19-15	4.9	5.4	2.6
24-20	13.1	15.7	11.7
29-25	15.6	23.1	22.3
34-30	10.1	21	19.3
39-35	9.4	21.8	18.8
44-40	8.1	20.7	17.3
49-45	7.3	18.2	13.3
54-50	5.5	12.4	10.6
59-55	4.9	9.7	7.5
+60	1.5	3	1.9

المصدر :فوزية بلعجال ، «**العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائري**ة» ،أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،جامعة وهران ،السنة الجامعية ،2012-2013 ،ص 263

يمثل الجدول أعلاه النمط العام لمعدلات النشاط حسب الفئات العمرية لكلا الجنسين (رجال و نساء)، بحيث أن الذكور في العمر الوسيط ينتمون إلى القوة العمل بنسب أقل في سنوات العمر الأقل من 25 سنة و التي قدرت بـ 28%في سنة 2005 ،مقارنة مع باقي السنتين 2000و 2004 بـ46.7%على التوالي و 32% ،فإن المعدل يتزايد نتيجة لترك بعض الطلبة لمدارسهم و حصولهم عند عمر 25 سنة فأكثر بحيث يصبح الكل تقريبا نشطين إقتصاديا و يظلون كذلك حتى سن 45 سنة حيث تبدأ المعدلات المساهمة في الإنخفاض تدريجيا نتيجة الإحالة إلى المعاش

أما بالنسبة للإناث فإن معدلات المساهمة أقل من مساهمة الرجال بكثير، بحيث تأخذ المعدلات ارقاما متباينة و يصعب تفسيرها بالبساطة التي تمت بها حالة الرجال، بحيث ترتفع المعدلات إلى حدها الأقصى في الفئة العمرية من 20-24 سنة و تتناقص بعد ذلك و يدخل بعض على سوق العمل لأول مرة في سن 30 إلى 40 سنة .

2.1 توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار التنمية وتوجهاتها الإقتصادية و انعكاساتها على مساهمة القطاعات في عملية التنمية إذ غالبا ما تواكبها تحولات جوهرية في هياكل التشغيل لذا سنحاول التعرف على توزيع قوة العمل المشتغلة بين القطاعات الإقتصادية[1] .

جدول رقم46:توزيع حجم العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1992-2008

القطاعات	الفلاحة		الصناعة		البناء الأشغال العمومية		التجارة والخدمات		الجموع
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
*1992	1150000	23.2	789000	15.9	613000	12.3	4222000	48.6	6774000
*1996	1154000	20.6	748000	13.2	705000	12.6	3018000	53.6	5625000
*2000	872880	15.3	826060	14.4	617357	10.8	3409692	59.5	5725989
*2001	1312069	21.06	861119	13.82	650012	10.4	3405572	54.6	6228772
**2003	1412340	21.1	804152	12.03	799914	11.97	3667650	54.8	6684056
**2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	4152934	53.2	7798412
**2005	1380520	17.1	1058835	13.1	1212022	15.07	4392844	54.6	8044221
***2006	1609633	18.1	1263591	14.2	1257703	14.1	4737877	53.4	8868804
***2007	1170897	13.6	1027817	12	1523610	17.7	4871918	56.7	8594242
***2008	1252000	13.7	1141000	12.5	1575000	17.2	5178000	56.6	9146000

Source : *O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, N° 34, édition 2005, pp 13.15.
**O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N° 36, édition 2007, pp 13.15.
http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html.consulté le 15/06/2016 10 :45
***diverses publication d'ONS

[1] رشيد شباح ،مرجع سابق ،ص 115

إنطلاقا من معطيات الجدول لديوان الوطني للإحصائيات ، ومن الممكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور حجم العمالة حيث يتضح ان هناك توزيع غير متوازن لليد العاملة في مختلف القطاعات الإقتصادية حيث نلاحظ :

- ✓ **العمالة في قطاع الفلاحة**

شهد قطاع الفلاحة و مع بداية سنوات التسعنيات وبتحديد سنة 1992 بحيث كان يستحوذ القطاع على حجم عمالة قدر بـ 1150000 عامل ،لترتفع خلال سنة 1996 إلى ما يقارب 1154000 عامل أي بفارق زيادة قدرت بـ 4000 عامل ،ليشهد حجم العمالة بعد هذه السنة إنخفاضا وتذبذبا وذلك بداية من الفترة ما بين 2000-2008 و ذلك نتيجة التحول الإقتصادي الذي عرفته البلاد و انتهاج سياسة ساهمت في ترقية النشاطات الغير فلاحية ما بين القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى التي تعمل على إغراء المداخيل و جلب العمالة إليها .

- ✓ **العمالة في قطاع الصناعة :**

لقد كان من أولوية الاستراتيجية التنموية الجزائرية الإهتمام بالقطاع الصناعي قصد تكوين إقتصاد متكامل يعتمد على الصناعة ،حيث عرف حجم العمالة في الصناعة وبداية سنوات التسعنيات و خاصة من سنة 1992إلى سنة 2000 حجم عمالة ضئيلة تراوحت ما بين 789000 عامل و 826060 عامل على التوالي وهذا بالأساس نتيجة الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة ،بعد الصدمة البترولية التي أدت إلى إنخفاض الموارد المالية الخارجية حيث تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة المؤسسات مما ترتب عنها تسريح هائل من العمال ،و لكن ومع بداية سنة 2004 عرف حجم العمالة انتعاش بفضل البرامج التي سطرت بعد سنوات التسعنيات أين قدر حجم العمالة بـ1060785 عامل ليعرف تحسن تدريجي إلى غاية ان تبلغ حجم العمالة سنة 2008 بـ1141000عامل

- ✓ **العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية**

يشهد هذا القطاع إنخفاض في حجم العمالة و ذلك بداية من سنة 1992 إلى غاية سنة 2001 و المقدرة بـ613000 عامل و 650012 عامل على التوالي ،و إن هذا التراجع المسجل راجع إلى تأثيرات التحول المسار الإقتصادي في الجزائر ،و كذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية التي أثرت على ميزانية القطاع ،و لكن مع بداية سنة 2004 عرف حجم العمالة إرتفاعا طفيفا قدر بـ 967568 عامل و استمر حجم العمالة في الزيادة إلى أن بلغت سنة 2008 بـ 1575000

- ✓ **العمالة في قطاع التجارة والخدمات**

استقطب قطاع الخدمات والتجارة على العدد الاكبر من حجم العمالة مقارنة مع باقي القطاعات على طول الفترة الممتدة ما بين 1992-2008 ،و هو قطاع يساهم في الإنتاج الداخلي أكثر من القطاعات الأخرى و هذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري بحيث يكون فيه توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري

منحنى رقم 17:تطور نسبة العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر الفترة 1992-2008

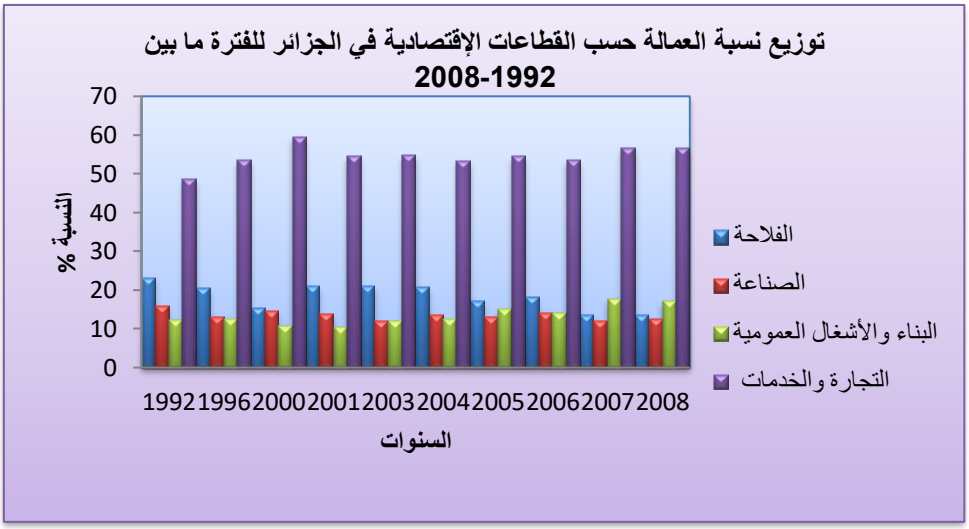

المصدر : جدول رقم46

من خلال توزيع العمالة انطلاقا من معطيات الموضحة في المنحنى ضمن إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، نجد تركز اليد العاملة بنسبة أكبر في قطاع الخدمات والتجارة الإدارة على طول الفترة الممتدة من 1992-2008 بنسب متزايدة لتبلغ 56.6% من اليد العاملة سنة 2008 ،أي تجاوزت نصف اليد الكلية وهذا ما يعكس السياسة الإقتصادية المتبعة وتوجهات سوق العمل المصاحبة له فنجد من الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع هذه النسبة في هذا القطاع وهذا راجع إلى سهولة الربح دون عناء هذا من جهة ومن جهة أخرى دعم الدولة وفتح المجال أمام النشاطات الخدماتية والتجارية وكذا إعادة التوظيفات الإدارية بعد ما تخلت الدولة عنها في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي كانت مع بداية سنوات التسعينيات ،لكن عرفت نسبها ارتفاعا مع تزامن إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي مع بداية سنة 2000 أين بلغت النسبة بـــــ 59.5% وهي أعلى نسبة سجلت في المقابل نلاحظ ان اليد العاملة في كل من قطاع الصناعة والأشغال العمومية والبناء وخاصة قطاع الصناعة وخاصة في عشرية التسعينيات، والتي كانت من أهم أسبابها تدهور الأوضاع الأمنية والخراب الذي حل بالبلاد ،بالإضافة إلى سياسة التعديل الهيكلي التي أدت إلى غلق عدد كبريات المؤسسات الصناعية اين تراوحت نسبة اليد العاملة فيها 12%وذلك سنة 2008،في حين يشهد قطاع الأشغال العمومية والبناء إرتفاعا مقارنة بقطاع الصناعة أين بلغت النسبة 17.2% في نفس السنة و إن الإنخفاض في قطاع الصناعة راجع أساسا ولما يتطلب القطاع من مهارات وتقنيات تفتقدها سوق العمل الجزائرية ،أما بالنسبة لقطاع الفلاحة بعد ما كان يسجل إرتفاعا في اليد العاملة مقارنة بقطاعي الصناعة و الأشغال العمومية والبناء حيث بدأ يشهد تراجعات و اضطرابات في اليد العاملة التي عرفت تذبذبا بين الارتفاع و الإنخفاض التدريجي خلال فترة 1992-2008 ،أين بلغت نسبتها سنة 2008 بـ 13.7% مقارنة مع سنوات 1992و1996 التي قدرت بـ 23.2% و20.6% على التوالي ويرجع ذلك بسبب نمط التقليدي المتبع في مجال الفلاحة الذي أصبح عامل تنفر منه اليد العاملة بالإضافة إلى النزوح الريفي ولكن رغم

التحفيزات التي تقدمها الدولة في مجال التنمية الريفية التي اعتمدتها الدولة ،أضف إلى ذلك الطابع الموسمي الذي تتسم به يعتبر هو الأخر واحد أهم العوامل في تراجع نسبة اليد العاملة ،لما يتطلب من صبر في تحقيق والمداخيل على عكس القطاعات الأخرى لسهولة الولوج وتحقيق الأرباح.

3.1 توزيع العمالة حسب المستوى التعليمي

لا يمكننا تجاهل العلاقة الوثيقة بين التعليم و العمل إذ أن كل الدول المتقدمة تعتبر النظام التعليمي هو القاعدة و الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الإقتصادي ، لأن وجهة خريجي التعليم بكل مراحله هي سوق العمل و على هذا الأساس ينبغي للمؤسسات التعليمية سواء الثانويات أو الجامعات أو مراكز التكوين أن تتعرف على احتياجات سوق العمل و تعمل على تلبيتها ،و على المؤسسات و المصانع و الإدارات و كل القطاعات الإقتصادية لأي بلد أن تسجل احتياجاتها من حيث نوعية و توجهها إلى المؤسسات التعليمية لتكوين طلاب على حسب احتياجات السوق [1] .

منحنى رقم18: تطور نسبة العمالة حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 2004-2008

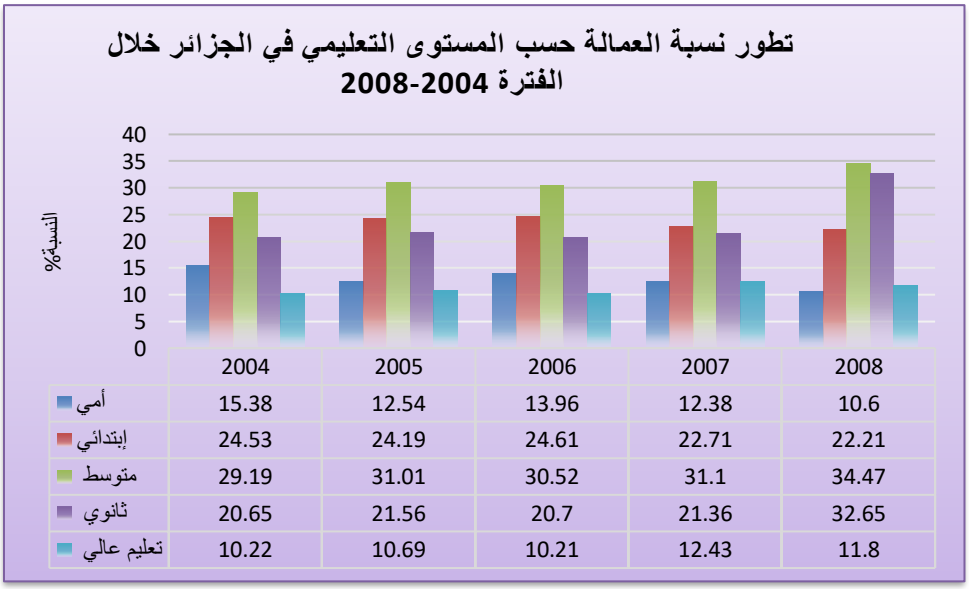

	2004	2005	2006	2007	2008
أمي	15.38	12.54	13.96	12.38	10.6
إبتدائي	24.53	24.19	24.61	22.71	22.21
متوسط	29.19	31.01	30.52	31.1	34.47
ثانوي	20.65	21.56	20.7	21.36	32.65
تعليم عالي	10.22	10.69	10.21	12.43	11.8

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

O.N.S :Enquête emploi auprès des ménages (2004.2005.2006.2007.2008)

إن التكوين مهم جدا بالنسبة لأي إقتصاد و بالتالي معرفة عدد السكان الذين يساهمون في الإقتصاد الوطني و من كفاءاتهم على الإنتاج أو تقديم الخدمات مهم جدا للتنبؤ في المستقبل بما سيؤول إليه التطور الإقتصادي ،لأنه كلما زادت الكفاءة كلما زادت الإنتاج و بالتالي التطور الإقتصادي الوطني عامة ففي الجزائر معيار التكوين و التأطير السكان العاملين و المشتغلين قد تحسن في السنوات الأخيرة

و عند قراءتنا للفترة 2004-2008 نلاحظ ان نسبة الذين ليس لهم شهادات أو فئة الأمين من السكان المشتغلين في إنخفاض مستمر ، إذا ما قرنا سنة 2004 بسنة 2008 و هي على التوالي 15.38% إلى

[1] فضيلة بن دنون ،**دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر من 2004-إلى غاية 2009** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،جامعة وهران ، السنة الجامعية 2012-2013 ،ص 68

10.6% ، ويمكن أن نرجع أسباب الإنخفاض بتوسيع المنظومة التربوية و إعطاؤها أولوية و أهمية من طرف السلطات ،في حين أن هناك ارتفاع نسبي في نسبة الذين لهم شهادة و خاصة الحاصلين على شهادات جامعية حيث ارتفعت من 10.22%إلى 12.43% على التوالي لكل من سنة 2004و 2007 لتنخفض سنة 2008 إلى 11.8% ،و من خلال ملاحظة المنحنى نجد أن نسبة حاملي شهادة التعليم المتوسط لسكان المشتغلين سجلت أعلى نسبها لها على الفترة المدروسة من 29.19%سنة إلى 34.65%سنة 2008 .

4.1 توزيع العمالة حسب المهنة

إن توزيع العمالة وحسب نوع العمل الذي يؤديه العامل وبغض النظر عن التصنيفات القطاع الإقتصادي الذي يعمل به ويكتسب هذا النوع من العمالة هذا النوع من التصنيفات أهمية بالغة في دراسة القضايا المتعلقة بالتشغيل ووضع سياسات وبرامج التشغيل سواء تعلق الأمر بالعمل المأجور أو دعم أصحاب المشاريع الخاصة من أرباب العمل أو غيرها[1] .

جدول رقم47: نسبة توزيع العمالة حسب المهنة في الجزائر للفترة 1997-2008

المهنة / السنة	أرباب العمل ومستقلون		دائمون		غير الدائمون		مساعدو الأسر	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة
1997	1597000	27.5	2793000	48	1079000	18.5	346000	6
2000	1673670	29.2	2668802	46.7	1115062	19.5	268385	4.6
2001	1826020	29.3	2570793	41.3	1306407	20.9	525552	8.5
2003	1855361	27.8	2829197	42.4	1515442	22.6	484057	7.2
2004	2471185	31.7	2902365	37.2	1784641	22.9	639602	8.2
2005	2183149	27.14	3076181	38.24	2202844	27.38	582047	7.24
2006	2846217	32.09	2900503	32.7	2429620	27.4	692463	7.81
2007	2515977	29.28	2908861	33.85	2679977	31.18	489428	5.69
2008	2655000	29.03	3198000	34.97	2816000	30.79	473000	4.99

المصدر: رشيد شباح ،**ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر –دراسة حالة تيارت** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ضمن مدرسة الدكتوراه تخصص ،تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بلقايد ،السنة الجامعية 2012/2011 ،ص 119 .

إن الشيء الملاحظ من خلال تصفحنا لهذه الأرقام والمتمثلة اساسا في حجم العمالة حسب نوع المهنة الممارسة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1997إلى غاية سنة 2008 ،أن السكان المشتغلون بصفة دائمة عرفت إنخفاض في بداية الفترة المدروسة أين قدرت سنة 1997 بـ2793000 عامل لتعرف تذبذبا على طول الفترة إلى غاية سنة 2003 و المقدرة بـ289197 عامل ، وبداية من سنة 2004 زاد حجم العمالة

[1] حسن المدهون،مرجع سابق ،ص،134 .

إلى ان بلغت سنة 2008بـ 3198000 عامل ،وقد شمل نفس الاتجاه لكل من الأجراء الغير الدائمون مسجلين سنة 1997 ما يقارب 1079000 عامل لتعرف زيادة تدريجية في عدد العمال و المقدرة بـ 2816000 عامل سنة 2008 ،لتليها بعد ذلك حجم العمالة و الممثلة في أرباب العمل و المستقلون في حين شكلت العمالة لمساعدوا الأسر حجم عمالة ضئيلة و المقدرة سنة 2008 بـ 473000 عامل .

منحنى رقم 19: تطور نسبة توزيع العمالة حسب المهنة خلال الفترة من 1997-2008

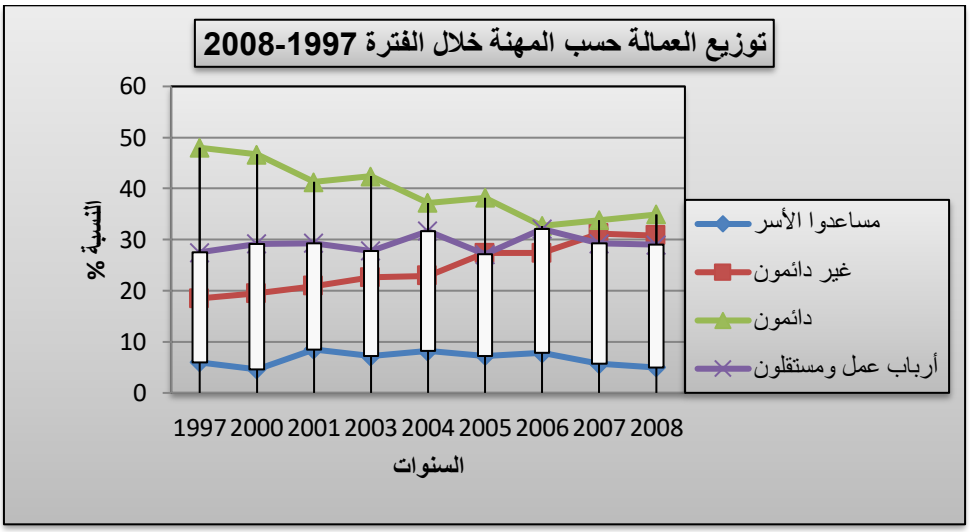

المصدر: الجدول رقم(47)

إن الشيء الذي يمكن ملاحظته من خلال المنحنى هو أن نسبة عمالة الأجراء الدائمين هي في إنخفاض تدريجي مقارنة بسنة 1997 فبعد ما كانت تمثل 48% من اليد العاملة المشتغلة لتبدأ في التراجع منذ سنة 2000 بنسبة 46.7% لتسجل أدنى مستوى لها سنة 2006 بـنسبة 32.7% في المقابل ترتفع نسبة معدلات المناصب الغير دائمة انطلاقا من سنة 2000 بنسبة 19.5% لتعرف إرتفاعا تدريجيا إلى غاية أن بلغت 30.79% و من جهة أخرى تعرف فئة أرباب العمل والمستقلون تذبذبا في نسبها خلال طول الفترة من 1997-2008 أين تراوحت بين 27% و32% ،وتأتي في الأخير النسب الخاصة بمساعدوا الأسر التي عرفت أيضا تذبذبا في نسبها أين بلغت 6% سنة1997 ولكن منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2006 عرفت إرتفاعا طفيفا تراوح بين 7%و8% لتعود وتنخفض سنة 2008 قدر بـ 4% ،لأن هذا النوع من المناصب لا يلقى رواجا في سوق العمل كنتيجة حول توزيع العمالة حسب المهنة تعطي نظرة حول سياسة التشغيل المتبعة .

5.1 توزيع العمالة حسب الفئات العمرية

إن إحصائيات سوق العمل وعلى اختلافها وتعددها نجد عاملا أساسيا يعمل على تحديد اهم الخصائص اليد العاملة فيها وهي العمر الذي يعتبر في بعض الأحيان شرطا من شروط الحصول على

مناصب العمل في السوق لذا كان لزاما علينا التطرق إلى عامل السن في دراستنا هذه والتعرف على تصيف اليد العاملة وفق ذلك ضمن أعمار معينة[1] .

جدول رقم48: توزيع حجم العمالة حسب الفئات العمرية للفترة 2000-2008

السنة / فئات السن	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
19-15	372728	341538	469538	393147	469379	385352	415000
%	5,98	5,11	6,02	4,89	5,29	4,48	4,54
24- 20	810158	851363	1123794	1129925	1201696	1194515	1276000
%	13,01	12,74	14,41	14,05	13,55	13,90	13,95
29-25	962368	1036461	1275676	1357067	1360371	1477470	1591000
%	15,45	15,51	16,36	16,87	15,34	17,19	17,40
34-30	936882	1041010	1157632	1217917	1305236	1292775	1337000
%	15,04	15,57	14,84	15,14	14,72	15,04	14,62
39-35	898307	977556	1054982	1055709	1253100	1086317	1178000
%	14,42	14,63	13,53	13,12	14,13	12,64	12,88
44-40	738611	807590	880621	950859	1205074	1080505	1082000
%	11,86	12,08	11,29	11,82	13,59	12,57	11,83
49-45	630472	651461	704841	743339	825347	804121	916000
%	10,12	9,75	9,04	9,24	9,31	9,36	10,02
54-50	435283	495958	562296	615927	622754	630888	662000
%	6,99	7,42	7,21	7,66	7,02	7,34	7,24
59-55	223698	243577	315166	337505	346483	389470	429000
%	3,59	3,64	4,04	4,20	3,91	4,53	4,69
+60	220264	237543	253866	242826	279363	252831	260000
%	3,54	3,55	3,26	3,02	3,15	2,94	2,84
المجموع	6228771	6684057	7798412	8044221	8868803	8594244	9146000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2015 .

من خلال المعطيات و الموضحة في الجدول أعلاه وخلال عشرية كاملة نجد الفئة العمرية [25-29]هي التي تأتي في المرتبة الأولى في تصنيف اليد العاملة المشتغلة ما عدا سنة 2003 أين سجلت تراجعا طفيفا بحجم عمالة 962368 عامل أما الفئة العمرية [24-20] بحجم عمالة قدرت سنة 2005 بـ 1129925

[1] رشيد شباح ، مرجع سابق ،ص 121

لتليها الفئة العمرية [30-34] في المرتبة الثالثة بحجم عمالة تراوحت بين سنتي 2001و2004 بـ 936882 و1157632 على التوالي ،لتليها كل من الفئة العمرية [35-39]وأصحاب الفئة العمرية [45-49] وبالنظر إلى هذه الفئات نجد أن حجم العمالة الكبير ينحصر في الفئة العمرية من [20-39] وذلك راجع إلى التركيبة العمرية للسكان بتفوق نسبة الشباب على باقي الفئات العمرية الأخرى وتفوق الفئة العمرية من [25-29] سنة بشكل خاص دلالة على السن الذي يتوجه إليه الفرد للبحث عن العمل بعد الإنتهاء من طور التعليم و التكوين المختلفة ،لتأتي الفئتين من [40-44]و [45-49] سنة وهذا لحاجة بعض المؤسسات إلى خبرة اليد العاملة مما يبقي هذه الأخيرة في سوق العمل بحجم عمالة متواضع مقارنة بالفئات العمرية الشابة ،أما بالنسبة للفئات العمرية المتبقية من 50 إلى غاية 60 سنة فحجمها يتراجع وبشكل وبمعدلات كبيرة ويمكن إرجاع ذلك غلى ذهاب معظمها إلى التقاعد المسبق والتقاعد هذا من جهة ومن جهة أخرى حاجة طلب المؤسسات على هذه الفئة يكون بنسب ضئيلة.

منحنى رقم 20: تطور نسبة توزيع العمالة حسب الفئات العمرية في الجزائر للفترة 2001-2008

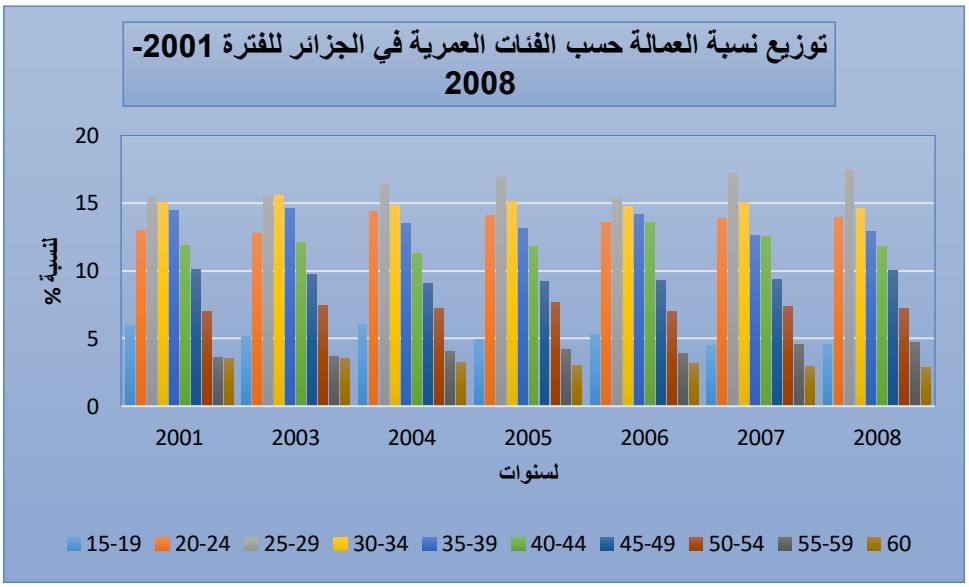

المصدر :الجدول رقم (49)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الفئة التي تمثل أعلى مستوى للعمالة هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20-35 سنة بنسبة قاربت 45.51% سنة 2008 ،إذ نجد أن نسبة العملة لدى الفئة العمرية 20-24 قدرت بـ 13.95% ،و لدى الفئة 25-29 سنة بـ 17.40% ثم تأتي بعد ذلك الفئة العمرية 30-35 و التي قاربت نسبتها 14.62 % سنة 2008 هذا ما يؤكد إعتماد العمالة الجزائرية على لفئات الشابة لتي لا تتعدى 35 سنة .

كما نلاحظ أن لفئة الفئة فوق 55 سنة تتجه نحو الإنخفاض خلال هذه الفترة مثلها مثل الفئات الصغرى.

6.1 توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس

إن توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس لا ينقص من أهميته ،بحيث يعتمد هذا النوع من التوزيعات على تقسيم المناطق الجغرافية إلى مناطق حضرية وأخرى ريفية ،لما لها من أهمية

في وضع البرامج التنموية و الإقتصادية الخاصة بكل منطقة ،أضف إلى هذا التوزيع تصنيفات اليد العاملة حسب الجنس من ذكور وإناث لمعرفة النسب الغالبة حسب كل منطقة[1] .

جدول رقم 49:توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية والجنس في الجزائر للفترة 2001-2008

المنطقة	حضري		ريفي			
السنة	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مجموع
***2001**	2934016	656350	3590366	2411207	227199	2638406
****2003**	3131440	754848	3886288	2619591	178176	2797767
*****2004**	3606996	941048	4548044	2832162	418206	3250368
*****2005**	3972245	853818	4826123	2898103	320054	3218197
*****2006**	428719	1002876	5290595	3084221	493988	3578209
*****2007**	4244247	1044342	5288588	3003120	302534	3305654
******2008**	6460000	1289000	7749000	1280000	139000	1397000

Source :*O.N.S, Activité, emploi et chômage, N°726, P.12

*ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2001, N° 320, édition 2003, p 13.

**ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, N° 34, édition 2003, p 13.

***ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N° 36, édition 2007,pp ,12,15

****ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2007-2009, N° 40, édition 2010,p15

من الجدول الموضح لمجموعة الإحصائيات المبينة فيه لاحظنا تطور العمالة وحجمها حسب نوع المنطقة الجغرافية وجدنا أن حجم العمالة الحضرية يعرف تزايدا مستمرا منذ سنة 2001 حيث قدرت بـ 3590366 لتبلغ أقصاها سنة 2008 بـ 7749000 عامل ويعود ذلك إلى طبيعة المهنة السائدة كما سبق و أشارنا إلى ذلك من خلال توزيعات العمالة حسب نوع المهنة وخلال نفس الفترة سجلنا فارق كبير في حجم العمالة الريفية حيث بلغت 1397000 سنة 2008في حين قدرت لنفس السنة بـ 7749000عامل في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة لتطورها حسب نوع الجنس فإنه يوضح إرتفاعا حجم العمالة للذكور عليها للإناث خلال الفترة الممتدة من 2001-2008 وهذا لا ينفي تطور العمالة لدى الإناث خلال نفس الفترة بإرتفاع نسبي خاصة في المناطق الحضرية أين كانت تبلغ 656350 عاملة سنة 2001 لتبلغ أقصاها سنة 2008 بـ 1289000عاملة بينما العمالة الريفية بلغت أقصاها سنة 2006 بحجم 493988عاملة وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى المعتقدات التي تسود المجتمعات الريفية التي تبقى عائقا أمام ولوج المرأة عالم الشغل

[1] رشيد شباح ،مرجع سابق ،ص 123 .

وعلى العموم من خلال تتبع لتطور العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس نلاحظ أن هناك اختلال في توزيع العمالة بين المناطق الجغرافية الحضرية والريفية ،الأمر الذي انعكس سلبا على برامج التنمية وتكافؤ كل من المنطقتين في نصيبهما من البرامج كما نجد من بين الأسباب تراجع العمالة في المناطق الريفية يسعى أصحاب هذه المناطق للمكاسب المادية والدخول المرتفعة بعد الحصول على مستويات أعلى من التعليم والتكوين ،أضف لذلك توسع المناطق الصناعية والحضرية على حساب المناطق الزراعية الريفية .

منحنى رقم21: تطور نسبة توزيع العمالة حسب المنطقة لجغرافية في الجزائر للفترة 2001-2008

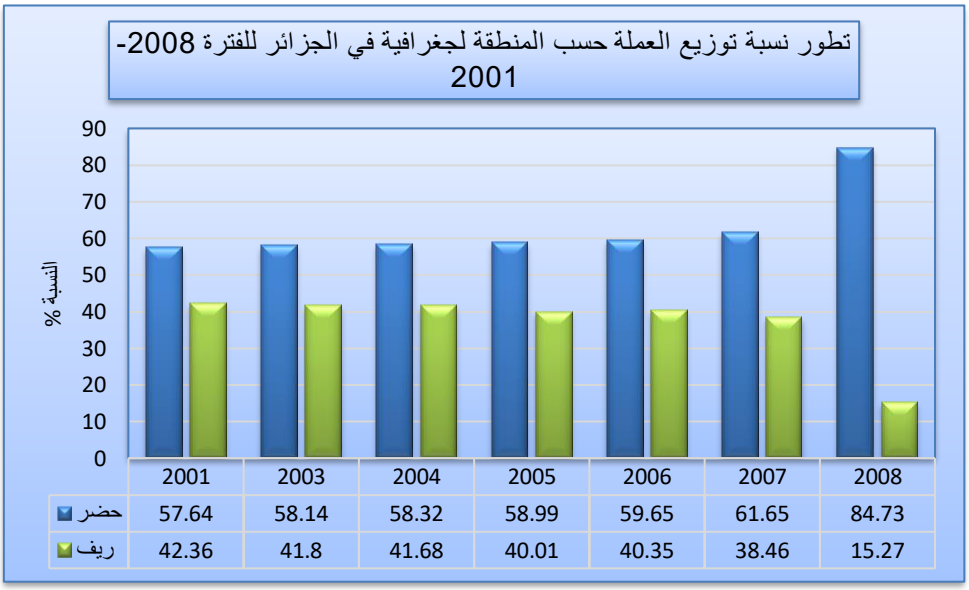

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات:

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2001, N° 320, édition 2003, p 13.

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, N° 34, édition 2003, p 13.

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N° 36, édition 2007, pp 12.15

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2007-2009, N° 40, édition 2010,p15

يتضح من خلال المنحنى ان نسبة توزع العمالة حسب المنطقة الجغرافية أين شهدت أعلى نسب لها في المناطق الحضرية مقدرة بذلك سنة 2001 بـ 57.64% ،لترتفع النسب تد ريجيا إلى أن بلغت في سنة 2008 بـ 84.73% و على عكس من ذلك فإن توزع العمالة في المناطق الريفية شهدت أقل نسبها لها مقارنة مع المناطق الحضرية مسجلة بذلك سنة 2001 نسبة 42.36% لتنخفض النسبة تدريجيا إلى سجلت 15.27% سنة 2008

منحنى رقم 22: تطور نسبة العمالة حسب الجنس في الجزائر للفترة 2001-2008

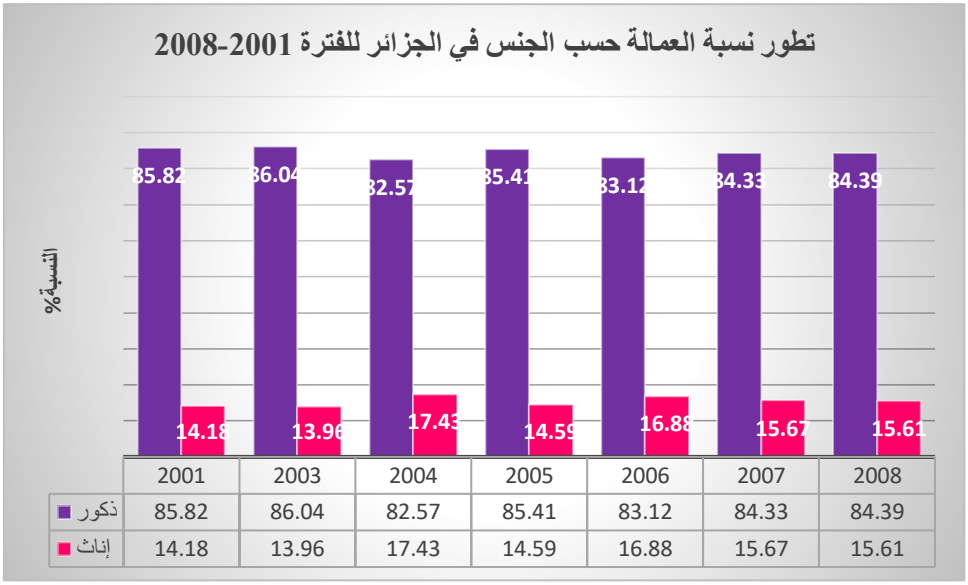

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2001, N° 320, édition 2003, p 13.

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003, N° 34, édition 2003, p 13.

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N° 36, édition 2007, pp 12.15

ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2007-2009, N° 40, édition 2010,p15

نلاحظ من البيانات المسجلة في المنحنى ان نسبة العمالة ترتفع لدى الذكور خلافا ما هو مسجل حسب العمالة بالنسبة للإناث أين سجلت نسبة العمالة للإناث سنة 2001 بـ 14.18% ،لتبلغ سنة 2004 بـ 17.43% لتعاود الإنخفاض في سنة 2005 و لتستقر النسبة عند 15 % لكل من سنة 2007 و 2008 على التوالي ،أما فقد سجلت نسبة العمالة اعلى نسبة لها سنة 2003 بـ 86.04% لتعرف فيما بعد تذبذبا في نسب توزعها مسجلة بذلك سنة 2008 بـ84.39%

2.الفئة النشيطة الغير مشتغلة

تعتبر الجزائر من أكثر الدول معاناة من البطالة، ورغم الجهود التي بذلت و مازالت تبذل فإن البطالة تبقى تشكل نسبا عالية بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاديات المتشابهة معها، ورغم ما تحقق من تخفيف نسبها بفضل الجهود المبذولة، مع أن هذه الجهود ترافقت بظرف يتسم باليسر المالي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، إلا أن مشكلة البطالة أكثر تعقيدا من كونها مشكلة مالية، وتتجسد مشكلاتها في تلك المعالجات التي تتسم بالتعقيد أكثر في عملية التشغيل، وتزيد من حدة معاناة الشباب وتستنزف أموال كبيرة دون فعالية في الميدان[1]، إن وضع البرامج التشغيلية في إطار السياسة الإقتصادية

[1] حسن مدهون ،مرجع سابق ،ص 120 .

متكاملة يتطلب تجميع معلومات إحصائية خاصة بحجم البطالة وتصنيفاتها تعتمد عليه الحكومة لنجاحها في التحكم في معدلات البطالة .

1.2 تطور حجم ومعدلات البطالة

إن ظاهرة البطالة في بلادنا، بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية، لما لهذه الظاهرة من تأثير على نفسية الفرد .بالأخص الفئة التي تعيش مرارة هذه الأخيرة .و يبرز لنا الجدول الموالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1992-2008.

1.1.2تطور حجم البطالة

تظهر مشكلة البطالة في كل المجتمعات عندما يفشل النظام الاقتصادي في توفير فرص عمل دائمة لجميع أفراد الفئة النشطة، كما يعتبر استمرارها وتفشيها مصدرا لتوترات دائمة. وفي ما يلي سنقدم بعض الإحصائيات فيما يخص تطور حجم الفئة العاطلة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1992-2008

جدول رقم 50:تطور حجم البطالة في الجزائر للفترة 1992-2008

الوحدة (مليون)

السنة	حجم البطالة
1992	1344000
1993	1519000
1994	1660000
1995	2125000
1996	2186000
1997	2257000
1998	2333000
1999	2510000
2000	2427726
2001	2339449
2002	2413000
2003	2078270
2004	1671533
2005	1448288
2006	1240842
2007	1374634
2008	1169000

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال تصفحنا لهذه الإحصائيات المبينة في الجدول المذكور أعلاه نلاحظ على أنها تشير إلى كون ظاهرة البطالة في الجزائر قد مرت بمرحلتين بارزتين ومتعاكستين في الاتجاه على العموم ،حيث سجلت الفترة من 1992إلى غاية سنة 2000 إرتفاعا في حجم البطالة و المقدرة ما بين 1344000 و 2427726 بطال على التوالي ،وهذا يمكن إرجاعه إلى الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن إنخفاض أسعار النفط وبالتالي تقلص وانخفاض مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز جل مؤسسات الدولة العمومية عن عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدةمن جهة أخرى ،لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة نجد تفسيرها في إنخفاض النشاط التنموي في البلد خلال هذه الفترة لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال سنوات التسعينيات ،بسبب الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر أثرت بشكل كبير على المؤسسات الإقتصادية العمومية ،دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة الهيكلة أو غلقها لعدم إيجاد تمويل حيث تم تسريح أكثر من 50000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994-1998،بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل .

في حين سجلت الفترة الممتدة من 2001-2008 تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة وعرفت انتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة حيث وصل عدد البطالين سنة2004 بـ 1671533 بطال ،من إجمالي الفئة النشيطة لتسجل بعد ذلك انخفاضات تدريجية إلى غاية أن وصلت إلى سنة2008 بـحجم 1169000 بطال

في رأينا إن تراجع نسبة البطالة السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن في الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعنيات التي ساعدت على الاستقرار الإقتصادي ومع تحسن المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي .

2.1.2 تطور معدلات البطالة

تعاني الجزائر كبقية البلدان العالم من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة، و هو أمر يؤثر مباشرة على جهود التنمية و الانفتاح في الاقتصاد الجزائري، و لعل التعامل مع نسب البطالة المرتفعة يختلف كلية عن ما هو سائد في البلدان المتطورة أين تسجل معدلات بطالة نوعا ما منخفضة، وان معدل البطالة ذا دلالة على مستوى سوق العمل ، فإذا كان المعدل صغيرا فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل ، و إن كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال و عدم إستقرار و هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل و لكنها لا تجد الفرصة[1]

[1] عبد الكريم البشير ،«**دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** »،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 ، ص182

منحنى رقم 23: تطور معدلات في الجزائر للفترة 1992-2008

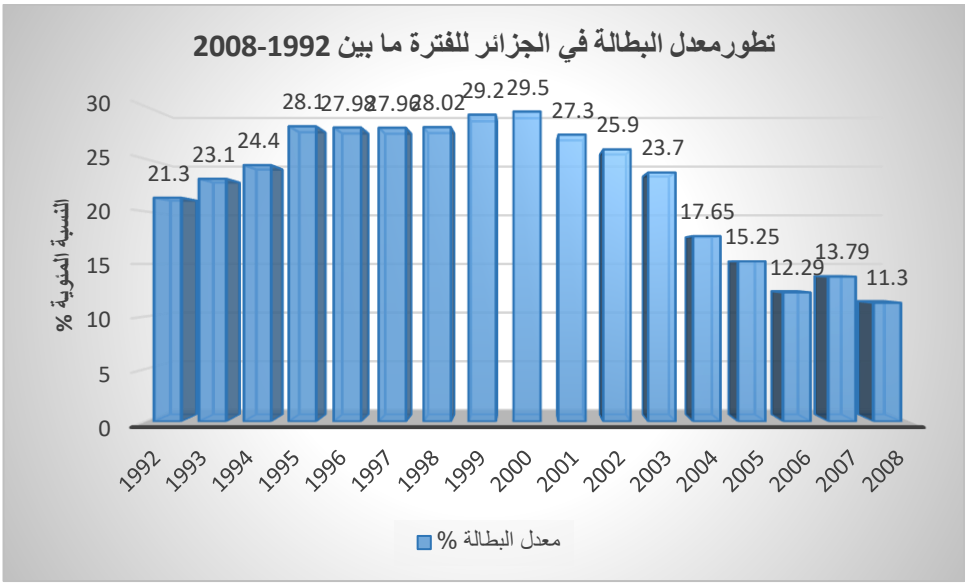

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات

O.N.S ,Enquête Main d'oeuvre (M.O.D) ,1992

O.N.S, Enquête LSMS (Enquête sur la mesure des niveaux de vie) ,1995

O.N.S , données statistiques, n° 241, 1996

O.N.S ,données statistiques, n° 263 ,1997

O.N.S ,données statistiques, n° 330, Enquête juin 2000

O.N.S ,données statistiques n° 343 Enquête septembre 2001

O.N.S ,Algérie en quelques chiffres 2003 à 2011 n° 36 à 42

من خلال قراءتنا لمعطيات المنحنى و الممثلة في معدلات البطالة المسجلة خلال الفترة من ما بين 1992-1999 ،نلاحظ أن هناك ارتفاع في المعدلات في سنوات التسعينيات والمقدرة سنة 1992 بـ 21.2% لتعرف فيما بعد تزايد في نسبها تناسبا و مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بحيث لم يعرف معدل البطالة تراجعا أين بلغ سنة 1999 بـ 29% ، ولتخفيف الوضعية الإجتماعية الناتجة عن الإصلاحات الإقتصادية تدخلت الدولة من خلال تسطير برامج إنعاشيه لتحسين وضعية السكان ،لقد تبين من خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة استقرار في عملية التشغيل وانخفاض محسوس في معدلات البطالة عبر التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر إذ شهدت تحسنا كبيرا في المرحلة (2004-2008) بسب إنعاش

http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_06/article_09.pdf consulté le 21/10/2017 11:31

الاستثمار وحرص الدولة على تأمين مناصب عمل لكل طالب له أين شهدت معدلات البطالة إنخفاضا أين سجلت سنة 2008 بـ11.3%

2.2 توزيع حجم البطالين حسب مكان الإقامة وحسب الجنس

إن الشيء الذي يمكن ملاحظته أن البطالة في المنطقة الحضرية تفوق نظيرتها ي المنطقة الريفية ولكن كيف تنتشر البطالة بين الرجال والنساء هذا ما سيوضحه المنحنى التالي:

منحنى رقم 24:توزيع حجم البطالين حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس للفترة 2003-2008

الوحدة (بالألف)

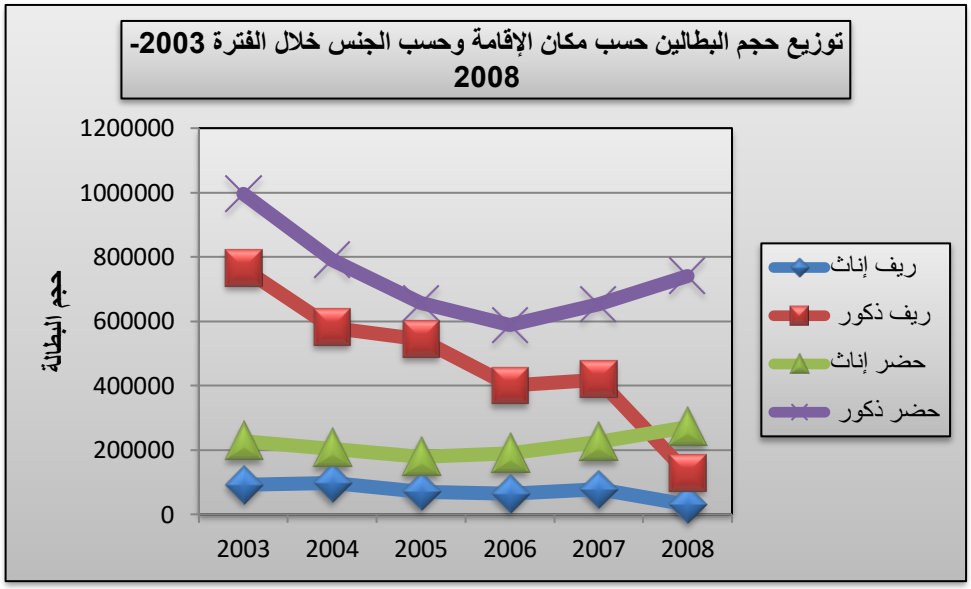

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

O.N.S, Activité , Emploi et Chômage»3éme trimestre,2003,N386,p3.

O.N.S, Activité , Emploi et Chômage»3éme trimestre,2005,p3

O.N.S, Activité , Emploi et Chômage»4éme trimestre,2008,N514,p5.

من خلال ما هو موضح في المنحنى وحسب الشكل يتضح أن حجم البطالة في المناطق الحضرية يفوق عن المناطق الريفية مسجلة أعلى ارتفاع لها بحجم 1223119 بطال، وهذا سنة 2003 ويصاحبها أعلى حجم للبطالة في المناطق الريفية لنفس السنة بـ 855151 بطال ،لتشهد البطالة الريفية إنخفاض مستمرا إلى سنة 2008 بأدنى حجم لها بـ 157000 بطال في مقابل بطالة مرتفعة في المناطق الحضرية و التي قدرت بـ 1012000 بطال، من البطالة الإجمالية وذلك راجع إلى تركز اليد العاملة في المناطق الحضرية أكثر والتي عانت بسبب النزوح الريفي .

ومن جهة أخرى نجد توزيع البطالة بين الذكور والإناث حيث يتضح من خلال المنحنى أن البطالة لدى الذكور أكبر من بطالة الإناث والتي بلغت سنة 2003 بـ 995969 بطال في حين بلغت عند الإناث 227150 بطال وهذا في المناطق الحضرية أما بالنسبة للمناطق الريفية فسجلت 763964 بطال و91187

بطال للإناث هذا بالنسبة لسنة 2008 لتعرف بعد ذلك إنخفاض تدريجي لكلا الجنسين أين وصلت سنة 2008 بـ 127000 للذكور و30000 للإناث على التوالي ،ولذلك نجد أن بطالة الإناث جد منخفضة مقارنة ببطالة الذكور سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

3.2 توزيع نسبة البطالين حسب الفئات العمرية

توزيع البطالة حسب الفئات العمرية لها أهمية هي الأخرى في دراسات سوق العمل

جدول رقم 51: نسبة توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر للفترة 2001-2008

الوحدة :النسبة (%)

السنة / الفئات العمرية	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
19-15	16,82	15,84	15,37	14,18	13,41	12,75	11,98
24-20	29,41	32,09	30,23	33,22	29,82	30,66	33,19
29-25	24,75	24,51	27,68	27,53	26,88	28,59	29,77
34-30	12,01	11,82	12,35	12,2	13,73	13,64	12,75
39-35	6,66	6,43	6,24	5,82	7,34	6,78	5,9
44-40	3,99	3,61	3,49	2,98	3,94	3,52	2,91
49-45	3,11	3,01	2,49	2,18	2,29	1,61	1,63
54-50	2,49	1,94	1,47	1,35	2,06	1,76	1,28
59-55	0,78	0,77	0,68	0,54	0,53	0,7	0,6

Source : (www.ons.dz).consulteté le 25/07/2016

من خلال الجدول نلاحظ ان النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل (البطالين) معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ومن هذه الفئات يلاحظ أن الفئات التي تتراوح أعمارهم أقل من 20 سنة بنسبة 16.82% كذا فئة من [20-24]و[25-29] اين سجلت أعلى نسب لها تراوحت بين 29.41%و24.75% على التوالي لتعرف إرتفاعا تدريجيا في نسبها إلى غاية أن تصل سنة 2008 بـ 33.19% و29.77%،وحسب رأينا يرجع هذا الإرتفاع لأن هذه الفئة تتوافق مع السنوات و التمدرس و السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعين والمكونين في المعاهد ،بحيث أن معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل وهم بدون تجربة او خبرة ميدانية حيث أن اغلب المؤسسات الإقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأول الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان ونفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل

.

4.2 توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي .

إن المستوى التعليمي هو عامل آخر مؤثر على نسبة السكان العاطلين عن العمل وهو في الواقع طريق لفحص نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي [1]وفي تحديد أساسا ماهي الفئات التي تمسها البطالة أي مرحلة من مراحل التعليم .

جدول رقم 52:نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 2005-2008

الوحدة :النسبة المئوية %

السنة / مستوى تعليمي	1995	2005	2006	2007	2008
بدون مستوى	33.1	3.2	3.2	4.2	2.4
إبتدائي	11.3	11.4	9.8	10.9	7.4
متوسط	29.3	20	16.2	17.2	13.8
الثانوي	20.7	17.4	13	14.7	11.4
جامعي	4.4	16.9	15.5	17	19.85

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة البطالة ترتفع بإرتفاع المستوى التعليمي خاصة ذوي التعليم الجامعي [2]حيث قدرت نسبتها سنة 2008 بـ 19.85 % وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة المستويات الأخرى حيث بلغت نسبة 2.4%و7.4%و13.8%و 11.4% للمستويات بدون تعليم ،ابتدائي ،ومتوسط ،ثانوي على التوالي لنفس السنة ،وذلك يعود لكون البطالين الذين لا يحملون شهادة تعليمية و من ذوي المستوى الضعيف هم عموما من كبار السن الأقل تعرضا للبطالة ،من فئة الشباب المتعلمين والذين عادة ما يفضلون الالتحاق بمناصب عمل تتوافق ومستواهم التعليمي ولا يقبلون بأقل من ذلك خاصة الجامعيين منهم.

5.2 توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

إن تحليل مدة البطالة يساعدنا في التعرف على وضع فئة البطالين وعلاقة سوق العمل بشكل عام .إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، أصبحت الآن تعد بالسنوات وهذا راجع لنقص العمل وكذلك عدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين.

الجدول الموالي يبين لنا توزيع البطالة في الجزائر حسب المدة لسنة2003

[1] Lahcéne Bouriche ,**Les Déterminants du chômage en Algérie une Analyse économétrique (1980-2009)**, Thèse de doctorat en science Economiques ,option Economie de Développement, Faculté des science économiques, sciences de gestion et science commerciales ,Université Aboubekr Belkaid,Tlemcen,2012/2013,p110

[2] Lahcéne Bouriche, opcité ,p110.

جدول رقم 53: توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر سنة 2003

السنة / مدة البحث	2003	
	العدد	النسبة%
سنة واحدة	807870	33.87
سنتين	425540	20.48
3 سنوات	285835	13.75
4 سنوات	170280	8.19
5سنوات فأكثر	388745	18.71

Source :O.N.S ,données statistique ,Activité et Emploi et Chômage,2003 ,N^{O}386,p4.

من خلال ما تم رصده من المعطيات والخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات نجد أن توزيع البطالين وحسب المدة الزمنية، أن مدة البحث عن العمل خلال سنة قدر بـ 807870 شخص ،في حين سجلت كل من السنوات التي شملت البحث لمدة سنتين و 5سنوات فأكثر ما بين 425540 و 388745 على التوالي لتليها و حسب مدة البحث لكلا من 3 و4 سنوات بـ285835 و 170280 باحث عن عمل

شكل رقم 06: توزيع نسبة البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر سنة 2003

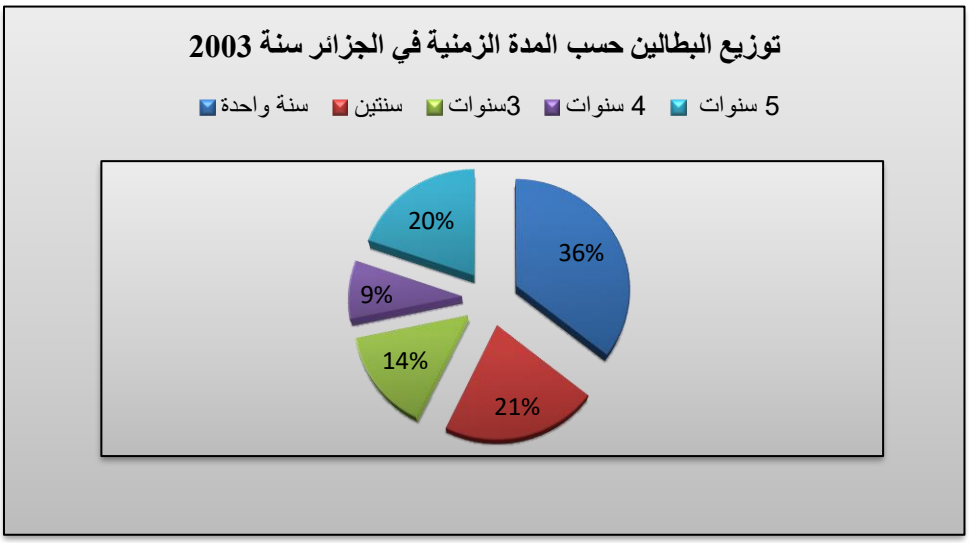

المصدر:جدول رقم 53

يتضح من خلال الشكل البياني أن حوالي 38.87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة، حسب سنة2003 ، وحوالي 18.71% يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر، كذلك نجد عدد البطالين الذين هم عاطلون لمدة سنتين بنسبة 20.48% أي من مجموع البطالين، كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين وعلى امتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل

II.تطورات الطلب وعرض العمل في الجزائر

1 تطورات الطلبات وعروض العمل ومستويات التوظيف

ويمكن توضيحها من خلال المنحنى التالي الذي يشمل مجموعة من الإحصائيات الخاصة بطلب العمل وعرضه وكذا المستويات المحققة في التوظيف

منحنى رقم 25: تطور طلبات وعروض العمل في الجزائر للفترة 1992-2001

الوحدة بالألف

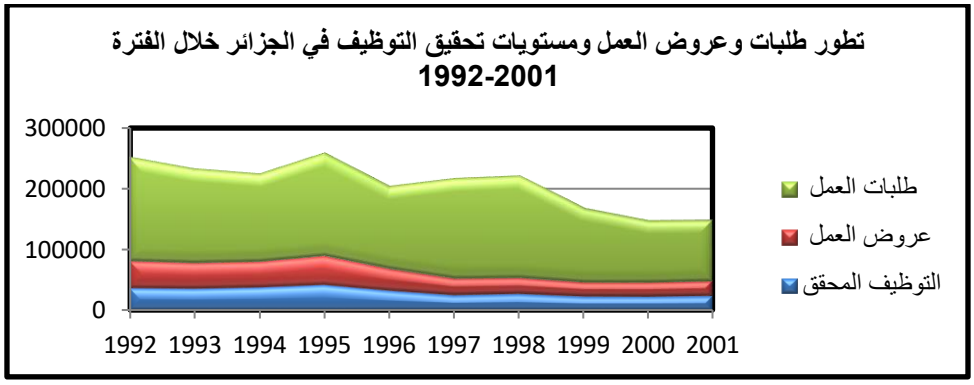

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات:

ONS, L'Algérie en quelques chiffres Résultats 2000/ 2001,N^{0}31,p 9.

يتبين لنا من الوهلة الأولى الفوارق والفجوات التي برزت بين العرض والطلب وكذا مناصب الشغل المحققة إذ منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2001 قدر عدد الطلبات على العمل بـ 170709 طلب مقابل 44815 عرض عمل اما ما حقق منها ميدانيا إلا 36668 توظيف لتعرف إنخفاض تدريجي لتصل إلى 99913 طلب مقابل 25662 عرض عمل، أما ما كان محققا منها فقدر بـ 23696 وظيفة ،كما يمكن ملاحظة إنخفاض طلبات العمل من الأفراد وهذا ليس معناه بالضرورة أنهم وجدوا أو تحصلوا على وظائف بل لعلمهم وإدراكهم إنخفاض إمكانية التوظيف ،كما أنه يدل على إنخفاض مناصب الشغل الجديدة من جهة وتزايد البطالين من جهة أخرى .

2. تطور معدلات التشغيل في الجزائر

منحنى رقم 26:تطور معدلات التشغيل في الجزائر للفترة 1992-2008

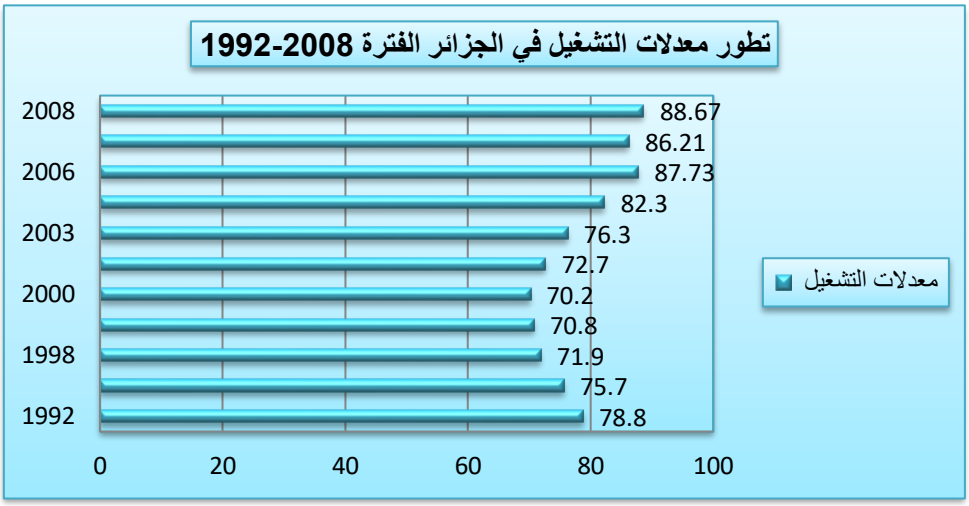

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

O.N.S, L'Algérie En Quelque Chiffres Résultats 2000/2008, N039,Edition 2009p12.

من خلال تصفحنا للمنحنى وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء فإن معدلات التشغيل للفترة المدروسة أنها تميزت بالانخفاض والإرتفاع أين يمكن تقسيم هذه الفترة إلى:

1/ الفترة الأول من سنة 1992 إلى غاية سنة 2003 والتي تميزت بميل معدلات التشغيل نحو الإنخفاض حيث قدرت سنة 1992 بـ 78.8 % ولتعرف بعد ذلك انخفاضات تدريجية تراوحت معدلاتها ما بين 70% و76% وهذا خلال الفترة المحددة ما بين 1994و2003 على التوالي.

2/ الفترة الثانية من سنة 2004 إلى غاية سنة2008 والتي عرفت تحسنا في ارتفاع معدلات التشغيل أين بلغت سنة 2004 بـ 82.3% لتصل بعد ذلك إلى 88.67%سنة 2008 .

3 الطلب على العمل

عرف سوق العمل في الجزائر العديد من الاختلالات في ظل التطورات والإصلاحات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر، قد سعى المشرع الجزائري لإيجاد تنسيق في سوق العمل الذي يعرف مرونة كبيرة تتطلب منه استراتيجية فعالة وجد فعالة آخذا بعين الاعتبار أن الطلب على العمل دالة لعوامل رئيسية تتمثل في كل من [1] :

- ✓ النمو السكاني ونمو الفئة النشيطة
- ✓ زيادة طلب العنصر النسوي على العمل

[1] Hassan ,Rafik Bouklia, ,Fatiha Talahite ,«**Labour Market and Economic Growth in Algeria**», Eight Mediterranean social and political Research Meeting ,Florence-Monteacatini 21-25 Janvier ,2007p4

- ✓ انتشار التعليم بأشكاله .

1.3 النمو السكاني ونمو الفئة النشيطة

إن نمو القوى العاملة وحجمها والتغيرات التي حدثت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إذ تعتبر الجزائر من البلدان التي تمتاز بمعدلات مرتفعة للزيادة السكانية ،وبالرغم من التراجع المستمر لهذا المعدل خلال السنوات الأخيرة إلى 1.43% سنة 2000 ليبلغ سنة 2007 بـ 1.8[1]% ويبقى هذا المعدل أعلى من معدل المتوسط العالمي الذي يبلغ 1.7% والمعدل المتوسط السائد في شمال إفريقيا مما يؤدي إلى تسارع معدل الانضمام إلى القوة العاملة و تزايد الداخلين إلى سوق العمل ،و بالنظر إلى كبر حجم المجتمع السكاني فقد خلق هذا الأخير تزايدا كميا معتبرا في القوى العاملة الوطنية من 6.8 مليون سنة 1994 إلى 8.5مليون عند حلول سنة 2000 وقرابة 10 ملايين سنة 2008 ،وهو الأمر الذي ادى إلى زيادة أعداد العاملين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة حيث بلغ عدد الوافدين إلى سوق العمل سنويا بنحو 250000 شخص وهذا خلال عشرية التسعنيات ليرتفع إلى 300.000[2] و هذا مما يزيد من تفاقم الخلل بين القادمين الجدد على سوق العمل وإمكانية إحداث مناصب عمل

إن الطابع الشبابي للسكان يعد محدد أساسيا لطلب العمل باعتبار الضغوطات الممارسة على فرص التشغيل، فبروز الوجه الأخر للبطالة التي بدأت مشكلتها تتفجر في البلد على نحو واضح خلال التسعنيات من القرن الماضي ظلت تتراكم وتتفاقم عام بعد عام إلى أن وصل عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي 2.5 مليون شخص سنة 2000 بمعدل بطالة لا يقل عن 29% و لكن بالرغم من تقلص معدل البطالة فيمكن اعتباره إحدى الانشغالات البالغة للحكومة و أهم مولد للضغوطات الإجتماعية و الإقتصادية

[1] ONS, **Collection statistique «Natalité, Fécondité Et Reproduction En Algérie»,** Algérie, N^{0}156, 2008.
[2] Kamel Kateb,opcité,p166.

جدول رقم 54 : تطور نمو الفئة النشيطة في الجزائر للفترة 1992-2008

السنوات	**معدل نمو السكان الإجمالي**	معدل نمو سكان في سن العمل %	معدل نمو عدد النشطين %
1992	2.5	3.5	3.8
1994	2.4	3.5	3.9
1996	2	3.4	3.3
1998	1.7	3.4	3.1
2000	1.4	3.2	3
2002	1.5	2.9	2.5
2006	1.7	1	4.7
2008	1.9	1.5	3.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

شهدت معدلات النمو السكاني في سن العمل خلال الفترة الممتدة من 1992-2008 نموا شبه ثابت على طول الفترة من 1992 إلى سنة 2000 بـ 3% مسجلة فوارق طفيفة ،لتسجل سنة 2006 بـ1% و1.5% سنة 2008 و لكنها عموما تفوق معدلات النمو السكاني

أما بالنسبة لمعدلات النمو عدد النشطين فقد سجل سنة 1992 بـ 3.8 %، لتسجل أقل نموا سنة 2002 بـ2.5% لتعرف أعلى معدل سنة 2006 بـ4.7% وهذا راجع بالأساس إلى جملة البرامج التنموية التي قامت بها الدولة من أجل تحسين وضعية السكان بصفة عامة.

2.3 زيادة طلب المرأة على العمل[1] :

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة تغيرا في إيديولوجية المجتمع الجزائري حول مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل حيث ارتفعت نسبة الانشطة التي تقوم بها النساء من 1.8% سنة 1996 إلى 9.6% سنة1998[2] أي بزيادة جد معتبرة وفي فترة وجيزة وترجع هذه المشاركة الدافعة للمرأة في الدخول سوق العمل بالجزائر إلى مجموعة من العوامل الأساسية أهمها[3] :

- ✓ تزايد نسبة الفقر في المجتمع

[1] Conseil National Economique Et Social :Rapport National sur le Développement Humain-Algérie,2006,p63

[2] رماش هاجر ،**اتفاق الشراكة الأور وجزائرية وسوق العمل في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الإقتصادية ،كلية العلو الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2 السنة الجامعية 2013/2012 ،ص 102 .

[3]Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki isli ,Nacre eddine Hammouda, **«Marché du travail et emploi en Algérie éléments pour une politique national de l'emploi profil de pays** »,programme « Des emplois en Algérie »,organisation international du travail ,Bureau l'OIT à Alger, octobre 2003,p19.

- ✓ ديناميكية القطاع الغير رسمي الذي ساهم في زيادة العمل المنزلي
- ✓ ارتفاع المستوى التعليمي الذي أدى إلى تأخر سن الزواج

فالجزائر تعتبر من الدول القليلة عالميا التي تتميز بمشاركة نسوية ضعيفة في سوق العمل ،إن العمل النسوي في الجزائر يرتبط تطوره بالتغيرات الإقتصادية والاجتماعية فالبرغم من الضغوطات التي تعرفها مشاركة هذه الأخيرة تبقى ضئيلة مقارنة بالمشاركة الرجالية فاليد العاملة النسوية ضعيفة يمكن حصر العوامل التي يمكنها أن تفسر انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في ثلاثة عوامل رئيسية [1]:

- ✓ **العامل الديموغرافي** :والمتمثل في السن المبكر عند الزواج، وعدد الأطفال لكل امرأة الذي كان مرتفعا حسب ما تم التطرق إليه سابقا، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدلات المواليد و معدلات الخصوبة، هذا ما يفسر انخفاض مشاركة الإناث في الدخول إلى سوق العمل في تلك الفترة
- ✓ **المستوى التعليمي** :حيث لوحظت تغييرات في معدلات الالتحاق بالتعليم من 6-14 سنة هناك فرق بين معدلات الذكور والإناث المسجلة، ويظهر هذا التزايد أكثر وضوحا بالنسبة للإناث، حيث سجلت على سبيل المثال مشاركة الإناث في امتحان البكالوريا بنسبة 57.87% في 2004مقابل 42.13%للذكور، كما أن معدلات النجاح في هذا الامتحان بلغت 44.53% بالنسبة للإناث و 36.36%للذكور.
- ✓ **عامل التقاليد** :و هو التفسير الأكثر شيوعا لتدني مشاركة المرأة في سوق العمل المأجور، الذي يبرز العوامل الاجتماعية والثقافية، ولاسيما ثقل العادات و التقاليد التي كانت سائدة، والتي كان من شأنها معاداة عمل المرأة عند جزء كبير من أفراد المجتمع[2].

جدول رقم 55: تطور نسبة مشاركة الإناث و ومقارنتها مع تطور مشاركة الذكور في سوق العمل في الجزائر للفترة 2001- 2008

السنة / نسبة المشاركة%	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ذكور	74.6	72.7	73.5	69.1	74.8	72.8	73.5
إناث	13.4	12.3	15.9	12.4	16	14.7	15.1

Source :Conseil National Economique Et Social :Rapport National sur le Développement Humain-Algérie,2006,p63

[1] محمد صالي ، فضيل عبد الكريم مرجع سابق ،ص 131 .

[2] Fatiha Talahite, « **Algérie emploi féminin en transition** », communication au colloque international inégalité et développement dans les pays méditerranéens, GDRIDRE université de galatasaray, Istanbul, turque 21-23 mai,2009,p32.
https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00203648/document consulté le 15/03/2016

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة المشاركة للذكور في سوق العمل جد مرتفعة مقارنة مع مشاركة الإناث حيث قدرت سنة 2003 بـ74.6% لتعرف بعد تذبذبا في نسبها تراوحت بين الإرتفاع و الإنخفاض إلى غاية أن بلغت سنة 2008 بـ73.5% وعلى العكس من ذلك تضاعف معدل المشاركة لدى الإناث تقريبا خلال الفترة من 2001-2008 أين بلغ سنة 2008 بـ 15.1% ،ولكن بالرغم من التطور الإيجابي لها هي أقل بكثير من مشاركة الذكور.

1.2.3 بنية وخصائص العمالة النسائية في الجزائر

تشكل معرفة الخصائص الأساسية في التركيب الديمغرافي للإناث احد المنطلقات الأساسية في توضيح الاساس الإجتماعي لدمج المرأة في عملية التنمية الإقتصادية لأنها تعمل على رصد عدد الإناث و معطيات النمو الطبيعي ،و الزيادة العامة لسكان و ما يطرح من قوة بشرية و قوة عمل بهدف تحديد حجم الفئات المعالة و الربط بين واقع العمالة ،و الاستخدام و الأهداف الإقتصادية ،و ما إلى ذلك من متغيرات ترتبط بالهيكل التركيبي و الوظيفي و الحركي للسكان من ضمنهم المرأة[1] و هذه كلها تعتبر من الحلقات مهمة الربط بين السكان و السياسات الإجتماعية المنبثقة عند الخطط التنمية و اتجاهات النمو في المجتمع ، من خلال إشراك أفراد المجتمع و منهم المرأة في تحقيق أهداف التنمية و تحسين مستوى الدراسات و الإحصاءات المنظمة والدورية و خاصة في نطاق الواقع الديمغرافي للإناث و توزيعاتهن و بالإضافة إلى رسم سياسة اجتماعية متكاملة تعمل على رفع وتعميق نسبة مساهمة المرأة في النشاطات الإقتصادية [2]

1.1.2.3 هيكلة النساء المشتغلات

يشكل دخول المرأة إلى سوق العمل جزءا من التعليم الطويل ،و التحضر و تخفيض الخصوبة و تأثير الأنماط الثقافية الجديدة التي تعزز استقلالية المرأة في الجزائر ،و لا تزال مشاركة المرأة في تطور معد القوى العاملة هامشية نظرا لإنخفاض معدل مشاركتها بشكل إستثنائي و مع ذلك فهو يعرف توجها نحو الإيجابية [3]

1.1.1.2.3 تطور حجم الفئة النشيطة النسوية

يعتبر خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية خاصة بعد التغيرات الإقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات فلقد تزايدت نسبة العاملات لتحتل نسبة مهمة من مجموع القوة العاملة [4]

[1] فضيلة دنون ،مرجع سابق ،ص104

[2] فضيلة دنون ،مرجع سابق،105

[3] Talahite, Fatiha**, opcité,p** 32.

[4] فضيلة دنون ،مرجع سابق ، ص 106

جدول رقم 56: تطور حجم الفئة النشيطة النسوية في الجزائر للفترة 2004-2008

الوحدة مليون

السنوات	العدد
2004	1660000
2005	1423000
2006	1749000
2007	1650000
2008	1730000

المصدر: فضيلة بن دنون ،«**دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر من 2004-إلى غاية 2009** »،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،جامعة وهران ، السنة الجامعية 2012-2013 ،ص 106

و يتضح من خلال الإحصائيات المتعلقة بعمل المرأة ، و أن عمالة المرأة يتزايد حسب ظروفها الإجتماعية أين سجلت زيادة في حجمها أين بلغت سنة 2008 بـ 1730000 عاملة و لكن على غرار هذا عرف حجمها تذبذبا بين الإرتفاع و الإنخفاض ، حيث أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ضرورة تمليها الأوضاع الإقتصادية و ظروف الحياة الإجتماعية مما أتيح للمرأة أن تساهم في جميع المجالات

2.1.1.2.3بنية النساء العاملات حسب المستوى التعليمي

إن المستوى التعليمي للمرأة دور هام في ممارستها لمهنة معينة ،و بالنسبة لتواجدها فيها بحيث يعد التمدرس للإناث ذو أهمية كبيرة نظرا للدور الذي يلعبه و كذلك ما تلعبه الثقافة والتقليد المسيطرة و السائدة في تشجيع أو حصر تمدرس الإناث في مستويات معينة في مراحل تعليمية و تقبل ممارستهن لمهنة ما [1]

وحسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء الخاصة بواقع المرأة في الجزائر أن معظم المشتغلات ينتمين إلى الفئة المتعلمة وهو ما يبينه الجدول التالي :

[1] رقية عدمان ،**المراة المقاولة والنسق الإجتماعي دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ،تخصص تنظيم و عمل ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم علم الإجتماع ،جامعة الجزائر ،2008،ص57 .

جدول رقم 57: تطور نسبة النساء العاملات حسب المستوى التعليمي في الجزائر للفترة 1996-2008

الوحدة النسبة%

السنة / المستوى التعليمي	1996	2003	2005	2006
بدون تعليم	1.44	2.2	14.3	8.6
إبتدائي	9.28	10.5	11.8	9.4
متوسط	22.56	18.3	18.7	9.9
ثانوي	36.8	30.3	29.6	17.1
عالي	16.46	24.2	25.7	31

Source :Conseil National Economique et Sociale :Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril ,2005,p133.

O.N.S ,Activité ,Emploi, Chômage ,N°463,2006

من خلال الجدول يتبين لنا أن بنية النساء العاملات حدثت فيها تحسينات نوعية في العمالة حسب المستوى التعليمي و أن العدد الكبير للمشتغلات ذوات المستوى الثانوي والمستوى المتوسط فالعالي حيث قدرت النسبة بـ36.8% و22.56%و16.46% لسنة 1996 على التوالي لتليها نسبة 1.44% و9.28% للنساء بدون تأهيل وكذا مستوى الإبتدائي و لكن في سنة 2005 سجل كل من المستوى الإبتدائي و بدون تعليم إرتفاعا طفيفا قدر بـ 11.8%و 14.3% في حين سجل كل من المستوى الثانوي و العالي نسبة ما بين 25% و 29% ،و شكلت لسنة 2003 و 2006 إنخفاضا مسجلا لكل من المستويات الثلاثة الأولى، و مع إن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل ومساهمتها في التنمية الإقتصادية و مع كل النسب المسجلة هناك إختلاف في التحصيل العلمي للمرأة وفقا للبيئة المواتية التي تحيط بها

3.1.1.2.3 بنية النساء العاملات حسب مكان الإقامة

ومن جهة أخرى أن معدلات النساء المشتغلات حسب الوسط الذي يقطن فيه يبقى متفاوت والمنحنى التالي سيبرز أعداد النساء ونسبهن حسب الوسط الجغرافي وذلك حسب الديوان الوطني للإحصائيات

منحنى رقم27:تطور نسبة العاملات في الوسط الحضري والريفي في الجزائر الفترة 2003-2008

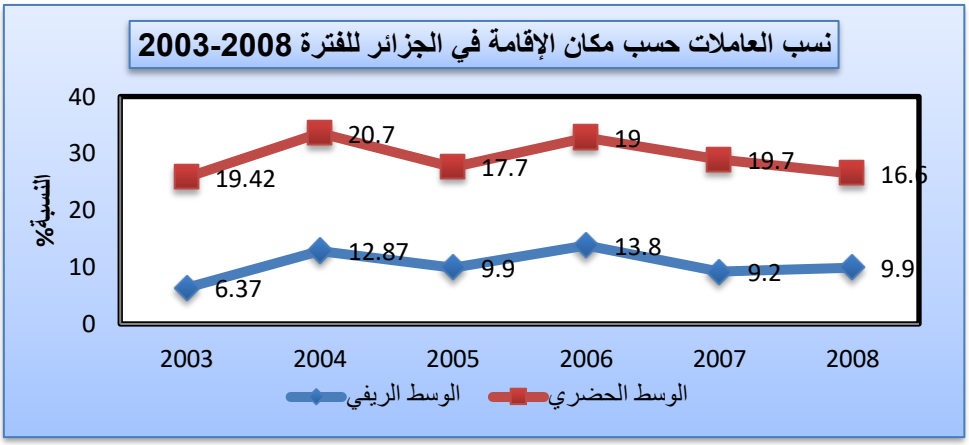

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات : الديوان الوطني للإحصائيات ،سنة 2009

لم تقتصر مشاركة المرأة في العمل في المناطق الحضرية فحسب بل حتى المناطق الريفية المحافظة ولو كانت بنسب ضئيلة فمن خلال المنحنى يتبين لنا أن النسبة الكبيرة من نساء العاملات يتمركزن في الحضر بنسبة 16.6% مقارنة بالريف والتي بلغت نسبتها 9.9% وهذا سنة 2008 ،ويعود ذلك إلا أن المدن تتوفر على فرص أكثر من الريف لما فيها من مؤسسات إقتصادية وتعليمية والتي تمتص نسبة هائلة من اليد العاملة النسوية

4.1.1.2.3 بنية النساء العاملات حسب الفئات العمرية

منحنى رقم28 :تطور نسبة النساء العاملات حسب الفئة العمرية في الجزائر لسنتي 1996و2003

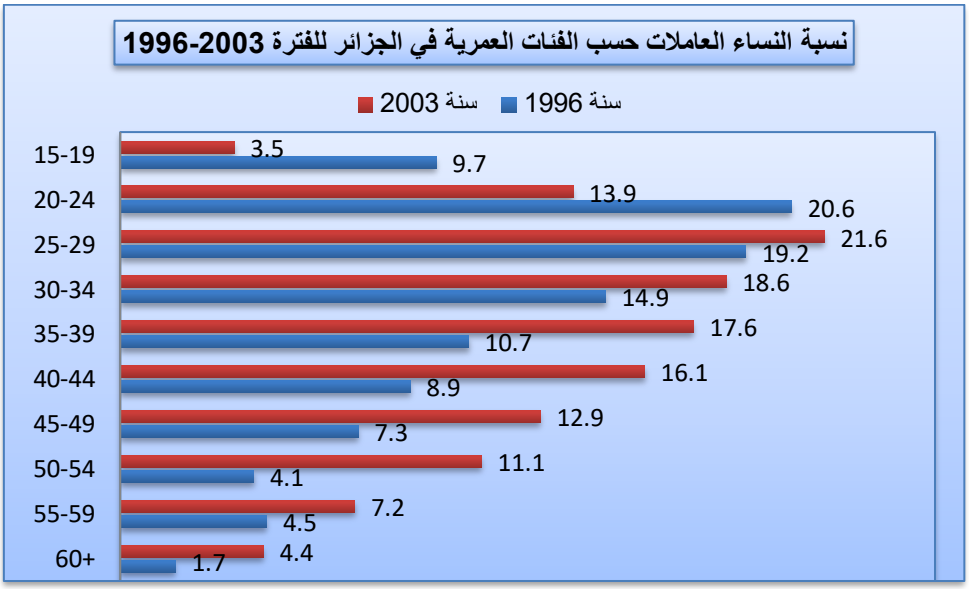

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :

الديوان الوطني للإحصائيات ،تحقيق الشغل والمداخيل ،معطيات إحصائيات رقم 241 ،2003

من المعطيات المبينة في المنحنى أن اكبر نسبة هي 19.2% بالنسبة لسنة 1996 و21.6% لسنة 2003 والتي تشمل الفئة العمرية [25-29] هذه الفئة النشطة والتي كثيرا ما تخص النساء الحاملات

للشهادات والتي تعتبر دخولهن للعمل متوسط نظرا لامتداد فترتهن التعليمية والتأهيل المتحصل عليه من السنوات تسمح لهن بالمطالبة بالعمل والتواجد فيه نظرا للإمكانيات التي تملكها ثم تأتي فئات العمرية من [30-49]وتنخفض نسبها نظرا لزواج البعض ورعاية الأطفال ،ثم تأتي الفئة العمرية [20-24] هذه الفئة التي لا تكون قد أكملت دراستها في أغلب الأحيان ،مما يؤدي بها إلى البحث عن العمل بإمكانيات قليلة و إذا ما جاءتها فرصة للزواج تترك البحث عن العمل ،أما من الفئة [15-19]فيرجع الإنخفاض لعدم إتمامهن الدراسة ومن 50 سنة فما فوق تنخفض نسبة النساء المشتغلات نظرا للتقاعد أو التقاعد المبكر ،ومنه نستنتج وجود علاقة طردية من [15-29] فكلما زاد عمر المرأة زاد تواجدها في سوق العمل وعلى العكس للفئات بين [30-60] حيث تصبح العلاقة عكسية فكلما زاد عمر المرأة قل وجودها في سوق العمل .

5.1.1.2.3 بنية النساء العاملات حسب الحالة المدنية

إن للحالة المدنية أهمية كبيرة في ممارسة المرأة لمهنة ما فتختلف أسباب ممارستها من حالة إلى أخرى

منحنى رقم29:تطور نسبة النساء العاملات حسب الحالة المدنية في الجزائر سنة 1996

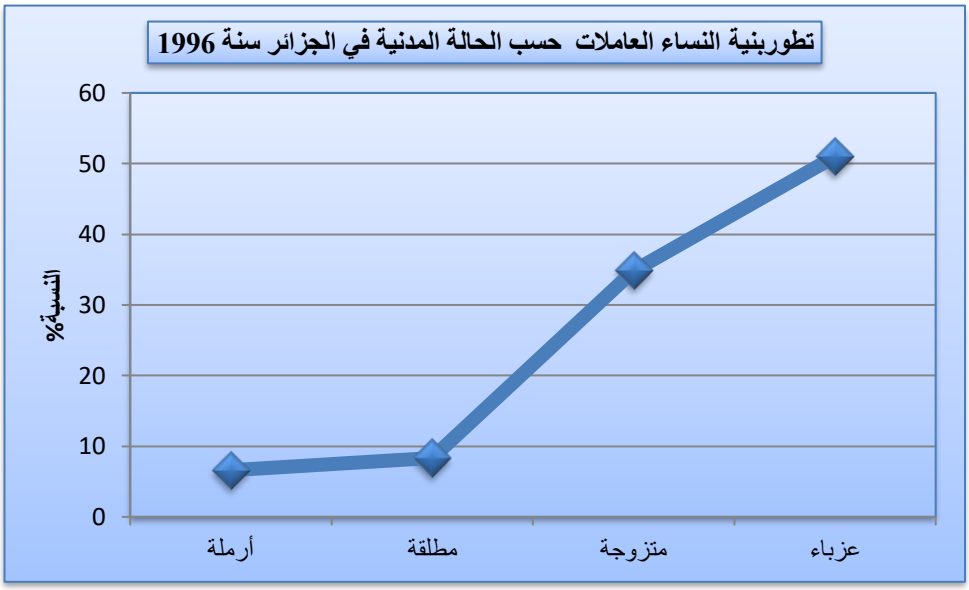

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات : الديوان الوطني للإحصائيات ،معطيات سنة 1996 .

من المعطيات الإحصائيات ومن خلال المنحنى أن أكبر النساء العاملات هن العازبات وهي نسبة جد مهمة حيث تأخذ أكثر من النصف اليد العاملة النسوية والتي تقدر بـ 51% وهذا راجع لقلة الارتباطات والواجبات الأسرية فالمرأة العازبة هي أكثر استقلالية من المسؤوليات الأسرية الأمر الذي يجعلها أكثر إقبالا للعمل خارج المنزل والعمل هنا يكون من أجل تحسين المستوى المعيشي ثم تأتي نسبة 34.8% وهي تخص النساء المتزوجات فخروج المتزوجة يكون من أجل مساعدة الاسرة على تحسين وضعيتها الإقتصادية والإجتماعية فالمشاركة النسوية تعرف تراجعا بعد الزواج ،أما بالنسبة للمطلقات والأرامل والتي تقدر نسبة

عملهن على التوالي ب 8.3%و6.6% حيث تجبر أو تخرج هذه الأخيرة مضطرة لسوق العمل من أجل الحصول على مورد للعيش نظرا للضغوطات الإقتصادية والحاجة الماسة للمال لإعالة نفسها وإعالة أبنائها

6.1.1.2.3 بنية النساء العاملات حسب قطاع النشاط الإقتصادي

إن لقطاع النشاط الإقتصادي له أهمية في بروز المرأة في نشاطات معينة على حساب نشاطات أخرى

جدول رقم 58: تطور نسبة النساء العاملات حسب النشاط الإقتصادي في الجزائر لسنتي 1996 و2003

الوحدة النسبة %

السنة / قطاع النشاطات	1996	2003
الفلاحة	**1.8**	**11**
الصناعة	**7.4**	**24.2**
البناء والأشغال العمومية	**1.9**	**1**
التجارة	**4.6**	**2.9**
الخدمات	**23**	**12.5**
النقل	**61.3**	**48.4**

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ،معطيات سنة 1996،2003

من خلال قراءتنا للجدول أن قطاع الإدارة يشغل حوالي 61.3% أي أكثر من نصف اليد العاملة سنة 1996 ولا تمثل هذه النسبة سو 48.4% سنة 2003 ،أما عن قطاع الخدمات فشكلت النسبة سنة 1996 بـ 23% على غرار سنة 2003 أين عرف إنخفاض قدر بـ 12.5% ،أما قطاع الصناعة فقد سجل تراجعا في نسبته أين قدر بـ 7.4% سنة 1996 في حين سجل سنة 2003 نسبة 24.2% وهو إنعكاس لهذا التوجه فقد تضاعفت نسبة النساء المشتغلات في القطاع الصناعي ويفسر هذا التطور الشديد لحصة النساء العاملات في الصناعة بإنشاء مناصب شغل جديدة في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي

أما عن قطاع الفلاحة فقد سجلت تحسنا ملحوظا في نسبها أين قدرت بـ 11% سنة 2003 في حين كانت تقدر في سنة 1996 إلا بـ 1.8% ،ويرجع هذا التحسن في نسب النساء العاملات في القطاع الفلاحي إلى نتائج مخططات التنمية وبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ،ليبقى في الأخير قطاعي البناء والأشغال العمومية أقل عددا من النساء المشتغلات.

7.1.1.2.3 بنية النساء العاملات حسب نوع المهنة

تكشف دراسة توزع قوة العمل النسائية حسب الحالة العملية عن مجموعة الظواهر ترتبط بشكل أساسي بوجهة التحولات الاجتماعية من جهة و برامج التنمية و التخطيط لها من جهة ،و يرتبط واقع الحالة العملية النسائية بدراسة الفئات الأساسية المشكلة له و التي تتضمن قطاع صاحبات الأعمال و العاملات بأجر نقدي دائم ،و العاملات بأجر نقدي مؤقت و العاملات المعتمدات على المساعدات العائلية ،و تفيد دراسة تلك الفئات و تطور حجم كل منها خلال مراحل زمنية معينة متعددة في رصد مدى إنكماش أو توسع فئة غن أخرى ،و معرفة إن كانت هذه الفئات تميل نحو الاندثار أو الزيادة كما توضح مدى إقبال الإناث أو ابتعادهن عن العمل المأجور الذي يرتبط في أحد محاوره بواقع الخدمات و الشروط المتوفرة في المؤسسات و المنشآت أو التنظيمات التي تعمل فيها المرأة [1]

جدول رقم59: تطور نسبة النساء العاملات حسب نوع المهنة في الجزائر للفترة 2003-2008

الوحدة النسبة %

السنة / نوع المهنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ربة عمل حر	26.6	36.4	26.6	36.2	24.5	28.9
راتب دائم	51.3	36.2	51.1	35.9	44.8	39.7
راتب غير دائم	14.9	13.6	14.8	17.6	25	23.3
مساعدات عائلية	7.2	13.5	7.3	10.3	5.7	7.9

Source : Conseil National Economique et Sociale Rapport sur la Femme et Marché du Travail, opcité,p129.

O.N.S, Activité, Emploi et Chômage, 4émeTrimestre, 2008,p2

تشير دراسة توزع الإناث حسب الحالة العملية لسنوات الدراسة أنه ما يجاوز نسبة 50% فما فوق تقريبا من قوة العمل النسائية التي تعمل بأجر دائم و تمثل هذه النسبة الإناث اللواتي يمارسن أعمالا لدى الدولة و مؤسساتها و يتقاضين لقاءهن أجور يومية أو شهرية ، وتعرف هذه النسبة تذبذبا نحو الإرتفاع ممثلة بذلك سنوات2003 و 2005 بـ51% وسنة 2007 بنسبة 44.8% و39.7%سنة 2008 أما نسب الإنخفاض فكانت ممثلة لكل من سنتي 2004و 2006 بـ 36% و 35%على التوالي ،لتليها ربات العمل الحر و التي تبين مدى إقبال النساء العاملات على الانخراط في النشاطات الإقتصادية الحرة و هن الإناث

[1] فضيلة دنون، مرجع نفسه ،ص 122.

اللواتي يملكن محلات تجارية صغيرة و يدرنها دون الاستعانة أو تشغيل أي فرد باجر حيث مثلت نسبتها ما يتراوح ما بين 24%و36% خلال السنوات المحصية و على الرغم هي الأخرى عرفت نوع من تذبذب نحو الإرتفاع و الإنخفاض ، لتحتل نسبة اللواتي يعملن براتب مؤقت الذي بلغ سنة 2003 بـ14.3%ليرتفع إلى ما يقدر بـ 25%سنة 2007 ليعاود في الإنخفاض سنة 2008 أين قدرت النسبة بـ 23.3%

كما شهدت نسبة العاملات المعتمدات على المساعدات الأسرية و هن اللواتي يعملن لدى ذويهم دون أجر و يجب الإشارة إلى ان هذه النسبة عرفت إنخفاضا ملحوظا خلال السنوات المدروسة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2004 بـ 13.5% و كأقل نسبة سجلت سنة 2007 بـ 5.7% .

2.1.2.3هيكلة النساء الغير مشتغلات

تشير جل المعطيات المتوفرة حول نسب البطالة عند النساء على أن هناك زيادة مستمرة فالمرأة تواجه صعوبات أكثر من الرجل ،في الحصول على وظيفة كما أنها الأكثر تضررا من عمليات إعادة الهيكلة الإقتصادية ،فقد سجلت البطالة في صفوف النساء إرتفاعا خلال السنوات الأخيرة و التي تعتبر كنتيجة لارتفاع نسب النشاط عند النساء و زيادة عدد الباحثات عن العمل [1]

1.2.1.2.3 تطور معدل بطالة الإناث

جدول رقم 60: تطور معدل بطالة الإناث في الجزائر للفترة 2004-2008

الوحدة النسبة%

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من الملاحظة الأولية لمعدلات البطالة يظهر الإرتفاع الملحوظ لسنة 2004 حيث بلغ 1.18% ليأخذ بعد ذلك شكل تنازلي إلى غاية 2006 إذ قدر بـ 14.4% و هي اقل أو اصغر معدل سجل على طول فترة الدراسة ،و هذا راجع إلى انفتاح السوق الإقتصادية الوطنية عن الإقتصاد العالمي و مساهمة المؤسسات الخارجية و شراكتها بالاستثمار مع القطاع الوطني ،و مختلف الإستثمارات في كافة المجالات و التي وفرت عدد مهما من مناصب الشغل أدى بالضرورة إلى امتصاص الطاقة العاطلة التي سببتها البطالة

لكن الإنخفاض لم يدم فابتداء من سنة 2007 عاود الإرتفاع إلى 18.3% ،لينخفض سنة 2008 إلى 17.4% و هذا راجع بالأساس إلى إنخفاض النسبي في توفير مناصب العمل .

[1] فضيلة دنون ،مرجع سابق ،ص 144

1.1.2.1.2.3 تطور معدل بطالة الإناث حسب الفئات العمرية

ويختلف معدل بطالة النساء بنفس الطريقة[1] بالنسبة للرجال ،فإن مستواها مرتفع بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 20 سنة و المقدرة لسنتي 1996 و 2003 بـ 72.8%و 42.2% على التوالي وقد جل نفس النسبة تقريبا للفئتين العمريتين من (20-24) و المقدرة بـ 58%و53% للفترة المدروسة و 38% للفئة العمرية (25-29) سنة ،و ذلك بغض النظر عن السنة و ربما يرجع ذلك إلى الإبقاء على تمدرسهن في هذا العمر كما تشير الإحصائيات المسجلة حسب المنحنى أن معدل البطالة آخذا بالانخفاض إبتداءا من سن 30سنة و ذلك راجع إلى نتيجة وزن ثقل المسؤوليات الأسرية التي تعتبر أكثر تقييدا و هو ما سيوضحه المنحنى التالي :

منحنى رقم 30: تطور معدل بطالة الإناث حسب الفئات العمرية في الجزائر لسنتي 1996و 2003

الوحدة النسبة المئوية %

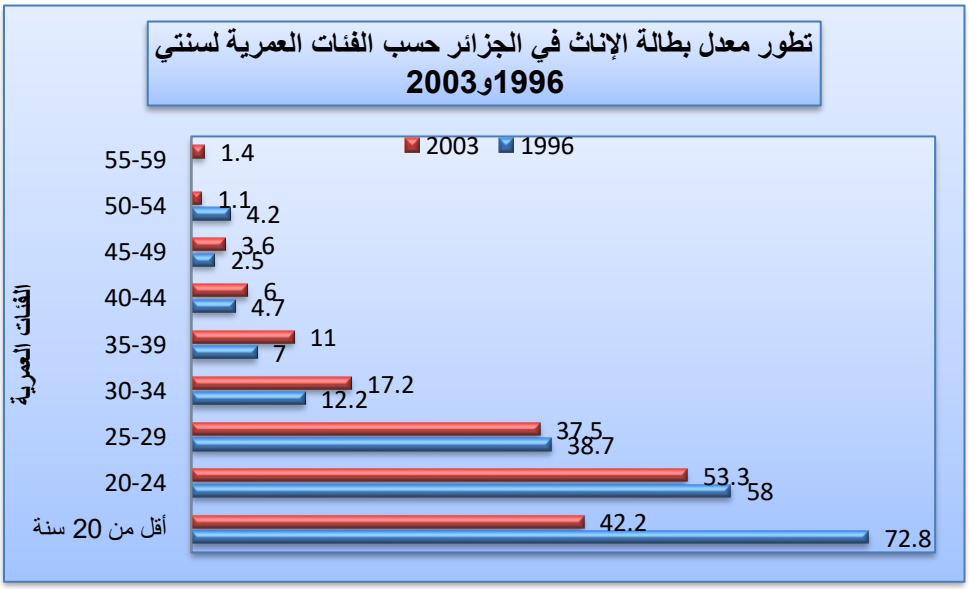

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

Conseil National Economique et Sociale :Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril ,2005,p184

[1] Conseil National Economique et Sociale :Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril ,2005,p184.

2.2.1.2.3 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب مستوى التعليمي

جدول رقم 61: تطور معدل بطالة الإناث حسب المستوى التعليمي في الجزائر خلال ا لفترة 1996-2008

الوحدة النسبة المئوية %

السنة / المستوى التعليمي	1996	2003	2008
بدون تعليم	17.3	7	0.3
إبتدائي	32.7	11.4	4
متوسط	46.3	20.5	21.3
ثانوي	37.3	30.6	27.6
عالي	18	25.7	46.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ،سنة 2009

من المعطيات المشار إليها في الجدول نجد ان معدل البطالة بين النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم مقدرة بـ 17% إلى 7% لسنتي 1996 و 2003 وهو ما يفسر بطرح سؤالين ،و التي يمكن ان تكون ذات الصلة إما :أنها لا تبحث عن وظيفة أو هن يعملن في القطاع الغير رسمي و يساعدون الاسر المعيشية غير المعلنة ،و تنطبق هذه الأسئلة أيضا على المستوى المتوسط و للمستويات الثانوية.

بلغة الأرقام نجد أن البطالة عند الإناث وحسب المستوى التعليمي و لسنة 2008 ،أنها مست وبدرجة كبيرة خريجات المعاهد و الكليات و ما يقال عنها أنها تضاعفت في السنوات الأخيرة أين سجلت نسبة 46.8% لحاملات شهادة التعليم العالي لتليها صاحبات المستوى التعليمي الثانوي بـ 27.6% و بنسبة اقل قدرت للمستوى المتوسط بـ21.3% في حين سجلت كل من المستوى الإبتدائي وبدون تـأهيل نسبة 4%و 0.3%على التوالي .

3.2.1.2.3 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة

تتفاوت معدلات البطالة الإناث العاملات بين الريف و الحضر ،و يتضح ذلك من خلال الجدول حيث شكلت معدلات البطالة بالوسط الريفي تراوحت بين 18%و 20% عدا سنة 2006 أين سجلت معدل قدر بـ 11.4% أما نسب البطالة في الوسط الحضري كانت اقل من ذلك أين قدرت بـ17% و قد يرجع ذلك إلى تميز الوسط الحضري بتمركز أغلبية النشاطات الإقتصادية وهو ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم 62 تطور نسبة العاطلات عن العمل حسب مكان الإقامة في الجزائر للفترة2004-2008

الوحدة النسبة المئوية %

المنطقة الجغرافية	السنوات				
	2004	2005	2006	2007	2008
حضر	17.8	17.3	15.9	17.7	17.6
ريف	18.9	18.1	11.4	20.4	20.4

Source :O.N.S ,Enquête emploi auprès les ménages (2004,2005.2006.2007.2008)

4.2.1.2.3 بنية النساء العاطلات عن العمل حسب الحالة المدنية

جدول رقم 63: تطور معدل بطالة الإناث حسب الحالة المدنية في الجزائر سنتي 1996و 2003

الوحدة النسبة المئوية %

الحالة المدنية	1996	2003
عازبة	**57.1**	**39.9**
متزوجة	**10.4**	**7.5**
مطلقة	**10.7**	**10.3**
أرملة		**6.4**

Source Conseil National Economique et Sociale, Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,opcité,p,186.

بناءا على معدلات البطالة للإناث المسجلة في الجدول أن بطالة النساء العازبات بلغت سنة 1996 ما يقدر بـ57.1% إلى أنها قدرت بحوالي 40%سنة 2003 ، أما في المقابل سجلت نسبة البطالة لدى النساء المتزوجات بـ 10.4%و7.5 % على التولي لسنتي 1996 و2003 بحيث تعتبر ضعيفة أما المطلقات و الأرامل سجلت بـ 10.3%و6.4%

5.2.1.2.3 مدة البحث عن العمل لدى الإناث

جدول رقم 64: مدة البحث لدى الإناث العاطلات عن العمل في الجزائر خلال سنتي 1992-1995

الوحدة النسبة المئوية %

الأشهر	1992	1995
3-1 أشهر	4.49	19
6-4 أشهر	11.57	
12-7 شهر	22.38	23.5
18-13 شهر	4.84	21.7
24-19 شهر	24.88	
48-25 شهر	24.23	24.23
48 شهر فما فوق	7.62	15

Source : **:** Conseil National Economique et Sociale Rapport sur la Femme et Marché du Travail, opcité,p189

شكلت نسبة اللواتي يبحثن عن العمل خلال سنة 1995 نسبة 19%،مقارنة مع سنة 1992 أين قدرت بـ 4.4% و هذا خلال فترة الثلاثة شهور من السنة ،لتعرف في الفترة من 4إلى 12 شهرا إرتفاع مسجلا بذلك نسبة 23% ،لتشهد حالة الاستقرار بـ 24.23% لكلا سنتي الدراسة أما المدة التي تعرف بحثا خلال 48 شهرا فما فوق ارتفعت نسبتها من 7.2% إلى 15% على التوالي .

3.3 إنتشار التعليم[1]

اعتبرت الجزائر الاستثمار في رأسمال البشري عاملا مهما في دعم النمو الإقتصادي للدولة من خلال توفير اليد العاملة المؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية لكن لا يمكننا تجاهل الأهداف الأخرى في دعم الدولة للتعليم في كل مستوياته ونذكر منها خاصة محو الأمية ومنع التسرب المدرسي وذلك لتفادي وخفض الاضطرابات الإجتماعية والتي بدورها تؤثر على التنمية الإقتصادية بالسلب حيث تمكنت الجزائر من خفض نسبة الأمية إلى 31.96% سنة 1998 ولتعرف تراجعا قدر في سنة 2008 بـ22.1%[2]، كما تزايد وبشكل ملحوظ أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات والمراكز التاهيلية في السنوات الأخيرة بفعل دعم الدولة لهذا القطاع من أجل نهضة علمية مؤهلة لنهضة اقتصادية ،ولكن ما يعيب على هذه السياسة هو

[1] زهية بودبار ،مختار عيواج، **"التكامل بين مخرجات نظام ل م د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر "**،ا ورقة مقدمة في إطار لمؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص ،الأردن عمان ،أفريل وماي ،2014 ،ص 15 .

[2] faiza Fodil Issad, «**population et éducation en Algérie**», Revue Al-mawaqif ,Université D'Oran, Département de Démographie, N^{0}6Décembre 2011,p 60.
www.univ-mascara.dz/almawaqif/articles/.../Pages%20de%20AlmawaqifN06_2-47.pd consulté 15/08/2016 13 :54.

أنها تهتم إلا بالكم مهملة النوع ،وهو ما سنحاول إظهاره فيما يخص تطور التعليم في الجزائر و ذلك من خلال معرفة مؤشر مستوى التعليم وكذا عدد المؤسسات وخريجو الجامعات ،وكذا المكونين في التعليم المهني وهو ما سنحاول إبرازه في تطور التعليم

1.3.3 تطور التعليم في الجزائر

لقد تطور التعليم منذ الاستقلال وذلك لاهتمام الدولة بهذا القطاع وسنعرف فيما يلي أهم المؤشرات التي أظهرت هذا التطور

1.1.3.3 مؤشر الأمية

مؤشر الأمية لا يقل أهمية عن مؤشر التنمية البشرية ،فهو من أهم مؤشرات قياس رأس المالي البشري و الجدول التالي يظهر نسبة الأمية في الجزائر

جدول رقم 65: تطور نسبة الأمية في الجزائر للفترة 1995-2006

السنوات	1995	1998	2002	2006
نسبة الأمية %	**38.4**	**31.9**	**26.5**	**15.6**

المصدر: مريزق عدمان ،"**دور الإنفاق العمومي على قطاع التربية والتعليم في تراكم الرأسمال البشري في الجزائر** ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة ،جامعة الشلف ،يومي 13و14 ديسمبر ،2011 ص 8

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأمية في الجزائر في إنخفاض مستمر حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 1995 بـ 38.4% وهي نسبة عالية مقارنة بسنة 1998 و 2002 بنسبة 31.9% و26.5% على التوالي و هذا راجع إلى مشاكل العشرية الماضية ، اما في السنوات الأخيرة فعرفت نسبة الأمية في الجزائر إنخفاضا كبيرا مسجلة 15.6%سنة 2006 ،و هذا راجع إلى الاهتمام الدولة بقطاع التربية و التعليم عن طريق سياسة التعليم الشامل بفضل إجبارية التعليم و مجانيته و برامج محو الأمية التي طبقتها السلطات العمومية .

2.1.3.3 مؤشر مستوى التعليم في الجزائر

عرف معدل التمدرس ومؤشر التعليم تطورا إيجابيا ومنتظم وأصبح في السنوات الأخيرة يقترب من 100% وهذا راجع لعدة أسباب منها [1]:

- ✓ اهتمام الدولة بالتعليم من ناحية الإنفاق عليه
- ✓ مجانية التعليم في كل المستويات من الإبتدائي إلى الجامعي
- ✓ إجبارية التعليم حتى سن 18 في كل من المستوى الابتدائي والمتوسط

[1] نجاة قاضي «**دور التعليم في تنمية رأسمال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر** »،مجلة الإقتصاد الجديد ، مجلد 02 العدد 11 ، 2014، ص62

dspace.univ-km.dz/xmlui/bitstream/handle/.../445/A5.**pdf** consulté 28/08/2016 10 :29

جدول رقم 66:تطور مؤشر مستوى التعليم في الجزائر خلال للفترة 2000-2006

الوحدة النسبة%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل القراءة والكتابة	0.6622	0.678	0.6913	0.701	0.716	0.72	0.724
معدل التمدرس	0.8855	0.9067	0.9194	0.9311	0.9358	0.9385	0.9467
مؤشر مستوى التعليمي	0.74	0.75	0.77	0.78	0.79	0.79	0.80

المصدر: مريزق عدمان ،مرجع سابق، ص 6 .

سجل كل من مؤشر القراءة والكتابة ومؤشر التمدرس ارتفاعات وتطورات متتالية خلال الفترة من 2000-2006 و لكن بمعدلات متفاوتة ،وبالتالي فإنه من البديهي أن يسجل المؤشر مستوى التعليم إرتفاعا أيضا خلال نفس الفترة تراوح بين 0.74% إلى 0.80% سنة 2006 ويرجع هذا التحسن في مستوى التعليمي إلى إنتشار الوعي والثقافة التعليمية بين أفراد المجتمع وكذا مجهودات الدولة .

1.2.1.3.3 تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة (6-14)

منحى رقم 31: تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة (6-14) في الجزائر للفترة 1998-2008

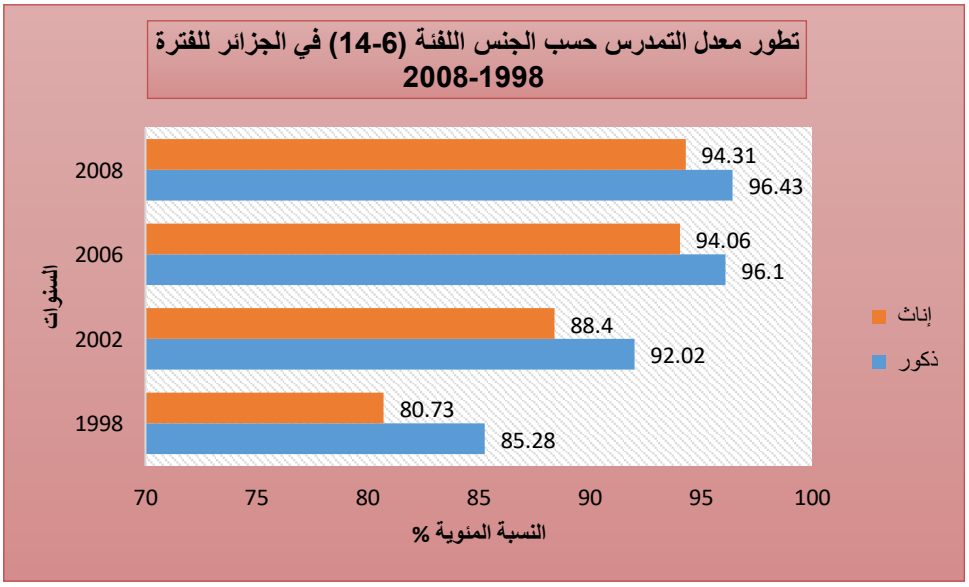

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات :الديوان الوطني للإحصائيات (مختلف التعدادات السكانية 1998،2008)

تشير معطيات الواردة في المنحنى إلى تطور ملحوظ في تعليم الإناث حيث تنقلت نسبة التمدرس من 80.73%سنة 1998 إلى 94.31 % سنة 2008 ،بحيث يشكل هذا تحولا كبيرا في تعليم المرأة الذي ينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة و خارجها .

3.1.3.3 تطور عدد المؤسسات التعليمية

إن زيادة في عدد المتمدرسين في كل الأطوار يؤدي بدوره إلى زيادة عدد المقاعد الدراسية وهذا ما بذلته الدولة كجهود من أجل التطور معدل التمدرس وبالتالي الإهتمام بالتعليم كركيزة لتطوير المجتمع وزيادة الكفاءات المستقبلية من أجل النهوض بإقتصاد البلد وتنميته [1]

جدول رقم 67:تطور عدد المؤسسات التعليمية حسب المستوى التعليمي خلال سنتي 2000و2005

الوحدة بالألف

السنوات		2000	2005
عدد المؤسسات التعليمية	الإبتدائي	15729	17041
	متوسط	3319	3847
	ثانوي	981	1423
الإجمالي		20029	22311

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة التربية للتعليم .

حسب المعطيات نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في عدد المؤسسات التعليمية بمختلف الأطوار فقد بلغت في الإبتدائي سنة 2000 بـ 15729 مؤسسة لتعرف ارتفاع قدر بـ 17041 مؤسسة ،اما بالنسبة للمتوسط فقد قدرت سنة 2005 بـ 3847 مؤسسة فيحين قدرت في الثانوي بـ1423 مؤسسة سنة 2005 مقابل 981 مؤسسة سنة 2000 وهذا راجع للميزانية المعتبرة التي قدرتها الجزائر في تحسين المنشآت البنية التحتية للتعليم .

4.1.3.3 تطور عدد الجامعيين والخريجين

جدول رقم 68:تطور عدد الطلبة الجامعيين والخريجين خلال سنتي 2000-2005

الوحدة بالألف

السنوات	2000	2005
مرحلة التدرج	407795	712833
المتخرجون	52804	106000
مرحلة ما بعد التدرج	20846	33630

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

[1] لخضر مرغاد ، فطيمة حاجي ،«**إشكاليات الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**»،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،العدد 13 جوان 2013 ،ص 169 .

زيادة عدد الطلبة المتواصل أرغم الدولة في زيادة مقاعد البيداغوجية، وذلك بزيادة الشبكات الجامعية و اهتمام الدولة بالجانب البيداغوجي فمن خلاله أصبحت المنظومة التعليم العالي تسعى بكل جهودها إلى تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الإقتصادية والثقافية للبلاد وهذا واضح من خلال المعطيات المتواجدة بالجدول حيث قدر عدد الطلبة المتخرجين بـ 52804 الف طالب سنة 2000 ليرتفع إلى 106000الف طالب سنة 2005 ،أما فيما يخص مرحلة ما بعد التدرج قدر العدد سنة 2005 بـ33630 طالب مقابل 20846 سنة 2000 .

5.1.3.3 تطور التكوين والتعليم المهني

اهتمت الجزائر بقطاع التكوين المهني كوسيلة لامتصاص التلاميذ الراسبين في امتحانات التعليم المتوسط و البكالوريا وذلك لإعطاء فرصة لهؤلاء من أجل النجاح ،و يقوم هذا القطاع بإنشاء يد عاملة مؤهلة ومدربة وذات مستوى عالي حتى يسهل إدماجهم بسرعة في ميدان العمل[1] .

محنى رقم 32: تطور عدد المكونين في التكوني والتعليم المهني في الجزائر للفترة 1992-2004

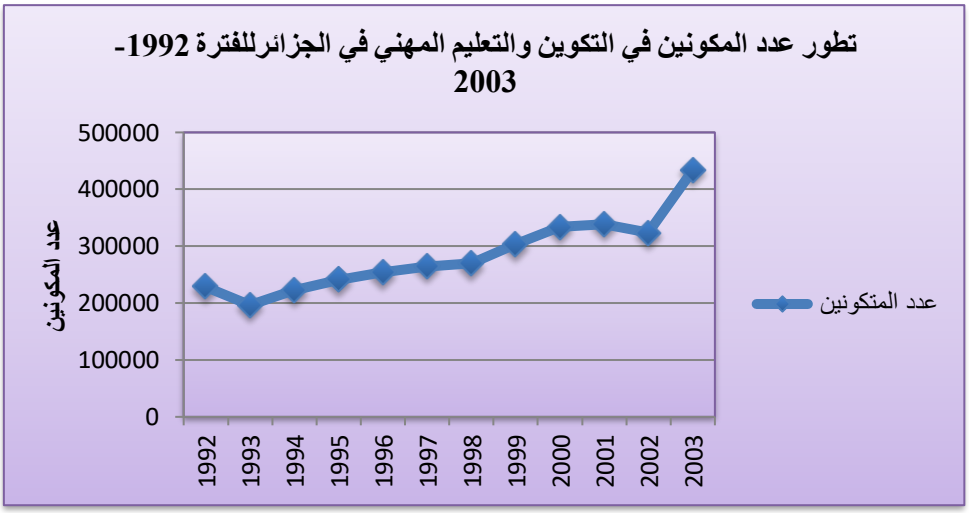

المصدر: نجاة قاضي «**دور التعليم في تنمية رأسمال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر** »،مجلة الإقتصاد الجديد ، مجلد 02 العدد 11 ، 2014، ص65

شهد عدد المكونين بالتعليم المهني ومن سنوات التسعنيات وخاصة وبداية من سنة 1992 إرتفاعا في عدد المكونين حيث قدر بـ 228414 متربص ليعرف هذا العدد تزايدا مستمر ا إلا ان بلغ سنة 2004 بـ 433384 متربص وهذا يعني حرص الدولة الجزائرية على الوضعية التعليمية للذين لم يحالف الحظ في إكمال دراستهم النظامية ،وتفاديا ما سيبرز عن التسرب المدرسي وعن عدم النجاح من أفات إجتماعية ،فمن خلال هذا تسعى منظومة التكوين والتعليم المهني في الجزائر بإعتبارها أحد مكونات التعليم في تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال تكوين اليد العاملة المؤهلة في جميع ميادين النشاطات الإقتصادية ،وترقية

[1] نجاة قاضي ،مرجع سابق ،ص 64

الإجتماعية والمهنية للعامل بالإضافة إلى ذلك تلبية حاجات سوق العمل وضمان كل فرد تأهيلا مهنيا معترفا به

وما يمكن أن تستخلصه أنه أصبح من الضروري وجود علاقة بين التعليم و احتياجات سوق العمل في ظل الإرتفاع للبطالة و الاستجابة للتطور التكنولوجي و المعلوماتي ،بالإضافة لسد الفجوة بين الأعداد الهائلة و الاستجابة من طرف سوق العمل وفيما يتعلق بحالة الجزائر فالتعليم يتسم نسبيا بالضعف وعدم الفعالية سواء على مستوى الأداء والتكوين مما ينعكس على إنتاجية العامل بعد ذلك .

4. عرض العمل في الجزائر

1.4 عرض العمل من طرف القطاعين العام و الخاص

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ف القطاع العام عرف خلال سنوات التسعينيات تسريح عدد كبير من العمال (فقدان أكثر من 400000 منصب عمل)، نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي و الذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية و عكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتداء من 1990تحسنا ملحوظا و ساهم في خلق عدد معتبر من مناصب نتيجة تطوره السريع حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طر القطاع الخاص سنة 1999 إلى 7384 مؤسسة مقابل 14 مؤسسة فقط في القطاع العام أي استحوذ القطاع الخاص على أعلى نسبة تقريبا من مجمل المؤسسات على المستوى الوطني[1] ،كما يبين الجدول التالي مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

جدول رقم 69:تطور نسبة التوظيف في القطاعين العام والخاص في الجزائرالفترة 2003-2008

الوحدة النسبة (%)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع العام	39.76	34.34	36.84	30.96	34.75	34.4
القطاع الخاص	60.25	65.65	63.15	69.04	65.25	65.6

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا أن القطاع الخاص اليوم في الجزائر بحيث تراوحت النسب في التوظيف في القطاع الخاص بين 60% و 65% ،على خلاف القطاع العام الذي عرف أقل نسب في التوظيف أين تراوحت بين 30%و34% وهذا ما يدل على أنه محور في عملية التنمية الإقتصادية

[1] خليل خميس ،«**مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر** »،مجلة الباحث ،العدد 9 ،سنة 2011،ص204.
pdf a916 rcweb.luedld.net/rc9/A916.pdf consuleté 15/08/2016 15 :56

والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجلات .

2.4 دور القطاع الخاص في التشغيل

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل والتنمية انطلاقا من الرؤية الإقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالية حيث يعمل على توفير فرص عمل للمواطنين ،كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة الإستثمارات القطاع الخاص في الدول [1] ومن الأهداف التي يسعى تحقيقها بفضل القطاع الخاص و المتمثلة أساسا في[2] :

- ✓ تقليص العجز المتكرر بسبب الأموال الموجهة للقطاعات غير ناجحة
- ✓ فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في النشاطات التي تخلت عنها الدولة والتي ترغب فيها
- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات العمومية عن طريق التنافس
- ✓ تحديث الإقتصاد الوطني
- ✓ تحقيق التوازن بين المناطق

جدول رقم 70 : مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حسب النشاط الإقتصادي بالجزائر للفترة 2003 -2005

البيان	2003			2004			2005		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
الفلاحة	51	1361	1412	25	1592	1617	28	1352	1380
الصناعة	304	500	804	345	715	1060	395	664	1059
الأشغال العمومية والبناء	87	713	800	100	868	968	87	1125	1212
التجارة والخدمات	2216	1452	3668	2208	1945	4153	2454	1939	4393
الجموع	2658	4026	6684	2678	5120	7798	2964	5080	8044

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ،سنة 2007

[1] عبد الرزاق لخضر مولاي ، شعيب بونوة ،«**العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**»،مجلة الباحث ،العدد 7 سنة 2010 ،ص 144.

f rcweb.luedld.net/rc7/10-30A2907944.pdf consulté 08/08/2016 12 :34.

[2] خليل خميس ،المرجع سابق ،ص ص 205.206 .

إن القطاع الخاص بدأ يتهكل ويتطور في إطار سوق العمل سيكون له في المستقبل أهم قطاع يوفر مناصب الشغل فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص من 4026 سنة 2003 إلى 5120 سنة 2004 إلى 5080 سنة 2005 بالمقابل بقي التشغيل في القطاع العام شبه ثابت خلال نفس الفترة ،كما يعتبر قطاع الخدمات في الجزائر أكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه قطاع الصناعي و إن إنطلاقا أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد ويمثل الهرم الإقتصادي لجميع الدول ،نرى أن دور القطاع الخاص في الجزائر في التشغيل مازالا صغيرا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل وربما يرجع ذلك إلى [1]:

- ✓ ضعف مناخ الإستثمارات وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن النجاح في هذا المجال وخاصة في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك من خلال تبني استراتيجية وبرنامج عمل يعمل على التنسيق والتكامل
- ✓ قصور الوعي بأهمية القطاع الخاص في دفع عملية التنمية والتقدم ومدى تأثير إسهاماته في التنمية والتشغيل
- ✓ الرأسمال البشري غير متطور
- ✓ نوعية التعليم متدنية.

3.4 عرض العمل حسب القطاعات [2]

لقد تراجع العرض على العمل في القطاع الفلاحي من 21% سنة 2001 إلى 18% سنة 2006 ،أما بالنسبة للصناعة فلم يعرف فيها العرض على العمل أي تحسن في هذه الفترة فقد بلغ سنة 2003 نسبة 9.2% ،وبالنسبة لقطاع الأشغال العمومية فقد عرف فيه التشغيل إرتفاعا محسوسا انتقل من 10.44% في سنة 2001 إلى 14.2% سنة 2006 ويعود هذا التحسن في القطاع الإستثمارات الضخمة التي رصدتها الحكومة لتقوية البنية التحتية والهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي لسنة 2001 والذي خصصت له قيمة 525 مليار دينار على امتداد أربع سنوات في شكل قطاع الخدمات حوالي 54% من الفئة النشيطة في الدولة.

5. الإعالة الديمغرافية في الجزائر

يبين معدل الإعالة الديمغرافية عدد الأفراد الذين يعليهم شخص واحد بالمتوسط [3]،وتظهر أهمية هذا المؤشر في كونه أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة عيش لعيال هذا الشخص[4] ، كما أن اعتبار

[1] عبد الرزاق لخضر مولاي ، شعيب بونوة ،مرجع سابق ،ص144
[2] سميرة العابد ،زهية عباز ،«**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات** »،مجلة الباحث عدد 11 ،2012 ،ص78 .
[3] محمد صالي ، فضيل عبد الكريم ، مرجع سابق ،ص 129
[4] عبد الكريم البشير ،مرجع سابق ،ص 181 .

أن نسبة الإعالة العمرية هي نسبة الاشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة و الذين تزيد عن أعمارهم 64 فما فوق إلى السكان في سن العمل .

منحنى رقم 33: تطور معدل الإعالة الديمغرافية في الجزائر للفترة 2000-2008

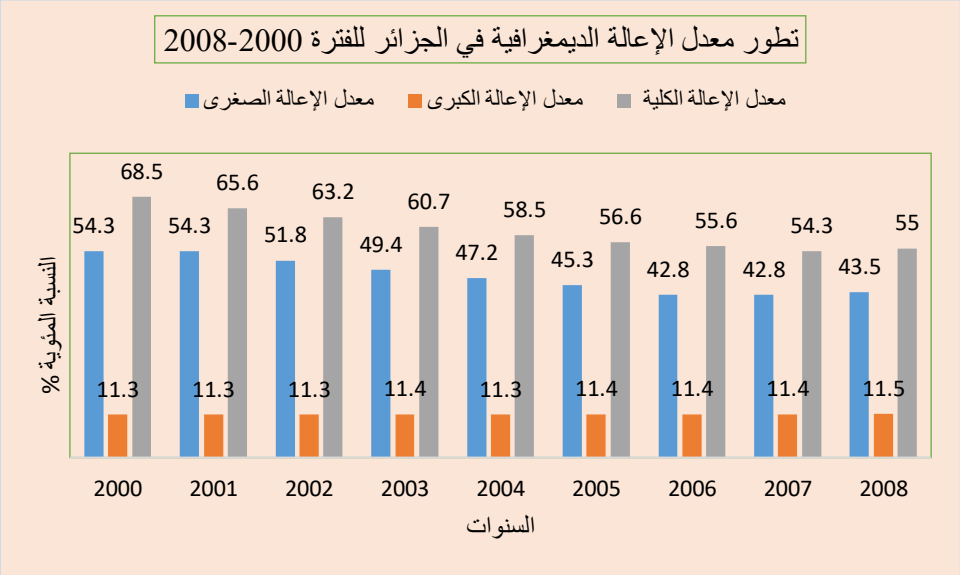

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات :

O.N.S ,Démographie Algérienne ,N°779,2016,p5

يتضح من خلال معطيات الواردة في المنحنى و فيما يخص نسبة الإعالة الصغرى و التي تخص الأفراد أقل من 15 سنة أنها قدرت في سنة 2000 بـ 54.3% لتعرف فيما بعد إنخفاضا تدريجيا على طول فترة الدراسة و المقدرة لسنة 2008 بـ 43.5% و بمعناه ان كل 43 عامل يعيل 100 شخص أما نسبة الإعالة الكبرى والشاملة لجملة الأفراد البالغين أكثر من 65 سنة شهد إستقرار في نسبتها و المسجلة بـ 11% على مدى الفترة المدروسة للفترة ما بين (2000-2008) ، أما عن الإعالة الإجمالية فهي أيضا شهدت إنخفاض من 68.5% سنة2000 إلى 55% سنة 2008 .

إذ أن الإنخفاض في عبئ الإعالة الذي كان واقعا على كل شخص في سن العمل في الجزائر مما يعني أيضا أن هؤلاء الأفراد العاملين سيتمكنون من الادخار أكثر و ينفقون أقل ،كم أن إيرادات الحكومة لابد أن تذهب نحو مشاريع البنية الأساسية ،بدل الزيادة في الإنفاق على مشاريع توفير الغذاء و التعليم و غير ها ،مما سيؤثر بشكل إيجابي على حجم التشغيل في حد ذاته

6.تطور الناتج المحلي الإجمالي و تطور نصيب الفرد

جدول رقم 71: تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في الجزائر الفترة 1993-2000

السنة المؤشر	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	1165	1487.4	2004.9	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	49.9	42.2	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نسبة النمو%	2.1-	0.7-	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4
نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1856	1542	1489	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: نبيل بوفليح ،**دراسة تقييمية لسياسية الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010** ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 12 ،ديسمبر 2012 ،ص 245 .

من خلال اطلاعنا على مؤشرات الجدول يمكننا ان نميز بين ثلاثة فترات[1] :

- ✓ **<u>الفترة الأولى 1993-1994</u>** :

أهم ما ميز هذه الفترة هو تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبا بلغ متوسطها خلال نفس الفترة بـ -1.4% ، وهو ما يعني إستمرار تأثر الإقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها إبتداءا من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت وبداية من سنة 1992 ،كما ان نصيب الفرد ما فتئ ينخفض من سنة إلى أخرى إذ إنتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994

- ✓ **<u>الفترة الثانية 1995-1998</u>** :

حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الإقتصادية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الإقتصادية "برنامج التعديل الهيكلي "بمساعدة صندوق النقد الدولي وكان الهدف الأساسي إعادة التوازن

[1] نبيل بوفليح ،مرجع سابق ،ص ص 246.245

للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الإقتصادي ، إن أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى +3.6% و تعد سنة 1998 التي حققت فيها أعلى معدل له إذ وصل إلى 5.1% ، إلا ان نصيب الفرد خلال نفس السنة سجل إنخفاضا حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد ،بعد ما كان قد بلغ سنة 1997 بـ 1658 دولار أمريكي للفرد و هو ما يدل على أن معدلات النمو لم تكن كافية لزيادة الدخل .

- ✓ **الفترة الثالثة 1999-2000**:

أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الإقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نموها الإجمالي 2.8% و هو ما يمثل إنخفاضا بـ0.8% عن متوسط النمو الناتج المحلي خلال الفترة السابقة .

III.القطاع الغير الرسمي في الجزائر

إن التشغيل الغير رسمي مجال يمثل نشاطات إنتاج وبيع وسلع وخدمات مشروعة تتسم بعدم التنظيم والحماية لأسباب عديدة لذا اتسع نطاق هذا المفهوم في العالم وأصبح أهم المواضيع التي تخص التنمية في البلدان النامية ،ولقد ازداد اتساع حجم التشغيل الغير رسمي على المستوى الدولي (أكثر من 55% من النشاط في الدول النامية) و قد نجده في العديد من الدول النامية يمثل النسبة الغالبة [1]

ويشكل القطاع الغير رسمي نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي في البلدان العربية وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الوظائف في هذه الدول و باستثناء دول الخليج التي لا يزيد فيها حصة القطاع الغير رسمي على 8% من مجموع الوظائف ، وان هذه النسبة تختلف من دولة إلى أخرى وكل على حساب درجة تحضر اقتصادها وتطوره .

إذ يتضح و من خلال تقرير تقريبي لمنظمة العمل الدولي أن إجمالي عدد العاملين في القطاع الغير رسمي في العالم النامي ما يقارب 300 مليون شخص وتتفاوت نسبة العاملين فيه من بلد إلى أخر تبعا لعدة عوامل أهمها :

- ✓ الداخلون الجدد إلى سوق العمل
- ✓ عدم قدرة الإقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل
- ✓ سوء توزيع الدخول والثروات
- ✓ درجة التحضر

[1] عبد الحفيظ عطار **التشغيل الغير رسمي بين الدافع الإقتصادي والاجتماعي في الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الانثروبولوجيا،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،معهد الثقافة الشعبية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2010 ،ص 7

إن القطاع الغير رسمي في الجزائر وعلى غرار دول العالم وعلى وجه الخصوص أصبح يشغل حيزا كبيرا في السوق الجزائرية وبصفة خاصة العمالة التي تصنف في خانة التشغيل الغير رسمي في مثل هذا القطاع مؤثرة في ذلك على سوء تقديرات العمالة المشتغلة والبطالة ولقد ساهمت مختلف الأزمات الإقتصادية التي مرت بها الجزائر وبشكل كبير في تنامي ظاهرة الإقتصادي الموازي حيث مرت الجزائر بمرحلة إنتقالية جد صعبة ،بدءا بالأزمة الإقتصادية وما صاحبها من تغيرات و ذلك من خلال تبني خيار إقتصاد السوق ،و مرورا بالإصلاحات الهيكلية بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني كل ذلك أثر على الجانب الإقتصادي وأدى إلى حدوث تشوهات كبيرة ،كتدني القدرة الشرائية للمستهلكين ، و انتشار ظاهرتي البطالة والفقر[1] .

1. مفهوم القطاع الغير رسمي

لقد تعددت مسميات القطاع الغير الرسمي كالاقتصاد الخفي ،إقتصاد الظل ،القطاع الموازي ،الغير منظم ،الإقتصاد الأسود ،إقتصادي الأرضي كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة حيث لا تزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة بحيث يصعب تعريف عام ومحدد لهذه الظاهرة .

1.1 تعريف المكتب الدولي للعمل

حسب مكتب الدولي للعمل لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق تماما على الإقتصاد الغير الرسمي ، ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين(اصحاب المشاريع) يتميزون بخصائص يمكن تحديدها فيما يلي[2]:

- ✓ سهولة الدخول في النشاط و الاعتماد على موارد محلية
- ✓ الملكية العائلية للمؤسسات
- ✓ محدودية مستويات الأنشطة
- ✓ التكوين الخاص بالنشاط يكون خارج مجال التعليم المدرسي
- ✓ انتشار المنافسة غير قانونية في السوق
- ✓ ممارسة أنشطة على أساس العمل والمبادرات الفردية

ومنذ عام 1972 يسعى المكتب الدولي للعمل إلى وضع تعريف عام للنشاطات غير رسمية وهذا من أجل مساعدة الإحصائيين و الاقتصاديين.

[1] على عزوز،« **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الإقتصاد الموازي في الجزائر** »،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 14،جوان 2015 ص 12.
www.univ-chlef.dz/RATSH/...AR/.../Article%202.**pdf** consulté le 30/07/2016 09 :50.

[2] Bureau Internationale Du Travail **: Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002 p 58http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/pr-25pdf.consulté 02/08/2016 13 :49.

2.1 تعريف المؤتمر الدولي لإحصاءات العمل

1.2.1 تعريف المؤتمر الدولي لإحصاءات العمل "سنة 1993"

في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل سنة 1993 اتفقت على وضع تعريف ينص على وصف القطاع الغير رسمي بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط من التنظيم ومع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأسمال كعوامل إنتاج وهدفه الأساسي هو توليد الدخل[1]

ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع باعتباره مجموعة من المشاريع التي تملكها الاسرة المعيشية وتنتج بعض المنتجات لسوق ولكنها لا يعمل فيها سوى عدد محدود من العاملين وليست مسجلة بموجب التشريع الوطني فيما يتعلق على سبيل المثال الضرائب، التزامات الضمان الإجتماعي، والقوانين التنظيمية[2]

تمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر في خلع القطاع غير الرسمي[3] من صورة اللاشرعية وباعتباره قطاعا خفيّا ,وبالتالي تمّ التمييز بين مفاهيم" :اللاشرعية "و"التخفي"،" اللارسمية[4] "ولقد أبرزت هذه الندوة فئة هامة يحتويها القطاع غير الرسمي ألا وهي" العمال المنزليين(Travailleurs à domicile)

و التي عرفت تطوراو تحولا دائمين.

كما تم مراجعة التصنيف العالمي للقانون الأساسي للتشغيل وتقسيمها في مجموعات[5]:

- العمال الأحرار
- المستخدمين
- المساعدين العائلين (بدون أجر)

و قد تمّ الإجماع على تمثيل القطاع غير الرسمي بأنه مجموعة وحدات غير متجانسة حيث اعتمد تركيب المؤسسات على أساس خصائص مختلفة مست:

- نوع المنطقة حضرية أو ريفية
- فرع النشاط الاقتصادي
- نوع ومكان العمل
- الحجم
- اليد العاملة

---

[1] Jacques charmes, «**Secteur Informel et emploi informel au Maghreb :une Etat des Lieux et des connaissances par Rapport A D'autre expériences dans le monde**» , Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris),p 10.

[2] Jacques charmes, opcité, pp11.12.

[3] عبد الحفيظ عطار ،مرجع سابق ،ص 24 .

[4] J acques, Charmes,**« Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informe**l», Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris),p03
https://www.researchgate.net/.../255633920_Les_origines_du_concept_de_secteur_in consulté le 25/07/2016

[5] عبد الحفيظ عطار ،مرجع سابق ،ص 24

- نوع الملكية

2.1.2 المؤتمر الدولي إحصاءات العمل سنة "2003"(نشأة المفهوم الرسمية)

اهتم المؤتمر لخبراء إحصاءات العمل سنة 2003 بمؤشرات أسعار الاستهلاك ومجالات استخدامه.لكن أهم ما جاءت به الندوة هو اعتماد توسيع نطاق مفهوم" القطاع غير الرسمي "حيث تمّ إدماج بعض أنواع التشغيل المأجور الممارس خارج إطار مؤسسات" القطاع غير الرسمي "وتطور ذلك إلى مصطلح جديد [1] (L'emploi informel)هو" التشغيل غير الرسمي "أو" العمالة غير الرسمية

وعليه يعود الفضل لهذا الاجتماع في ترجمة الأفكار التي كانت موجودة إلى مفاهيم عملية تسمح بجمع المعلومات والقياس، أين سمح هذا المفهوم بالتماشي مع مفهوم" الاقتصاد غير المرئي "بينما الاختلاف يبقى فيما يخص تقسيم الاقتصاد ومفهوم الإنتاج التجاري والإنتاج الذاتي وحول فضاء المؤسسة بالنسبة للعائلة[2].

3.1 تعريف الديوان الوطني للإحصاء :

هو كل نشاط يقوم به الفرد سواء رجل او إمراه يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا النشاط ،بحيث يسمح له بالحصول على عائد ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح المستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع إلى أي مراقبة مباشرة [3]

2 خصائص النشاط الغير الرسمي

حسب المكتب الدولي للعمل النشاط غير الرسمي هو نشاط غير زراعي يحمل واحدة أو أكثر من الخصائص التالية [4]:

- ✓ نشاط غير مسجل لدى مصالح الضمان الإجتماعي ومصالح الضريبة والإدارات العمومية والإحصائية
- ✓ نشاط يمارس دون سجل تجاري
- ✓ نشاط رئيسي أو ثانوي غير مصرح به وغير قانوني
- ✓ نشاط ممارس بطرق تقليدية وعدم وجود عمليات محاسبية .

---

[1] Jacques,Charmes,opcité ,p07

[2] عبد الحفيظ عطار ،مرجع سابق ،ص 26

[3] علي عزوز ،عبد الباسط بوزيان ،"الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر "،ورقة في إطار الملتقى الوطني حول الإقتصاد الموازي ،المركز الجامعي سعيدة ،ص 4 .

[4] Bureau Internationale Du Travail **: Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002.

3. أوجه الإختلاف والتشابه بين القطاع الرسمي والغير رسمي

لقد ظهرت أوجه الإختلاف بين القطاع الرسمي والغير رسمي تمحورت حول أهداف السوق و تركيبة السوق ،التكنولوجيا المستعلمة والجدول التالي يوضحه المفارقة الموجودة لكلا القطاعين

جدول رقم 72:أوجه الشبه و الإختلاف بين القطاع الرسمي وغير رسمي

	القطاع الرسمي	القطاع الغير رسمي
الأهداف الأساسية	تعظيم الأرباح السوق	الحصول على أرباح من السوق
السوق	- نشاط قانوني مع وجود نقابات - تطبيق تشريعات العمل - تمويل محلي أو خارجي (قروض أو غير ذلك) - دفع الضريبة - العمل بالأجر و التقاعد	- عدم احترام القوانين - عدم وجود تشريعات - تمويل ذاتي - عدم دفع الضريبة (التهرب) - عمل ذاتي
تركيبة السوق	- وجود حاجز لممارسة النشاط - علامات المنتوجات مسجلة - سوق المحمي (ترخيصات، ضرائب، تأمينات)	- عدم وجود حواجز - منتوجات حرفية - سوق غير محمي
التكنولوجيا المستعملة	- آلات عصرية مستوردة - استعمال شديد لرأسمال - التعليم والتكوين الرسمي	- الآلات تقليدية مبتكرة - استعمال شديد للعمل - تعليم متدني

Source :Conseil national économique et Social ,le secteur informel (illusions et réalité),rapport commission relation de travail,Algérie,Juin,2004,p24.

4.الاختلالات المساهمة في تنامي القطاع غير الرسمي:

رغم الإجراءات المختلفة التي اتبعتها الحكومات لمواجهة ظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي في البلدان النامية، إلاّ أن هناك عوامل ساهمت في زيادة حجمه، نذكر منها، المعدلات المرتفعة لنمو السكان، حالة الركود الاقتصادي خصوصا في المناطق الريفية، وعجز الاقتصاد المهيكل التكفل بالوافدين الجدد

إلى سوق العمل نتيجة عجز السياسات الاقتصادية، كل هذه العناصر وأخرى أدّت إلى ظهور عدّة اختلالات أهمها:

- **عجز الموازنة العامة للدولة** [1]:ويعني الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، الشيء الذي يدفع الدولة لزيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الإنفاق العام، علما أن هذا يؤدي إلى رفع أسعار الضرائب، ويدفع بالممولين إلى التهرب الضريبي، وهو ما جعل العديد من الأنشطة الرسمية في العديد من الدول توقف العمل بالسجل التجاري تفاديا للضرائب المرتفعة والمتقلبة.
- **اختلال هيكلي في سوق العمل** بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو ما يعني ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل، مما يؤدي إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد في القطاعات والأنشطة غير الرسمية لمواجهة أعباء المعيشة، وقد ترتفع نسبة التشغيل في الأنشطة غير الرسمية في بعض البلدان النامية نتيجة بعض الإجراءات التقشفية التي لا تتوافق ورفع منسوب معدلات التشغيل
- **اختلال هيكلي في الناتج المحلي**[2]، ويتمثل ذلك حين يسبق النمو في قطاعات التوزيع والخدمات معدلات النمو في قطاعات الإنتاج السلعي، ذلك أن اتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن، معناه توليد دخول نقدية أو إضافية يعجز الجهاز الإنتاجي الداخلي عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الإنتاجية أو قلّة الاستثمارات، مما يهيئ المناخ المناسب لنمو الضغوطات التضخمية، وتآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، الشيء الذي يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة، مما يدفع محدودي ومتوسطي الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية في القطاع غير الرسمي

5. أسباب تطور النشاط الغير رسمي في الجزائر

بعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية وسياسية و اقتصادية أدت بالحكومة إلى تطبيق برامج إستقرار مع صندوق النقد الدولي (1994-1990) وكذا برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995-1998 ومن خلال كل هذا سنبرز تطور النشاط الإقتصادي من خلال النقاط التالية :

- ✓ تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات ما أدى إلى ارتفاع الأسعار لمختلف السلع والخدمات ،مع بقاء الأجور ثابتة هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية ، وهذا الأخير احد أهم الأسباب التي أدت إلى التوجه إلى التشغيل الغير رسمي وممارسة الأعمال غير شرعية في السوق الموازية من اجل الحصول على الدخل [3].

---

[1] محمد زعلاني ،« **شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة إلى الإقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى –بحث في الأسباب و الآثار)**»،مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 10 ،ديسمبر 2001 ،ص 199

[2] محمد زعلاني مرجع سابق ،ص 199

[3] ملاك قارة، **إشكالية الإقتصاد الغير رسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب : المكسيك ،تونس و السنغال** ،أطروحة مقمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلو م الإقتصادية ،تخصص إقتصادي مالي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010/2009 ،ص 124 .

- ✓ تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما وهذا ما أدى إلى تطور وبروز التجارة غير الشرعية ونظرا لأهمية الموقع الجغرافي و الإقتصادي للجزائر فقد كان تهريب السلع يقتصر على المخدرات والمفرقعات والسجائر نظرا لتوسع الوردات بسبب إلغاء دعم الأسعار المواد الاستهلاكية هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تضمن هذا البرنامج أيضا حل و خوصصة العديد من المؤسسات من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الإقتصادية وتقليص دور الدولة ،ما أدى إلى تسريح كبير للعمال إضافة إلى إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعنيات حيث تجاوز في المتوسط 2.8%سنويا وهذه العوامل أدت إلى تزايد وتسارع حجم القوة العاملة إضافة إلى إنخفاض مستويات الدخل الفردي كلها أسباب أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة في الجزائر التي تعتبر أهم أسباب فقر السكان و بصفة تلازميه مصدرا حقيقيا للتشغيل الغير الرسمي
- ✓ أما برنامج التعديل الهيكلي فقد قامت الحكومة الجزائرية في إطاره بمحاولة تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية وزيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار السلع وخدمات، وزيادة الإيرادات الضريبة وهو احد الأسباب التي تدفع إلى العمل في الخفاء بشتى الطرق ،ويبقى العامل الأساسي الذي يدفع باستفحال ظاهرة الإقتصاد الخفي وهو غياب ثقافة الدولة عند المسؤولين سواء المشرفين أو المنفذين بالإضافة إلى غياب تسييريه مما نجم عن ذلك :
  - وجود اختلالات توازن بين العرض والطلب
  - اختلال التوازن بين النفقات المالية
  - اختلال التوازن بين الصادرات والواردات

كما لا ننسى سببا سياسيا مهما لانتشار السوق السوداء و إستفحال الأنشطة الغير رسمية وهو عدم الاستقرار و الأمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعنيات حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنيها و إهمال الجانب الإقتصادي .

6. العوامل المساعدة على إستفحال الإقتصاد الغير رسمي

من العوامل الرئيسية التي ساهمت في إستفحال ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي هي :

- ✓ النمو الديمغرافي والذي ولد إرتفاعا ملحوظا في عدد العاملين
- ✓ التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا لتحديث السريع للاقتصاد
- ✓ الزيادة على الإقبال على العمل غير شرعي الشيء الذي أدى إلى كبر حجمه
- ✓ الجمود الشديد في سوق العمل بالإضافة إلى دخول المرأة سوق العمل .

7. تطور حجم القطاع الغير رسمي في الجزائر

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها تأثيرا كبيرا على الناحية الإقتصادية والاجتماعية ،مما ساعد على تنامي الإقتصاد غير الرسمي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم

وهذا ما سيبرزه المنحنى الموالي والمتمثل في حصة العمل الموازي من التشغيل[1] .

منحنى رقم 34:حصة العمل الموازي من إجمالي التشغيل للفترة 1992-2006

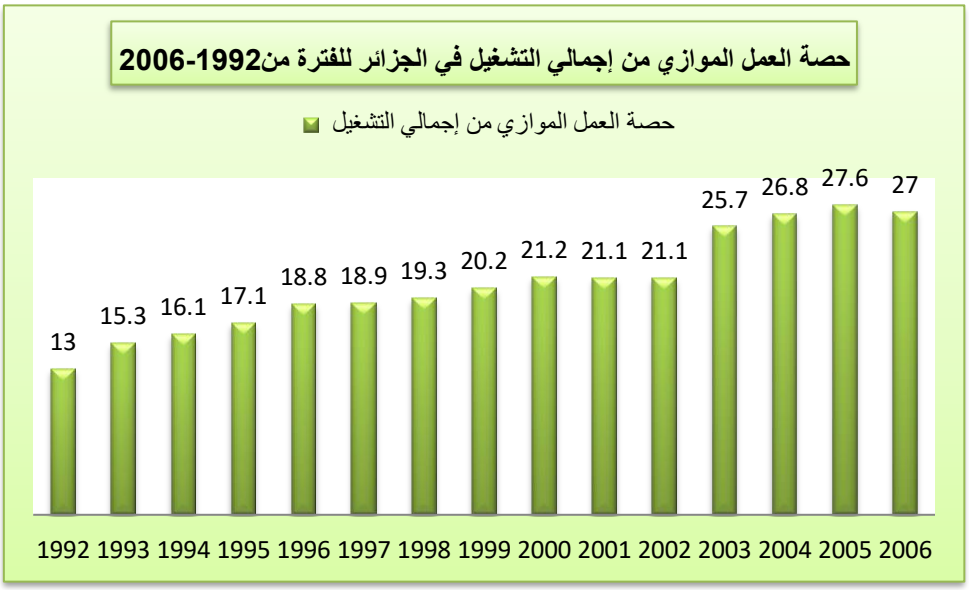

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

إن تدهور الوضع الإجتماعي وضعف القدرة الشرائية للمواطن وقلت فرص العمل فكان من الضروري على ذوي الدخول الضعيفة القيام وإضافة إلى عملهم الرسمي بنشاطات موازية كما هو موضح حسب المنحنى حيث ازدادت نسبة العمل الموازي الذي كان يقدر سنة 1992 بـ13% ليعرف إرتفاع تدريجيا إلى أن يبلغ سنة 2003 بـ 21.1% وهو قصد تغطية النفقات الإجتماعية من جهة و من جهة أخرى ان هناك فئة أخرى تعاني من البطالة يحاولون كسب قوتهم اليومي من خلال أنشطة تجارية على الارصفة أو القيام بممارسات أنشطة حرفية دون سجل تهربا من دفع الضرائب .

[1] ملاك ،قارة ،مرجع سابق ،ص 124

جدول رقم 73:تطور حجم الشغل الرسمي والشغل الغير رسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2005 (وحدة بالألف)

السنوات	*1992	*1997	*1999	*2001	*2003	**2005
الشغل المهيكل	**4286**	**4684**	**5162**	**4917**	**6027**	**6664**
الشغل غير رسمي	**688**	**1132**	**911**	**1648**	**1249**	**2752**
المجموع	**4979**	**5815**	**6073**	**6565**	**7276**	**9416**

Source :* Conseil national économique et Social, le secteur informel (illusions et réalité),rapport commission relation de travail,Algérie,Juin,2004,p75.

ONS ,collection Statistiques**,«Enquête Emploi Auprès Des Ménage» ,N170,2010,p11

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تطور العمالة الغير رسمية للفترة ما بين 1992-2005 بزيادة ملحوظة مقدرة من 688 إلى 2752 منصب شغل .

و قد قام الديوان الوطني للإحصاء في تقديره للتشغيل غير الرسمي بأخذه بعين الاعتبار سوى العاملين في البيوت ومساعدو الأسر وكما قام هذا الأخير كذلك معيار الضمان الإجتماعي لمعرفة نسب الغير مسجلين مثلما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم 74:تطور نسب غير المسجلين في الضمان الإجتماعي حسب الوضعية المهنية للفترة 1992-2001

السنوات	1992		1997		2001	
فئات العاملة	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أرباب العمل ومستقلون	340	51.9	797	68.06	808	64.35
الأجراء	352	11.10	455	13.79	682	20.72
المتمهنون ومساعدو الأسر	105	87.19	143	81.25	158	79.27

المصدر :المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي إستنادا لتحقيقات لدى الأسر 1992، 1997، 2001 الديوان الوطني للإحصاء ص 93 .

من خلال الجدول نلاحظ نسبة غير المسجلين في الضمان الإجتماعي عرفت إرتفاعا ملموسا خلال الفترة من 1992-2001 مما يدل على زيادة التشغيل الغير رسمي .

ولقد عرف حجم القطاع الرسمي في الإقتصاد الجزائري، من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 32.95% سنة 1998 ،ليصل بذلك إلى 42% سنة 2003 لينخفض بعدها مترجما بذلك جل الظروف التي مرت بها الجزائر و التي ساهمت في تنامي القطاع الغير رسمي و هو ما سيوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 75 : حجم القطاع غير رسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام في الجزائر الفترة 1998-2006

الوحدة النسبة %

السنة	نسبة الإقتصاد غير رسمي من الناتج الوطني الخام
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

المصدر: دلال بن سمينة، «**إنعكاسات القطاع غير رسمي على الإقتصاد الجزائري** »،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، عدد 37/36 ،نوفمبر 2014 ،ص 410 .

8.الآثار السلبية و الإيجابية للقطاع غير رسمي في الجزائر

1.8 الآثار السلبية :

تتنوع السلبيات التي تقع على عاتق الإقتصاد الجزائري نتيجة ممارسته فمنها ما يعود على الدولة كمؤسسة و منها ما يعود على أداء الشركات العاملة بالإقتصاد الرسمي ، ومنها ما يعود على العاملين في القطاع غير رسمي سواء على الفرد أو المجتمع ككل و فيما يلي سيكون طرح لبعض السلبيات و أهمها[1] :

1) انتشار الإقتصاد الغير رسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الإقتصادية (معدل البطالة ، التضخم ، الدخل ،مؤشر الاستهلاك ....إلخ)،و بالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة و ستكون القرارات المتخذة خاطئة و التي تترجم عادة بسلبيات اقتصادية و اجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان .

2) ضياع حقوق العاملين بالمؤسسات القطاع غير رسمي ،بدءا من إختيار عمر العاملين من حيث العمر إذ لا تمانع هذه المؤسسات في تشغيل الأطفال ،كما لا تلتزم بالتواجد في المناطق الصناعية و التي تتوافر بها مواصفات الأمن الصناعي فيخضع العاملون لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لكثير من الأمراض ،كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية سواء كان شكل (تأمين صحي و اجتماعي)،و يخضعون لساعات عمل أطول ،و بأجور متدنية مقارنة لما عليه في الإقتصاد الرسمي

3) يشكل القطاع غير رسمي خطورة على القطاعات الرسمية من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب ،و السلع المقلدة المجهولة من جانب آخر و التي يتم بيعها دون الالتزام بأية أعباء مالية و هو ما يؤثر بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمي و تلتزم بكل مسؤوليتها اتجاه الدولة ،ناهيك عن الأثر السلبي الذي تتركه هذه المنتجات على صحة المستهلك

[1] دلال بن سمينة، «**إنعكاسات القطاع غير رسمي على الإقتصاد الجزائري** »،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، عدد 37/36 ،نوفمبر 2014 ،ص ،ص 413.412

2.8 الآثار الإيجابية[1] :

على الرغم من الآثار السلبية للقطاع غير رسمي فإنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة و يمكن إدراج أهم الآثار الإيجابية فيما يلي :

1) يساهم القطاع غير رسمي في حل ازمة البطالة و يزيد من معدلات التشغيل و يقلص من حدة الفقر ،فإن كانت البطالة تخلف انعدام الدخل ، الأمراض و المشاكل الإجتماعية و الأمنية فإن العمل غير رسمي يساهم في التخفيف من حدة المشاكل باعتباره مصدرا بديلا للحصول على الدخول و تظهر الإحصائيات الرسمية ان إنخفاض معدل البطالة سار جنبا إلى جنب مع تنامي القطاع غير رسمي ،فقد شكل القطاع في استحداث فرص عمل على مدى الفترة ما بين 2000 -2007 ما يقارب 150 ألف منصب جديد كل سنة أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة
2) قطاع أكثر ديناميكية و مرونة ،أضف إلى ذلك سهولة الإلتحاق به ،لا يخضع لكثير من الأعباء و البيروقراطية ،بحيث يسمح بتقديم الخدمات والسلع التي يحتاجها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية

[1] دلال بن سمينة، مرجع سابق ،ص 415 .

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة تطور وحجم ونسب القوة العاملة سواء المشتغلة أو غير المشتغلة بتحليل هيكلها وتمركزها وفق عدد من التصنيفات و بالاعتماد على جملة من المعطيات الإحصائية ،حيث وجدنا أن العمالة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الفئات الشابة التي لا يتعدى عمرها 35 سنة ،كما وجدنا أن العمالة تتركز في القطاعات الغير منتجة أكبر من القطاعات المنتجة إضافة إلى ذلك تبين لنا أن البطالة تتفاوت بين مختلف المناطق حيث تتمركز في الوسط الحضري أكبر منها في الريف كما أنه تتفاوت بين مختلف الفئات العمرية إذ نجد نسبتها كبيرة عند الشباب

و إن تحليل وضعية الشغل في الجزائر يحمل جملة خصوصيات بدءا باختلال متزايد بين طلب مستمر على الشغل وعرض محتشم ومما قد يزيد الوضع تفاقما هو عودة معدلات النمو الديمغرافي إلى المتزايد ،و ارتفاع نسب و مؤشرات التعليم ،أيضا توافد العمالة النسوية المتزايدة على سوق العمل ،فإن هذا التزايد سيصعب من مهمة سوق العمل في تدارك التأخر المتراكم عليه فإنه يشكل في حقيقة الأمر انتفاضة ضد الضغط الإجتماعي الموجه إليه ،كما أن هذه القفزة تترجم بتزايد في نسب الفقر من جهة وديناميكية القطاع الغير رسمي في تلبية الرغبات على العمل إذا لم يتمكن القطاع الرسمي من استدراك ذلك وهذا دون أن ننسى بطالة الشباب المتحصل على الشهادات الجامعية ،وعليه فإن إستمرار الفارق بين العرض والطلب على العمل في تزايد فإن هذا التوجه سيكون صوب النشاطات غير مهيكلة .

الفصل الخامس

الإنتقال الديمغرافي وإسقاطاته على الفئة النشيطة آفاق 2058في الجزائر

تمهيد

I كيفية إعداد الإسقاطات السكانية باستخدام برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum

1. ماهية برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum

2.خطوات الأساسية لإعداد إسقاطات سكانية

3. البيانات المطلوبة من أجل تطبيق برمجية Spectrum

II إسقاطات الإنتقال الديمغرافي وعناصره في الجزائر آفاق 2058

1. التطورات المستقبلية لعناصر الإنتقال الديمغرافي في الجزائر للفترة من 2008 –2058 .
2. التغيرات الديمغرافية الرئيسية المتوقعة لعناصر الإنتقال الديمغرافي
3. التطور المستقبلي للعدد الإجمالي لسكان حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر لفترة 2008-2058
4. التطور المستقبلي لتوزع الهيكلة العمرية لسكان الجزائر حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة للفترة 2008-2058
5. الهرم السكاني للمجتمع الجزائري حسب التقديرات المستقبلية للسكان للفترة 2008-2058
6. تطور المستقبلي للعمر الوسيط لسكان الجزائر في آفاق 2058

III. العائد الديمغرافي في الجزائر آفاق 2058

1. .تقديرات العائد الديمغرافي في الجزائر
2. نتائج إسقاطات الفئة النشيطة
3. التطور المستقبلي لحجم العمالة النسائية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر
4. تقديرات نسبة مشاركة المستجدون في سوق العمل وفقا لنوع
5. مناصب الشغل الواجب تحقيقها خلال فترة الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر
6. الإعالة الديمغرافية المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر
7. تطور الدخل المتاح لكل فرد من السكان للجزائر و حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد

تعد الحقائق المتعلقة بالتغيرات الحاصلة في مسار الإنتقال الديمغرافي و مكوناته الأساسية من أكثر الحقائق أهمية ،إذا توافرت لها المعلومات الديمغرافية و المؤشرات التي يمكن إعتمادها لكشف وتيرة النمو السكاني بهدف تقدير عدد السكان من خلال التنبؤ بحجمهم خارج مدة التعداد لذلك ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدراسات السكانية ،و ذلك نظرا لأهمية العامل البشري في نهضة و ازدهار المجتمعات، من أجل الاستفادة منها لأغراض التخطيط المستقبلي ووضع برامج خطط التنمية على المدى المتوسط و البعيد ، فالدراسات السكانية توفر للأجهزة الدولية و بجميع اختصاصاتها البيانات و الإحصاءات اللازمة لعملية التخطيط ووضع السياسات المتنوعة في مختلف المجالات و نظرا لهذه الأهمية بادرت كل من الأمم المتحدة و البنك الدولي و بعض المؤسسات المالية الأخرى ،و كل على انفراد بإجراء إسقاطات دورية في جميع أنحاء العالم كما أن تلك الإسقاطات (التوقعات السكانية)،لا تهتم فقط بعدد السكان المستقبلي ولكن تهتم أيضا بالهيكل العمري المستقبلي معدلات النمو السكان في عمر العمل ،ولإجراء إسقاطات سكانية وفق المكونات العمرية فإننا نحتاج إلى معلومات عن الوفيات التي تتضمن جداول الحياة ،كما يمكن توقع عدد المواليد التي ستحدث في المستقبل و لكن يستلزم ذلك بعض الفروض حول الخصوبة [1]

لذلك فإن الإسقاطات السكانية تعد معيار جيد لاختبار السياسات الإقتصادية والسياسات السكانية وعلى اعتبار أن السكان هم أهداف تلك السياسات، وهذه الإسقاطات مهمة في المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية خاصة وأن السكان يمثلون متغيرا مهما لدالة الطلب، و هي مهمة في تخطيط سوق العمل و التخطيط التعليمي، و أيضا لمعرفة حاجات المجتمع من حيث الخدمات الصحية و غيرها

لذا انصب الإهتمام في هذا الفصل على إبراز التطور التكنولوجي في عمليات الإسقاطات السكانية و ذلك باستخدام برنامج الطيف الديمغرافي Spectrumو الذي يعد من البرامج المتكاملة في تحليل المواقف الديمغرافية و الإجتماعية و الإقتصادية، وسوف يتم تطبيق هذه البرمجية في إعداد إسقاطات كاملة الخاصة بالجزائر في مدى تأثير العوامل الديمغرافية و إسقاطاتها على الفئة النشيطة.

[1] لطيف هاشم كزار الطائي ،« **مستقبل الحجم السكاني لمحافظة النجف**» دراسة في الإسقاطات السكانية (population projection)،مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ،العدد 12 ،المجلد 1،سنة 2012 ،ص 289 .
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65254 consulté le 20/07/2017 15 :56

I. كيفية إعداد الإسقاطات السكانية باستخدام برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum

1. ماهية برنامج الطيف الديمغرافي Spectrum

1.1تعريف برنامج Spectrum

هو عبارة عن نظام نماذج مدمجة صممت لتحديد النتائج المستقبلية للسياسات والبرامج الحالية وهي برمجية تسمح بإعداد إسقاطات السكان لبلد ما و كذلك إجراء إسقاطات أخرى تتعلق بالسكان منها[1]:

- ❖ التنظيم العائلي
- ❖ التركيز على إسقاطات فئات عمرية محددة
- ❖ آثار الزيادة السكانية السريعة على جوانب مثل: الإقتصاد ،التعليم ،الصحة ،الزراعة وغيرها .

2.1 نماذج البرنامج:

لقد تم تصميم هذه النماذج بناءا على جملة من الأسئلة الافتراضية و التي هي على صيغة " ماذا سيحدث " و التي تتضمن ما يلي

- ✓ و يقوم هذا النموذج بإسقاطات لسكان بلد أو منطقة كاملة حسب العمر والجنس، استنادا إلى افتراضات حول الخصوبة والوفيات والهجرة، ويمكن عرض مجموعة كاملة من المؤشرات الديمغرافية لمدة تصل إلى 50 عاما في المستقبل، ويمكن أيضا إعداد التوقعات الحضرية والريفية، بحيث يوفر البيانات اللازمة لإسقاطات السكان من التقديرات التي تصدرها شعبة السكان بالأمم المتحدة.[2]

[1] Stover, John and Sharon Kirmeyer. **DemProj Version 4. A computer program for making population projections.** Washington, DC: The POLICY Project/Futures Group, March 2007,pp1-2. www.jhsph.edu/research/...for.../Part2_french_Handout_Slides_and_Captions.pdf cosuleté le 18/07/2017 16:03

[2] Stover, John and Sharon Kirmeyer,opcité,p6.

- ✓ يقوم النموذج على أساس دراسة مشاريع متطلبات تنظيم الأسرة اللازمة للوصول إلى الأهداف الوطنية لتلبية الاحتياجات غير الملباة أو تحقيق الخصوبة المرجوة، ويمكن استخدامه لتحديد أهداف واقعية، والتخطيط لتوسيع الخدمات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج، وتقييم طرق بديلة لتحقيق الأهداف، ويستخدم البرنامج افتراضات بشأن المحددات المباشرة للخصوبة وخصائص برنامج تنظيم الأسرة (الأسلوب، المصدر، ومعدلات التوقف) لحساب التكلفة وعدد المستخدمين والمستقبلين لمختلف الأساليب حسب المصدر[1].

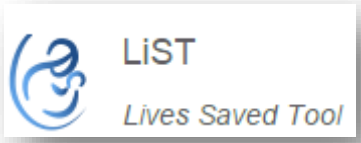

- ✓ برنامج لتقييم التغيرات في بقاء الطفل وفقا للتغيرات في التغطية المختلفة لتدخلات الصحية للطفل[2].

- ✓ تداعيات وباء فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والإصابات الجديدة، والوفيات الناجمة عن الإيدز حسب العمر والجنس؛ فضلا عن الحالات الجديدة لمرض السل والأيتام بسبب الإيدز.

[1] John Stover and, Laura Heaton,**FamPlan Version 4.Programme informatisé pour les projections Des Besoins en matière de planification Familiale,** Washington, DC: The POLICY Project/Futures Group, Janvier 2001,p11. www.k4health.org/toolkits/fpsuccess/spectrum-policy-modeling-system-famplan consulteté le 17/07/2017 14:05.

[2] Plosky, DeCormier Willyanne ; Freiberg, Ingrid ; Winfrey, Bill et Stover**,** John**. Lives Saved Tool: A Computer Program for Making Child Survival Projections** .Septembre 2008. https://www.jhsph.edu/...and...programs/_.../EasyList%20Manual21oct09French.pdf consulté le 17/07/2017,20 :12

[3] John Stover,. ***AIM Version 4. A computer program for making HIV/AIDS projections and examining the social and economic impacts of AIDS***. Washington, DC: The POLICY Project/Futures Group. February 2005. www.jhsph.edu/research/centers.../manuals/AIMManual.pdf consulté le 17/07/2017 20:30

ويستخدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وذلك من خلال إعتماد خطة عمل و التي تهدف إلى إجراء التقديرات الوطنية والإقليمية من اجل إصدارها كل سنتين[1]

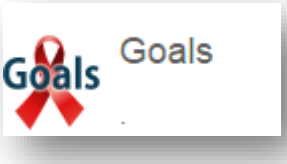

- ✓ ويساعد النموذج الأهداف على بذل جهود للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، عن طريق إظهار الكيفية التي يرتبط بها مقدار الأموال وتخصيصها بتحقيق الأهداف الوطنية، مثل الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وتوسيع نطاق الرعاية والدعم

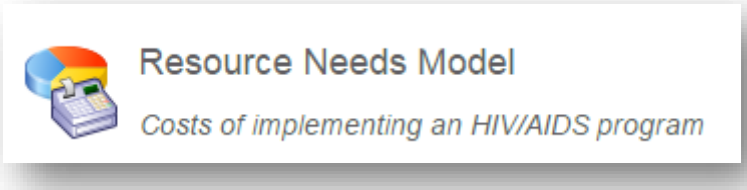

- ✓ [2] ويقدر نموذج الاحتياجات من الموارد تكاليف تنفيذ برنامج فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، بما في ذلك تكاليف الرعاية والعلاج، وبرامج الوقاية، ودعم السياسات والبرامج

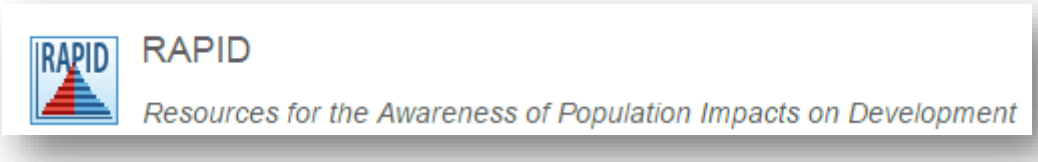

- ✓ ويعرض برنامج رابيد النتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني السريع في قطاعات مثل العمل والتعليم والصحة والتحضر والزراعة، ويستخدم هذا البرنامج لرفع وعي صناع السياسات بأهمية الخصوبة والنمو السكاني باعتبارهما عاملين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[3]

---

[2]Thomas,Circle, A **Model for Estimating the Effects of Interventions and Resource Allocation on HIV Infections and Deaths**, Washington DC: USAID/Health Policy Initiative,August 2011,p3 www.avenirhealth.org/.../Spectrum/Manuals/Goals_Manual_Augus consulté le 18/07/2017 15:48

[3] Edabel, **Rapid version 4,programme informatisé pour Examiner les Impacts Socio-économiques de la Accroissement de la population**, Washington, DC: The POLICY Project/Futures Janvier 2001,p13. www.policyproject.com/pubs/manuals/RapmanF.pdf consulté le08/07/2017 17:12

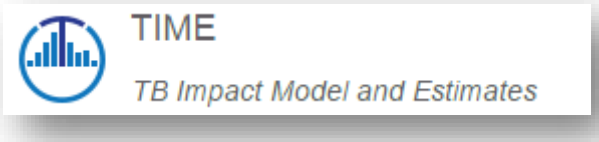

- ✓ تايم هو برنامج يشكل مجموعة من الأدوات التحليلية المستخدمة في التحليل الوبائي والأثر والفعالية من حيث التكلفة وغيرها من الخطوات الأساسية للسياسة الاستراتيجية وتصميم البرامج[1]

3.1 أهمية استعمال النماذج :

- ✓ تسمح النماذج بإثارة النقاش حول مختلف السياسات (الخطط)
- ✓ مراجعة سهلة لأصحاب القرار حيث تمكنهم من فهم المسائل المعقدة، ومن تقييم مختلف الخيارات
- ✓ تسمح النماذج بتحديد الأهداف
- ✓ تسهيل تخطيط البرامج وأخذ القرارات

2.خطوات الأساسية لإعداد إسقاطات سكانية

معظم التوقعات السكانية (الديمغرافية) تحتوي على خطوات رئيسية ،ووقت اللازم لإعداد هذه التوقعات و التي قد تختلف إعتمادا على التطبيق وهي[2] :

[1] Carel pretorius,**Spectrum Manual** ,2016,p3
tbmodelling.lshtm.ac.uk/files/.../SpectrumHelpEnglish_manual.pdf consuleté le 18/07/2017 16 :13

[2] John Stover, and Kirmeyer Sharon,opcité,p9

- **تحديد المنطقة الجغرافية :**

عموما عند ما يتم إجراء أي إسقاطات سكانية على المستوى الوطني ،هو إختيار أو تحديد المنطقة الجغرافية المراد دراستها من أجل تعزيز و بشكل كبير في توضيح الحاجة إلى التوقعات في المنطقة الجغرافية و ما يناسب التطبيق الخاص بها في البرنامج .

- **تحديد فترة الإسقاط :**

و تجرى التوقعات الديمغرافية بدءا من سنة الأساس، و متابعة عدد من سنوات في المستقبل و غالبا ما يتم اختيار سنة الأساس اعتمادا على توافر البيانات كالسنة التعداد الأخير أو المسح و إن إستخدام الإسقاطات الخاصة بأنشطة التخطيط تركز عادة على التوقعات قصيرة الأجل (خمس سنوات)،في حين أن التوقعات التي تستخدم لحوار السياسات في كثير من الأحيان تكون على المدى الطويل (30-10 سنة).

- **جمع البيانات:**

و تأخذ البيانات من سنة الأساس للسكان حسب العمر والجنس ومعدل الخصوبة الكلي و العمر المتوقع عند الولادة، فنوعية الإسقاطات السكانية تكون اعتمادا على البيانات التي تقوم عليها فمن الضروري لضمان أن يكون التوقع جيد لابد من توافر بيانات كافية و موثوق فيها .

- **القيام بافتراضات :**

تتطلب التوقعات الديمغرافية جملة من الافتراضات للمستويات المستقبلية من إجمالي الخصوبة و متوسط العمر المتوقع عند الولادة و الهجرة الدولية، و ينبغي أن تدرس هذه الافتراضات إلى المبادئ التوجيهية في الاختيار المعقول عند القيام بالافتراضات

- **إدخال البيانات :**

إن إدخال البيانات يكون بالأساس بإستخدام نموذج Demproj و التي تعتمد أساس على بيانات سنة الأساس و الافتراضات

- **دراسة التوقعات :**

حينما يتم القيام بجميع الخطوات السابقة فإنه من المهم أن تدرس و بعناية خاصة المؤشرات السكانية المختلفة التي تنتج خاصة في توزيع حسب العمر والجنس من السكان ،دراسة متأنية لهذه المؤشرات للتأكد من أن البيانات الأساسية و الافتراضات أدخلت بشكل جيد و صحيح في النموذج الحاسوبي

3. البيانات المطلوبة من أجل تطبيق برمجية Spectrum [1]

1.3 مدخلات البرمجية

البيانات الديمغرافية

- ✓ السكان في السنة الأساس حسب الجنس و الفئات العمرية ،ومعدل الخصوبة الكلي للسنوات
- ✓ معدل الجنس عند الميلاد
- ✓ توقع الحياة عند الميلاد ذكور و إناث
- ✓ الهجرة الدولية للذكور والإناث

2.3 مخرجات البرمجية

بعد الإنتهاء من إدخال البيانات يمكن استعراض النتائج في الشكل التالي:

الشكل رقم 07 مخرجات برنامج Spectrum

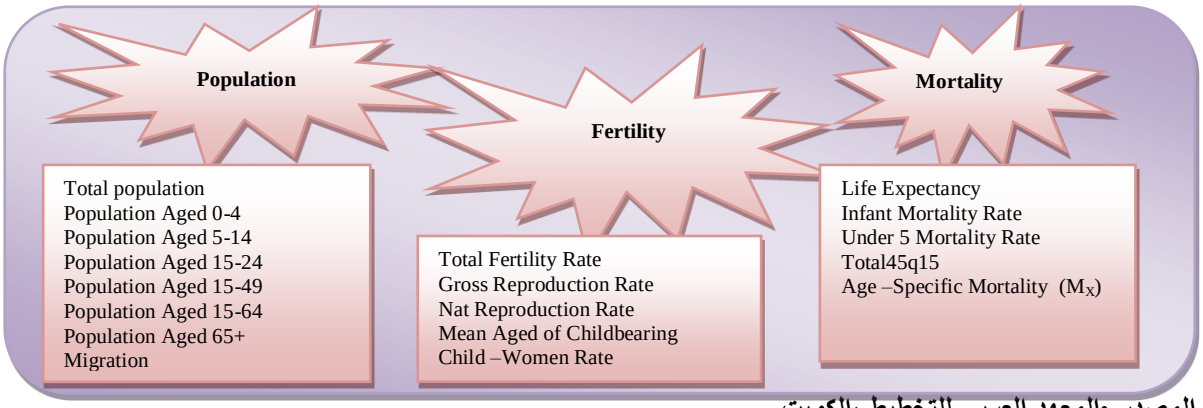

المصدر :المعهد العربي للتخطيط ،الكويت

3.3 كيفية إنشاء إسقاط جديد لسكان

لإنشاء إسقاط جديد وبعد فتح الأيقونة الخاصة بالبرنامج، ستظهر نافذة إعداد الإسقاطات كما هي موضحة في الشكل

الشكل رقم 08 :واجهة برنامج الإسقاطات السكانية Spectrum

[1] John Stover, and Kirmeyer Sharon ,opcité 13.
[2] Moustapha, Thiam, « **Approche méthodologique : Évaluation D'impact »,séminaire sur le suivi et Évaluation des programmes de santé au niveau du district :Application pratiques**, CESAG,Dakar,Sénégal,14 Juin 2 juillet 2010,p12.

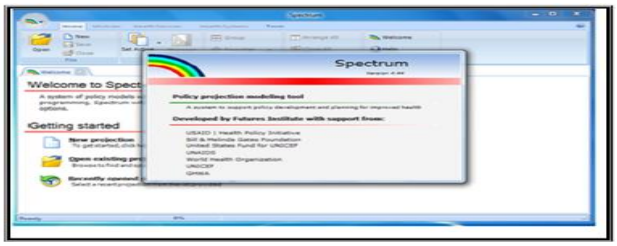

Source : Moustapha Thiam , , « **Approche méthodologique :Évaluation D'impact »,séminaire sur le suivi et Évaluation des programmes de santé au niveau du district :Application pratiques**, CESAG,Dakar,Sénégal,14 Juin 2 juillet 2010,p12.

- ✓ إختيار من البرنامج من القائمة Menu
- ✓ الضغط على إحداث إسقاط جديد بعد ظهور قائمة البرنامج Menu نقوم بإختيار البديل "إسقاطات جديدة"New projection

الشكل رقم 09: قائمة نماذج برنامج الإسقاطات السكانية Spectrum

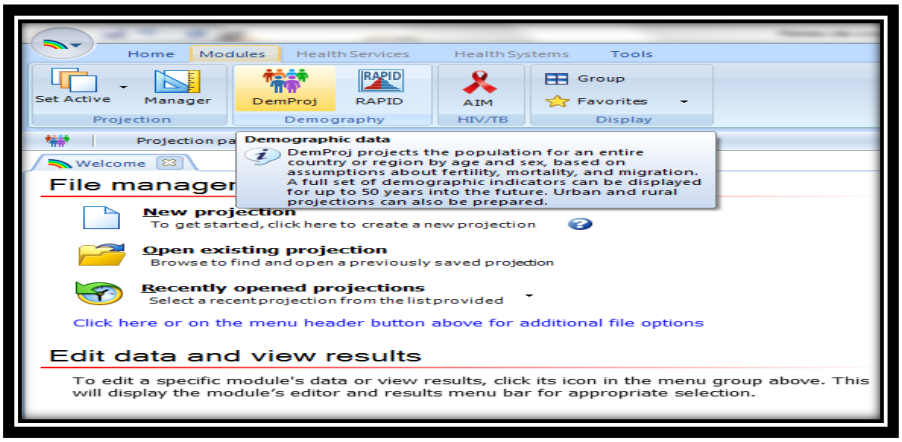

Source :François ,Pelletier, et Thomas ,Spoorenberg, **« projection de la population national** »,Atelier régional de formation sur les projection de la population ,Dakar ,Division de la population ,DESA ,Nation Unies,28 Novembre-2 Décembre ,2016,p17.

سيظهر مربع الحوار projection manager و من ثم يجب أن تملا البيانات المطلوبة :

- ✓ نضغط على projection file Name لإعطاء إسم الملف الذي نحفظ فيه معطيات ونتائج الإسقاطات
- ✓ تحديد سنة الاساس و لتكن 2008 سنة التقدير و لتكن 2058 وذلك بالضغط على خانتي السنوات

- ✓ إختيار كل من برنامجي Demproj و Rapid
- ✓ نضغط على country data

الشكل رقم 10: واجهة إدخال البيانات لبرنامج Spectrum

Source :François ,Pelletier, et Thomas, Spoorenberg, Spoorenberg,opcité,p17.

- ✓ إختيار تطبيق الخاص بالتقديرات السكانية Demproj، ومن ثم إختيار المنطقة المراد إجراء الإسقاطات عليها

وعند القيام بإدخال البيانات الأساسية للقيام بالتقديرات ستظهر قائمة Spectrum Menus ،و التي بدورها تحتوى على قائمة Module و عند النقر عليها ستظهر النافذة التي تحتوى النموذج Demproj والتي تعطي نتائج التقديرات

الشكل رقم 11: واجهة إدخال البيانات الخاصة بالتقديرات عن طريق نموذج Demproj

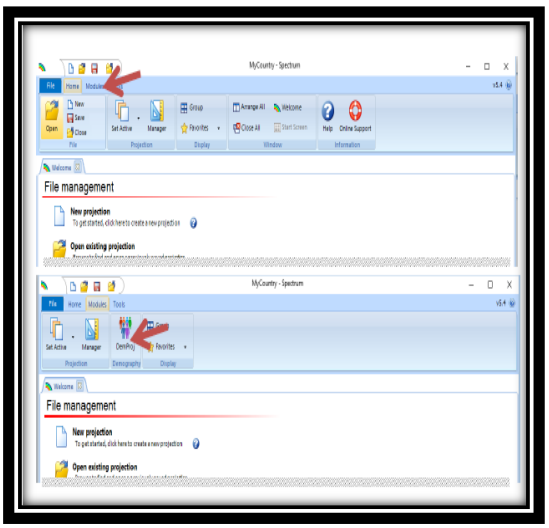

Source :François ,Pelletier, et Thomas, Spoorenberg, opcité, p20

وعند النقر على نموذج التقديرات Demprojستظهر لبيانات السكانية في صيغة التالية:

الشكل رقم 12:واجهة التقديرات السكانية Demprojفي برنامج Spectrum

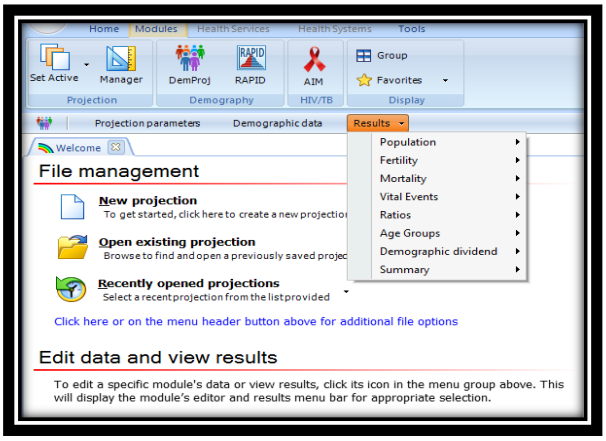

Source :François ,Pelletier, et Thomas, Spoorenberg, **opcité,**p20

ومن قائمة Demproj سوف تظهر المعطيات التالية :

- ✓ معلمات الإسقاط projection paramètre فيمكننا ملاحظة المعالم التي تم اختيارها و التي منها السنة الأساس السنة النهائية، و فترة الإسقاط و هذه المعلومات لا يمكن تغيرها
- ✓ نختار وحدات القياس، الألاف، المليون
- ✓ البيانات الديمغرافية Démographie data و التي تحتوى على مختلف المعطيات والفرضيات التي يتم الاعتماد عليها في عملية الإسقاطات السكان من خلال النافذة التالية

الشكل رقم 13: نافذة البيانات الديمغرافية Démographie Data

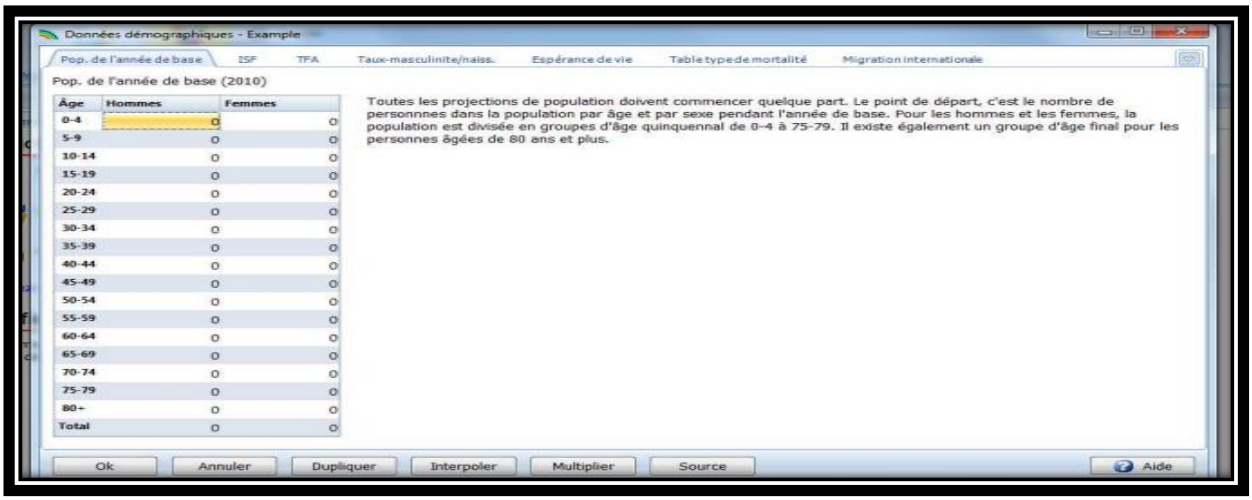

Source :François ,Pelletier, et Thomas, Spoorenberg, **opcité**, p23

و في النافذة يمكن ملاحظة توزيع عدد السكان في السنة الأساس حسب السن والجنس، كما يمكن إختيار مختلف المتغيرات: مؤشر الخصوبة، توزيع الخصوبة حسب الشرائح السنية، معدل الذكورة، توقع الحياة الهجرة الدولية.

ويمكننا تغيير المعطيات و الفرضيات عن طريق الخيارات المقترحة في اسفل النافذة :

- Duplicate تسمح لنا بنسخ نفس القيمة مثلا افترضنا مؤشر الخصوبة لفترة معينة ثابت علينا بالتثبيت ،عند هذه القيمة و السحب على المجال المراد تثبيته ثم الضغط على Duplicate
- Interpolate تسمح لنا بتقدير القيم لفترة معنية و ذلك بتحديد قيم البداية والنهاية والسحب بين القيمتين

و بعد الاطلاع على المعطيات و الفرضيات التي تمت عليها عمليات الإسقاط ،ننتقل لتفحص نتائج هذه العمليات بالضغط على نافذة النتائج Résulte

II. إسقاطات الإنتقال الديمغرافي وعناصره في الجزائر آفاق 2058

إن للعوامل السكانية أهمية بالغة في التغيرات الإقتصادية والاجتماعية و غيرها، كلها عناصر مؤثرة ،بحيث يتوقف حجم التأثير الإيجابي لهذه التغيرات التي تصاحب عملية الإنتقال الديمغرافي و بشكل رئيسي على السياسات الإقتصادية والاجتماعية المواكبة لها ،وتعتبر سرعة الإنتقال الديمغرافي عنصرا مؤثرا في تخطيط الفئة النشيطة بشكل عام و ذلك من خلال التقدير الكمي والكيفي للاحتياجات المستقبلية من كل أنواع الفئة النشيطة و مستوياتها خلال فترة زمنية معينة ورسم الاستراتيجيات لسد تلك الإحتياجات في الوقت المناسب ،من خلال دراسة و تحليل مصادر عرضها و ذلك على أسس علمية في ضوء الوضع الراهن و تحديد أبعاده و استقراء المتغيرات المستقبلية المتوقعة ووضع الافتراضات والبدائل و التنبؤات [1]

1. التطورات المستقبلية لعناصر الإنتقال الديمغرافي في الجزائر للفترة من 2008 –2058

تم إعداد الإسقاطات السكانية على اساس المعطيات التي وفرها التعداد العام الخامس لسكان و السكن سنة 2008 ،و على فرضيات تتعلق بتطور العناصر الأساسية للنمو الديمغرافي ،كالخصوبة و الوفيات والهجرة ،وتمثل عملية وضع الفرضيات و كيفية صياغتها مرحلة هامة من مراحل إنجاز عملية الإسقاطات ،و عادة ما يتم بناء الفرضيات وفق نموذج" الإنتقال الديمغرافي " و التي تفترض أن كل تقدم اجتماعي أو اقتصادي يوازي حتما في معدلات الخصوبة و الوفيات ،وقد تم إعداد الإسقاطات للفترة الممتدة

[1] محمد النشار ،**إدارة الأفراد** ،دار القلم ،دبي ،الإمارات العربية المتحدة ،1990 ،ص 45

من 2008-2058 على مراحل بحيث شملت المرحلة الأولى تقديم التطور المستقبلي لسكان الجزائر المتضمن للفرضيات ،أما فيما يخص المرحلة الثانية وهي معرفة ما مدى انعكاس الإنتقال الديمغرافي و عناصره في مختلف الافتراضات التي تمت صياغتها على السكان النشطين من 15-64 .

1.1 فرضيات الإسقاطات

و إن توقعاتنا فسوف تعتمد على إختيار مجموعة من الفرضيات التي تخص كل من الخصوبة و الوفيات على اعتبار فرضية الهجرة معدومة .

1.1.1 فرضيات الخصوبة

تمثل الخصوبة أهم المتغيرات التي تؤثر في نمو السكاني و تحديد مستوى و اتجاهات هذا النمو و لأهمية الخصوبة في التأثير على حجم السكان مستقبلا، ويتم عادة وضع جملة من الفرضيات الاتجاهات الخصوبة وذلك بالاعتماد على معدل الخصوبة الكلية بناءا على السنة المرجعية [1]و التي تمثل في الجزائر سنة 2008 و التي قدرت بـ 2.86طفل لكل امرأة و لقد تم تصور ثلاث فرضيات لتطور مستوى الخصوبة بالإضافة إلى الفرضية المرجعية تتمثل في إستقرار المؤشر التركيبي للخصوبة في مستواه الحالي وهي[2]

- **الفرضية الأولى: افتراضات الخصوبة ذات الإسقاط العالي**:

وفيه يتم الاعتماد على الخصوبة المقدرة في سنة الأساس لتصل إلى أعلى مستوى خلال سنوات الإسقاط بحيث يفترض أن يتطور المؤشر التركيبي للخصوبة بنسق سريع ليصل إلى مستوى 3.8 طفل / امرأة سنة 2058، ويبقى هذا مجرد توقع.

- **الفرضية الثانية: افتراضات الخصوبة ذات الإسقاط الثابت:**

و تقتضي هذه الفرضية أن تبقى الخصوبة طيلة فترة الإسقاط على مستواها الحالي الذي تم تسجيله سنة 2008 أي 2.86 طفل / امرأة.

- **الفرضية الثالثة: افتراضات الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط**

[1] صلاح الدين عمراوي، الشيخوخة **السكانية في بلدان المغرب العربي و الجزائر (أنموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا ،جامعة باتنة 1 ، السنة الجامعية 2016/2015 ص 139 ،

[2] عبد الغفور الأطرقجي، مهيب كامل فليح الراوي ،«**السكان في العراق عام 2035 دراسة تحليلية** »،مجلة المخطط والتنمية ،العدد25،جامعة بغداد ،2012 ،ص169 .

https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=26042 consulté le16/8/2017 10 :12.

و يتم إفتراض أن المؤشر التركيبي للخصوبة ينخفض بنسبة معينة خلال سنوات الإسقاط و التي تم توقعها أنها ستصل إلى 1.95طفل/امرأة سنة 2058 .

- **الفرضية الرابعة :افتراضات الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض**

يتم إفتراض أدنى مستوى ستصل إليه الخصوبة خلال سنوات الإسقاط و نتوقع أن يصل إلى 50.1 طفل/ إمرأة

2.1.1 فرضيات الوفيات

تعد إسقاطات التي يقوم بها برنامج Spectrum فيما يخص معدل الوفيات التي تستند إلى التغير في العمر المتوقع عند الولادة ،بحيث تعتبر معدلات البقاء على قيد الحياة من أهم المؤشرات التي تقيس المستوى الصحي لأي مجتمع من المجتمعات ،و إن التطورات التي شهدتها الجزائر في القطاع الصحي و التقنيات الحديثة المستعملة للكشف عن الأمراض و التطور التكنولوجي الغربي و استفادة الدول النامية من الأبحاث التي وصل إليها العلم في الجانب الطبي ،أثر وبشكل ملحوظ في القضاء على بعض الأمراض و المساعدة في الوقاية من البعض الأخر سواء بلقاح أو بالكشف المسبق و المعالجة ،وبذلك تراجعت معدلات الوفيات على مستوى كل السنوات و خاصة في السنوات الأولى من العمر (معدل وفيات الأطفال)[1]، وعليه سوف يتم وضع فرضية بناءا على السنة المرجعية وهي سنة 2008.

- **الفرضية :الإسقاط منخفض للوفيات:**

إن إنخفاض معدلات الوفيات التي عرفتها الجزائر، فسيؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات العمر المتوقعة عند الولادة لكلا الجنسين.

3.1.1 افتراضات الهجرة:

حسب تعليمات الأمم المتحدة فإنه لمعظم الأقطار يمكن إهمال أثر الهجرة، دون أن يؤثر على نتائج الإسقاطات، وتعتبر التأثيرات المسببة للهجرة نتيجة التحركات السكانية ذات أهمية على التركيبة السكانية لكنها غير مأخوذة في عين الاعتبار لصعوبة قياس ومراقبة هذه الظاهرة، وبالتالي وفي إطار افتراض معدل الهجرة العادي ستبقى المستويات المتوقعة لصافي الهجرة معدومة باعتبار أن الجزائر منطقة طاردة فإن صافي الهجرة سيكون سالبا.

[1] فوزية بلعجال، مرجع نفسه ،ص 206 .

2. التغيرات الديمغرافية الرئيسية المتوقعة لعناصر الإنتقال الديمغرافي

تختلف نتائج الإسقاطات الديمغرافية في الجزائر للفترة من 2008-2058 باختلاف الفرضيات المتعلقة بالتطورات المستقبلية للخصوبة والوفيات، بحيث ستنحصر الفوارق في هذه الإسقاطات في حجم الأجيال القادمة والمرتبطة بمستوى الخصوبة المعتمدة في الإسقاط.

1.2 الخصوبة

1.1.2تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

جدول رقم 76: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة حسب الفرضيات الإسقاط في الجزائر للفترة 2008-2058

(طفل /امرأة)

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	2.86	2.86	2.86	2.86
2018	3.05	2.86	2.68	2.59
2028	3.24	2.86	2.50	2.34
2038	3.41	2.86	2.31	2.07
2048	3.61	2.86	2.13	1.77
2058	3.80	2.86	1.95	1.50

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام إسقاطات برنامج Spectrum

نتيجة الافتراضات المشار إليها ومن خلال تطبيقها في برنامج Spectrum يلاحظ من ا لجدول والمستند إلى بيانات الإسقاطات المستخرجة من البرنامج ، حيث تم توقع في الفرضية المرتفعة أن المؤشر التركيبي للخصوبة وصل إلى 3.8 طفل لكل إمرأة في أفاق 2058 ،و على غرار هذا قد سجل الديوان الوطني للإحصائيات بما يقدر بـ3.01[1] طفل / إمرأة سنة 2015، أما فيما يخص الفرضية المتوسطة و ما يشير إليه خلال فترة الإسقاط إلى حدوث تراجع طفيف في المؤشر التركيبي للخصوبة على مستواه الحالي و هو ما يمكن تسميته بالتراجع الطفيف ،و حسب الفرضية المنخفضة و المتوقع أن تصل إلى 1.5 طفل لكل إمرأة في آفاق 2058 و ذلك نتيجة إلى عوامل تعود في الأساس إلى إستمرار ارتفاع مشاركة المرأة في

[1] ONS, **collection statistique**, Démographie Algérienne ,N° 740,2015,p5

سوق العمل و أضف إلى ذلك الإرتفاع المستمر في التعليم و جوانب التحضر ،كلها عوامل تقود إلى إنخفاض معدلات الخصوبة ويمكن تسمية هذا الافتراض بالتراجع الكبير .

2.1.2 تطور معدل المواليد الخام (مولود لكل 1000 نسمة) المستقبلي حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

جدول رقم 77: تطور معدل المواليد الخام المستقبلي حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058 لكل (1000) نسمة

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	23.6	23.6	23.6	23.6
2018	24.5	23.2	21.9	21.2
2028	20.5	18.6	16.6	15.6
2038	21.9	18.9	15.9	14.1
2048	24.6	20	15.2	12.5
2058	23.6	18.3	12.7	9.6

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

أشارت نتائج الإسقاطات إلى إنخفاض معدل المواليد الخام عن مستوياته السابقة خاصة للفرضيتين المتوسطة والمنخفضة مسجلة بذلك 12.7 ‰ (مولود لكل 1000 نسمة) و9.6‰ (مولود لكل 1000 نسمة) على التوالي والذي بدوره سينعكس على إنخفاض عدد السكان مستقبلا، أما بالنسبة للفرضية المرتفعة فقد سجل وحسب التوقعات ما بين 23.6‰ وهو ما كان مسجلا في السنة المرجعية للفرضية الثابتة بـ 18 ‰.

3.1.2 معدل التكاثر الإجمالي المستقبلي حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

اتجهت الدراسات الديموغرافية الى محاولة تقدير أمهات المستقبل عن طريق دراسة المواليد الإناث وذلك بغية التعرف على عدد ما تنجبه الأنثى خلال مدة الحمل من إناث، بحيث تمثل كل واحدة منهن حلقة في سلسلة البقاء للجنس البشري ويقصد به عدد المواليد الإناث هو القياس المستخدم لهذا الغرض الذين يولدون لكل 1000 من النساء خلال سنوات الإنجاب، وعليه فانه شبيه بمعدل الخصوبة الكلية من حيث الحساب الا انه يأخذ بالاعتبار المواليد الإناث بدلا من جملة المواليد

جدول رقم 78: تطور معدل التكاثر الإجمالي المستقبلي حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الاسقاط المنخفض
2008	1.40	1.40	1.40	1.40
2018	1.49	1.40	1.31	1.26
2028	1.58	1.40	1.23	1.14
2038	1.67	1.40	1.13	1.01
2048	1.76	1.40	1.04	0.86
2058	1.85	1.40	0.95	0.73

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

حسب المعطيات التي تم توقعها خلال فترة الإسقاط و حسب الفرضيات فإن معدل الإحلال الإجمالي ولفرضية الإسقاط العالي فقد سجل في آفاق 2058 ب1.85 طفلة مقارنة بالسنة الأساس أين قدرت بـ 1.40 طفلة أي بما تعرف بعتبة خلف الأجيال، أما بالنسبة لفرضية الإسقاط المتوسط فسوف تقدر عدد البنات بـ 0.95 طفلة أما المنخفضة فستقدر بـ بأقل عدد بـ0.73 طفلة في آفاق 2058

4.1.2 تطور المستقبلي لعدد النساء في سن الإنجاب (15-49) حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

جدول رقم79 : تطور المستقبلي لعدد النساء في سن الإنجاب (15-49) حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058

الوحدة (مليون)

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	9886100	9886100	9886100	9886100
2018	10916567	10916567	10916567	10916567
2028	11944837	11091998	11860525	11874597
2038	13259813	12904054	12559647	12476602
2048	14822993	13879768	12967997	12681019
2058	17759697	15697964	13744241	13073975

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إسقاطات برنامج Spectrum

من المعطيات الواردة في الجدول و الخاصة بالتطور المستقبلي لنساء في سن الإنجاب (15-49) سنة نجد انها و من بداية سنة 2018 ستعرف إرتفاعا اين قدر بـ 11 مليون امرأة ليبلغ سنة 2058بـ 17 مليون امرأة و هذا حسب فرضيات الإسقاط العالي للخصوبة ،اما لفرضية الإسقاط الثابت فقد بلغ عددهن 15 مليون في آفاق 2058 ،و 13 مليون لكل من فرضية الإسقاط المتوسط و الثابت

2.2 الوفيات

1.2.2. تطور وفيات الأطفال الرضع حسب فرضية الإسقاط الخاصة بالوفيات

فيما يتعلق بالوفيات فقد تم تصور فرضية واحدة (كما تم ذكرها سبقا في افتراضات الوفيات)،و التي تخص وفيات الأطفال الرضع و بإفتراض أن تكون هناك استمرارية في التحسن و التطور الصحي و الإجتماعي والإقتصادي ،و تحسين ظروف معيشية للمواطن سوف تساهم في خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع و هو ما سيتم توضيحه في المنحنى التالي

منحنى رقم 35: التطور المستقبلي لوفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 ولادة حية)حسب فرضية الإسقاط للوفيات آفاق 2058 (لكل 1000 ولادة حية)

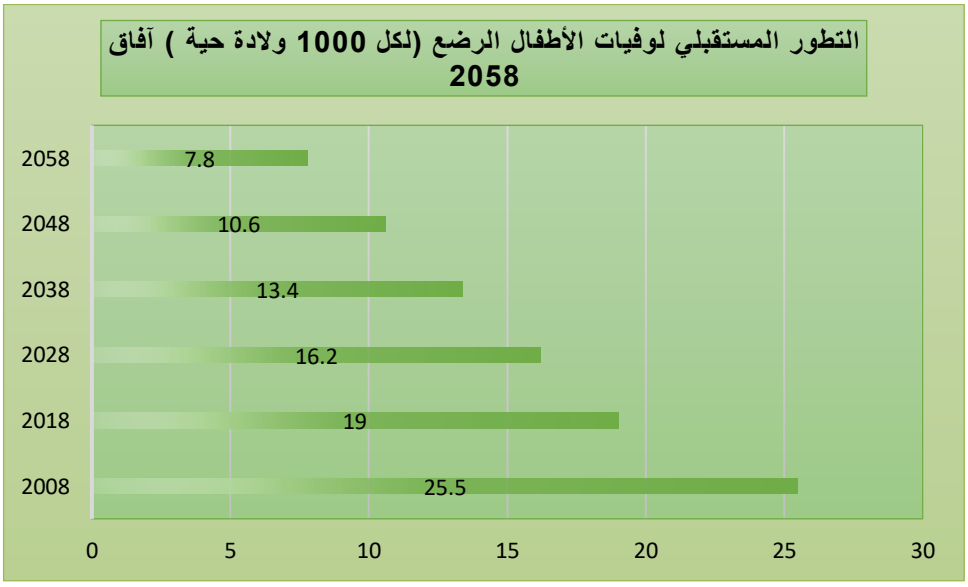

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

تشير البيانات الواردة في الجدول لإسقاطات السكانية للفترة من 2008-2058 أن معدل وفيات الأطفال الرضع تتناقص بثبات خلال فترات الإسقاط من 25 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية خلال السنة المرجعية (2008) إلى 19 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في آفاق 2018 ،لتبلغ 13 حالة وفاة مع آفاق 2038 لتظهر أن وفيات الأطفال الرضع على أنها ستنخفض إنخفاضا مستمرا و منتظما ،إلى غاية أن تبلغ في آفاق 2058 إلى 7 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية ،ولكي يتم فهم هذا النمط من الإنخفاض فإنه يتعين

إدراك ، أن العوامل التي تؤثر في وفيات الرضع مختلفة عن تلك التي تؤثر في وفيات الاطفال ،فوفيات الرضع تعتمد على صحة الأم أثناء الحمل و على طول الفترة الفاصلة بين المواليد و على تلقي الخدمات الصحية ،كالرعاية أثناء الحمل و بعد الولادة و هذه العوامل كلها عرضة لتدخلات البرامج الصحية .

2.2.2 التطور لمستقبلي لوفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات (لكل 1000 ولادة حية) حسب فرضية الإسقاط الخاصة بالوفيات في الجزائر

جدول رقم 80: تطور وفيات الاطفال أقل من 5 سنوات حسب فرضية الإسقاط الخاصة بالوفيات في الجزائر للفترة 2008-2058 (لكل 1000 ولادة حية)

السنوات	2008	2018	2028	2038	2048	2058
وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات	29.7	22.6	18.6	15.3	11.6	7.9

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا إسقاطات برنامج Spectrum

شهد معدلات الوفيات الاطفال الأقل من 5سنوات حسب التقديرات السكانية إنخفاضا موازيا لوفيات الأطفال الرضع أين ستسجل 7.9‰ في آفاق 2058 على غرار ما كان مسجلا في السنة المرجعية لعملية الإسقاط .

3.2.2 تطور توقع أمل الحياة عند الولادة

يرتكز تطور أمل الحياة عند الولادة على حساب ما تم افتراضه في إنخفاض معدلات الوفيات ، والتي تقتضي أن يرتفع أمل الحياة .

جدول رقم 81: تطور المستقبلي لأمل الحياة حسب فرضية الإسقاط الخاصة بالوفيات للفترة من 2008-2058 (عدد السنوات المعاشة)

السنة	رجال	نساء	الإجمالي
2008	74.9	76.6	75.7
2018	75.8	77.9	76.8
2028	76.7	79.5	78.1
2038	77.8	80.9	79.3
2048	78.8	82.3	80.5
2058	80	84	82

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات Spectrum

من نتائج الإسقاطات المبينة في الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في أمل الحياة عند الولادة خلال طول الفترة التي غطتها الإسقاطات حيث ارتفع العمر المتوقع عند الولادة للذكور من 74.9 عام سنة 2008 إلى 80 عام في آفاق 2058 ،في حين قدر العمر المتوقع عند الإناث بـ84 عام ،أما بالنسبة لكلا الجنسين سيبلغ 82 سنة في آفاق 2058 ،أما بالنسبة إلى معدل توقع الحياة والتمييز بين توقع الحياة للذكور و الإناث فيمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول ،إذ أن معدل توقع الحياة للإناث يكون أعلى من الذكور في كل الفترات و يعود الأمر إلى كون الإناث يتمتعن بأفضلية بيولوجية تمكنها من مقاومة الأمراض التي تسبب الوفاة ،وهذا فضلا عن أن هناك عوامل اجتماعية ،إذ أن الإناث أقل تعرضا للمخاطر من الذكور بسبب العمل و المهن الصعبة الخاصة بهم

وإضافة إلى ارتفاع توقع الحياة في المجتمع الجزائري سيصاحبه تغير في التركيب العمري لسكان على المدى البعيد، حيث ترتفع احتمالات البقاء على قيد الحياة مما يتيح لنسبة كبيرة من السكان إلى الوصول إلى أعمار متقدمة، وفي ظل هذه الظروف سيواجه المجتمع تزايد في حجم السكان في الفئات العمرية المعالة أكثر من 65 سنة ما سيؤدي إلى بروز احتياجات متعددة لهذه الفئة من السكان التي تختلف في طبيعتها عن احتياجات الفئات الأخرى.

4.2.2. التطور المستقبلي للوفيات حسب الأعمار في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058

الشكل رقم 14: تطور المستقبلي للوفيات حسب الأعمار في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058

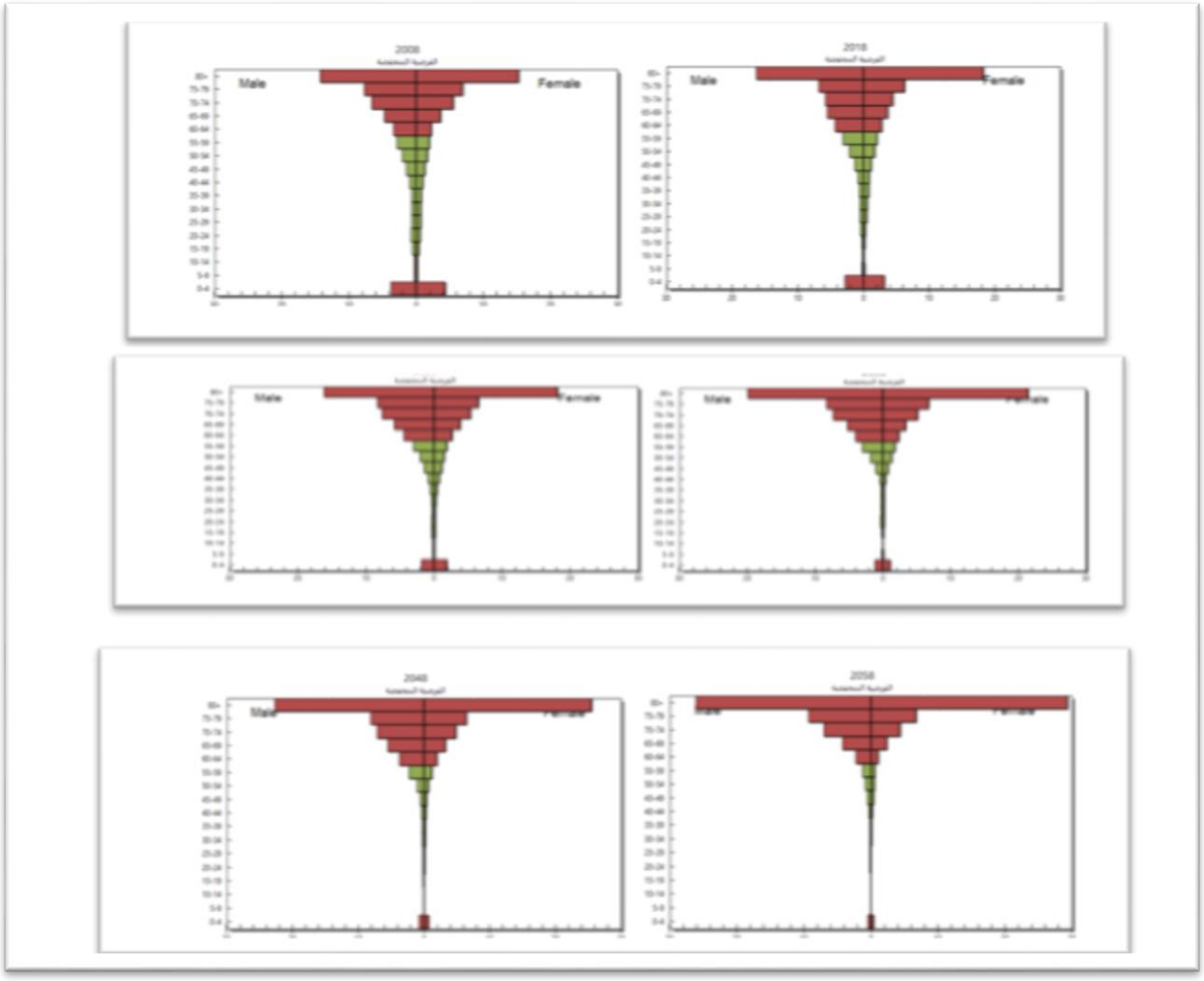

المصدر :الجدول رقم (07.06.05.04.03) من الملحق

تشير الإتجاهات المستقبلية في الوفيات حسب الأعمار ،و إلى ان المكاسب المحققة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة سوف تعرف وحسب التغيرات التي ستحدث لتركيبة العمرية للمجتمع الجزائري ستقل في الأعمار الشابة لتكون بسنبة أكبر في الأعمار المتقدمة ،و أضف إلى ذلك إلى تعمر السكان فإن النمط العمري للوفيات سيكون في أعلى الأعمار و من أهم الأسباب الرئيسية وحسب فترة التوقعات و ذلك بزيادة الإنخفاض في معدلات وفيات الأطفال و اتجاه السكان نحو الشيخوخة ،وكما تشير التفسيرات النظرية المحتملة لحدوث تسارع في وفيات الأعمار المتقدمة هو قصر فترات الإنتقال الديمغرافي الذي عرفته الجزائر و كذلك التحول الوبائي وتغير اتجاهات الأمراض ،فان من البيانات التي يمكن الاستناد عليها أن أكبر عدد من الوفيات سيكون بسبب سن الشيخوخة وما تعرفه هذه الأخيرة من تباينات في صحة السكان

سواء الجسدية أو النفسية ،وحسب الفرضية المنخفضة للوفيات و حسب التقديرات المستقبلية في آفاق 2058 فإن نسبة

الوفيات ستبلغ في الفئة العمرية من (60-64) بـ 1.86% ،في حين ستعرف النسب إرتفاعا تدريجيا أين ستقدر في الفئة العمرية من (65-69) بنسبة 3.57 % و لترتفع حسب الإسقاطات من 8.05% إلى 27.7% للفئة العمرية من 75-79 و 80+ بحيث تكون عند جنس الإناث أكبر بحكم أن معدلات بقائهن أكبر من الذكور .

3.التطور المستقبلي للعدد الإجمالي لسكان حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

جدول رقم 82: تطور المستقبلي لعدد الإجمالي السكان الجزائر للفترة 2008- 2058

الوحدة (بالمليون)

الفرضية / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	**34.591.000**	**34.591.000**	**34.591.000**	**34.591.000**
2018	**42.279.303**	**41.942.778**	**41.610.939**	**41.535.062**
2028	**50.067.492**	**48.800.604**	**47.574.264**	**47.300.108**
2038	**57.781.237**	**54.881.339**	**52.095.458**	**51.546.723**
2048	**67.972.401**	**61.828.366**	**56.121.404**	**54.992.255**
2058	**79.697.096**	**68.338.590**	**58.294.520**	**56.297.824**

المصدر :إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

من معطيات الجدول يتضح ان تقديرات عدد السكان حسب التوقعات السلاسل المختلفة و ذلك حتى عام 2058 ،أظهر اختلافا واضحا بين التقدير المرتفع و الثابت ،بينما كان هناك تقارب إلى حد كبير بين التقدير المتوسط و المنخفض

تشير تقديرات الإسقاطات السكانية إلى أن إجمالي عدد السكان الجزائر و انطلاقا من السنة المرجعية (2008) قدر بـ34.5 مليون وحسب توقعاتنا سيبلغ 42.2 مليون نسمة سنة 2018 وهو ما توقعه الديوان الوطني للإحصاء حسب منشوراته سنة 2017[1] على أن يبلغ في سنة 2018 بـ 42.2 مليون نسمة ،ويتوقع أن يزيد عدد السكان الإجمالي للجزائر ، بوتيرة سريعة جدا و ذلك وفقا لافتراضات الخصوبة ذات

[1] www.ONS.dz consulté le 17/10/2017

الإسقاط العالي بزيادة قدرها 45 مليون ليحقق بذلك 79 مليون نسمة في آفاق 2058 ومن نتائج فرضية الإسقاط الثابت للخصوبة يتوقع أن يبقى عدد السكان الإجمالي مرتفعا بزيادة قدرها 34 مليون نسمة على طول فترة الإسقاط أي أن يبلغ 68 مليون بحلول 2058 ،في حين سيبلغ عدد السكان الإجمالي لتوقعات فرضية المتغير المتوسط والمنخفض للخصوبة على أن يزيد ما بين 58و56 مليون نسمة في آفاق 2058 ،أي بزيادة ما بين 22و 24 مليون نسمة على التوالي .

1.3 التطور المستقبلي لنسبة النمو الطبيعي لسكان الجزائر

يتوقع أن ينتج عن التطورات المستقبلية و التي سوف تعرفها نسبة النمو الطبيعي لسكان الجزائر و التي ترتكز وبدرجة كبيرة على المنحى الذي سيتخذه مؤشر الخصوبة في المستقبل و على حسب الفرضيات التي تمت صياغتها ،بحيث سيعرف تفاوتا بين مختلف الفرضيات التي تم توقعها حيث ينتظر أن تنخفض نسبة النمو الطبيعي بـ0.05% و 0.21% على التوالي حسب الفرضية المنخفضة للخصوبة و الفرضية المتوسطة في حين ستشكل نسبة ما بين 1.54%و 0.9%للفرضية المرتفعة والثابتة للخصوبة في آفاق2058 ،و من خلال المنحنى يمكن التمييز بين ثلاثة حالة لنمو السكان الجزائر في المستقبل تبعا لفرضيات الإسقاط وهي كالتالي :

- حالة النمو السكاني البطيء (فرضية الإسقاط العالي للخصوبة)
- وصول المجتمع الجزائري لحالة الاستقرار (وتمثله كل من فرضية الإسقاط الثابت و المتوسط للخصوبة)
- الحالة الثالثة تتمثل في تناقص السكان(و تمثله فرضية الإسقاط المنخفض للخصوبة)

و هو ما سيوضحه المنحنى التالي :

منحنى رقم 36: تطور نسبة النمو الطبيعي لسكان الجزائر حسب الفرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058

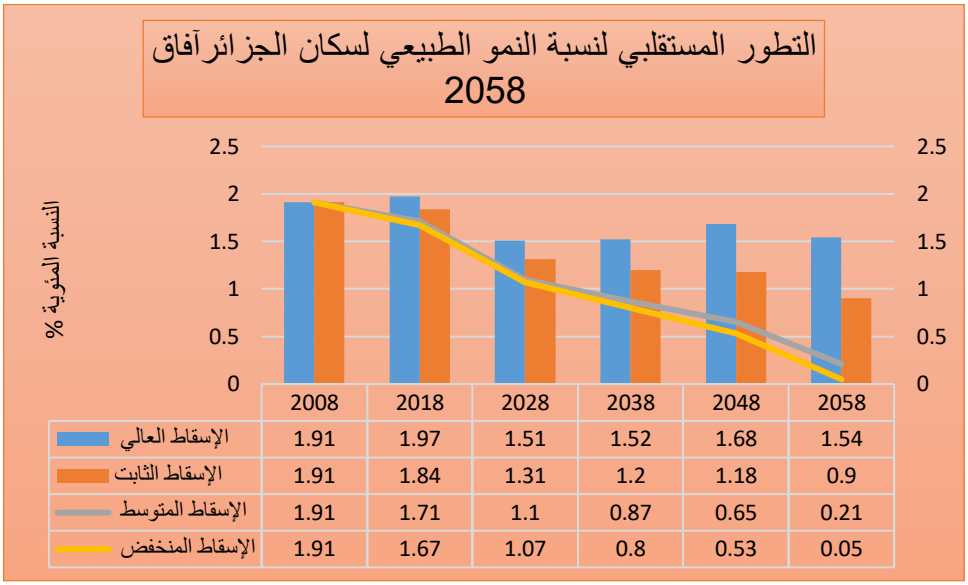

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
الإسقاط العالي	1.91	1.97	1.51	1.52	1.68	1.54
الإسقاط الثابت	1.91	1.84	1.31	1.2	1.18	0.9
الإسقاط المتوسط	1.91	1.71	1.1	0.87	0.65	0.21
الإسقاط المنخفض	1.91	1.67	1.07	0.8	0.53	0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إسقاطات برنامج Spectrum

2.3تطور نسبة النوع خلال فترة الإسقاط لسكان الجزائر في الفترة ما بين 2008-2058

ويعد التركيب النوعي محوراً مهماً في الدراسات السكانية بوصفه النافذة التي من خلالها يكشف النقاب عن مقدار العمالة والهجرة ومعدلات المواليد والزواج وتوزيع السكان مهنياً.[1] وكذلك تبرز أهميته لأنه عندما يكون عدد كل من الجنسين في أي عمر غير متساوٍ يؤدي إلى انحراف نسبة النوع عما هو مفترض[2]ويعزى هذا التفاوت في نسبة الجنسين بين الذكور والإناث إلى أسباب عدة، منها تباين معدلات الوفيات في كلا الجنسين، وزيادة المهاجرين، ، أو زيادة عدد المواليد الذكور اذ يبلغ متوسطها نحو (105%) في معظم أرجاء العالم[3]

(1) عدنان عناد الفكيكي، «**التباين المكاني لنسبة النوع في قضاء الزبير بموجب تعداد 1997**»، مجلة البحوث الجغرافية، العدد07،كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة، 2006، ص245.
(2) نورما ماك آرثر، **الإحصاء السكاني**، ترجمة عبد الحليم القيسي، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، 1981، ص 19.
(3) ندى نجيب سلمان،«**التباين المكاني لتركيب سكان محافظة بغداد لعام 1997**»، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 52، كانون الأول 2002، ص55.

جدول رقم 83: تطور نسبة النوع خلال فترة الإسقاط لسكان الجزائر في الفترة ما بين 2008- 2058

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	102.31	102.31	102.31	102.31
2018	102.8	102.36	102.33	102.25
2028	102.81	102.74	102.67	102.37
2038	102.96	102.81	102.66	102.02
2048	103.09	102.84	102.56	101.38
2058	103.31	102.93	102.47	100.54

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

من معطيات الجدول يلاحظ ان نسبة النوع في الجزائر وحسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة وحسب فرضية الإسقاط العالي فإن نسبة النوع ستعرف زيادة ستقدر بـ 1.74%خلال الفترة من 2008-2058 أي 102 ذكر مقابل 100 أنثى ، أما نسبة الزيادة التي ستقدر وحسب فرضية الإسقاط الثابت للخصوبة بـ 1.36% في حين الزيادة التي ستقدر حسب فرضية الإسقاط المتوسط بـ 0.9% ،أما حسب فرض الإسقاط المنخفض ستسجل بالسالب والمقدر بـ 1.12-% وهذا راجع أساس إلى عامل المؤشر التركيبي للخصوبة المنخفض ،و إجمالا فإن معدل الذكور وعلى طول فترة الإسقاط ستكون ثابت أي مقدر بـ 102 ذكر مقابل 100 أنثى في آفاق 2058

4.التطور المستقبلي لتوزع الهيكلة العمرية لسكان الجزائر حسب الفرضيات 2008-2058

تحظى دراسة التركيب العمري بقدر كبير من الأهمية في الدراسات السكانية لدلالته الخاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وأثره في الخصائص الديموغرافية المختلفة[1] للمجتمع السكاني و إن معرفة هذه الخصائص في مرحلة من المراحل ، مما يتيح للباحثين الديمغرافيين التنبؤ بكيفية تطور السكان في المستقبل[2] ، وعادةً ما تلجأ الدراسات السكانية إلى تصنيف التركيب العمري للسكان إلى فئات (خمسية وعشرية) أو إلى ثلاث فئات عمرية كبرى، هي فئة صغار السن (اقل من 15 سنة)، وفئة البالغين أو متوسطي السن (15-64 سنة)، وفئة كبار السن او المسنين (65 فأكثر)،وبالتالي إتاحة الفرصة للتخطيط

[1] عدنان عناد الفكيكي، «**مؤشرات التركيب العمري في محافظة البصرة بموجب تعداد 1997**»، مجلة الدراسات الجغرافية، العدد 3، جامعة البصرة، 2006، ص 60.

[2] شمعون صقر الرفاعي ،« **دور التحول الديمغرافي في تغيير التركيب العمري لسكان سوريا**»، مجلة للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 35 ،العدد 6 ،جامعة تشرين ،سورية سنة 2013 ،ص 140

لمتطلبات التنمية من خلال معرفة حجم الفئات العمرية المستهلكة و تلك المنتجة التي تقع على عاتقها مسؤولية دفع عملية التنمية و تطويرها في المجتمع

تبرز المعطيات المتعلقة بالهيكلة العمرية لسكان التي أفرزتها نتائج الإسقاطات ،أنه من المنتظر أن تعرف تطورات ملموسة في الهيكلة العمرية لسكان و لكل الفئات خلال فترة الإسقاط .

1.4.التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضيات الإسقاط العالي للخصوبة

منحنى رقم 37: نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط العالي للخصوبة

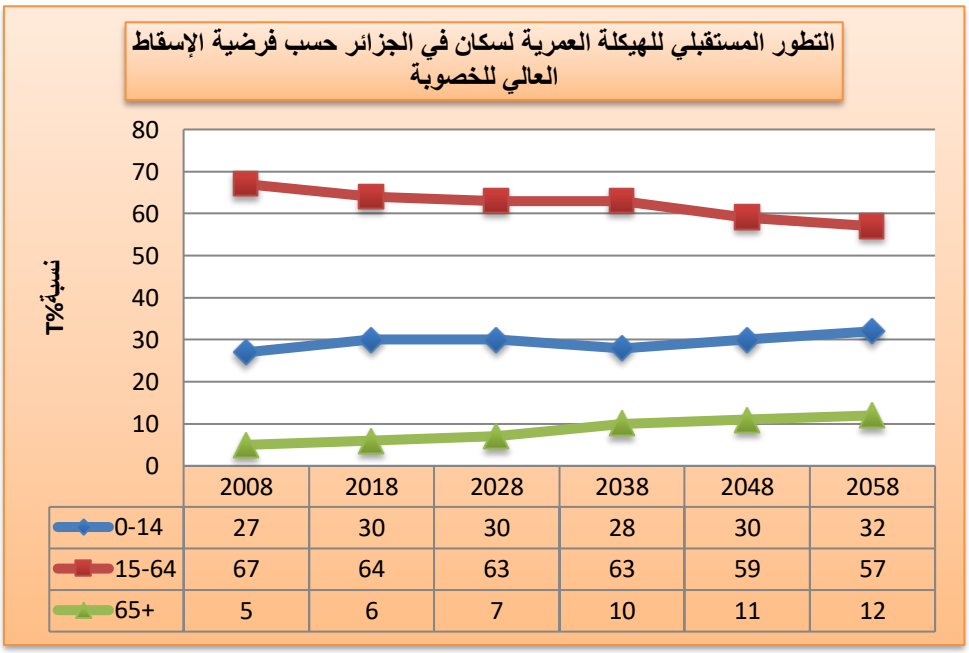

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
0-14	27	30	30	28	30	32
15-64	67	64	63	63	59	57
65+	5	6	7	10	11	12

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

يبين الجدول أثر افتراضات الخصوبة المختلفة على التركيب العمري لسكان خلال فترة الإسقاط من 2008-2058 وبالنسبة للفئة العمرية من (0-14)، وحسب الفرضية المرتفعة للمؤشر التركيبي للخصوبة ستعرف ارتفاع سيقدر بـ 32% في آفاق 2058 في مقابل ذلك تعرف النسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) نسبة متفاوتة بحيث ستبلغ وحسب التوقعات 57% على خلاف ما كان مسجلا في سنة الملاحظة (2008) والمقدرة بـ 67%، اما الأشخاص البالغين أكثر من 65+ ستعرف نسبهم تطور تدريجي أين ستبلغ النسبة في آفاق 2058 بـ 12%

2.4 التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضيات الإسقاط الثابت للخصوبة

منحنى رقم 38: نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط الثابت للخصوبة

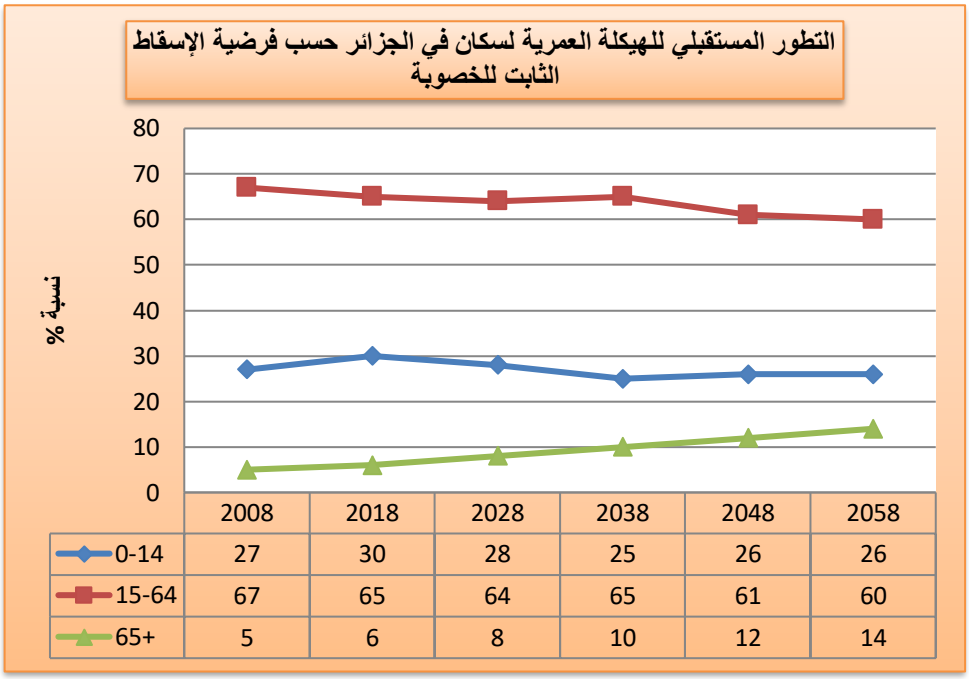

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
0-14	27	30	28	25	26	26
15-64	67	65	64	65	61	60
65+	5	6	8	10	12	14

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

من المنحنى الموضح لنتائج الإسقاطات السكانية للهيكلة العمرية لسكان الجزائر و حسب الإسقاط الثابت لمؤشر التركيبي للخصوبة ، و إستنادا إلى التوقعات فإن نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من (0-14) سنة ستقل تدريجيا وبداية من عام 2028 بنسبة 28% مقارنة بعام 2018 على أنها ستقدر بـ 30% ،لتواصل انخفاضها إلى 26% في آفاق 2058 ، وذلك على أساس أن هناك ركود في الولادات، أما بالنسبة لسكان الذين تتراوح أعمارهم من (15-64) ستقل نسبهم مقارنة بالسنة الملاحظة أين ستقدر بـ 60% في سنة 2058 ،على غرار الفئات العمرية السابقة فإن نسبة التطور التي ستعرفها الفئة العمرية من 65 فما فوق سيكون هناك نموا إيجابيا في نسبها أين ستقدر بحلول عام 2058 بـ 14% .

3.4 التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضيات الإسقاط المتوسط للخصوبة

منحنى رقم39: نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط المتوسط للخصوبة

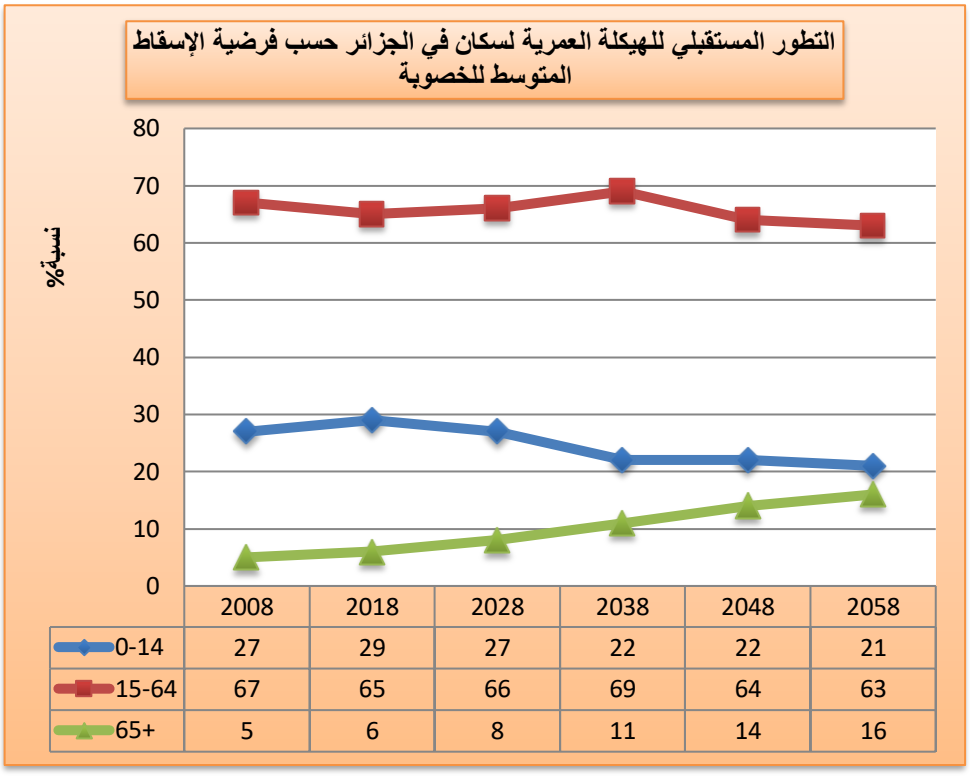

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
0-14	27	29	27	22	22	21
15-64	67	65	66	69	64	63
65+	5	6	8	11	14	16

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

و بحسب متغير الخصوبة المتوسط فإنه يتوقع إنخفاض السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (0-14) على طول فترة الإسقاط أين ستبلغ 21% بحلول 2058 ،في حين سترافق إنخفاض السكان صغار السن نسبة متفاوتة بالنسبة لسكان في سنة النشاط (15-64) أين ستبلغ أعلى نسبة في آفاق 2038 بـ 69% لتعود وتنخفض تدريجيا إلى غاية 2058 بنسبة 63 % مقارنة مع سنة الملاحظة (2008) بـ67% ،أما الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 65 سنة فأكثر تعرف تطورا في نسبها أين ستبلغ وبحلول عام 2058 بـ 16% و هذا بسبب كلما كان هناك إنخفاض في المؤشر التركيبي للخصوبة ستزداد نسبة كبار السن

4.4التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضيات الإسقاط المتوسط للخصوبة

منحنى رقم 40: نسبة التطور المستقبلي للهيكلة العمرية لسكان في الجزائر حسب فرضية الإسقاط المنخفض للخصوبة

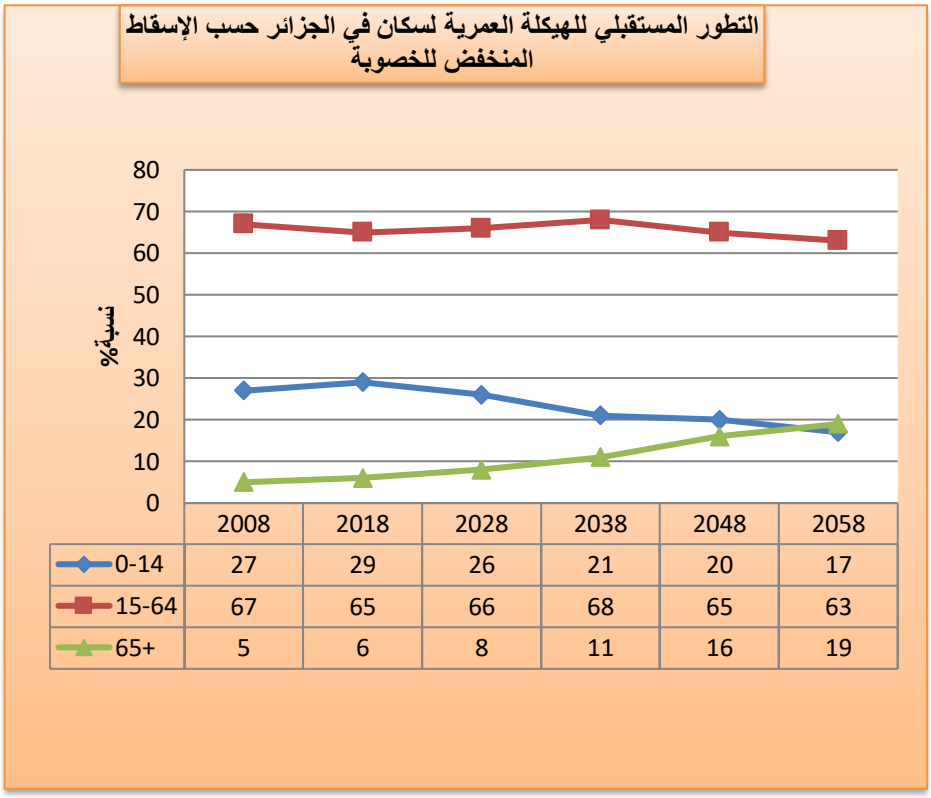

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
0-14	27	29	26	21	20	17
15-64	67	65	66	68	65	63
65+	5	6	8	11	16	19

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

يعرض المنحنى و حسب المتغير المنخفض للخصوبة و على أنه ما ميز التطور الملاحظ في هذه التركيبة العمرية هو التطور المستمر والإيجابي للفئة العمرية من 65+ فأكثر على عكس الفئات العمرية الأخرى بتطورها الواضح طيلة فترة الإسقاط، حيث من المنتظر أن تشهد إرتفاعا متواصلا بكل الفترات و يشير هذا الإرتفاع في نسبة الفئة العمرية 65+ فاكثر وببلوغه 19%من مجموع السكان في آفاق 2058 ،بحيث سيصبح المجتمع هرما ، في حين شكلت الفئة العمرية من السكان صغار السن (0-14) إنخفاضا شديد نتيجة الإنخفاض في مؤشر التركيبي الخصوبة أين بلغت 17% في آفاق 2058 ،أما السكان الذين هم في عمر النشاط الإقتصادي فهي أيضا عرفت نسب متفاوتة في نموها بحيث شكلت أعلى نسبة لها عام 2038 بـ 68% ،لتنخفض تدريجيا إلى غاية أن تصل إلى 63% .

5. الهرم السكاني للمجتمع الجزائري حسب التقديرات المستقبلية للسكان للفترة 2008-2058

إن دراسة العمر من الخصائص الديمغرافية المهمة في دراسة التنبؤات المستقبلية لسكان، بحيث يحتل الهرم السكاني أهمية كبيرة لدى الباحثين والدارسين وصناع القرار، لأنه يعطي فكرة عن الماضي وصورة للحاضر ورؤية للمستقبل الديمغرافي، ويعتبر من أسهل أنواع التمثيل البياني فهما لاختلافات التركيب العمري والنوعي بين المجموعات السكانية ،فعند رسم الفئات العمرية و النوعية رسميا بيانيا تكون النتيجة هرما قاعدته العريضة تمثل أصغر الاعمار ،و تمثل الجوانب بالتدرج صوب نقطة البداية الرئيسية الممثلة في النقص الناتج عن الوفيات في كل مجموعة عمرية تلو و الأخرى[1]

من خلال هرم السكاني و الذي يوضحه الشكل من خلال البيانات تعداد عام 2008 ،نجد ان الهرم يمتاز بقاعدة عريضة حيث يدل على ارتفاع نسبة صغار السن و تناقص الفئات العمرية بالاتجاه نحو قمة الهرم ، ومن الملاحظ على الهرم السكاني المتوقع سنة 2058 ،ووفقا للإسقاطات و تكوين شكل الهرم السكاني أن هناك حدوث انكماش في قاعدة في الفئة العمرية 0-4 و هذا راجع إلى إنخفاض الخصوبة و المتمثلة في معدل المواليد ، وكما لوحظ حسب الهرم السكاني ،أيضا إلى حودث تزايد في الفئات الوسطى لأن الفئات العريضة في قاعدة الهرم و التي ستصل إلى وسط الهرم السكاني يشير إلى توفير أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ،و ارتفاع نسبي في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر و هذا نتيجة ارتفاع توقع الحياة عند الولادة سيسهم في زيادة حجم هذه الفئة وهو ما سيوضحه الشكل التالي

[1] رشود بن محمد الخريف ،«**التركيب العمري و النوعي في المملكة العربية السعودية** » ،مجلة عن إدارة الملك عبد العزيز ،العدد 02 ،الرياض ،2003 ،ص165 .

الشكل رقم 15: تطور شكل الهرم السكاني في الجزائر حسب فترة الإسقاطات 2008-2058

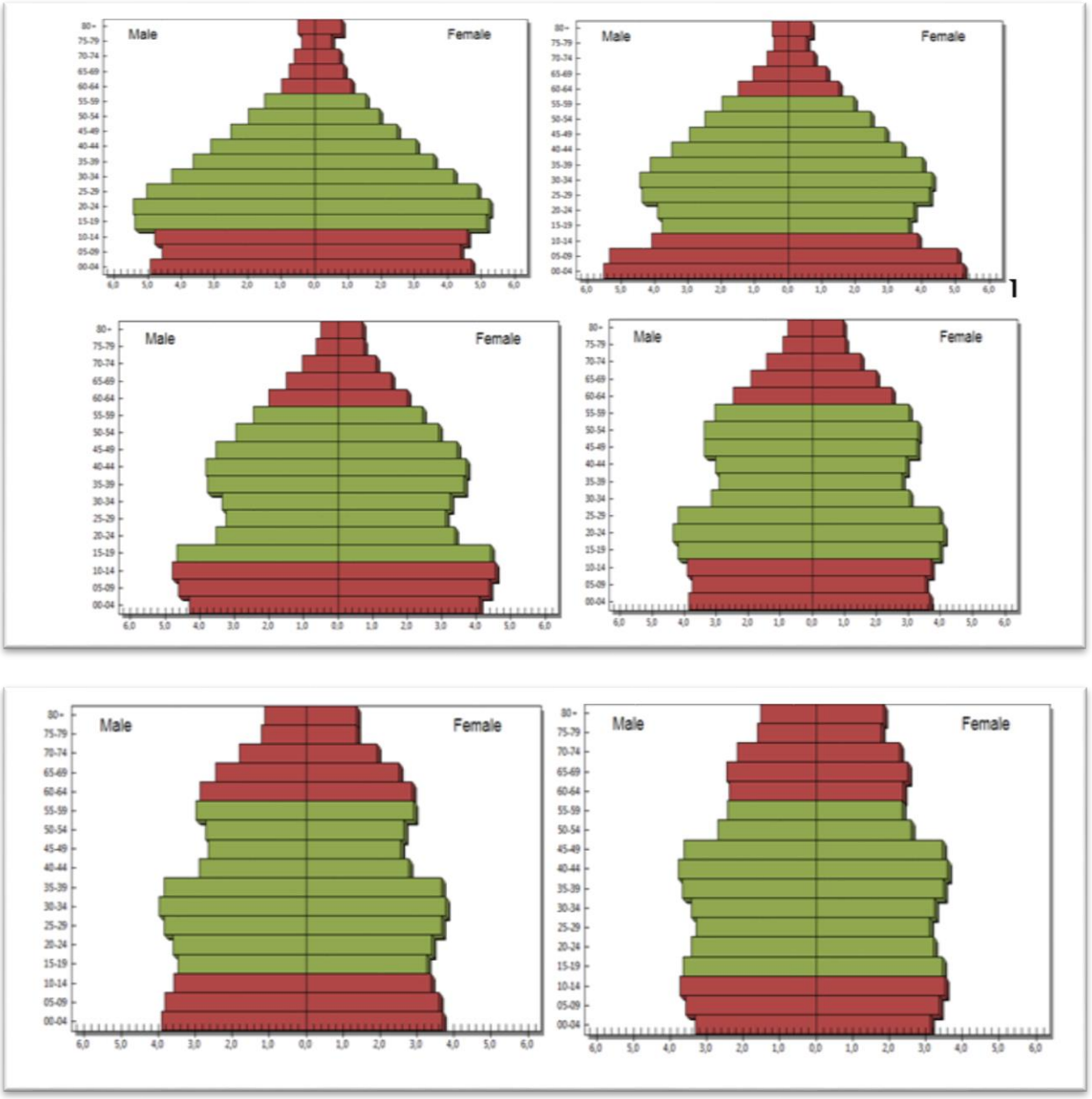

المصدر :الجدول رقم (12.11.10.09.08) من الملحق

6. تطور المستقبلي للعمر الوسيط لسكان الجزائر في آفاق 2058

يستعمل هذا المؤشر في علم السكان ليوضح لنا طبيعة التركيبة السكانية لأي مجتمع معين إذا كان فتي أم شائخ ،فإذا كان المؤشر يتزايد فهذا يعني أن المجتمع يتجه نحو الشيخوخة ،أما إذا كان العكس فمعنى ان المجتمع فتي ، ويقدر حاليا العمر الوسيط في العالم بـ 26 سنة ،أما بالنسبة لدول ذات التركيبة السكانية الفتية مثل اليمن فيقدر بـ 15 سنة ،اما المجتمعات الشائخة مثل اليابان فالعمر الوسيط لهذه الأخيرة فهو 41 سنة [1].

منحنى رقم41 : تطور العمر الوسيط لسكان الجزائر آفاق 2058

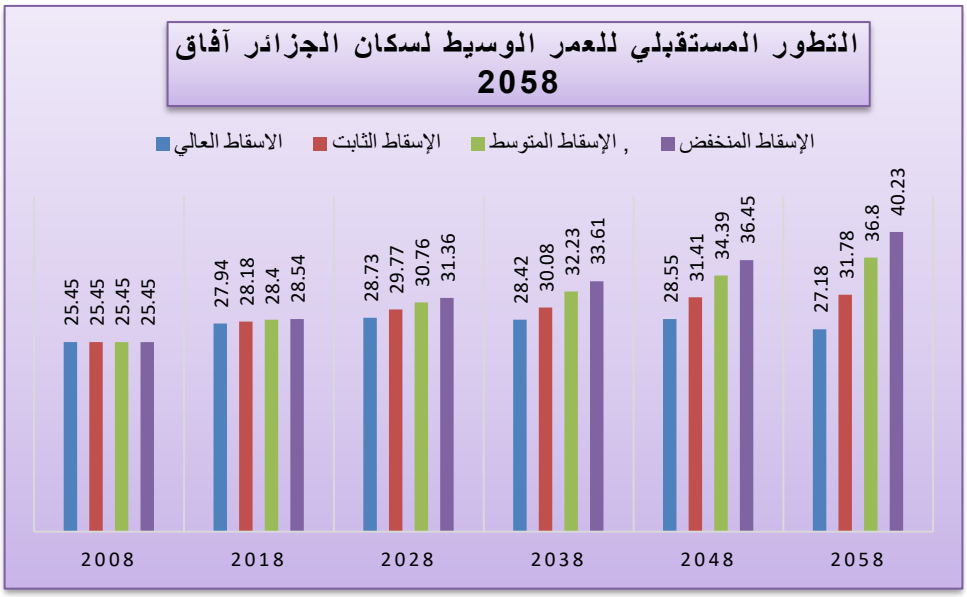

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على برنامج Spectrum

فمن خلال المعطيات التي تحصلنا عليها و معتمدين على الإسقاطات السكانية فوجدنا أن متوسط السن عند السكان في جميع الفرضيات و لكن وبحالة استثنائية فإن الخصوبة المنخفضة فشهدت تزايدا سريعا على غرار ما سجل لفرضيات الإسقاط العالي والمتوسط والثابت ، وهذا بفعل الإنخفاض المسجل في المؤشر التركيبي للخصوبة الفرضيات الأخرى حيث يتجاوز 30 سنة حسب الفرضيتين المتوسطة والثابتة في حين تراوح متوسط العمر ما بين 27و 28 عاما للفرضية المرتفعة ،وقد سجل أقصاه بـ 40 عاما الفرضية المنخفضة في آفاق 2058 و إن ارتفاع قيمة مؤشر العمر الوسيط إلى أكثر من 27 سنة و بداية من سنة 2028 ،يعني أن نصف السكان ستكون أعمارهم أكبر ، وهذا ما سيدل على أن الجزائر ستدخل مرحلة شيخوخة السكان التي ستواجه تحديات في تلبية احتياجات هذه الفئة من السكان .

[1] حكيم الغول ،**تطور أمد الحياة في الجزائر و عوامل تحسنه ما بين 1966-**2008 ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في الديمغرافيا ، كلية العلوم الإجتماعية ،جامعة وهران السانيا ،سنة 2013 ،ص71

III. العائد الديمغرافي في الجزائر آفاق 2058

يشير العائد الديمغرافي إلى النمو الاقتصادي الذي ينجم عن التغيرات التي تشهدها كل من معدلات الوفيات والخصوبة، وانخفاض نسبة العبء الديمغرافي نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وانخفاض المعدلات وتأثر النمو لدى الفئات غير القادرة على العمل بالمقارنة مع الفئات المنتجة. ويحدث ذلك في المجتمعات التي لديها قدرة على إحداث توازن ممنهج ومنظم بين النمو السكاني والموارد المختلفة في البلاد بحيث يتم تحقيق الرفاهية لكافة السكان بشكل عادل.

يمكن أيضا تعريف العائد الديمغرافي بأنه الفائدة التي قد يجنيها البلد الذي لديه أكبر عدد من السكان الذين هم في سن العمل نظرا لإنخفاض الخصوبة و الذي يستثمر بصورة فعالة في صحتهم و تمكنيهم و تعليمهم و توظيفهم من خلال العمل العام و إشراك القطاع الخاص [1]

حيث أصبح من البديهي أن منظور العائد الديمغرافي يمنح أساس استراتيجي في تركيز و تحديد أولويات الإستثمارات في الشعوب عموما و في الشباب خاصة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وينشأ عادة من خلال التفاعل التغير في الهيكلية العمرية ،إذ يظل امرا حيويا لتحقيق مطامح في التحول الإقتصادي إذ أن الديناميكيات السكان سوف تلعب دورا مهما في تسهيل النمو المرتفع و الشامل [2]و في الحد من الفقر إذا ما تم تسخير النسبة الكبيرة من الشباب بشكل جيد ،فهم قادرين على دفع مجتمعاتهم نحو تحقيق إنجازات اقتصادية كبيرة

1.تقديرات العائد الديمغرافي في الجزائر

1.1 . إسقاطات الفئة النشيطة للفترة 2008-2058

يمكن أن يؤثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية بطرق شتى ويمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى تحفيز الطلب على السلع والخدمات، ويمكن أن يوفر النمو السكاني القوى العاملة، التي يحتاجها إقتصاد مزدهر أو قد يؤدي إلى ارتفاع معدل العمالة الناقصة والبطالة إذا لم تتبع وتيرة خلق الوظائف لتوسع القوى العاملة [3]

إن تحديد الآفاق المستقبلية للفئة النشيطة في الجزائر حتى عام 2058، وبناءا على الإسقاطات السكانية لسكان التي تم تقديرها حسب عناصر الإنتقال الديمغرافي، ويتوقف تطور الفئة النشيطة و بشكل خاص على الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، ويستند في تحديد اتجاهاتها إلى ما يعرف

[1] اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية إفريقيا الاجتماعية العمل و العمالة، «**الاستثمار في العمالة و الضمان الاجتماعي من أجل تعزيز العائد الديمغرافي** »، الدور العادية الثانية، الجزائر العاصمة ،24-28 أفريل، الجزائر ،2017، ص 1

[2] اللجنة الفنية المتخصصة لتنمية إفريقيا الاجتماعية والعمل والعمالة، مرجع سابق، ص 1

[3] Edabel ,opcité ,p14.

بفرضيات الإسقاط لمجموع من السكان في سن العمل و التي تتركز إلى افتراضات مختلفة تتمثل في توسيع نطاق التقديرات و الإتجاهات الماضية [1]،والمرتكزة أساس على المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل/ إمرأة)

.

2.1 .فرضيات الإسقاط الخاصة بالفئة النشيطة

من المتوقع أن يكون حجم الفئة النشيطة في المستقبل على إفتراض أن تكون زيادة معينة من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 ستكون في مرحلة ما وذلك وفقا للمتغيرات التي سوف تطرأ على الخصوبة ،ويحدد نموذج Rapid و بناءا على فرضيات لكل من الذكور والاناث في الفئات العمرية من 10-14 سنة و15-64 سنة ،و تبعا لهذه الفرضيات سوف يتم تحديد عدد السكان الناشطين لسنوات المقبلة ،وسيكون هناك إختلاف بسيط بين مختلف الإسقاطات وفقا الافتراضات المختلفة المتعلقة بمعدل الخصوبة الكلي

ويتم الاعتماد على البيانات الخاصة لسنة 2008 وهي سنة التعداد كسنة مرجعية في تقديرات المستقبلية للفئة النشيطة و التي سوف تكون وفقا لتقديرات برنامج Spectrumو التي تتوقف على جملة من الافتراضات وهي كما يلي [2]:

- إدخال البيانات الخاصة بمعدل مشاركة الذكور بعمر (10-14)سنة و التي بلغت في السنة المرجعية بـ16.4% و بفرض أن هذا المعدل سيتغير حسب فرضيات إسقاط المؤشر التركيبي للخصوبة المعتمدة خلال فترة التوقعات ،بحيث سيقوم برنامج Spectrum بتقدير معدلات السنوات المحصورة بين (2008-2058)
- إدخال معدلات مشاركة الذكور بعمر (15-64) مع العلم أنه بلغ في السنة المرجعية 73.5% ويتوقع أن يغير بناء على الفرضيات الخاصة بالخصوبة و بفرض أن يبلغ المعدل وحسب الإسقاط العالي بـ90 %، أما في الإسقاط الثابت ستبقى النسبة كما هي مقدرة في السنة المرجعية بـ 73.5%،و بفرض أنها ستبلغ في الإسقاط المتوسط والمنخفض ما بين 88 % 77%على التوالي .
- يتم إدخال معدلات المشاركة الخاصة بالإناث بعمر (10-14) سنة و التي قدرت بـ 15.1% في السنة المرجعية، وسيقوم برنامج Spectrumبتغيير المعدلات للفترة الإسقاط إستنادا إلى المعدلات التي تم توقعها من خلال التركيبة حسب العمر والجنس لمختلف فرضيات الإسقاط .

[1] Malik Koubi,et Anis Marrakchi, « **Projection de la population active à L'horizon 2070 »**,série des document de travail N°F1702,Institut National de la Statistique et des Etude Economiques,Farance, 9Mai,2017,p5.
Edabel,opcité,p17.[2]

- إدخال معدلات مشاركة الإناث بعمر (15-64) سنة بناءا على فرضيات الإسقاط التي تم توقعها إلى غاية آفاق 2058 و المتوقعة بـ48% للإسقاط العالي و 25% للإسقاط المنخفض ،35%للإسقاط المتوسط .
- فرضية البطالة: بناءا على معطيات السنة الأساسية في عدد البطالين سوف نعتمد على الفرضية الثابتة لأعداد البطالين خلال العشرية الأولى من الإسقاط و المقدرة في السنة الأساس بـ1169000 عاطل عن العمل يفترض ان تبقى أعداد العاطلين على العمل من سكان في سن النشاط الإقتصادي ثابتة إلى غاية فترة التوقع الأولى لسنة 2018 من أجل تقديرات عدد البطالين خلال فترة الإسقاطات

2. نتائج إسقاطات الفئة النشيطة

1.2 تقديرات نسبة المشاركة المستقبلية لكلا الجنسين (ذكور و إناث) في سوق العمل في عمر (14-10) حسب متطلبات برنامج Spectrum

جدول رقم 84: تطور نسبة معدلات المشاركة المستقبلية لكلا الجنسين (للذكور و الإناث) في عمر (14-10) خلال فترة الإسقاط 2008- 2058

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي		فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت		فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط		فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2008	16.4	15.7	16.4	15.7	16.4	15.7	16.4	15.7
2018	15.08	14.48	14.86	14.26	14.58	13.90	14.40	13.78
2028	13.76	13.26	13.32	12.82	12.76	12.26	12.40	11.86
2038	12.44	12.04	11.78	11.38	10.94	10.54	10.20	9.75
2048	11.12	10.82	10.24	9.94	9.12	8.82	8.40	8.02
2058	9.80	9.60	8.70	8.50	7.30	7.10	6.40	6.10

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

من المعطيات المرصودة في الجدول حسب معدلات المشاركة للفئة العمرية (14-10) حسب التركيبة العمرية المتوقعة خلال فترة الإسقاط، من المتوقع أن يتباطأ نموها خلال العقود المقبلة ويرجع إلى

مجموعة من العوامل و التي من أهمها إنخفاض معدلات الخصوبة كما هو مبين أين بلغ بـ 9% في آفاق 2058 حسب فرضية الإسقاط العالي لتنخفض تدريجيا أين ستبلغ حسب فرضية الإسقاط المنخفض بـ 6%

2.2 تقديرات أعداد المستجدين من السكان النشيطين إقتصاديا في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة

جدول رقم 85: تقديرات أعداد المستجدين من السكان النشطين إقتصاديا في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط في الجزائر للفترة من 2008-2058

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	10315000	10315000	10315000	10315000
2018	13952174	12610490	13532654	12969137
2028	17784466	14606860	16653528	15348582
2038	22260644	16480628	19661356	17383772
2048	26380280	17525848	21497278	18187066
2058	32090126	18874060	23176524	18591542

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

من خلال المعطيات المبينة في الجدول يتوقع أن تكون هناك زيادة في أعداد المستجدين في سوق العمل ،خلال السنوات القادمة و التي تختلف إلى حد ما بين فرضيات الإسقاط و على بحيث سيبلغ أعداد المستجدين في سوق العمل و وفقا لفرضية الإسقاط العالي و بحلول آفاق 2058 ستقدر بـ 32.09 مليون ناشط إقتصادي في حين ستسجل و حسب التوقعات في الفرضية المتوسطة ما يقارب 23 مليون ،لتيلها الفرضية الثابتة والمنخفضة أين سيقدر عدد السكان البالغين سن العمل 18 مليون و لكن بفارق زيادة مسجل لسكان الناشطين ما بين الفرضية الثابتة و المنخفضة بـ 282518 ناشط ،و كما هو معلوم فإن النشطين إقتصاديا هم عبارة عن العاملين والعاطلين من السكان ،و عند حدوث زيادة كل عام في هذه الفئة مع معدل بطالة مرتفعة فإن هذا ما يزيد من أعداد العاطلين .

بناءا على إسقاطات السكان النشطين للفترة 2008-2058 سوف يتم فيما يلي تقدير معدلات النشاط المستقبلية

1.2.2 تقدير معدلات النشاط المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة

منحنى رقم 42: تقدير معدلات النشاط المستقبلية بالنسبة لإجمالي السكان حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058

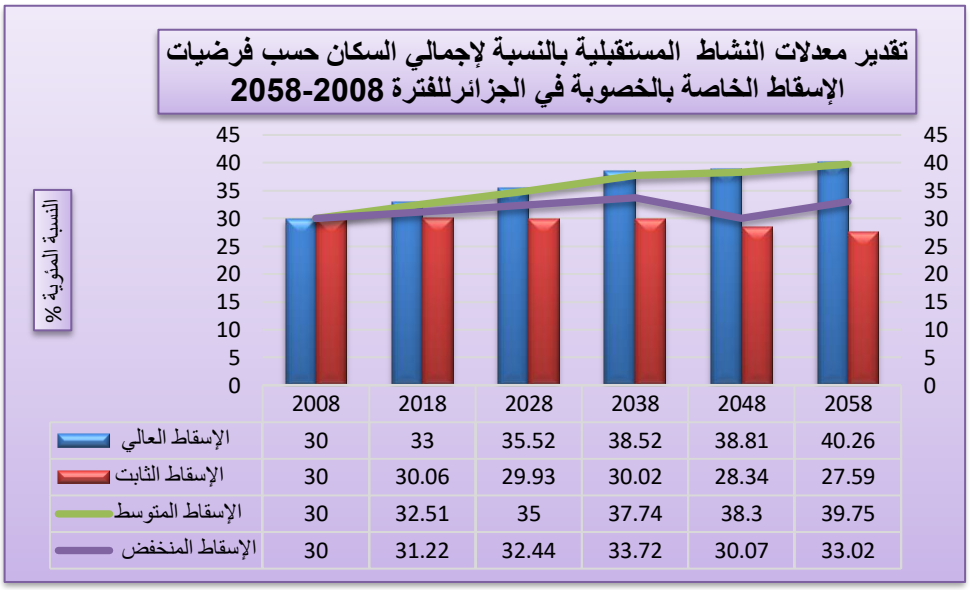

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
الإسقاط العالي	30	33	35.52	38.52	38.81	40.26
الإسقاط الثابت	30	30.06	29.93	30.02	28.34	27.59
الإسقاط المتوسط	30	32.51	35	37.74	38.3	39.75
الإسقاط المنخفض	30	31.22	32.44	33.72	30.07	33.02

المصدر: حساب الطالبة بناءا على إسقاطات البرنامج Spectrum للفئة النشيطة

يتم تحليل معدلات النشاط المستقبلية بالنسبة لإجمالي السكان والمستخرجة حسب إسقاطات الفئة النشيطة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058 إستنادا إلى الفرضيات المختلفة (الخصوبة) للتوقعات الديمغرافية [1] ويشير معدل النشاط الإقتصادي في سن العمل الأشخاص الأكثر احتمالا في سوق العمل و إن مقارنة معدلات النشاط التي تم التنبؤ بها خلال فترة الإسقاط بناءا على جملة الفرضيات الخاصة بالمؤشر التركيبي للخصوبة ،ويبين الجدول أن معدل النشاط ستظل إيجابية وثابتة نسبيا خلال معظم فترة الإسقاط حيث قدر لفرضية الإسقاط العالي بـ40.26% و39.75% لفرضية الإسقاط المتوسط و33.02% لفرضية الإسقاط المنخفض أما فرضية الإسقاط فكان أقل من الفرضيات السابقة بـ27.59 % وهو ما يبين الأثر الديمغرافي على معدلات النشاط المتوقعة .

و بعد حصولنا على المعطيات الإحصائية الخاصة بالسكان في سن النشاط الإقتصادي ،يمكن حساب السكان المشتغلين والبطالين لكافة سنوات التوقع .

[1] Daniel Brondel, Danièle Guillemot, Liliane Lincot, Pierre Marioni.« **La population active devrait encore augmenter pendant une dizaine d'années**» In: Economie et statistique, n°300, Décembre 1996,p15 http://www.persee.fr/doc/estat_0336-1454_1996_num_300_1_6172 consulté le21/07/2017 15:44

3.2 تقديرات أعداد المشتغلين حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة

جدول رقم 86: تقدير أعداد المشتغلين في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058

(وحدة مليون)

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	9146000	9146000	9146000	9146000
2018	12783174	11441490	12363654	11800137
2028	15316292	13480370	14604874	13863445
2038	17259352	15354138	15371482	13835327
2048	19435928	16398908	16440796	14666739
2058	22969198	17747120	17050730	14239803

المصدر :حساب الطالبة بناءا على إسقاطات الفئة النشيطة لبرنامج Spectrum

تبين التقديرات السكانية بأعداد المشتغلين من السكان في سن النشاط الإقتصادي لفرضيات الإسقاط المعتمدة على طول الفترة الممتدة من 2008-2058 ،و إعتمادا على المعطيات المتوقعة للفئة النشيطة فقد قدرت في الفرضية المرتفعة للخصوبة على أنه سيبلغ في آفاق 2058 بـ22.96 مليون مشتغل بفارق زيادة قدر بـ 13823198 مشتغل مقارنة بالسنة الأساس أي بنسبة نمو قدرت بـ 2.51% في حين وحسب توقعات الفرضية المتوسطة و الثابتة أين سيقدر بـ 17 مليون و بفارق زيادة مقدرة بـ 8601120 مشتغل بالنسبة لفرضية الإسقاط الثابتة و7804730 مشتغل لفرضية الإسقاط المتوسط وبنسبة نمو مقدرة بـ 1.9%و 1.8 % على التوالي ،أما بالنسبة للفرضية المنخفضة فسيقدر بـ 15 مليون شخص مشتغل كأدنى تقدير و إستنادا إلى هذه التقديرات يمكن حساب معدلات التشغيل وهو ما سيتم توضيحه من خلال تقديرات معدلات التشغيل و هي كالتالي :

1.3.2 تقديرات معدلات التشغيل المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة

منحنى رقم 43: تقدير معدلات التشغيل المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058

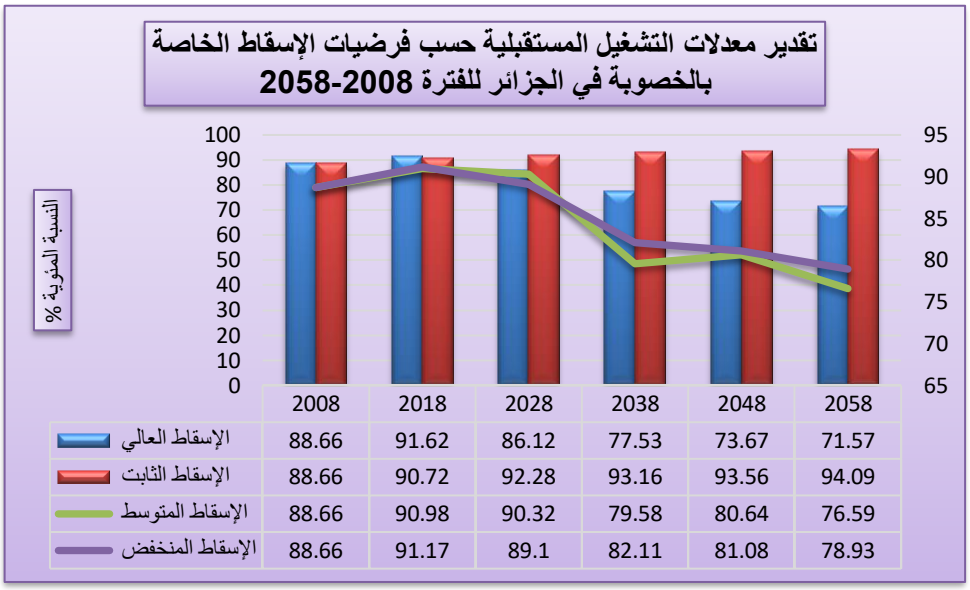

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
الإسقاط العالي	88.66	91.62	86.12	77.53	73.67	71.57
الإسقاط الثابت	88.66	90.72	92.28	93.16	93.56	94.09
الإسقاط المتوسط	88.66	90.98	90.32	79.58	80.64	76.59
الإسقاط المنخفض	88.66	91.17	89.1	82.11	81.08	78.93

المصدر: حساب الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

إن التغير البنيوي في الهيكلة العمرية ومع تزايد عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل ،سوف تظهر أهمية كبيرة في تعزيز العائد الديمغرافي لذا ينبغي إعطاء الأولوية لسياسات التي ترفع معدلات التشغيل و إستنادا إلى فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة و التقديرات لمعدلات التشغيل في الجزائر في آفاق 2058 عرفت في بدايتها ارتفاعا قدر بحوالي 90% والملاحظ من الشكل أن المعدلات لفرضيات الإسقاط الثابت ستبقى مرتفعة على طول فترة التوقع و التي تعرف زيادة تدريجية في معدلاتها مقدرة في آفاق 2058 بـ94.09 % ،لتليها معدلات التشغيل المستخرجة حسب فرضية الإسقاط المنخفض بـ 78.93% لتحتل معدلات التشغيل لفرضية الإسقاط المتوسط بـ76.59 % و 71.57% لفرضية الإسقاط العالي المتوقعة في سنة 2058 .

4.2 تقديرات أعداد العاطلين عن العمل في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة

جدول رقم 87: تقديرات أعداد العاطلين عن العمل في سوق العمل حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة للفترة مابين 2008-2058 في الجزائر

(وحدة مليون)

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	1169000	1169000	1169000	1169000
2018	1169000	1169000	1169000	1169000
2028	2468174	1126490	2048654	1485137
2038	5001292	1126490	4289874	3548445
2048	6944352	1126490	5056482	3520327
2058	9120928	1126490	6125796	4351739

المصدر: حساب الطالبة بناءا على إسقاطات الفئة النشيطة لبرنامج Spectrum

تشير الإسقاطات السكانية المتعلقة بالبطالة و بالاستناد إلى الآثار الديمغرافية من سوق العمل و المستخرجة من خلال التوقعات الخاصة بالفئة النشيطة و التي تختلف حسب فرضيات الإسقاط على طول فترة التوقع مع المحافظة على ثابت عدد العاطلين في الفترة الأولى من التوقع ما بين (2008-2018) من أجل إستخراج عدد العاطلين، للفترات القادمة من الإسقاط ،أين سيبلغ و حسب فرضية الإسقاط العالي بـ9 ملايين عاطل في حين سيبقى عدد العاطلين حسب فرضية الخصوبة الثابتة للإسقاط إستقرار في عدد البطالين و متوقع بـ 1126490 عاطل إلى غاية آفاق 2058 ،في حين سيتوقع أن يبلغ 6 و 4 ملايين لكلا من الفرضية المتوسطة والمنخفضة على التوالي .

1.4.2 تقدير معدلات البطالة المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة

منحنى رقم 44: تقدير معدلات البطالة المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058

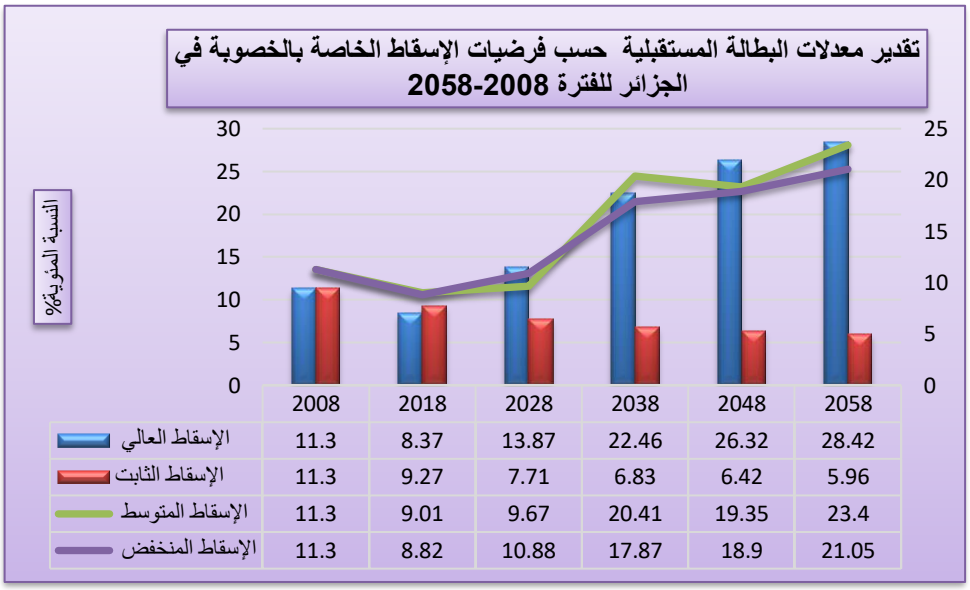

	2008	2018	2028	2038	2048	2058
الإسقاط العالي	11.3	8.37	13.87	22.46	26.32	28.42
الإسقاط الثابت	11.3	9.27	7.71	6.83	6.42	5.96
الإسقاط المتوسط	11.3	9.01	9.67	20.41	19.35	23.4
الإسقاط المنخفض	11.3	8.82	10.88	17.87	18.9	21.05

المصدر: حساب الطالبة بناءا على إسقاطات الفئة النشيطة لبرنامج Spectrum

وبالنظر إلى الإسقاطات السكانية وعلى إفتراض بقاء عدد العاطلين ثابت في الفترة الأولى من التوقع (2008-2018) ستعرف معدلات البطالة إنخفاض تراوحت ما بين 8% و9% ،وستعرف معدلات البطالة لفرضية الإسقاط العالي ارتفاع في معدلات تراوحت ما بين 13.87% سنة 2028 لتعرف زيادة تقدر بـ28.42% سنة 2058 في حين ستسجل على طول الفترة الممتدة من (2028-2058) معدل بقيمة 15.10 % ،ولقد عرفت معدلات البطالة أدنى إنخفاض لها بالنسبة لفرضية الإسقاط الثابت طول فترة التوقع مسجلة بذلك معدل 5.96% في آفاق 2058 ، ومن الشكل الملاحظ لمعدلات البطالة لكل من فرضيات الإسقاط المتوسط والمنخفض عرفت إنخفاضا على طول الفترة (2008-2028) مسجلة بذلك 9.67% و10.88% على التوالي لسنة 2028 ومع بداية سنة 2038 سترتفع المعدلات إلى غاية أن تبلغ في آفاق 2058 بـ23.4 % لفرضية الإسقاط المتوسط و 21.05% لفرضية الإسقاط المنخفض

3.التطور المستقبلي لحجم العمالة النسائية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

جدول رقم 88: التطور المستقبلي لحجم العمالة النسائية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008 -2058

(المليون)

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	**1730000**	**1730000**	**1730000**	**1730000**
2018	3219039	2270235	2778330	2503525
2028	4696763	2693156	3830719	3183039
2038	6586794	3019219	4911258	3793863
2048	8584273	3248369	5800397	4193559
2058	11323227	3592006	6707754	4522041

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

من المعطيات المستخرجة لحجم العمالة النسائية المستقبلية في آفاق 2058 ستعرف تطورات وفق لفرضيات الخصوبة المتوقعة ، و إستنادا إلى فرضية الإسقاط العالي سيبلغ حجمها بما يقارب 12 مليون عاملة ،لتليها وحسب فرضية الإسقاط المتوسط بـ 6 مليون و4 مليون لفرضية الإسقاط المنخفض و بأقل حجم لفرضية الإسقاط الثابت بـ 3 مليون ،مما يعزي توفير حجم كافي مناصب الشغل للعمالة الوافدة للنساء من اجل تعزيز مكانتها الاقتصادية و بذلك يكون لها دور أساسي في تفعيل التنمية الاقتصادية .

4. تقديرات نسبة مشاركة المستجدون في سوق العمل وفقا لنوع

إن الخصائص الديمغرافية ليست إلا وجها للعملة و الوجه الاخر هو ميل السكان إلى المشاركة في سوق العمل و هذا الميل يقاس بمعدلات المشاركة و التي تتباين وفقا للجنس و تبين الإتجاهات العامة في تطور القوى العاملة أن مشاركة الذكور أعلى من مشاركة الإناث، إلا انها ستعرف إرتفاعا بقدر مملوس بالنسبة للإناث مستقبلا من المستوى المنخفض إلى مستوى أفضل ناتج عن تحسن في أدوار النوع الاجتماعي و لكنه لايزال منخفضا حسب المعايير الدولية

1.4 .تقديرات نسبة مشاركة أعداد المستجدين الجدد في سوق العمل لكلا الجنسين

أما من حيث التوزيع النوعي للمستجدين في سوق العمل فيلاحظ منذ بداية فترة الإسقاط إلى غاية نهاية التوقع توجد غلبة للذكور حيث يمثلون نسبة مشاركة 73.5%في السنة الأساس و التي تم الاعتماد عليها لتحقيق التوقعات إلى غاية آفاق 2058 ،مقابل 15.1%للإناث غير أن هذا النمط من التوزيع سوف يتغير تدريجيا في التحسن لصالح الإناث حيث ستقدر نسبة المستجدات في سوق العمل في آفاق 2058 بـ48% مقارنة بالذكور و المحتمل أن تصل إلى 90% و ذلك لفرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي ،في حين ستقدر نسبة مشاركة الإناث حسي السيناريو المتوسط والمنخفض للخصوبة بـ35%و 25% على التوالي ،و على هذا التوزيع النوعي للمستجدين في سوق العمل سوف يتطلب سياسات و إجراءات ملائمة للتغيرات التي ستحدث في هيكل سوق العمل و هو ما سيوضحه الجدول التالي

جدول رقم 89: تطور نسبة المشاركة لأعداد المستجدين الجدد في سوق العمل لكلا الجنسين على طول فترة التوقع من 2008-2058 إستنادا إلى فرضيات الإسقاط للخصوبة

الفرضيات / السنة	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي		فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت		فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط		فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2008	73.5	15.10	73.5	15.1	73.5	15.1	73.5	15.1
2018	76.80	21.68	73.5	15.1	76.40	19.08	74.20	17.08
2028	80.10	28.26	73.5	15.1	79.30	23.06	74.90	19.06
2038	83.40	34.84	73.5	15.1	82.20	27.04	75.60	21.04
2048	86.70	41.42	73.5	15.1	84.81	30.62	76.30	23.02
2058	90	48	73.5	15.1	88	35	77	25

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

5.مناصب الشغل الواجب تحقيقها خلال فترة الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

ستلعب التغيرات الديمغرافية دورا مهما خلال السنوات القادمة ،في نمو الفئة النشيطة و تركيبتها بحيث سيكون على القطاع الإقتصادي و التشغيل التكيف مع التصاعد الكبير والحتمي في فئة السكان النشطين و التي ستؤثر و بشكل كبير على الطلب على العمل وتوفير العدد اللازم من مناصب الشغل[1] .

جدول رقم 90:تطور عدد المناصب الواجب توفرها حسب فرضيات الإسقاط بالخصوبة في الجزائر للفترة ما بين 2008-2058

الوحدة (بالألف)

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	323563	323563	323563	323563
2018	338733	183619	288313	224328
2028	445432	215799	334822	245248
2038	430062	140517	241306	138892
2048	436658	89760	141634	32000
2058	796456	214727	230599	75089

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

و أخذا بالاعتبار التغيرات الديمغرافية في حجم وهيكلة السكان و ارتفاع في معدلات المشاركة بين الإناث فإن عدد الوظائف التي يجب توفيرها ،فمن خلال نتائج الجدول و الموضحة حسب كل فرضية و من خلال الإحصائيات المتحصل عليها استناد إلى التوقعات التي تم استخراجها وفقا لبرنامج Spectrum ، فحسب الفرضية ذات الإسقاط العالي فإن عدد المناصب الواجب توفرها عرفت تزايد من السنة الأساس إلى غاية سنة 2028 أين ستقدر بـ 445432 منصب عمل لتعرف في سنة 2038 إنخفاض بحوالي 15370 ألف منصب عمل مقارنة بسنة 2028 ،ليعاود الارتفاع إلى غاية أن يبلغ في آفاق 2058 بـ796456 ألف

[1] صندوق الأمم المتحدة لسكان تقرير، **التغير الديمغرافي :فرصة التنمية (فلطين 2030)**، ،2016 ،ص 174 .

منصب عمل ،و إن مناصب العمل الواجب توفرها إستنادا على فرضية الإسقاط الثابت لمعدل الخصوبة فإنها تعرف تذبذبا في عدد المناصب المتوقع إنشائها لتعرف التوقعات فسنة 2048 أقل إنشاء في عدد المناصب أين سيقدر بـ89760 ألف مناصب مقارنة بسنوات التوقع الأخرى ، اما حسب الفرضية المتوسطة بحيث ستقدر عدد المناصب الواجب توفرها اقل عدد في سنة 2048 بـ141634 منصب عمل ،و نفس السياق ستتخذه مناصب الشغل حسب فرضية الإسقاط المنخفض للخصوبة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطي الضخم من الأشخاص في صفوف البطالة و العمالة الناقصة و الذين هم يتطلعون إلى فرص توفر مناصب العمل .

6.الإعالة الديمغرافية المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

أدت التغيرات التي حدثت على مستويات كل من الخصوبة والوفيات إلى إحداث تغيرات في الهيكل العمر للسكان ،و الذي بدوره احدث تغيرا في نسب الإعالة الديمغرافية التي تعد من الخصائص الأساسية لسكان ،التي تعتمد على عدد الأفراد الذين يفترض ان يعتمد عليهم جملة من السكان في حياتهم اليومية ،من صغار السن و كبار السن ،بحيث تعد نسبة الإعالة مؤشرا رئيسيا للاعتماد الديمغرافي [1]

[1] http://www.oecd.org/ consulté le 21/09/2017 09 :26

جدول رقم 91: تطور نسبة الإعالة المستقبلية حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008-2058

الوحدة النسبة المئوية (%)

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	55	55	55	55
2018	56	55	53	53
2028	60	56	52	51
2038	59	54	49	48
2048	70	63	55	54
2058	77	67	58	58

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على إسقاطات برنامج Spectrum

إن الزيادة في فئة السكان النشطين و بمقارنة مع مجموع السكان و مغزاها بما يتعلق بالعوائد الديمغرافية ،و نسب الإعالة الإقتصادية (أي نسبة المعالين إقتصاديا إلى السكان النشطين)،و تفسير للعبء الذي تمثله الإعالة وحسب فرضيات الإسقاط فقد عرفت نسبة الإعالة حسب فرضية الإسقاط العالي للخصوبة نسبة 77%و التي تفسر بأن 77 شخص معال لكل 100 شخص ،في حين شكلت وحسب فرضية الإسقاط الثابت للخصوبة نسبة 67% ،و مع تراجعت في نسبة الخصوبة سيكون هناك تراجع في نسبة الإعالة والتي باتجاه أكبر في إعالة الاشخاص البالغين أكثر من 65 سنة فأكثر أين ستقدر وحسب التوقعات لكل من فرضية الإسقاط المتوسط والمنخفض للخصوبة أن تشكل نسبة 58%لكل 100 شخص معال و ذلك في آفاق 2058 ، و على الأرجح أن يساهم هذا الاتجاه في تحسين الادخارات و الإستثمارات و تعزيز النمو الاقتصادي ،إذا رافقته تدابير وسياسات ملائمة، و أنه وحسب العقود القادمة سيتجه المجتمع الجزائر إلى احتوائها لأعداد لا بأس بها من المسنين ،بحيث ستؤثر نسبة الإعالة الديمغرافية على السياق العام للسياسات الإجتماعية و أنواع الإحتياجات ،و إن تطورها هو من وظيفة معدلات الوفيات و الخصوبة ،و يعود هذا التغير في نسبة الإعالة إلى الإتجاهات المتباينة في كلا طرفي التوزيع العمري والنوعي لسكان .

[1] Valérie Chauvin, Mathieu Plane« **2000-2040 : population active et croissance** », Revue de l'OFCE /4 N º 79, 2001p.253 http://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2001-4-page-235.htm consuleté le 11/09/2017 10 :42

7.تطور الدخل المتاح لكل فرد من السكان للجزائر وحسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر

يعكس الناتج المحلي القيمة الحقيقية لإنتاج الدولة ،ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس النمو الإقتصادي في الدولة فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة قد حققت نموا إقتصاديا و العكس صحيح ،و يسهم كذلك في قياس التنمية الإقتصادية و الأداء الكلي للاقتصاد ،أما نصيب الفرد فهو يعكس ما يحصل عليه الافراد من الدخل و هو عبارة عن عوائد إنتاج الدولة [1].

جدول رقم 92: تطور الدخل المتاح لكل فرد من السكان للجزائر و حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة في الجزائر للفترة 2008- 2058

الوحدة (ألف دولار)

الفرضيات / السنوات	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط العالي	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط الثابت	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المتوسط	فرضية الخصوبة ذات الإسقاط المنخفض
2008	2.16	2.16	2.16	2.16
2018	1.98	1.94	1.98	2.00
2028	1.99	1.82	1.96	2.06
2038	2.19	1.76	2.07	2.32
2048	2.50	1.70	2.28	2.81
2058	3.06	1.67	2.68	3.71

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على برنامج Spectrum

من المعطيات المرصودة في الجدول و الموضحة قد بلغ الدخل المتاح لكل فرد من السكان وحسب معطيات الأمم المتحدة، و استنادا إلى فرضيات الإسقاط للفترة ما بين 2008-2058 أين إنخفض هذا المؤشر مقارنة مع سنة الأساس فقد أنخفض في التوقع من 2018و 2028 من 1.99 بالألف إلى 1.98 الف دولار

[1] محمد بوحجلة ،مرجع سابق ،ص78 .

لكل فرد على التوالي على التوالي ،ليعود الإرتفاع و بداية من عام 2038 إلى أن يبلغ في آفاق 2058 3.06 ألف دولار و هذا حسب الفرضية المرتفعة للخصوبة .

أما فيما يخص التطورات التي عرفها المؤشر لفرضية الخصوبة الثابتة فقد عرف إنخفاضا تدريجيا إلا أن بلغ في آفاق 2058 ما يقارب 1.67 ألف دولار لفرد ،في حين عرفت كل من فرضية الخصوبة المتوسطة والمنخفضة تذبذبا في قيمة الدخل المتاح للفرد و المقدرة ب،2.68 ألف دولار لفرضية الإسقاط المتوسط و قد قدر بـ3.71 ألف دولار للفرد لفرضية الإسقاط المنخفض ، وإن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي بحيث يعتبر من المؤشرات العامة التي تؤثر بشكل كبير على وفيات الأطفال لأن إنخفاض معدل النمو السكاني يساهم في زيادة نصيب الفرد في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و حتى النفسية ،مما يتيح الفرصة لرعاية أفضل .

خلاصة الفصل

وتشير التوقعات إلى إحتمال إنتهائها في آفاق 2058 والتي ترافق جملة من المتغيرات الديمغرافية وأن مجموع التوقعات السكانية المتعلقة أساس فرضيات خاصة بعناصر الانتقال الديمغرافي و التي تحدد مجرى التغيرات الخاصة بالفئة النشيطة بناءا على افتراضات معينة بحيث تمثل الخصوبة الأثر الأكبر على تغيرات إجمالي السكان في حين أن الوفيات والتي لها علاقة بالعمر المتوقع عند الولادة ستؤثر بشكل طفيف.

و تظهر الإسقاطات السكانية في الجزائر و التي تم تقديرها في دراستنا و التي ستشهد إستمرار في النمو السكاني على مدى ما تم توقعه حسب الفرضيات التي تم تبنيها للخصوبة بحيث سيعرف المجتمع الجزائري ظاهرة ما يعرف بالزخم السكاني أين قدر العدد الإجمالي لسكان إستنادا للفرضية المرتفعة للخصوبة بـ79 مليون في آفاق 2058 على أساس ان المؤشر التركيبي للخصوبة سيبلغ 3.8 طفل / امرأة و 68 مليون لفرضية الإسقاط الثابت و المستند إلى ان المؤشر التركيبي للخصوبة سيبقى مستقرا على طول فترة التوقع و المسجل حسب السنة الأساس في سنة 2008 بـ 2.86 طفل / امرأة في حين لم يكن هناك تباين في حجم السكان لكل من فرضية الإسقاط المتوسط والمنخفض بـ58و 56 مليون على التوالي .

أما بالنسبة للوفيات فيفترض أن العمر المتوقع عند الولادة سيرتفع و هذا راجع إلى الإنخفاض المستمر في وفيات الأطفال الرضع و دون الخامسة أين ستقدر في آفاق 2058 بـ7 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية

يتوقع حدوث تحول في التركيبة العمرية خلال الفترة التوقع من 2008-2058 ومع إنخفاض نسبة صغار السن دون سن 15 من العمر، ومع ذلك سيواصل عددهم المطلق في الإرتفاع تبعا لبقاء معدلات المواليد عند المستوى المرتفع وحتى إذا ما إنخفض معدل الخصوبة الكلي، قبل أن يبدأ في الإنخفاض بقدر طفيف فيما بعد، أما بالنسبة لكتلة الشباب والتي ستبلغ ذروتها في آفاق 2058 واعتمادا على جملة الفرضيات و التي ستبلغ بـ32 مليون ناشط إقتصادي حسب الإسقاط العالي للخصوبة من جملة السكان و إنها ستنخفض وبقدر طفيف في باقي الفرضيات

وعلى العكس من ذلك ستزداد نسبة كبار السن، وهذا التحول في الهيكلة العمرية بحد ذاته يحقق عوائد ديمغرافية أو علاوة ديمغرافية فرصة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن يجب أن تترافق بتدابير اجتماعية واقتصادية حتى تكون فعالة

و لا يمكن أن يكون هناك تأثير للعائد الديمغرافي في التنمية مالم تتبع سياسة مؤسسية تحقق التكامل بين جانب العرض و جانب الطلب الذي يفترض أن تمثله حيوية الأسواق و التوزيع المنصف للفرص و بناء القدرات البشرية ،و يمكن أن تؤتي ثمارها مع وصول الفئات العمرية الأقل من 15 سنة إلى سن العمل ،و هذا عندما تقل نسبة السكان المعالين مقارنة بالسكان النشطين إقتصاديا يصبح بالإمكان زيادة

الإنتاجية و زيادة حجم الدخل و هذا ما تطلق عليه في الأدبيات السكانية إسم (الهبة الديمغرافية) التي ستتبع إنخفاض معدلات الخصوبة ،ستعود أعمار السكان بعد ذلك في الإرتفاع فيرتفع بذلك معدل الإعالة ،و أن المدة الزمنية الممتدة ما بين 30و40 سنة و التي تتميز بإرتفاع نسبة السكان في سن العمل تعد فرصة ديمغرافية للنمو الاقتصادي و إن كانت مشروطة باستجابة لسياسات الاجتماعية و الاقتصادية للدولة .

نتائج الدراسة

نتائج الدراسة

إن عملية الإنتقال الديمغرافي تتولد عنها نتائج وتغيرات وتجديدات أهمها

1. إن الإنتقال الديمغرافي في الجزائر سلك طريق نفسه الذي سلكته باقي الدول حيث كانت بدايته الأولى أي المرحلة التقليدية، التي تميزت بإرتفاع وتذبذب في كل من المواليد والوفيات نتيجة الأوبئة، والأزمة الزراعية ووفيات الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والثانية نتيجة تجنيدهم إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي، لتليها المرحلة الثانية والتي اختصت بتراجع معدلات الوفيات مع بقاء المواليد مرتفعا مما أعطى للجزائر خاصية الانتماء للدول ذات النمو القياسي للسكان بمعدل 3% ،أما المرحلة الثالثة و التي امتدت ما بين 1971-1992 امتازت بتسارع وتيرة تراجع الوفيات وبداية سقوط المواليد مع بقاء النمو الطبيعي الذي لم يتجاوز1.86% سنة 2007 إلا أن الفترة الممتدة من 1992-2000 عرفت خلالها توترات في جميع المجالات أدت إلى إنخفاض نسبة الزواج و بذلك انخفضت الخصوبة مما أثر على المعدل النمو الطبيعي أين سجل سنة 2000 بـ1.43% لتستدرك الامر بعد هذا التوتر و يرتفع إلى 1.91% سنة 2008
2. يحدث الإنتقال الديمغرافي تغيرات سكانية في المجتمع إذ أنه يؤثر مباشر على التركيب السكاني في المجتمع و خاصة التركيب العمري، و هذا عند دخول السكان المرحلة الثانية من الإنتقال الديمغرافي ترتفع معدلات المواليد وتزيد نسبة الأطفال بقاعدة الهرم، و تتغير بصورة حادة في المرحلة الثانية، أما المرحلة الأخيرة فإن نسبة كبار السن تتزايد بصورة واضحة في الفئة العمرية التي تمثل قمة الهرم السكاني و تنخفض نسبة الأطفال.
3. إن الإنتقال الديمغرافي يؤثر ويتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويؤثر بعضها بالبعض، لإن التحسن الاقتصادي والاجتماعي يزيد من نسبة السكان مما يؤثر بدوره في التحولات الاقتصادية و الاجتماعية.
4. قصر فترة الإنتقال الديمغرافي في الجزائر
5. تطور البناء العمري لسكان ووجود نسبة كبيرة من السكان في سن العمل (64-15) ،إنخفاض فئات العمر الصغرى في مقابل زيادة تدريجية في الأعمار الأكبر سنا أي 65 سنة فاكثر
6. الإنخفاض المستمر في الوفيات بفضل السياسات الصحية التي انتهجتها الجزائر، أدى بذلك إلى رفع العمر المتوقع عند الولادة
7. إستمرار ارتفاع سن الزواج بـ29.3 للإناث و 33 سنة لذكور سنة 2008
8. الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل قد ساهم في إستمرار إنخفاض الولادات و بالتالي إنخفاض نسبة الأطفال من مجموع السكان
9. ما يميز سوق العمل في الجزائر هو نمط التشغيل المرتكز على النمو الاقتصادي المتولد عن إستغلال الموارد الطبيعية (البترول و الغاز) ،و كذلك الإعتماد المفرط على القطاع العام في خلق

فرص الشغل ،إضافة إلى محدودية القطاع الخاص وغياب سياسة واضحة المعالم لدمج القطاع الغير رسمي في التنمية الاقتصادية

10. المعلومة الإحصائية في بلادنا بحاجة إلى مصداقية و ذلك بسبب التضارب و الإختلاف الذي تعرفه هذه المعلومة من مصدر إلى آخر و حتى بعض الأحيان من المصدر ذاته ،وهذا نتيجة عدم فعالية نظام المعلومات في الجزائر بصفة عامة و المتعلق بسوق العمل بصفة خاصة .
11. تأثر وضعية سوق العمل بفعل الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والتي قامت بها الدولة ، ومع بداية التسعينيات و رغبة في تصحيح مسار الاقتصاد الكلي شرعت الجزائر في تنفيذ برامج الاستقرار و التعديل الهيكلي المدعومين من طرف الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي ،و كان من نتائج هذه البرامج تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن ذلك كان على حساب إستفحال ظاهرة البطالة إلى اتسمت بارتفاعها بشكل كبير ،نتيجة غلق المؤسسات العمومية و تسريح العمال
12. أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة و الحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل ،كالأجهزة المسيرة من طرف الوكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو أجهزة دعم الشباب و التي حققت نتائج إيجابية ،لكن اغلبها كانت غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها هذا من جهة و من جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة و بالتالي يمكن القول أنها معرضة للزوال ،إذا تعرضت الدولة إلى نقص المداخيل كون أن كل هاته الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات .
13. مع ارتفاع أسعار البترول في مطلع الالفية قامت الدولة الجزائرية بخلق عدة برامج تنموية ضخمة خلال الفترة 2001-2009 و كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و برنامج دعم النمو 2005-2009 مما كان له تأثير إيجابي في رفع معدلات التشغيل من ثم أدى ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة
14. إن التوزيع السكان حسب العمر يظهر هيمنة فئة السكان في سن العمل على بقيت الفئات الأخرى بأكثر من الثلثين
15. عرفت القوى المشتغلة في الجزائر إرتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة من 6 ملايين سنة 1992 إلى 10 ملايين سنة 2008 من مجموع القوى النشطة إقتصاديا
16. هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة حيث نجد ان نسبة كبيرة من العمالة تتركز في القطاعات غير الإنتاجية (الخدمية) و التي تمثل نسبة 58 %عوض عن القطاعات الإنتاجية (الصناعة و الفلاحة) و هي ترتكز وبشكل كبير في المناطق الحضرية ،مع سيطرة العمالة الذكرية على العمالة الأنثوية
17. إنخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين مع تزايد النشاطات الغير رسمية

18. القطاع الخاص في الجزائر يشغل أكبر عدد من اليد العاملة على حساب القطاع العام

19.تتميز البطالة في الجزائر و خلال فترة الدراسة بمجموعة من الخصائص :

- ارتفاع معدلات البطالة بالرغم انها شهدت إنخفاض محسوس حيث انتقلت من اعلى مستوى لها سنة 1999 بـ 29% إلى 11.3% سنة 2008
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف الفئات العمرية للقوى العاملة
- بطالة الشباب و خاصة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة و ذلك قياس بمجموع البطالين
- بطالة خاصة بالذكور و هذا راجع بالأساس إلى إنخفاض معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي
- بطالة طول مدة البحث حيث تبين ان مدة البطالة تفوق السنتين كمعدل للشخص الواحد و هي تتزايد مع تزايد المستوى التعليمي للبطالين
- تفاوت معدلات البطالة بين المناطق حيث تتركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي
- طول مدة البطالة مع ارتفاعها في الوسط النسوي
- عجز الدولة عن توفير الشروط الكفيلة بتشغيل كافة قواه العاملة أدى إلى ظهور إختلالات بين العرض و الطلب على و انتشار البطالة
- معدلات نمو سكانية مرتفعة نتيجة لارتفاع معدلات الإنجاب وانخفاض معدلات الوفيات مما ادى إلى ارتفاع معدلات الإعالة أي زيادة الأعباء الملقاة على عاتق المعيلين.

20. مساهمة القطاع الغير في التقليل من حدة البطالة

21. و عليه فإن نتائج الإسقاطات على طول المدة من 2008-2058

- ستشهد الجزائر و حسب التوقعات في آفاق 2058 إنخفاضا مستمر في معدل وفيات الأطفال على حد سواء مما يتيح المجال في رفع العمر المتوقع عند الولادة
- بروز تغيرات واضحة في الهيكلة العمرية للسكان مما ستعرف الفئة الوسطى إرتفاعا كبير ومع تنامي لفئة المسنين
- بداية ارتفاع العمر الوسيط لسكان الجزائر
- إن التراجع في الحجم النسبي لقاعدة الهرم السكاني قد رافقه ارتفاع نسبي في حجم السكان الداخلين قوة العمل حيث ارتفعت نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64)
- ارتفاع نسبة السكان في سن العمل

و حسب الفرضيات التي تم توقعها للخصوبة فإن عدد السكان سيزداد حسب المؤشر التركيبي للخصوبة أين سيقدر للفرضية الإسقاط العالي بـ 79 مليون و68 مليون لفرضية الإسقاط الثابت

و58 و 56 لكل من الإسقاط المتوسط و المنخفض ،كما أن التغيرات التي ستحدث في المؤشر التركيبي للخصوبة ستغير في تركيبة العمرية للسكان مما ستشهد فئة السكان في سن العمل إرتفاعا كبيرا مقدرا لفرضية الإسقاط الغلي بـ32 مليون و22 مليون مشتغل ب9 ملايين بطال، مما يجب على الحكومة الجزائرية توفير مناصب شغل جديدة ،حيث ستقدر وحسب الفرضية الإسقاط العالي في آفاق 2058 بـ 796456و214727 لفرضية الإسقاط الثابت و230599 لفرضية المتوسطة و75 ألف لفرضية المنخفضة.

- ارتفاع في معدلات البطالة على طول فترة التوقع
- تطور نصيب الفرد من الدخل المحلي
- دخول الجزائر بما يسمى بمرحلة العائد الديمغرافي
- زيادة حجم العمالة النسائية

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

ترتبط عملية الإنتقال الديمغرافي في الجزائر بعدة محددات أهمها ما كان في مضمون النظرية (معدلات الخصوبة و الوفيات)،و كما سبقت الإشارة فإن معدلات الوفيات قد شهدت بالفعل تراجعا ملموسا خلال مراحل الإنتقال الديمغرافي مسجلة بذلك 4.42‰ سنة 2008 ، و اضف على ذلك الانخفاضات التي شهدتها كل من معدل وفيات الأطفال الرضع و الأقل من 5 سنوات نتيجة للرعاية الصحية و الخدمات الصحية المقدمة و أعلن هذا الإنخفاض في معدل الوفيات إلى الإنتقال لزيادة في العمر المتوقع عند الولادة من 67 سنة في بداية سنوات التسعينيات إلى 75.7 سنة ،2008 وبالتالي يمكن القول أن المحدد الرئيسي الذي يتحكم في سرعة التحول الديمغرافي حاليا هو معدلات الخصوبة ،و تتحكم في معدلات الخصوبة عدة عوامل منها متوسط العمر عند الزواج الأول و الذي بلغ عند الذكور ب33 سنة و عند الإناث 29.3 سنة ، ،ارتفاع المستويات التعليمية و بخاصة للمرأة ،وجودة الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية و توافر وسائل تنظيم الاسرة ،من اهم الأسباب في تراجع معدلات الخصوبة مسجلة بذلك 2.86 طفل لكل امرأة سنة2008 ،مقارنة ما كان في سنة 1992 و المقدر بـ 4 أطفال لكل امرأة .

وقد كان من اهم التطورات الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة المدروسة هو تغير هيكل الأعمار للسكان نتيجة التحولات التي عرفتها كل من الخصوبة والوفيات، إلى حدوث تغيير في الهيكل العمري للسكان حيث يبين الهيكل السكاني حسب الفئة العمرية العريضة لعام 2008 الصورة الشبابية للسكان الجزائريين. في الواقع، يمثل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة بـ27.74% ،و الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) بـ67.64% من مجموع السكان و السكان البالغين 65 سنة فما فوق و المقدرة بـ5.34% فقط. يمكننا أن نرى أن الفئة العمرية (15-64) المقابلة للسكان في سن العمل تصبح أكبر، مع الأخذ بعين الاعتبار وصول أجيال من الانفجار السكاني. وهذه الفئة هي القوة العاملة (العاملة والعاطلة عن العمل).

و ترتبط كل هذه التغيرات بالاتجاهات العامة لأعداد المواليد وهو ماله من دور فعال في إنطلاق جيل من طفرة المواليد ،و مع تقدم هذا الجيل في العمر بحيث تشق الموجة العمرية طريقها من خلال الهرم السكاني من القاعدة (الرضع و الأطفال) أين بلع معدلهم 23.6‰ نحو الأقسام الوسطى (15-64)سنة إلى القسم الأعلى و الممثل في السكان البالغين(65 سنة فما فوق) ويشهد هيكل الاعمار تغيرات يمكن أن تكون لها عواقب نتيجة الاختلافات الكبيرة في احتياجات السكان على امتداد دورة الحياة ،فالأطفال يستهلكون مخرجات اكثر مما ينتجون و يلزمهم الحصول على الكثير من الموارد للغذاء والملابس و السكن و الرعاية الطبية و الدراسة وعادة هم لا يشتغلون ،و على العكس من ذلك غالبا ما يسهم كبار بأكثر مما يستهلكون من خلال العمل والادخار على حد سواء مما يدعم تراكم رأس المال و عادة ما يكون صافي المساهمة المسنين في موضع ما بين الإثنين و غالبا ما يشتغلون بصورة اقل مع بلوغهم مرحلة متقدمة من السن .

وقد أظهر تحليل سوق العمل في الجزائر نتيجة للنمو السكاني أن تطور الفئة النشيطة سار جنبا إلى جنب مع نمو مجموع السكان. وازدادت هذه الفئة من 6 ملايين إلى 10ملايين بين عامي 1992-2008

وتميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

فقد تسببت سياسات الإصلاحات الاقتصادية في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا و بالتالي أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة .وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ، و من ثم تدهورت أوضاع التشغيل باستمرار ، و تفاقمت البطالة حيث وصلت إلى حدود 29.8% سنة 2000 ، و زادت حدتها من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، وإن هذا المخطط لم يوفر مناصب شغل جديدة و لكنه أحدث ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة

و في خضم هذه الإصلاحات الاقتصادية ، اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين،...الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة أو على الأقل التخفيف ولو بشكل مؤقت أو جزئي من أثارها. وعموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة التي نذكر منها على سبيل المثال ،الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وغير ها .

أما في بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر سياسة مغايرة من خلال عقد برامج تنموية ضخمة هي برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول، وانتهجت الجزائر سياسة مغايرة في التعامل مع مجال الشغل بحيث انخفضت معدلات البطالة نسبيا في هذه الفترة بالمقارنة مع الفترة السابقة.

و تعتبر دراسة و تحليل فئات السكان النشطين و المتكونة بالأساس من فئة البطالين و المشتغلين مجالا هاما من المجالات التنظيمية الإحصائية و التخطيطية ،و التي استحوذت على اهتمام الدولة الجزائرية

وبداية من سنوات التسعينات عرفت معدلات النشاط الاقتصادي إرتفاعا (كنسبة لسكان البالغين 15 سنة فاكثر)،كما شهدت فئة السكان النشطين تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة .

كما أن هناك اختلال كبير في توزيع اليد العاملة على مختلف فروع النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1992-2008 ،حيث نجد أن الأغلبية تتمركز في القطاعات الغير الإنتاجية (التجارة والخدمات)عوض القطاعات الإنتاجية (الصناعة والفلاحة) ،حيث تتمركز في المناطق الحضرية مع سيطرة العمالة الذكورية ،كما شهدت معدلات البطالة إنخفاضا كبيرا و التي وصلت سنة 2008 إلى 11.3% و قد تزامن هذا الإنخفاض مع ارتفاع أسعار البترول ،و معدلات الاستثمار و الإنفاق العمومي ،و ان من اهم الأسباب التي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر هو ارتفاع حجم التشغيل الغير رسمي و الذي اصبح يحتل حصة معتبرة من التشغيل الكلي .

ولقد أصبحت دراسة مؤشرات الإنتقال الديمغرافي بالتزامن مع دراسة أسواق العمل ومستقبلها ضرورة عملية إذ لا يمكن بدون هذا التزامن استخلاص النتائج والدراسات ذات الأثر التطبيقي للإستفادة من اتجاهات الإنتقال الديمغرافي في التأثير على النمو الاقتصادي إيجابيا

و فيما يتعلق بالجزائر تبين التقديرات السكانية انها ستواجه تحديا كبيرا خلال العقود القادمة حيث يتوقع ان يزداد عدد السكان في سن العمل و حسب الفرضيات التي تم توقعها للخصوبة للفتر ما بين 2008-2058 ، فإنها ستبلغ وحسب فرضية الإسقاط العالي للخصوبة بما يقدر بـ 32 مليون ناشط إقتصادي مقابل 79.697.096 مليون نسمة لإجمالي السكان في آفاق 2058 نفي حين سيقدر حسب الفرضتين المتوسطة و المنخفضة بـ 58.294.520 و56.297.824 بالنسبة لإجمالي السكان وب 68.338.590 لفرضية الإسقاط الثابت ،أما فيما يخص الفئة النشيطة ستبلغ بـ 18 مليون لكل من الإسقاط الثابت و المنخفض و 23 مليون للإسقاط المتوسط حسب فرضية الخصوبة المتوسط ،مما يعني ان على اقتصاديات الجزائر توفير ما يقارب او اكثر من 796456 منصب عمل لفرضية الإسقاط العالي اما بالنسبة لفرضية الإسقاط فيجب توفير ما يعادل 214727 منصب و230599 و75089 لكل من الاسقاط المتوسط والمنخفض وهذا خلال فترة التوقع ،و ذلك فقط لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل ناهيك عن فرص العمل إضافية يتوجب إحداثها إذا ما اريد تخفيض معدلات البطالة والتي يستشهدا إرتفاعا محسوسا خلال فترة التوقع .

ولا غرابة إذن في الإشارة إلى ان مستقبل الحياة الاقتصادية في الجزائر سوف يعتمد إلى حد كبير على تطورات سوق العمل فيها نتاجا لزيادة التي سوف تعرفها اعداد الداخلين الجدد من السكان الناشطين وفي مواجهة هذا التحدي الكبير نجد ان الجزائر في وضع فريد إذ تشير التوقعات أن نمو فئة السكان النشطين إقتصاديا سوف يتجاوز معدلات نمو الفئات المعالة إقتصاديا (الأقل من 15 سنة و الأكثر من 65 سنة فأكثر

مما يتيح للجزائر فرصة تعجيل نموها الاقتصادي من خلال تراكم أسرع لعوامل الإنتاج و أن مسالة إرتباط تحول "العبء الديمغرافي "إلى الهبة الديمغرافية بقدرة الدولة على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل .

ويتوقف حجم التأثير الإيجابي للتغيرات الديمغرافية التي تصاحب عملية الإنتقال الديمغرافي وبشكل رئيسي على السياسات الاقتصادية المواكبة لها و بمقارنة سياسات تعظيم الاستفادة من العائد الديمغرافي و المشار إليه بمفهوم النمو الشامل ، نجد ان هناك العديد من القواسم المشتركة بينهما حيث تتسق سياسات تعظيم الاستفادة من العائد الديمغرافي و بشكل كبير مع فكرة النمو الشامل كمفهوم جديد للنمو الذي يحتوى على معايير العدالة والمساواة و توفير الحماية المتعلقة بالتشغيل و ممارسة الأعمال بحيث ترتبط شروط التمكين و التوازن بشكل كبير بسياسات خلق فرص العمل و التشغيل ،لاستيعاب العمالة المتزايدة ،اما التمكين فيكون عن طريق الرعاية الصحية و التعليمية التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية فهو شرط أساسي للإستفادة من العائد الديمغرافي .

و حتى يكون النمو شاملا يجب ان يستوعب التحولات الديمغرافية ضمن معايير الشمول فالعائد الديمغرافي هو الذي سيخلق فرص عمل كبيرة يجب ان تقابل بسياسات تمتص هذه القوة العاملة الضخمة .

التوصيات

التوصيات

- الاهتمام بالبيانات الديمغرافية كونها الأساس في إعداد الخطط التنموية
- وضع خطط ترسم رؤى استراتيجية بدلالة المتغيرات الديمغرافية للسكان
- توفير قاعدة بيانات سكانية يتم تحديثها بصورة مستمرة من حيث الكم والنوع على كافة المستويات لما لها من أثر في وضع السياسات و الخطط الاستراتيجيات السكانية
- بناء سياسات سكانية رشيدة تؤمن درجة عالية من التوازن الاقتصادي
- بناء سياسة سكانية تتناغم مع التوجهات التنموية عن طريق إحداث تغيرات الكمية والنوعية في حياة السكان و هذا يمهد الطريق نحو تنمية مستدامة
- عد الزيادة في اعداد السكان في سن العمل عمالة وافدة إلى سوق العمل و ليسوا عبئا عليه و يتم ذلك من خلال الاهتمام بالموارد البشرية و إعدادها لدخول سوق العمل
- العمل على تهيئة سوق العمل للإستفادة من عروض العمل الوافدة إليه من خلال تشجيع الاستثمارات الوطنية بهدف خلق فرص العمل
- القيام ببرامج تولد المهارات لدى الأفراد من أجل الدخول إلى سوق العمل
- تبني برامج متقدمة للتدريب و التأهيل تساهم في تمكين الفئة النشيطة (قوة العمل) ورفع مستوى مهارتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة و متناغمة مع متطلبات سوق العمل بما يعزز بالنتيجة من ارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي

- الاهتمام بالقطاع الزراعي بصفة خاصة حيث أنه يعتبر من أكبر القطاعات استيعابا للعمالة مع إعطاء أولوية لمشروعات البنى الأساسية في الأراضي المزروعة .
- وضع استراتيجية لتنمية كثيفة العمل تتفق وسياسات الإصلاح الاقتصادي من جهة ، ورفع مستوى كل من معدلات النمو و التشغيل خاصة.
- ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل.

- ضرورة توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن مشكلة البطالة في الجزائر تراعي التعريفات و المصطلحات و القياسات و المعايير الدولية المتعارف عليها .
- التركيز على دور المؤسسات المتوسطة و المصغرة لإدماج الشباب في ميدان الشغل من خلال تسهيلات تقديم القروض وبالتالي يمكن تنمية كفاءة مستوى تشغيل الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالنظام التعليمي المهني والتدريبي لتسهيل عملية الإدماج في سوق العمل.
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال التشغيل خاصة تلك التي تتزامن مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية

- ❖ تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي لخدمة التنمية البشرية بفرض الرقابة والنجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر للجهود المبذولة.

- ❖ تشجيع وترقية الاستثمارات خاصة في القطاعات الواعدة باستيعاب العمالة، والاقتصاد بكامله يجب أن يتجه نحو خلق مناصب الشغل لاستيعاب العمالة.

- ❖ على أجهزة الدولة أن تعمل على ربط مخرجات جهاز التعليم العالي والبحث العلمي مع احتياجات الجهاز الاقتصادي للدولة، بإلزام المؤسسات الخاصة والعامة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات جامعية تمكن الطلاب من العمل على تطوير مكتسباتهم بما يتوافق ومتطلبات الهيئات الاقتصادية من كفاءات بشرية.

- ❖ إنشاء هيئة لمتابعة المستفيدين من برامج التشغيل المطروحة في سوق العمل، وذلك بمتابعة مردوديتهم في العمل ومدى سرعة الاستيعاب والإبداع لديهم ما يعطيهم حافزا أكثر للاجتهاد، ومن ثم إعداد جدول تقييم يسمح للمستفيدين بتثمين جهودهم بالحصول على المنصب في نهاية فترة العقد.

- ❖ منح المستخدمين امتيازات في حال توظيفهم للمتخرجين الجدد، وتدعيم هذه المؤسسات من أجل تكوين وإعادة تأهيل في الموقع للشباب.

- ❖ إعطاء فرصة للشباب للقيام بمبادرات فردية تعطى لها الأهمية المطلوبة لدراسة مدى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المجالات الاقتصادية، مع توفير إمكانيات التمويل المناسبة دون التماطل والتطلب في الشروط التي قد تكون معجزة.

- ❖ لضمان فاعلية سياسة التشغيل وواقعيتها لابد أن يكون هناك ميزان للقوى العاملة يحقق المواءمة بين المعروض و المطلوب من الأيدي العاملة ويكون الدليل الإسترشادي لخطة التنمية في تقدير احتياجات الفعلية من قوة العمل المتاحة و بما يضمن سلامة اتجاهاتها القطاعية الكمية والنوعية

- ❖ التأكيد على الدور الاقتصادي للمرأة عن طريق تبني استراتيجية للنهوض بواقعيها الاقتصادي و الاجتماعي بهدف تمكنيها و توسيع فرص خياراتها و مشاركتها مما يعزز من ثقافة التكافؤ و المساواة بين الجنسين في الحصول على فرص العمل

- ❖ استهداف زيادة معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل و تبني برامج تحفيزية لتشغيل المرأة في المؤسسات المختلفة في القطاعين العام والخاص و ذلك من اجل خفض معدلات بطالة المرأة

- ❖ تمكين فئة الشباب مع السعي إلى مشاركتهم الفاعلة في القضايا التي تدعم مسارات التنمية الاقتصادية

- ❖ إتاحة فرص العمل للعمالة غير ماهرة والاعتماد على الصناعات الكثيفة لامتصاص الأحجام المتزايدة من السكان في سن العمل

- ❖ تنمية القطاع غير الرسمي من خلال امتصاص العمالة و خاصة الشباب و ذلك بضرورة تنمية المهارات العاملين فيه و توفير الحماية و التأمينات الاجتماعية لهم ،و من الممكن أن يتحقق عن طريق سياسات طويلة الأجل تتمثل في تحسين البنية الأساسية التي يعمل هذا القطاع في سياقها و سياسات متوسطة الاجل تتمثل في تقديم الحماية الاجتماعية و الصحية و التأمينية للعاملين في القطاع غير رسمي .

- ❖ العمل على جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول حجم القطاع الغير رسمي و سماته و سمات العاملين به سواء المهنية و التعليمية و الشخصية و ذلك من أجل تقديم الدعم المناسب .

- ❖ يجب وضع اتفاقية بين المؤسسات التي تستقبل المستفيد و آليات التشغيل لتضمن حصوله على جميع حقوقه.

- ❖ إعادة النظر في البرامج التي تهدف إلى تشغيل مؤقت وبمبالغ رمزية .

- ❖ إعادة بعث العلاقة في سوق الشغل و المؤسسات الإنتاجية لتمكين الطلبة من الحصول على جزء تطبيقي يسمح لهم بالاندماج، خصوصا إذا علمنا أن الخبرة المهنية تلعب دورا مهما.

- ❖ العمل على تطوير القدرة الاستيعابية للقطاعات الإنتاجية (القطاع الصناعي) و ذلك عند حدوث صدمات في سوق العمل

- ❖ العمل على القيام بدراسة تفصيلية للطاقة الاستيعابية لسوق العمل على مستوى القطاع الواحد لتحديد عوامل جذب و الطرد و الإمكانات المتاحة لا سيعاب العمالة على مستوى التفصيلي من النشاط الاقتصادي ،لتحديد القطاعات الريادية و بشكل دقيق

- ❖ تشجيع ودعم الباحثين بإستخدام الطرق الحديثة و البرامج الإلكترونية الخاصة بالسكان من أجل تقييم البيانات ،من اجل إعداد وتهيئة الكوادر الفنية و الإدارية و على كافة المستويات ذات الاختصاص و المهتمين بالدراسات السكانية و في ضوء الإمكانات المتاحة ،و على وفق ما يحقق أهداف الدراسات المستقبلية .

- ❖ إجراء دورات تدريبية للتعريف ببرنامج Spectrum الديمغرافي لأهمية هذا البرنامج كونه لا يعط فقط بيانات سكانية ،و إنما بيانات مستقبلية خاصة بالتعليم ،الاقتصاد ، الصحة ، الزراعة ، البيئية وغيرها من البيانات لخطط التنمية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا .قائمة المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1. السيد طارق، علم **الإجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،2008
2. العيسوي فايز محمد، **أسس جغرافية السكان** ،دار المعارف الجامعية الإسكندرية ،2003
3. النشار محمد، إدارة **الأفراد** ،دار القلم ،دبي ،الإمارات العربية المتحدة ،1990
4. أبو عيانة فتحي محمد، **جغرافية السكان واساس الديمغرافية العامة** ،دار الجامعات المصرية ،سنة 1997
5. أبو عيانة فتحي ،**جغرافية السكان أسس وتطبيقات** ، ، المعرفة الجامعية ، ،الإسكندرية دار القاهرة ، ط4 ،1993
6. إبراهيم نعمة الله نجيب ،**نظرية إقتصاد العمل** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،مصر ،1997
7. آرثر نورما ماك ، **الإحصاء السكاني**، ترجمة عبد الحليم القيسي، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، 1981
8. بدوي ،زكي **معجم مصطلحات العلوم الإدارية** ، دار الكتاب اللبناني ،بيروت ،ط2 ،1994
9. بساطة محمد نديم ، **الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، مكتب الشرق، حلب، الطبعة الأولى، سنة 1969
10. بكري كامل ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك ،**الموارد واقتصادياتها**،دار النهضة العربية ،بيروت ، 1986
11. بن شهرة مدني ،**الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**،حامد للنشر و التوزيع الأردن ،2008
12. بوتر اند بوغارو، **المشكلات الاقتصادية الكبرى في العصر الحديث**، ترجمة دار رضا، دار المكتبة، الحياة، بيروت، بدون .تاريخ
13. حمادي علي يونس ،**مبادئ علم الديمغرافية** ،دار وائل للنشر ،عمان ط1 ،2010
14. خواجة خالد زهدي ،**محاضرات في إحصاءات الخصوبة** ،المعهد العربي لتدريب والبحوث الإحصائية ،بغداد ،1985
15. خواجة خالد زهدي ،**إسقاطات السكان حسب العمر والجنس** ،المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ، بغداد،1985
16. دعيدة عبد الله ، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر

17.عبد المجيد قدي ،**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2009

18.عبد الله نداء حسين ،**واقع البطالة في العراق** ،المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية ،بغداد العراق، تشرين 2006

19.عبد المنعم عبد الحي ،**علم السكان (الأسس النظرية والأبعاد الإجتماعية)**،المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ،ط1 ،1985

20.عدنان محمد ،**التعليم وسوق العمل في الاقطار العربية** ، ،المعهد العربي للتخطيط و الإحصاء ،الكويت ط2 ،2006

21.عطية ناصف إيمان، **اقتصاديات الموارد و البيئة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ،2007

22.عطية عبد القادر محمد عبد القادر، النظرية **الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر 1997

23.غليون برهان " **منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية" في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 2000.

24.مريبعي السعيد ، ، **التغيرات السكانية في الجزائر(1966-1936)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984.

❖ **المذكرات و الأطروحات**

♦ **المذكرات**

26.الغول حكيم ،**تطور أمد الحياة في الجزائر و عوامل تحسنه ما بين 1966-2008** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ، كلية العلوم الإجتماعية ،جامعة وهران السانيا ،سنة 2013

27.أمزيان نعيمة ،**الأثار السوسيو اقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث (دراسة ميدانية على فئة المسنين ببلدية باب الزوار)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع الديمغرافي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،سنة 2005/2004

28.بعيط فاتح ،**الإنتقال الديمغرافي والوبائي في الجزائر** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ،قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ،جامعة باتنة ،2009/2008

29.بن دنون فضيلة ،**دراسة تحليلية للنساء العاملات بالجزائر من 2004-إلى غاية 2009** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،جامعة وهران ، السنة الجامعية 2012-2013

30.بن طجين محمد عبد الرحمان ،**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة الجامعية 2011/201 ،ص 85 .

31.جباري عبد الرزاق ،**آثار سياسية التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2012** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف 1 ،السنة الجامعية 2015/2014

32.ساعو باية ،**الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع و آفاق** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص تحليل إقتصادي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2009/2008

33.شباح رشيد ،**ميزانية الدولة و إشكالية التشغيل في الجزائر –دراسة حالة تيارت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ضمن مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بلقايد تلمسان السنة الجامعية 2012/2011

34.شلالي فارس ،**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة إقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد كمي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005/2004

35.عبد العزيز سهام ،**وسائل منع الحمل و أثرها على الخصوبة في الجزائر –(دراسة ميدانية في مراكز حماية الأمومة و الطفولة لمدنية باتنة)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و الإسلامية ،قسم العلوم الإجتماعية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية ،2014/2013

36.عدمان رقية ،**المرأة المقاولة والنسق الإجتماعي دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ،تخصص تنظيم و عمل ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم الإجتماع ،جامعة الجزائر ،2008

37.عطال جميلة ،**أثر الوفيات في الإنتقال الديمغرافي دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة باتنة ،السنة الجامعية 2014/2013

38. عقون سليم ،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة –دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،قسم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،السنة الجامعية 2010/2009

39. قوجيل منير ،**سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر (دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني و التمهين بلعيد قالة بطولقة)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ،تخصص علم اجتماع التربية ، ،كلية العلوم الإمسانية و الاجتماعية جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،السنة الجامعية 2014/2013

40. كحل الراس ليندة ،**سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 ،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،السنة الجامعية 2014/2013

41. لعريفي عودة ،**محددات الأجور و أثرها على حجم العمالة في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص إقتصاد تطبيقي و إحصاء ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، السنة الجامعية 2011/201

42. واجي بوجمعة ،**مستويات و توجهات الخصوبة في الجزائر دراسة حالة –بلدية ادرار –ولاية أدرار** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا ،تخصص الديمغرافيا الاقتصادية و الاجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران السانيا ،السنة الجامعية 2014/2013

43. يحي عبد القادر ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة (دراسة حالة تيارت)** مذكرة مقدمة لنيل شهاد الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص إدارة أعمال ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2012/2011

- **الأطروحات**

44. أيت عيسى عيسى ،**سياسة التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية بالجزائر (إنعكاسات وأفاق إقتصادية واجتماعية)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم تخصص تسيير ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،2010

45. العوفي حكيمة ،**السياسات الإجتماعية والإعانات و النمو الإقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص إقتصاد وتسيير عمومي ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر ،2015/2014

46. المدهون حسن ،**إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد و

إحصاء تطبيقي ،قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3،السنة الجامعية 2016/2015

47. إدريوش دحماني محمد ،**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إقتصاد التنمية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،سنة الجامعية 2013/2012

48. بولفضاوي فاطمة الزهراء ،**مكانية إنتقالية الخصوبة في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في الديمغرافيا ،كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران 2 ،السنة الجامعية 2017/2016

49. بلعجال فوزية ،**العوامل الديمو اقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإجتماعية ،قسم الديمغرافيا ،جامعة وهران ،السنة الجامعية ،2012-2013

50. حاجي فطيمة ،**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2014/2013

51. دريد فطيمة ،**النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية والاجتماعية (دراسة في تنظيم العائلي للأسرة الجزائرية ،دراسة ميدانية بولاية باتنة)**،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ،جامعة منتوري قسنطينة ،2006-2007

52. رماش هاجر ،**إتفاق الشراكة الأور وجزائرية وسوق العمل في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الإقتصادية ،كلية العلو الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2 ،السنة الجامعية 2013/2012 .

53. صقر مهند شفيق ،**دراسة تأثير النافذة الديمغرافية على قوة العمل المتعلمة في سوريا** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد ،تخصص السكان و التنمية ،قسم الإحصاء و البرمجة ، كلية الاقتصاد ،جامعة تشرين ،سوريا ،سنة 2014

54. ضيف احمد ، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر 1989-2012** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود مالية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3 2015/2014

55. عطار عبد الحفيظ ،**التشغيل الغير رسمي بين الدافع الإقتصادي والاجتماعي في الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الانثروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،معهد الثقافة الشعبية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2010

56. عيساني نور الدين ،**التحول الديمغرافي وأشكال الأسرة في ظل التغير الإجتماعي في الجزائر المستقلة دراسة إحصائية تحليلية لنتائج التعدادات الجزائر 1987،1977 ،1998** ،أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2009/2008.

57. عمراوي صلاح الدين ،**الشيخوخة السكانية في بلدان المغرب العربي و الجزائر (أنموذجا)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديمغرافيا ،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا ،جامعة باتنة 1 ، السنة لجامعية 2016/2015

58. قارة ملاك ، **إشكالية الإقتصاد الغير رسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب : المكسيك ،تونس و السنغال** ،أطروحة مقمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلو م الإقتصادية ،تخصص إقتصادي مالي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010/2009

❖ **المجلات و المقالات العلمية**

59. البشير عبد الكريم ،«**دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** »،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6

60. الشعوبي فضيلة ، مراح يمينة ، الشريف على حمزة ،**تحول الخصوبة في الجزائر** ،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة ،العدد 19 ،جوان 2015 ،ص 264.

61. المقداد محمد رفعت ، «**النمو السكاني و أثره على القوة العاملة في القطر العربي السوري بين عامي 2004-1960** »،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 24 العدد الثالث و الرابع ، سوريا 2008

62. الأطرقجي عبد الغفور ، الراوي مهيب كامل فليح ،«**السكان في العراق عام 2035 دراسة تحليلية** »،مجلة المخطط والتنمية ،العدد25،جامعة بغداد ،2012

63. العابد سميرة ، عباز زهية ،«**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات** »،مجلة الباحث عدد 11 ،2012

64. الطائي لطيف هاشم كزار ،« **مستقبل الحجم السكاني لمحافظة النجف» دراسة في الإسقاطات السكانية** (population projection)،مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ، المجلد1 العدد 12 ،سنة 2012

65. الفكيكي عدنان عناد ، «**مؤشرات التركيب العمري في محافظة البصرة بموجب تعداد 1997**»، مجلة الدراسات الجغرافية، العدد3، جامعة البصرة، 2006

66. الرفاعي شمعون صقر ،« **دور التحول الديمغرافي في تغيير التركيب العمري لسكان سوريا**»، مجلة للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 35 ،العدد 6 ،جامعة تشرين ،سورية سنة 2013

67. بريش عبد القادر بغداوي جميلة ،«**تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري**» ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، السداسي الاول ،العدد 14، 2016

68.بوحجلة محمد ،«**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000-2011** »،مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ،مخبر التنمية الإقتصادية و البشرية ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ، العدد 12 ،ديسمبر 2015

69.بوفليح نبيل ،"**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من (2000-2010)**،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 12،ديسمبر 2012

70.بن محمد الخريف رشود ،«**التركيب العمري و النوعي في المملكة العربية السعودية** « ،مجلة عن إدارة الملك عبد العزيز ،العدد 02 ،الرياض ،2003

71.بن سمينة دلال ،«**إنعكاسات القطاع غير رسمي على الإقتصاد الجزائري** »،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، عدد 37/36 ،نوفمبر 2014

72.خميس خليل ،«**مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر** »،مجلة الباحث ،العدد 9 ،سنة 2011

73.زعلاني محمد ،« **شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة إلى الإقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى –بحث في الأسباب و الآثار**)»،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 10 ،ديسمبر 2001

74.عزوز على ،« **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الإقتصاد الموازي في الجزائر** »،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 14،جوان 2015

75.عيساني نور الدين ،«**الإنتقال الديمغرافي و محدداته الإجتماعية في الجزائر** »،مجلة أفكار و آفاق ، جامعة الجزائرة2،المجلد 4 ،العدد6 ، ،سنة 2015

76.عايشي كمال ،«**التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**»، مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية ،كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ،جامعة باتنة ، الجزائر

77.عوفي مصطفى ، عمراوي صلاح الدين ،«**التوقعات السكانية للفئة النشيطة في الجزائر و احتياجاتها (سنة 2038) بإستخدام جهاز الطيف الديمغرافي(Spectrum)**» ،مجلة العلوم الإجتماعية ،جامعة عمار ثليجي ،الأغواط العدد 11،مارس 2015

78.فؤاد على هبة ، "**اتجاهات المستهلكين نحو دولة المنشاء وأثرها على تصميم المزيج التسويقي**"، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2004

79.فضيل عبد الكريم ، صالي محمد ،«**النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر** »،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة ورقلة العدد 17 ،ديسمبر ،2014

80. قاضي نجاة «**دور التعليم في تنمية رأسمال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر** »،مجلة الإقتصاد الجديد ،ا ،المجلد02 لعدد 11 ،2014

81.قدي عبد المجيد ،"**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر** "،(محاولة تقويمية)،مجلة CREAD ،رقم 61 ،الفصل 3،الجزائر 2002

82.معو زين العابدين ، ساحلي مبروك ،«**سياسات التشغيل في الجزائر و سبل حوكمتها**» ،مجلة دفاتر السياسة و القانون ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ام البواقي العدد 11 ، ،جوان 2014

83.مرغاد لخضر ، حاجي فطيمة ،«**إشكاليات الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**» ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،العدد 13 جوان 2013

84.مولاي عبد الرزاق لخضر ، بونوة شعيب ،«**العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر**-»،مجلة الباحث ،العدد 7 سنة 2010

85.مولاي لخضر عبد الرزاق، **"تقييم أداء سياسة الشغل في الجزائر 2000-2012 "**،مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،عدد 10 سنة 2012

86.نجيب سلمان ندى ،«**التباين المكاني لتركيب سكان محافظة بغداد لعام 1997**»، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 52، كانون الأول 2002

❖ **الملتقيات و المؤتمرات**

87.أحمية سليمان ، **السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر** ،ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع "كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الطاهر مولاي سعيدة ،27/26 افريل ،2009

88.بلمقدم مصطفى وطويطي مصطفى ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، ورقة في إطار ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011

89.بوزار صفية ، **"فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) "**، ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة "جامعة الجزائر3 ،9/8 ديسمبر 2014

90.بودبار زهية ، عيواج مختار ،**التكامل بين مخرجات نظام ل م د ومتطلبات سوق العمل في الجزائر** ورقة مقدمة في إطار لمؤتمر الدولي الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص ،الأردن عمان ،أفريل وماي ،2014

91.بوحفص حاكمي ، **الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات – دراسة حالة الجزائر**، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 – 30 أكتوبر 2001

92.بن سالم أمال ،"**تحليل دور المستقبل الوظيفي في تخفيض معدل البطالة** ،ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة تحقيق التنمية المستدامة "جامعة المسيلة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،16/15 نوفمبر 2011

93.بن عزة محمد ، شليل عبد اللطيف ،**دور المؤسسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010/1990** ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة ،16/15نوفمبر،2011

94.حسن رحيم ، فطيمة حاجي، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية** ،ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة لمسيلة 16/15 نوفمبر،2011

95.رايس عبد الحق ، رايس مبروك ، **تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل و مكافحة البطالة** ،الملتقى الوطني :واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ،كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،يومي 06/05 ماي ،2013

96.رزيق كمال ، بوزعرور عمار ،**التصحيح الهيكلي و أثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر** »،ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف يومي 30/29 أكتوبر 2001

97.سعودي بلقاسم ، **استراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل و المساهمة في محاربة البطالة** ،ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية علوم التسيير ،جامعة لمسيلة ،يومي 16/15 نوفمبر 2011

98.شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ،**البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**، ورقة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية "، القاهرة مصر،18/17 مارس 2008

99.عبد الخالق أسامة على ، **الصعوبات التي تعوق المواءمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل**، ورقة عمل منظمة العمل العربي مقدمة الى الندوة القومية حول متطلبات أسواق العمل العربية فى ضوء المتغيرات الدولية ، المنعقد فى القاهرة، 2005/6/16

100. عزوز علي ، بوزيان عبد الباسط ،**لإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر** ،ورقة في إطار الملتقى الوطني حول الإقتصاد الموازي ،المركز الجامعي سعيدة

101. عمورة جمال ،**دور تطوير وتشجيع الإستثمارات في امتصاص البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ،بحوث و أوراق عمل الندوة عربية حول :البطالة و أسباب معالجتها ،و اثرها على المجتمع ، الجزء الثاني ،جامعة البليدة ،25-27 أفريل ،2006 ص،472 .

102. غالم عبد الله ، فيشوش حمزة ، **إجراءات وتدابير لدعم سياسية التشغيل في الجزائر (المساهمات و أوجه القصور)** ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة تحقيق التنمية المستدامة "جامعة المسيلة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،16/15 نوفمبر 2011

103. قومي عبد الحميد عايب ،حمزة ،**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة بالجزائر** ،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة لمسيلة 16/15 نوفمبر،2011،

104. مسعودي زكريا ،**سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر منذ 2001** ،أبحاث المؤتمر الدولي "تقييم آثار الإستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر ،12/11 مارس،2013

105. مسعودي زكرياء، حميداتو صالح ،**دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسية التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر** ،ورقة مقدمة في إطار الملتقى وطني "استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،يومي 19/18 أفريل 2012

106. مرمي مراد ،**مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر** ،ورقة مقدمة في أبحاث المؤتمر الدولي "تقيم أثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف 11،2013/12/1

107. نذير عبد الرزاق ،نوة بن يوسف، **انعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**، ورقة مقدمة في إطار ملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسلة.16/15 نوفمبر 2011

❖ **التقارير**

108. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ،"تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي "،السداسي الاول من سنة 1998 ،الدورة الثانية ،نوفمبر ،1998

109. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001 الدورة العامة، 21 .ديسمبر2002

110. المجلس الاقتصادي و الإجتماعي ،مشروع التقرير التمهيدي ،حول الظرف الاقتصادي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة السادسة والعشرون ،جويلية 2005

111. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير السكان والتنمية ، «**النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية** » ،الأمم المتحدة ،نيويورك ، العدد الثاني ،2005

112. المركز الوطني للإحصاء و المعلومات و تعزيز المعرفة ،**سيناريوهات النمو السكاني و متطلبات التنمية المستدامة عام 2040** ،سلطنة عمان ،ماي 2016

113. اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية إفريقيا الاجتماعية العمل و العمالة، «**الاستثمار في العمالة و الضمان الاجتماعي من أجل تعزيز العائد الديمغرافي** »، الدور العادية الثانية، الجزائر العاصمة ،24-28 أفريل، الجزائر ،2017

114. صندوق الأمم المتحدة لسكان، **تقرير التغير الديمغرافي :فرصة التنمية (فلطين 2030)** ،2016

❖ **القوانين و المراسيم التنفيذية**

115. القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 ،الجريدة رسمية ،العدد 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004

116. المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 ،عدد 09 الصادرة 19 أفريل 2006

117. المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 الجريدة ،رسمية عدد 22 الصادرة في 30 أفريل 2008

118. المرسوم التنفيذي رقم 13/254 ، المؤرخ في 02 جويلية 2013،المادة رقم 12 ،الجريدة الرسمية العدد 37 ،الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2013

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

❖ **الكتب**

119. Bart J. de Bruin **Foundation of Demographic Theory: Choice, Process, Context**,, 1999

120. Beaver Steven E**., Demographic Transition theory Reinterpreted,** Lexington Books, London, 1975

121. Circle Thomas, , A **Model for Estimating the Effects of Interventions and Resource Allocation on HIV Infections and Deaths**, Washington DC: USAID/Health Policy Initiative, August 2011

122. Chesnais Jane Claude, **la transition Démographique Trent ans De Bouleversement (1965-1995)**,les dossiers Du CEPED, paris N^{0}34octobre, 1995

123. Dudley Kirk, **Demographic Transition Theory, population studies** ,printed in Great Britain, , 1996

124. DeCormier Plosky, Willyanne ; Freiberg, Ingrid ; Winfrey, Bill et Stover, John. **Lives Saved Tool: A Computer Program for Making Child Survival Projections .**Septembre 2008

125. Edabel, **Rapid version 4, programme informatisé pour Examiner les Impacts Socio-économiques de la Accroissement de la population**, Washington, DC: The POLICY Project/Futures Janvier 2001

126. Haupt Arthur, Thomas, Kane ,**Guide Démographique Du Population** Reference Bureau's Population Handbook, Washington DC, Fifth Edition ,2004,p13.

127. Kouaouci Ali, **Elément d'Analyse Démographique, Alger**, office Des publication Universitaires 1994

128. Landry Adolphe, , **la révolution démographique, étude et essais sur les problèmes de population**, INED ,paris, France1934

129. Note stein Frank wallacein , **food for the world** , Schultz .T.W, university of Chicago press, Chicago 1945

130. pretorius Carel ,**Spectrum Manual,**2016

131. Stover, John and Sharon Kirmeyer. ***Demproj Version 4. A computer program for making population projections.*** Washington, DC: The POLICY Project/Futures Group, March 2007

132. Stover John and, Laura Heaton ,**FamPlan Version 4.Programme informatisé pour les projections Des Besoins en matière de planification**

Familiale, Washington, DC: The POLICY Project/Futures Group, Janvier 2001

133. Tabutin Dominique, **problème de transition démographique** ,Tom 1,CABAY, Louvain-la neuve,1980

❖ **المذكرات و الأطروحات**

♦ **المذكرات**

134. Guettari Asmaa, ,«**L'effet de l'évolution Démographique sur le marché du Travail en Algérie**», mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magistère, Spécialité démographie économique et sociale, Faculté Science Sociale ,Département de Démographie, Université d'Oran,2012/2013

♦ **الأطروحات**

135. Bedrouni Mohamed**, La démographie Régionale en Algérie :Analyses comparatives,** Thèse de doctorat d'état, spécialité démographie, faculté des lettres et des science sociales, Université Saad Dahleb ,Blida,2007

136. Bouriche Lahcéne ,**Les Déterminants du chômage en Algérie une Analyse économétrique (1980-2009)**, Thése de doctorat en science Economiques ,option Economie de Développement, Faculté des science économiques, sciences de gestion et science commerciales ,Université Aboubekr Belkaid,Tlemcen,2012/2013

❖ **المجلات و المقالات العلمية**

137. Ansley ,Johnson Coale, Malone, Hoover Edgar, « **population growth and Economic Development in low-Income Countries** »,the American Economic, Review vol49,N^{0}3,Jun 1959

138. Bouisri ,Abdelaziz, **«la transition démographique en Algérie :réflexion sur l'avenir**», **les transition démographiques des payes du sud** , ,Edition ESTEM paris1998

139. Benyahia Rachida « **aperçu sur la schéma de la croissance démographique en Algérie** » ,revue science humain No34 décembre2010

140. Blaker C B, « **stages in population growth** »,Eugene Review vol39,N^{0}3, 1947

141. Bouadam Kamel , , Daoudi Tayeb, ,«**Apport Et Limites De la Politiques de L'emploi** »,Revue Des Science Humaines, Université Mohamed Khider ,Biskra, pp 33-47,N018 Mars 2010

142. Brondel, Daniel Guillemot Danièle, Lincot Liliane, Marioni.Pierre « **La population active devrait encore augmenter pendant une dizaine d'années**» In: Economie et statistique, n°300, Décembre 1996

143. Caldwell, John, C, «**Toward A Restatement of Demographic Transition Theory» ,**population and Development Review 2, 1976

144. Charmes J acques, **,« Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informe**l», Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris)

145. charmes Jacques, «**Secteur Informel et emploi informel au Maghreb :une Etat des Lieux et des connaissances par Rapport A D'autre expériences dans le monde**» , Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris)

146. Chauvin Valérie, Plane Mathieu « **2000-2040 : population active et croissance** », Revue de l'OFCE /4 N o79,2001

147. Chesnais Jean Claude, «**L'effet Multiplicatif de la Transition démographique** », ,vol,34,N^{o}6 1979

148. Cherif Ali Hamza, « **Population et Emploi en Algérie Tendances et Perspectives** »,Département de Démographie ,Faculté des sciences sociales ,Université d'Oran Essenia,2007

149. Delenda Aissa, Fodil Abdelkrim, «**La Transition Démographique En Algérie»,** Revue des sciences Humaines-Université Mohamed Khider Biskra,;N10,Novembre 2006.

150. Fodil Issad faiza, «**population et éducation en Algérie»**, Revue Al-mawaqif,Université D'Oran, Département de Démographie, N^{0}6Décembre 2011

151. Jeffery G William Son,« **Growth Distribution and Demography some lessons from history»,** Exploration in economic historyN^{0}35 ,1998

152. Haffad, Tahar, «**Quelques Conséquences Economiques et Sociales de L'évolution Démographique en Algérie**» ,Revue Des Sciences Economiques et Gestion : Laboratoire Des Etudes Economiques Maghrébines Université De Batna, N^{0}3,2004

153. Hammouda Nacer Eddine, , **« Age Moyen au premier mariage et carte D'Age entre Epoux, Quelle méthodes D'estimation Adopter le cas Algérien ؟**», CREAD Division développement humain et Économie Sociale, Alger, 2009

154. Graham Elspeth**,'' What Kind of Theory for What Kind of Population Geography ?''** International Journal of Population Geography, volume n 6, 2000

155. Kateb Kamel, « **Transition démographique en Algérie et marché du travail »**, Confluences Méditerranée ,N°72,2010

156. Kouaouci ,Ali « **politiques de population ,pression malthusiennes ou diffusion culturelles ?Quel modèle de transition pour le Maghreb ?** »,in **le transition démographiques des pays du sud**, ,Edition ESTEM,paris.1998

157. Kouaouci Ali, Fatiha serour, «**la question d'emploi des Jeunes de 15-24ans Maghreb avec une Reference particulaire au cas algérienne**» ,centre de recherche en Economie Applique pour le Développement CREAD,2006

158. Kouaouci Ali et Saadi Rabeh « **La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie (1987-2008) par des techniques d'estimation indirecte** », Cahiers québécois de démographie Vol. 42

159. Koubi Malik, et Marrakchi Anis, « **Projection de la population active à L'horizon 2070** »,série des document de travail NoF1702,Institut National de la Statistique et des Etude Economiques,Farance, 9Mai,2017

160. Lassassi Moundir, , Hammouda Nacer-eddin, ,«**50ans D'indépendance : Quelle évolutions de la situation du marché Du Travail en Algérie**», Les Cahiers du CREAD,N^{0}100,2012

161. Mustte Saib, Hammouda Nacer Eddine**, «Evolution des effets du PAS sur le Marché du Travail en Algérie»,** Cahiers du CREAD N46-47^{éme}Trimestre 1998 et 1erTrimestre 1999

162. Piché Victor et Jean Poirier "**Les théories de la transition démographique : vers une certaine convergence**?." *Sociologie et sociétés ,volume* 22N^{o}1, 1990

163. Quesnel André ,«**la mortalité infantile face obscure de la transition Démographiques**» ,cahiers ,O.R.S.T.O.M.vol xx n02,1984

164. Tabutin Dominique, Schoumaker Bruno, « **La démographie du monde arabe et du Moyen-Orient des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique** », Population, Vol60,N05,2005

165. Van DE Walle E, Knodel j<<**Europe's fertility transition, new Evidence and lessons for to day's developing world >>,**Population Bulletin.; 34(6),1980

166. Warren Thompson « **population** »,American Journal of Sociology, volume 34,1929

167. Winckler Onn, **Arab Political Demography**, , Sussex Academic Press, Brighton, Portland, vol. 12005

168. Xavier Mateosplanas, «**The démographic transition in Europe, A Néoclassique Dynastice Approch**» Review Eocomic ,Dynamics N^{O}5, 2001

❖ **التقارير:**

169. Conseil National Economique Et Social, rapport sur : « évolution des dispositifs d'emploi»,Juin2002

170. Conseil National Economique et Sociale :Rapport sur la Femme et Marché du Travail ,25ème session plénière, Avril ,2005

171. Conseil National Economique Et Social :Rapport National sur le Développement Humain-Algérie,2006

172. Makaddam Ahmed, kharoufi Mostafa, Rapport d'évaluation initial du programme de pays de L'UNFAP pour l'algérie 2007-2011

❖ **الملتقيات و المؤتمرات**

173. Bureau Internationale Du Travail : **Résolution et conclusions concernant le travail décent et l'économie informelle**, adoptées le 19 juin 2002, Conférence internationale du Travail, 90e session, Genève, 2002

174. Bouklia Hassane ,Rafik,Talahite,Fatiha,«**Labour Market and Economic Growath in Algérie**»,Eight Mediterranean social and political Research Meeting ,Florence-Monteacatini 21-25 March,Janvier 2007

175. Hamadouch Bachir et chater Mohamed, «**impact des accords de libre – échange euro-méditerranéen: cas de Maroc**», Communication présentée au fournir euro-méditerranéen des instituts économique , Marseille, 2001

176. Kadi Nadjat ,«**Modèle de Transition Démographique en Algérie** », Actes séminaire national sur la situation Démographiques de l'Algérie, Université d'Oran , Mais 2012

177. Musett Mohamed Saib e, isli Mohamed Arezki , Hammouda Nacre eddine, «**Marché du travail et emploi en Algérie éléments pour une politique national de l'emploi profil de pays** »,programme « Des emplois en Algérie »,organisation international du travail ,Bureau l'OIT à Alger, octobre 2003

178. Tabutin Dominique ., Vilquin Eric., Biraber ,N Jean., Noël , « **L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire** ». Communication présentée à la conférence ,The History of World Population in the Second Millenium », organisée à Florence par le Comité de Démographie Historique de l'UIESP et la Società Italiana di Demografia Storica du 28 au 30 juin 2001

179. Talahite Fatiha, « **Algérie emploi féminin en transition** », communication au colloque international inégalité et développement dans les pays méditerranéens, GDRIDRE université de galatasaray, Istanbul, turque 21-23 mai,2009

180. Thiam Moustapha, , « **Approche méthodologique :Évaluation D'impact** »,séminaire sur le suivi et Évaluation des programmes de santé au niveau du district :Application pratiques, CESAG,Dakar,Sénégal,14 Juin 2 juillet 2010

❖ **المنشورات الإحصائية**

181. Bureau Internationale Du Travail, «**Annuaire des statistiques du travail,1997**»,Genéve,1997

182. ONS**, Enquête Algérienne sur la santé de la Mére et de L'enfant(PAPFEM) :**Rapport principal ,Algérie. 1992

183. ONS. **Enquête Algérienne Sur la santé de la fammille(PAPCHILD)** :Rapport principal. Algérie, 2002

184. ONS, **Enquête Algérienne national à la indicateur Multiples(MICS3)** :Rapport principal. Algérie, 2006

185. ONS, **Collection statistique** «Natalité, Fécondité Et Reproduction En Algérie»**,** Algérie, N0156, 2008

186. ONS, **collections statistiques, ,** Recensement Général de la population et de l'Habitat 2008,(Résultats issus de l'exploitation exhaustive), série statistiques sociales N0163,2011

187. ONS, **collection statistique**, Démographie Algérienne ,Nº 740,2015

188. ONS, Données statistiques, **(Activité et emploi et chômage)** au 3eme trimestre, Nº 411,2004

189. ONS, Données statistiques, **(Activité et emploi et chômage)** au 4eme trimestre, N° 463,2006

190. ONS ,Données statistiques série 294,1998

❖ **مواقع الأنترنت**

191. http://www.oecd.org/

192. www.ons.dz

الملاحق

جدول رقم (01) :توزيع سكان الجزائر المقيمين حسب فئات العمر و الجنس تعداد سنة 1998

الوحدة بالألف

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	1590	1512	3102
9-5	1830	1756	3586
14-10	1974	1876	3823
19-15	1856	1784	3640
24-20	1552	1515	3067
29-25	1315	1296	2610
34-30	1111	1100	2210
39-35	890	874	1765
44-40	724	721	1446
49-45	603	581	1185
54-50	404	418	822
59-55	350	360	710
64-60	311	330	641
69-65	262	273	535
74-70	176	183	359
79-75	111	114	225
+80	113	126	239
المجموع	15145	14820	29965

Source : office national des statistiques, résultat du 4eme recensement général de l'habitat 1998.

جدول رقم (02) توزيع سكان الجزائر المقيمين حسب فئات العمر و الجنس تعداد سنة 2008

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	1781	1688	34469
9-5	1501	1436	2937
14-10	1685	1626	3310
19-15	1878	1819	3698
24-20	1934	1909	3843
29-25	1764	1723	3487
34-30	1404	1377	2781
39-35	1186	1190	2376
44-40	1020	1017	2037
49-45	823	823	1647
54-50	688	678	1366
59-55	557	526	1083
64-60	360	356	716
69-65	318	322	640
74-70	253	259	512
79-75	183	183	367
+80	156	166	322
المجموع	17493	17098	34591

Source : office national des statistiques, résultat du 5eme recensement général de l'habitat 2008

جدول رقم (03) :تطور عدد الوفيات حسب العمر و الجنس حسب فرضية الإسقاط المنخفض للوفيات سنة 2018

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	9125	10645	19770
9-5	576	598	1174
14-10	349	293	642
19-15	437	293	730
24-20	702	438	1140
29-25	958	659	1661
34-30	1163	917	2080
39-35	1522	1263	2785
44-40	2058	1706	3764
49-45	2955	2348	5303
54-50	4398	3222	7620
59-55	6162	4213	10375
64-60	8000	5470	13471
69-65	9350	7198	16548
74-70	9219	8625	17844
79-75	9791	9487	19278
80+	26491	34869	61360
المجموع	93256	92244	185500

المصدر: إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (04) :تطور عدد الوفيات حسب العمر و الجنس حسب فرضية الإسقاط المنخفض للوفيات سنة 2028

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	6675	7247	13922
9-5	496	450	947
14-10	390	269	659
19-15	522	283	805
24-20	618	311	929
29-25	695	391	1087
34-30	869	575	1443
39-35	1389	995	2384
44-40	2260	1677	3937
49-45	3577	2609	6185
54-50	5374	3672	9045
59-55	8002	5149	1351
64-60	11345	7327	18672
69-65	14196	9968	24164
74-70	16460	13438	29898
79-75	15794	13875	29670
80+	74991	33038	40840
المجموع	121699	110188	231888

المصدر: إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (05) :تطور عدد الوفيات حسب العمر و الجنس حسب فرضية الإسقاط المنخفض للوفيات سنة 2038

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	5566	5435	11002
9-5	378	282	661
14-10	276	134	410
19-15	419	154	573
24-20	680	228	908
29-25	818	317	1135
34-30	749	364	1113
39-35	990	561	1551
44-40	1688	1063	2750
49-45	3301	2127	5429
54-50	6028	3707	15763
59-55	9935	5827	9732
64-60	14232	8533	15763
69-65	18863	12590	22764
74-70	24362	19385	31454
79-75	24703	19953	43747
+80	56392	65214	44655
المجموع	169378	145874	121605

المصدر :إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (06) :تطور عدد الوفيات حسب العمر و الجنس حسب فرضية الإسقاط المنخفض للوفيات سنة 2048

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	4480	3663	8143
9-5	344	184	528
14-10	204	34	238
19-15	283	31	314
24-20	470	42	511
29-25	6292	87	717
34-30	799	184	982
39-35	1139	397	1535
44-40	1446	684	2130
49-45	2377	1272	3648
54-50	4608	2447	7055
59-55	9457	4869	14326
64-60	16432	8865	25297
69-65	24023	14837	38860
74-70	32091	24775	56867
79-75	33874	26262	60136
+80	91096	103021	194116
المجموع	223750	191653	415403

المصدر: إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (07) :تطور عدد الوفيات حسب العمر و الجنس حسب فرضية الإسقاط المنخفض للوفيات سنة 2058

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
4-0	2717	1545	4262
9-5	267	73	339
14-10	150	60-	90
19-15	218	72-	146
24-20	331	107-	223
29-25	404	112	292
34-30	522	96	425
39-35	848	12	860
44-40	1532	369	1901
49-45	2775	1048	3823
54-50	4065	1710	5775
59-55	7066	3028	10094
64-60	13011	6094	19105
69-65	23474	13115	36590
74-70	38779	28439	67217
79-75	44633	32463	77096
80+	133001	150819	283820
المجموع	273792	238268	512059

المصدر: إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (08) :تطور عدد سكان الجزائر حسب العمر و الجنس حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة سنة 2018

Population by age and sex - (Total) (Male+Female)

	الفرضية المرتفعة			الفرضية الثابتة			الفرضية المتوسطة			الفرضية المنخفضة		
	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female
0-4	4 955 870	2 545 308	2 410 562	4 707 692	2 417 858	2 289 833	4 467 433	2 294 476	2 172 958	4 362 122	2 238 936	2 123 185
5-9	4 504 552	2 315 025	2 189 526	4 416 205	2 269 624	2 146 581	4 330 678	2 225 672	2 105 005	4 295 346	2 206 644	2 088 702
10-14	3 311 130	1 695 033	1 616 097	3 311 130	1 695 033	1 616 097	3 311 130	1 695 033	1 616 097	3 312 163	1 695 432	1 616 731
15-19	3 071 214	1 570 616	1 500 598	3 071 214	1 570 616	1 500 598	3 071 214	1 570 616	1 500 598	3 071 975	1 570 938	1 501 037
20-24	3 191 472	1 628 739	1 562 734	3 191 472	1 628 739	1 562 734	3 191 472	1 628 739	1 562 734	3 192 580	1 629 233	1 563 348
25-29	3 578 965	1 821 803	1 757 162	3 578 965	1 821 803	1 757 162	3 578 965	1 821 803	1 757 162	3 580 631	1 822 544	1 758 087
30-34	3 636 057	1 845 587	1 790 469	3 636 057	1 845 587	1 790 469	3 636 057	1 845 587	1 790 469	3 638 156	1 846 479	1 791 677
35-39	3 383 947	1 713 077	1 670 870	3 383 947	1 713 077	1 670 870	3 383 947	1 713 077	1 670 870	3 386 457	1 714 118	1 672 339
40-44	2 878 494	1 453 915	1 424 579	2 878 494	1 453 915	1 424 579	2 878 494	1 453 915	1 424 579	2 881 417	1 455 153	1 426 264
45-49	2 441 024	1 230 867	1 210 156	2 441 024	1 230 867	1 210 156	2 441 024	1 230 867	1 210 156	2 444 552	1 232 423	1 212 129
50-54	2 060 960	1 038 273	1 022 688	2 060 960	1 038 273	1 022 688	2 060 960	1 038 273	1 022 688	2 065 324	1 040 275	1 025 049
55-59	1 641 898	825 393	816 505	1 641 898	825 393	816 505	1 641 898	825 393	816 505	1 647 072	827 813	819 259
60-64	1 250 399	623 193	627 206	1 250 399	623 193	627 206	1 250 399	623 193	627 206	1 256 305	625 938	630 367
65-69	916 077	441 248	474 829	916 077	441 248	474 829	916 077	441 248	474 829	922 600	444 151	478 449
70-74	581 745	265 763	315 982	581 745	265 763	315 982	581 745	265 763	315 982	586 630	267 836	318 794
75-79	400 036	178 372	221 664	400 036	178 372	221 664	400 036	178 372	221 664	406 152	180 783	225 369
80+	475 463	196 469	278 994	475 463	196 469	278 994	475 463	196 469	278 994	485 579	199 869	285 711
Total	42 279 304	21 388 682	20 890 621	41 942 778	21 215 831	20 726 947	41 616 993	21 048 497	20 568 496	41 535 062	20 998 565	20 536 497

المصدر:إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (09) :تطور عدد سكان الجزائر حسب العمر و الجنس حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة سنة 2028

Population by age and sex - (Total) (Male+Female)

	الفرضية المرتفعة			الفرضية الثابتة			الفرضية المتوسطة			الفرضية المنخفضة		
	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female
0-4	5 034 341	2 585 617	2 448 724	4 501 318	2 311 872	2 189 446	3 985 422	2 046 922	1 938 499	3 759 055	1 927 779	1 831 276
5-9	5 064 500	2 602 746	2 461 753	4 665 674	2 397 789	2 267 885	4 279 577	2 199 373	2 080 204	4 114 695	2 111 492	2 003 203
10-14	4 926 720	2 532 099	2 394 621	4 679 808	2 405 205	2 274 604	4 440 776	2 282 360	2 158 416	4 340 846	2 228 672	2 112 174
15-19	4 483 947	2 304 155	2 179 792	4 395 820	2 258 867	2 136 953	4 310 506	2 215 025	2 095 481	4 278 057	2 197 148	2 080 909
20-24	3 274 530	1 674 359	1 600 171	3 274 530	1 674 359	1 600 171	3 274 530	1 674 359	1 600 171	3 278 467	1 676 000	1 602 467
25-29	3 019 401	1 540 167	1 479 234	3 019 401	1 540 167	1 479 234	3 019 401	1 540 167	1 479 234	3 023 829	1 542 071	1 481 758
30-34	3 140 353	1 598 097	1 542 256	3 140 353	1 598 097	1 542 256	3 140 353	1 598 097	1 542 256	3 146 258	1 600 579	1 545 679
35-39	3 529 803	1 793 164	1 736 639	3 529 803	1 793 164	1 736 639	3 529 803	1 793 164	1 736 639	3 538 354	1 796 680	1 741 674
40-44	3 581 441	1 815 112	1 766 329	3 581 441	1 815 112	1 766 329	3 581 441	1 815 112	1 766 329	3 593 024	1 819 900	1 773 124
45-49	3 316 513	1 676 097	1 640 416	3 316 513	1 676 097	1 640 416	3 316 513	1 676 097	1 640 416	3 331 459	1 682 473	1 648 987
50-54	2 792 941	1 406 462	1 386 480	2 792 941	1 406 462	1 386 480	2 792 941	1 406 462	1 386 480	2 811 175	1 414 560	1 396 615
55-59	2 326 354	1 165 629	1 160 725	2 326 354	1 165 629	1 160 725	2 326 354	1 165 629	1 160 725	2 348 907	1 175 924	1 172 984
60-64	1 904 705	947 597	957 108	1 904 705	947 597	957 108	1 904 705	947 597	957 108	1 932 398	960 330	972 067
65-69	1 441 368	709 452	731 916	1 441 368	709 452	731 916	1 441 368	709 452	731 916	1 472 998	723 861	749 137
70-74	1 008 025	488 266	519 759	1 008 025	488 266	519 759	1 008 025	488 266	519 759	1 035 990	500 801	535 189
75-79	649 873	300 304	349 569	649 873	300 304	349 569	649 873	300 304	349 569	679 778	312 630	367 148
80+	572 677	241 601	331 076	572 677	241 601	331 076	572 677	241 601	331 076	614 819	256 339	358 480
Total	50 067 492	25 380 925	24 686 567	48 800 604	24 730 040	24 070 564	47 574 264	24 099 987	23 474 277	47 300 108	23 927 239	23 372 869

المصدر:إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (10) :تطور عدد سكان الجزائر حسب العمر و الجنس حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة سنة 2038

Population by age and sex - (Total) (Male+Female)

	الفرضية المرتفعة			الفرضية الثابتة			الفرضية المتوسطة			الفرضية المنخفضة		
	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female
0-4	5 783 865	2 970 488	2 813 378	4 830 709	2 480 983	2 349 725	3 926 653	2 016 694	1 909 959	3 533 785	1 810 719	1 723 066
5-9	5 136 473	2 639 721	2 496 752	4 451 875	2 287 904	2 163 970	3 791 797	1 948 689	1 843 108	3 508 130	1 798 249	1 709 881
10-14	5 006 101	2 572 861	2 433 240	4 475 678	2 300 263	2 175 415	3 962 297	2 036 424	1 925 873	3 744 163	1 920 084	1 824 078
15-19	5 043 627	2 591 732	2 451 895	4 645 810	2 387 301	2 258 509	4 260 688	2 189 394	2 071 294	4 100 580	2 103 430	1 997 150
20-24	4 888 519	2 510 441	2 378 078	4 642 370	2 383 982	2 258 388	4 404 077	2 261 559	2 142 518	4 310 606	2 210 667	2 099 939
25-29	4 432 181	2 273 693	2 158 489	4 344 427	2 228 622	2 115 805	4 259 474	2 184 991	2 074 483	4 235 445	2 170 767	2 064 679
30-34	3 228 953	1 647 126	1 581 828	3 228 953	1 647 126	1 581 828	3 228 953	1 647 126	1 581 828	3 240 865	1 652 060	1 588 805
35-39	2 978 529	1 516 363	1 462 166	2 978 529	1 516 363	1 462 166	2 978 529	1 516 363	1 462 166	2 992 339	1 522 028	1 470 312
40-44	3 093 726	1 572 097	1 521 630	3 093 726	1 572 097	1 521 630	3 093 726	1 572 097	1 521 630	3 112 905	1 580 004	1 532 902
45-49	3 461 514	1 755 786	1 705 728	3 461 514	1 755 786	1 705 728	3 461 514	1 755 786	1 705 728	3 491 129	1 768 313	1 722 816
50-54	3 477 735	1 757 594	1 720 142	3 477 735	1 757 594	1 720 142	3 477 735	1 757 594	1 720 142	3 520 191	1 776 192	1 743 999
55-59	3 163 342	1 588 890	1 574 452	3 163 342	1 588 890	1 574 452	3 163 342	1 588 890	1 574 452	3 220 024	1 614 404	1 605 620
60-64	2 583 059	1 284 765	1 298 294	2 583 059	1 284 765	1 298 294	2 583 059	1 284 765	1 298 294	2 652 229	1 316 201	1 336 028
65-69	2 043 065	1 002 360	1 040 706	2 043 065	1 002 360	1 040 706	2 043 065	1 002 360	1 040 706	2 125 877	1 039 736	1 086 142
70-74	1 535 914	742 624	793 290	1 535 914	742 624	793 290	1 535 914	742 624	793 290	1 617 002	778 758	838 245
75-79	1 021 550	482 659	538 890	1 021 550	482 659	538 890	1 021 550	482 659	538 890	1 109 276	519 824	589 452
80+	903 081	402 135	500 947	903 081	402 135	500 947	903 081	402 135	500 947	1 032 176	450 242	581 934
Total	57 781 237	29 311 333	28 469 904	54 881 339	27 821 454	27 059 885	52 095 458	26 390 149	25 705 309	51 546 723	26 031 676	25 515 047

المصدر :إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (11) :تطور عدد سكان الجزائر حسب العمر و الجنس حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة سنة 2048

Population by age and sex - (Total) (Male+Female)

	الفرضية المرتفعة			الفرضية الثابتة			الفرضية المتوسطة			الفرضية المنخفضة		
	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female
0-4	7 818 220	4 015 316	3 802 903	5 932 552	3 046 896	2 885 655	4 260 997	2 188 433	2 072 563	3 569 807	1 827 646	1 742 162
5-9	6 790 494	3 489 724	3 300 770	5 420 192	2 785 524	2 634 669	4 159 324	2 137 561	2 021 763	3 631 407	1 859 395	1 772 012
10-14	5 751 658	2 956 017	2 795 641	4 803 224	2 468 593	2 334 631	3 903 634	2 006 271	1 897 363	3 522 375	1 804 248	1 718 127
15-19	5 115 479	2 628 645	2 486 834	4 432 613	2 277 734	2 154 879	3 774 206	1 939 391	1 834 815	3 496 392	1 791 312	1 705 081
20-24	4 967 793	2 551 133	2 416 660	4 439 028	2 279 483	2 159 545	3 927 252	2 016 561	1 910 691	3 717 130	1 903 720	1 813 410
25-29	4 989 919	2 560 129	2 429 790	4 593 840	2 356 711	2 237 129	4 210 401	2 159 785	2 050 616	4 062 003	2 078 962	1 983 041
30-34	4 834 566	2 478 486	2 356 080	4 589 784	2 352 797	2 236 987	4 352 814	2 231 120	2 121 694	4 274 430	2 186 562	2 087 868
35-39	4 381 509	2 244 589	2 136 921	4 294 371	2 199 852	2 094 519	4 210 013	2 156 543	2 053 471	4 204 374	2 149 752	2 054 622
40-44	3 181 821	1 620 850	1 560 971	3 181 821	1 620 850	1 560 971	3 181 821	1 620 850	1 560 971	3 212 538	1 633 456	1 579 082
45-49	2 919 840	1 484 102	1 435 738	2 919 840	1 484 102	1 435 738	2 919 840	1 484 102	1 435 738	2 958 140	1 500 224	1 457 915
50-54	3 002 965	1 521 589	1 481 376	3 002 965	1 521 589	1 481 376	3 002 965	1 521 589	1 481 376	3 059 124	1 546 040	1 513 084
55-59	3 300 603	1 663 852	1 636 752	3 300 603	1 663 852	1 636 752	3 300 603	1 663 852	1 636 752	3 390 770	1 704 192	1 686 577
60-64	3 215 575	1 605 130	1 610 445	3 215 575	1 605 130	1 610 445	3 215 575	1 605 130	1 610 445	3 346 036	1 664 107	1 681 930
65-69	2 778 257	1 366 537	1 411 720	2 778 257	1 366 537	1 411 720	2 778 257	1 366 537	1 411 720	2 948 164	1 442 900	1 505 264
70-74	2 083 304	1 007 122	1 076 182	2 083 304	1 007 122	1 076 182	2 083 304	1 007 122	1 076 182	2 251 739	1 081 730	1 170 009
75-79	1 447 289	681 537	765 751	1 447 289	681 537	765 751	1 447 289	681 537	765 751	1 637 351	761 606	875 745
80+	1 393 108	628 688	764 420	1 393 108	628 688	764 420	1 393 108	628 688	764 420	1 710 476	748 922	961 554
Total	67 972 401	34 503 448	33 468 953	61 828 366	31 346 997	30 481 369	56 121 404	28 415 073	27 706 332	54 992 255	27 684 773	27 307 482

المصدر :إسقاطات برنامج Spectrum

جدول رقم (12) :تطور عدد سكان الجزائر حسب العمر و الجنس حسب فرضيات الإسقاط الخاصة بالخصوبة سنة 2058

Population by age and sex - (Total) (Male+Female)

	الفرضية المرتفعة			الفرضية الثابتة			الفرضية المتوسطة			الفرضية المنخفضة		
	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female	Total	Male	Female
0-4	8 951 292	4 597 274	4 354 018	6 083 988	3 124 696	2 959 292	3 743 649	1 922 748	1 820 901	2 838 341	1 451 932	1 386 408
5-9	8 453 123	4 344 158	4 108 965	6 077 565	3 123 353	2 954 212	4 054 334	2 083 608	1 970 725	3 253 153	1 663 907	1 589 246
10-14	7 776 411	3 996 588	3 779 823	5 899 978	3 032 242	2 867 736	4 236 573	2 177 376	2 059 197	3 561 255	1 822 056	1 739 199
15-19	6 765 324	3 476 471	3 288 853	5 398 487	2 774 079	2 624 408	4 140 807	2 127 781	2 013 026	3 621 012	1 852 921	1 768 091
20-24	5 711 086	2 933 001	2 778 085	4 765 606	2 447 264	2 318 342	3 868 821	1 986 545	1 882 276	3 497 516	1 788 904	1 708 612
25-29	5 061 491	2 596 878	2 464 612	4 381 613	2 247 707	2 133 905	3 726 088	1 911 044	1 815 044	3 461 456	1 768 805	1 692 651
30-34	4 913 358	2 518 912	2 394 446	4 387 552	2 248 926	2 138 625	3 878 640	1 987 615	1 891 025	3 685 762	1 882 085	1 803 678
35-39	4 935 049	2 528 767	2 406 283	4 541 850	2 326 903	2 214 948	4 161 200	2 131 481	2 029 719	4 036 273	2 060 246	1 976 027
40-44	4 770 434	2 443 052	2 327 382	4 528 203	2 318 726	2 209 477	4 293 701	2 198 367	2 095 334	4 248 030	2 167 339	2 080 691
45-49	4 299 740	2 199 704	2 100 036	4 213 960	2 155 700	2 058 260	4 130 919	2 113 102	2 017 817	4 169 623	2 125 398	2 044 225
50-54	3 089 010	1 569 116	1 519 894	3 089 010	1 569 116	1 519 894	3 089 010	1 569 116	1 519 894	3 168 175	1 603 399	1 564 776
55-59	2 783 857	1 406 267	1 377 590	2 783 857	1 406 267	1 377 590	2 783 857	1 406 267	1 377 590	2 887 311	1 452 319	1 434 992
60-64	2 774 925	1 388 655	1 386 270	2 774 925	1 388 655	1 386 270	2 774 925	1 388 655	1 386 270	2 928 738	1 457 936	1 470 802
65-69	2 895 572	1 429 323	1 466 249	2 895 572	1 429 323	1 466 249	2 895 572	1 429 323	1 466 249	3 137 926	1 538 064	1 599 862
70-74	2 590 407	1 256 804	1 333 603	2 590 407	1 256 804	1 333 603	2 590 407	1 256 804	1 333 603	2 879 364	1 384 577	1 494 787
75-79	1 967 322	928 914	1 038 408	1 967 322	928 914	1 038 408	1 967 322	928 914	1 038 408	2 322 341	1 078 363	1 243 979
80+	1 958 695	884 360	1 074 335	1 958 695	884 360	1 074 335	1 958 695	884 360	1 074 335	2 601 549	1 126 680	1 474 869
Total	79 697 096	40 498 243	39 198 854	68 338 590	34 663 035	33 675 555	58 294 520	29 503 106	28 791 414	56 297 824	28 224 932	28 072 892

المصدر :إسقاطات برنامج Spectrum.